مختارات اسرائيلية



السنة الثالثة عشرة - العدد ١٤٧ مارس ٢٠٠٧

March . 2007

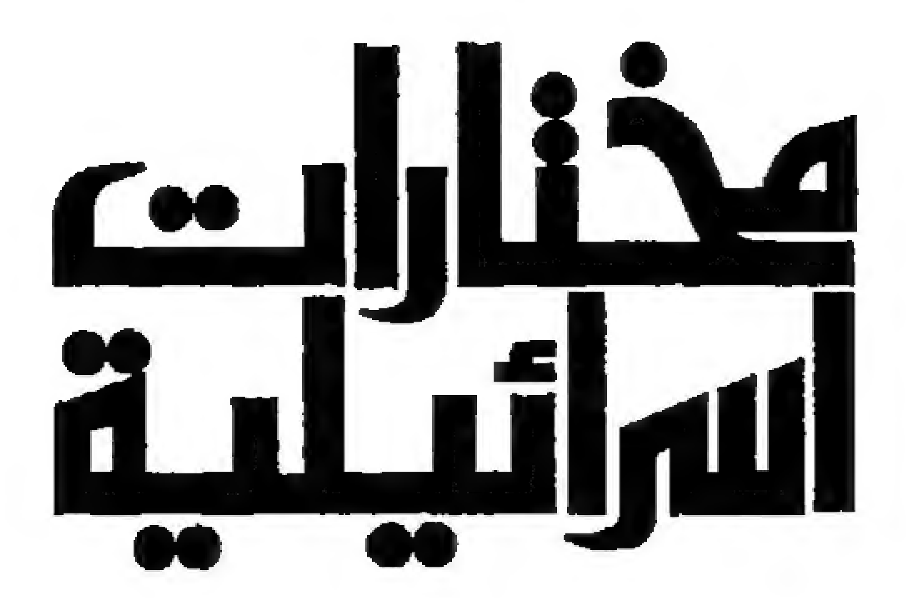


ترجمات عبرية

- هل تشن إسرائيل الحرب على سوريا الصيف القادم..؟
- القراءة الإسرائيلية لاتفاق مكة بين فتح وحماس
- حزب كاديما بدأ فى الانهيار وفى طريقه للاختفاء..!
- شهادة أولمرت عن الحرب مع حزب الله أمام لجنة "فينوجراد"

رؤية عربية

- الفساد السياسى فى إسرائيل



مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٤٧ ـ مارس ٢٠٠٧

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

المحتويات

◆ مـــقـدمـة ◆

فى انتظار حكومة الوحدة

مـر نحـو شهـر على توقيع اتفـاق مكة بين حـركتى فـتح وحـمـاس، وهو الاتفـاق الذى نص بصـرامـة على حُـرمـة الدم الفلسطيني، ووضع أسـاس تشكيل حكومة وحدة وطنيـة فلسطينية جديدة برئاسـة إسمـاعيل هـنيـة. ورغم أن رئيس الوزراء المكلف صـرح، بعـد تكليفـه بتشكيل الحكومـة، أنه ليس فى حـاجـة لفتـرة الأسـابيع الثـلاثـة التى يمنحـهـا له القـانون لتشكيل الحكومة، فإنه رغم مرور الشهر لم يتم الإعلان عن تشكيل هذه الحكومة.

وعلى الرغم من التصريحات الودية المتبادلة وأجواء التفاؤل التى أشاعها قادة فتح وحماس، إلا أن الوقائع تكشف بوضوح عن أن تأخير التوصل إلى تشكيل الحكومة جاء نتيجة غلبة الحسابات الفصائلية على الشأن الوطنى الفلسطيني. فالملاحظ أن قادة حمـاس أضافوا شروطاً جديدة لم ترد فى الاتفاق، ولم يصـرحوا بها عقب توقيع الاتفـاق، وأغلبها تـدور حول مطالبات بحصص فى المناصب القيادية للوظائف العامة، وتقنين وضع القوة التنفيـذية التى شكلها وزير الداخلية "سعيد صيام"، بهدف الإبقاء على استقـلالية هذه القوة ضمن هياكل الأجهـزة الأمنية، ورفض الاقتراح الذى طرحته حركة فتح بأن يتم توزيع أفراد هذه القوة على الأجهزة الأمنية القائمة.

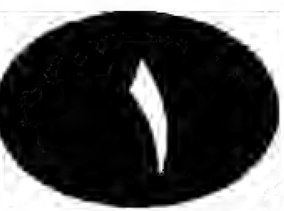
وبدا واضحـاً أن المطالب الجـديـدة التى تقـدمت بهـا حـركـة حـمـاس فى مـفـاوضـات تشكيل الحكومـة لا عـلاقـة لهـا بـالشـأن الفلسطينى العام بقـدر ما ترمى إلى تمتين مـوقف الحـركة فى أجهزة السلطة وتحـقيق بعض المكاسب لشخصيات منخرطة فى الحـركـة فى مـواقع فى أجـهـزة السلطة بـالداخل وأيضـاً فى السـفـارات الفلسطينية بالخـارج. وقـد عـرقلت هـذه المطالب تشكيل الحكومـة، وحـالت فى الوقت نفسه دون استثـمـار أجواء دولية وإقليمية مـواتية تبلورت بعـد توقيع اتفـاق مكة وصنعتها أيضاً جهود دبلوماسية عربية فى مقدمتها الدبلوماسية المصرية والسعودية.

ورغم كل ذلك، يبدو واضحـاً أن الإسراع بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجـديدة سوف يساعد كثيراً فى دفع الجهود المصرية والعربيـة الرامية إلى كسـر الحصـار المفروض على الشعب الفلسطيني، وربما يكون مؤتمر القمـة العربى المزمع عقده فى الرياض أواخر الشهـر الحالى فـرصة نموذجيـة لإعـادة تفعيل المبـادرة العربيـة التى طرحتها قمـة بيروت فى مـارس ٢٠٠٢، وأيضـاً لتطوير مـواقف دوليـة باتت مستعدة للتعـاطى مع حكومـة فلسطينيـة جديدة تضم عناصـر من مـختلف الفصـائل الفلسطينية، بما فيها حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

لكل ذلك، يبدو مهمـاً للغاية أن تتعالى الفصائل الفلسطينية المختلفة على حساباتها الفصـائلية لمصلحة حسابات وطنية تضع فى اعتبارها مصالح الشعب والوطن فى الصدارة.

د. عمـــاد جـــاد

◆ دراسات ◆



كتاب الثورة اليائسة (الباب الثاني) (الفصل الخامس-٢): نظرية عمل منظمات التحرر الاجتماعي

بقلم: جادى تاوب - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

◆ الفصل بين العام والخاص:

تركز مجلة "النظرية والنقد" التى يرأس تحريرها عادى أوفير على المظالم الأخلاقية. ولا يكاد يكون هناك مقال ينشر فيها إلا ويمتلئ بالصراخ باسم جماعة أو أخرى من الجماعات التى تتعرض للظلم. ويصف أوفير تركيز النظرية النقدية على كشف مجالات القوة التى تستخدمها "الفئة المسيطرة" فى قمع "الآخر" بأنه بحث عن "آليات القوة التى يتم إخفاؤها". فالثقافة فى نظر أوفير هى "ساحة أساسية تعمل فيها آليات القوة المنظمة". ولا يمكن أن يخطئ المرء فى الشعور بأنه يعتبر القوة مرادفاً للشر، كما لا يمكن أن يخطئ فى لهجة الثقة فى أغلب المقالات المنشورة فى تلك المجلة، والتى تعبر عن اعتقاد كتابها أنهم قادرون على التعرف على الشر عندما يرونه. ولكن فى نفس الوقت على المستوى النظرى البعيد عن أى ممارسة عملية يصف أوفير موقفه على النحو التالي:

"لا يوجد أى أساس ثابت لتبرير الحكم على معرفة معينة أو على قيمة معينة. فلا توجد بنية محددة للمعرفة وللتجربة تضمن أن تكون المعرفة عن يقين، أو تضمن الثقة التامة فى ممارسة أخلاقية أو فى معيار من معايير الجمال. وأى زعم بأن الأمور لابد أن تكون على هذا النحو (وهو ما يسمى بزعم المعرفة) أو أن الناحية الأخلاقية أو الجمالية تتطلب أن تكون الأمور على هذا النحو (وهو ما يسمى بالحكم الأخلاقي) يتطلب على الفور محاولة تفسيره أو الاعتراض عليه أو إعادة النظر فيه على ضوء الميدان الثقافى المعقد الذى تنتشر به كثير من المزاعم المتنافسة.. وكل ذلك دون أن تلوح فى الأفق أى بادرة للراحة التى يكفلها الاستقرار على رأي".

ولكن إذا لم يكن فى استطاعة المرء أن يقول إن الأمور يجب أن تكون على هذا النحو، فكيف يكون فى استطاعته أن يقول إن الأمور لا يجب أن تكون على هذا النحو..؟ وكيف يكون فى استطاعة أوفير عند تناوله لتحقيقات جهاز الأمن العام (الشاباك) أن يستخدم تعبيرات مثل "الشر" و"الشر الذى لا علاج له"..؟ وكيف يمكن أن يقول إن ظلماً قد ارتكب أو إن الإكراه مذموم، إذا لم يكن هناك "أساس أخير يبرر الأحكام الصادرة عن القيم"..؟ الرد هو أنه لا يمكنه أن يفعل ذلك. ولا يمكنه سوى الفصل بين وصف الظلم وبين التكوين النظرى للمسألة التى يتناولها.

لا يمكن الاحتفاظ بالقدرة على مناقشة مظالم محددة جنباً إلى جنب مع الزعم الذى يجعل إدانة هذه المظالم بلا أساس سوى بالحفاظ بشدة على الفصل بين هذين الأمرين، وسوى إذا حافظنا على الابتعاد بين هذين النقيضين على مستوى المصطلحات.

ويتضح لنا التناقض الذى ينطوى عليه هذا الموقف الأخلاقى أكثر عندما نحاول تبرير أسباب هذا الفصل من الرأى التالى للكاتب دافيد جورييتس:

"إن مسألة السلوك العادل لم تأت نتيجة لوجود نظام هرمى تفرض فيه العدالة المجردة العالمية المتسلطة نفسها من خلال نماذج محددة فى التاريخ. حيث تنشأ العدالة نتيجة للعبة (لا إكراه فيها ولا عنف ولا تعال) تجرى دون وساطة أى معيار. وهذا المعيار الذى لا يكون موجوداً فى بداية عملية الاتصال ينشأ أثناءها ويؤدى إلى الإجماع العام الذى يتحقق فى نهاية عملية التفاهم".

يدين جورييتس العالمية ويعتبرها أصل الإكراه، ولكنه يدخلها من الباب الخلفى لتبرير مزاعمه. وهو يصف التفاهم والتفتح - اللذان ليس أمامنا خيار آخر سوى أن نسميهما "التسامح" - بأنهما الجانب الإيجابي، أما الجانب السلبى فهو تسلط فكرة العالمية. وكل هذا أمر جميل وطيب إلا أنه لا يقدم لنا إجابة للسؤال عن مصدر المطالبة الضمنية بأن تكون اللعبة "لا إكراه فيها ولا عنف ولا تعال" (أى تتسم بالتسامح). إذ أن انعدام العنف كما هو معروف ليس نتاجاً طبيعياً للتناحر. وعلى سبيل المثال ففى استطاعتنا أن نرى أن "لعبة العدالة" المتحررة من المعايير الخارجية بين سوريا ولبنان كانت نتيجة تفاهم، وأن عملية الاتصال بين الطرفين قد شهدت نشأة معيار أدى إلى اتفاقهما على أن تفعل لبنان ما تطلب منها سوريا أن تفعله. إلا أن هذا الوضع لم يشهد تحرراً من العنف والإكراه. يمكن إذن أن نتصور أننا لو كنا نسعى إلى التحرر من العنف والإكراه كشرط للتمكن من وصف الاتفاق بأنه عادل، فإن هذا الشرط سيكون شرطاً خارجياً ومجرداً وعالمياً "يفرض نفسه من خلال نماذج محددة فى التاريخ". ما يعرضه جورييتس علينا إذن هو عدالة ليست ناتجة عن مبادئ عامة، ولكنه يعرضها علينا بشرط أن تكون ناتجة عن المبادئ العامة المتمثلة فى عدم الإكراه وعدم العنف وعدم التعالي. وما دفعه إلى الحذر من أن يصرح بأنه يطالب بالتسامح هو أن هذه المطالبة ستتحول على الفور إلى مبدأ خارجى وعالمى ليس ناجماً عن آلية التفاهم المقصودة وإنما مفروضاً عليها. وفى مقابل هذا فإن استخدام تعبير "متحرر من الإكراه" بعد وضعه بين قوسين من المفترض أن ينقل للمتلقى هذا المعنى، ولكنه سيمر من تحت أنفه دون أن يشعر أنه عنصر خارجي.

يمتنع الكتاب الذين يعبرون بصفة عامة عن مثل هذا الموقف عن استخدام مصطلح "التسامح" حتى لا يقعوا فى هذا التناقض. ولكن ليس من الممكن أن يخطئ المرء فى الشعور بأن هذا المصطلح هو السبب فى أنهم يعتبرون أنفسهم دعاة أخلاق. فهو موجود دائماً من اللحظة التى يسعون فيها إلى تصوير أنفسهم على أنهم دعاة أخلاق وليسو دعاة انحلال، أو على أنهم يسعون إلى إدانة الظلم. وعلى سبيل المثال فإن دافيد جورييتس يقول لنا إن "كثيراً من الكوارث" التى وقعت فى القرن العشرين قد حدثت باسم مبادئ عالمية، ويتحدث إيلان بابيه عن الكوارث التى شهدتها حرب ١٩٤٨، أما يتسحاق لاعور فيهاجم فى مقالاته الكارثة الاستعمارية التى أفرزتها الحركة الصهيونية. ولكن ما هو مفهوم "الشر" وما هو مفهوم "الكارثة"..؟ ومن الذى يعتبر هذا الأمر كارثة..؟ إذ أننا لو لم نكن نؤمن بمبادئ عالمية لما كان فى استطاعتنا أن نتحدث عن كارثة مطلقة، إلا إذا كان لديهم- رغم كل ما يقولونه- مبدأ غير معلن "غير قابل للتفسير ولا الاعتراض ولا لإعادة النظر فيه". وهذا هو المبدأ الذى باسمه يدينون الاحتلال والعنصرية والفاشية والتعصب والإكراه. هذا هو المبدأ الذى باسمه تدين ياعيل تامار التظاهر بتعليم الأبناء القيم، والذى باسمه يدين سامى شطريت "التعالى الأبيض" الذى يبديه أريه كسبي. باسم هذا المبدأ يدين يتسحاق لاعور الدولة القومية، وباسمه يهاجم إيلان بابيه الحركة الصهيونية. فهو يمثل معارضة لكافة أشكال الإكراه. ولن يكون من الممكن إدانة الإكراه إلا إذا كان عدم الإكراه، أو التسامح، مبدأ عالمياً مستقراً بغض النظر عن الثقافة التى يطبق فيها. ولا يمكن فى زعمى أن يكون لهذا المبدأ وجود سوى إذا كان قائماً على القيم، ولاسيما قيم المساواة والحرية وقيمة حياة الإنسان.

وطالما هم قادرون على إغراق المناقشات فى بحر من المصطلحات الغامضة سيظل من الممكن إخفاء التناقض. طالما ظلوا يتحدثون عن "حل قائم على نظرية فوكو (١) عن طريق التحليل الاستراتيجى لنظم المعلومات" - دون أن يقولوا لنا ما المشكلة التى يبحثون عن حل لها - فإن التناقض سوف يختفى بسبب عدم الوضوح. إن مجموعة المفكرين بابيه ولاعور وتامير وشطريت ولوبين هم الذين يتحدثون على هذا النحو تحديداً - وكلهم حسبما يقولون من أنصار النظرية النسبية (التى ترى أن كل شيء نسبي) - ولكنهم يفصلون، كل بطريقته، بين موقفهم العام وبين الجدل حول حالات محددة وقع فيها ظلم. ولكن فى اللحظة التى يتبين لنا فيها ما الهدف من وراء كل هذه الجهود، وما هى المشكلة التى يسعون لحلها ببذل كل هذا الجهد سوف تنهار نظريتهم من تلقاء نفسها. وإليكم مثالاً يوضح قصدي:

فى نهاية كل الإدانات التى وجهها جورييتس إلى فكرة العالمية بعد أن أخبرنا مراراً وتكراراً أننا لا يجب أن نعترف بوجود "تفضيلات معينة خارج اللعبة النقدية ذاتها" كشف لنا عن السبب الذى دفعه إلى مطالبتنا باتخاذ هذا الموقف. إذ أنه "يوفر علينا الحزن والألم، ويعطى دفعة لقدرتنا على الحوار وعلى المناقشة بين كل الأطراف. وهذا الأمر يتيح لنا حياة جديدة فى ظل تسامح سياسي".

ويبدو أن جورييتس قد ارتكب هنا خطأ واضحاً واستخدم تعبير "التسامح" بشكل صريح، وبالتالى فقد شعر فى

هذه النقطة أن هناك ما يحتاج إلى توضيح. فإذا كان الموقف المبدئى تسامحاً، ولا يوجد أى مبدأ عالمى نستعين به لتبرير هذا التسامح، فماذا ستفعل إذا اصطدمنا بموقف يشوبه عدم التسامح..؟ كيف نمتنع عن الانزلاق إلى الخلاف..؟ يبدو أن هذا السؤال يؤرقه هو الآخر. وقد كتب يقول: "ما الذى يحول دون أن تواصل الأطراف استخدام القوة على سبيل المثال لنصرة ما يرونه عدالة ولا يراه الآخرون كذلك..؟ إن ما سيحول دون ذلك هو اليأس أولاً بالطبع. اليأس من القدرة على الانتصار وفرض أيديولوجية نهائية ترتبط بتحقيق عدالة محددة". والواقع أن هذه بشرى هامة يزفها إلينا، إلا أن اليأس على ما يبدو لا يؤتى أثره فى كثير من الأحيان. فمنذ بضع سنوات فحسب نسى الرئيس العراقى الأسبق صدام حسين اليأس واحتل الكويت، ونسى جورج بوش بدوره اليأس من إمكانية فرض رؤيته الخاصة للعدالة باستخدام القوة، وأجبره على الخروج منها. أما صربيا فيبدو أنها لم تسمع عن اليأس بعد. ولا تزال هناك نظم دكتاتورية فى العالم لم تيأس من فرض عدالتها على رعاياها، أو هكذا على الأقل تفيد الشائعات.

ويبدو أننا سنحتاج إلى سلاح مؤقت لنواجه به الظلم والقهر إلى أن تتحقق البشرى التى يزفها إلينا جورييتس ويحظى اليأس بالانتشار المناسب. وفى هذا الصدد لابد من التمييز بين سعى صدام حسين لفرض حكمه على الكويت وبين قيام بوش بفرض الانسحاب منها عليه. إن رغبة حركة "كاهانا حي" فى قمع الفلسطينيين ليست مثل رغبة المحكمة العليا فى قمع حركة "كاهانا حي" واستبعادها من خوض انتخابات الكنيست. كيف إذن نميز بين هذين النوعين من الإكراه..؟ لا توجد أى وسيلة لتحقيق ذلك سوى القيم المطلقة، مثل مبدأ الإنسانية العالمية لو سمحتم لى باستخدام هذا التعبير. فبدون هذا المبدأ ستحول الإدانة التلقائية لأى إكراه دون استبعاد قائمة حركة "كاهانا حي" من انتخابات الكنيست، بنفس الطريقة التى سمحت بها الديمقراطية المطلقة التى نادى بها ويمر للنازيين بالوصول إلى الحكم.

ولكن قد لا يكون جورييتس وعادى أوفير يقصدان صدام حسين وحركة "كاهانا حي" بكلامهما. ففى خضم الحديث عن التعددية الثقافية والنسبية من السهولة بمكان أن ندرك أن هذا الكلام موجه إلى اليسار فى الدول الغربية الذى يعتبر أن المساواة والحرية هى مبادئ بديهية لا غنى عنها، وهذا هو صلب الموضوع. هذا هو البديل لتبرير النظرية فى الجدل حول مظالم محددة. لذلك فبدلاً من إخبارنا ما هو المبدأ الأخلاقى الذى تم إهداره، تعرض علينا الحركة التنويرية الجديدة بصفة عامة مصطلحات ترفع من قدر البؤساء وتسعى إلى تكريس التضحية. وعلى سبيل المثال فقد كتب "هومى فابا" فى كتاب صدر فى نيويورك يقول: "إن عيون الإنسان الأبيض تفكك جسد الإنسان الأسود من خلال العنف"، كما كتبت لوبين تقول إن النص يغتصب المرأة، وقالت دهان كليف إن يوم المرأة العالمى يمحو هوية المرأة، وكتب لاعور أن اتفاقية السلام مع الأردن تقطع لسان الفلسطينيين. وحيث أن المتلقى الذى تستهدفه الحركة التنويرية الجديدة هو المثقف الغربى اليساري، فإن المظالم التى وراء كافة الحالات التى يتحدثون عنها معروفة له، حيث يعتقد بشكل شبه غريزى أنها مظالم، دون أى حاجة إلى تفسير أو إلى دعم للزعم بأنها مظالم. ولو كانت هناك حاجة إلى تفسير لتبين أن هذه النظرية قد سحبت من تحت أقدام أصحابها أى إمكانية للتفسير. ولكن طالما لا يوجد من يطلب منا الحجة فمن الممكن الاعتماد على الغريزة الأخلاقية الليبرالية، والاستمرار فى نفس الوقت فى مهاجمة القيم التى أدت إلى نشأة هذه الغريزة، والتى بدونها لا يمكن لهذه الغريزة أن تتواجد. لو لم تكن الغريزة الليبرالية راسخة ومستقرة فى الثقافة الغربية إلى هذا الحد، ولو كانت هناك حاجة إلى تفسير ما نصفه بأنه "شر" أو "ظلم"، ولو كانت هناك حاجة لتفسير سبب إدانة "القهر" لتبين لنا أن هذه المزاعم قد قضت على كافة الأدوات التى تسمح لها بوصف كل هذه الأشياء بأنها غير أخلاقية.

هناك إذن افتراض غير معلن بأن القارئ لديه حدسين فى نفس الوقت. فعندما يتعلق الأمر بحادث محدد يفترض الخطاب النقدى وجود الغريزة الليبرالية التى يحركها وصف الممارسة القمعية فى حد ذاته والتأكيد على معاناة الضحية. أما عندما يتعلق الأمر بالنظرية فإن الجدل يعتمد على الشعور الغامض بأن النسبية ليست سوى وصف للتسامح. فالمصطلحات النظرية تصور لنا النسبية على أنها تسامح، بينما فى حالة وجود مظالم محددة تفترض أن لدى القارئ إدراك بديهى لمفهوم الظلم. وهذا هو ما يسمح لهذين المتناقضين بالتواجد جنباً إلى جنب دون أن يكون أى منهما فى حاجة إلى دعم أو إلى تبرير.

◆ النظام الداخلى وطمس حدود الزعم:

لقد أخذت الحركة التنويرية الجديدة - التى يطلق عليها الأكاديميون اسم "النظرية النقدية" - على عاتقها مهمة كبيرة، حسبما تشهد به هى نفسها. فهى لا تسعى إلى الجدل مع نظرية معينة ولا مع قطاع فكرى معين، وإنما تسعى إلى تقويض كافة أساليب التفكير فى كافة الأنظمة، وكذلك إلى تقويض اللغة والمنطق والمؤسسات الاجتماعية والفنية والترفيهية وإلى تقويض القانون والعرف والسياسة والحب والرغبة. أو بمعنى أدق فإنها تسعى إلى تقويض كل ما يفعله البشر أو يفكرون فيه. ومن المفترض أن يجرى كل هذا باستخدام أساليب فكرية جديدة ومصطلحات مبتكرة تبدو

شديدة التعقيد. لقد تكون لدينا انطباع بأننا نواجه شيئاً يفوق فى تعقيده أقصى ما يمكن أن يصل إليه الفكر الإنساني، أو نواجه رؤية واسعة النطاق بقدر لم يسبق لنا أن عرفناه، أو إدراكاً عميقاً قائماً على رؤية ثاقبة وجريئة بقدر غير مسبوق. ومن لا ينتمون إلى الحركة التنويرية الجديدة وأسلوبها الجديد فى الخطاب يتم إقصاؤهم عن الحوار ووصمهم بالجهل لأنهم لم يتلقوا البشرى الجديدة، ولا زالوا أسرى قيود الأنظمة القديمة. والأسوأ من ذلك هو تصويرهم على أنهم يخربون عن عمد جهود التحرر من الاستبداد بالاستعانة بتلك الأنظمة القديمة. إذ أن الأنظمة القديمة- حسبما يقولون لنا - ليست سوى وسيلة لدعم المواقف العنصرية والجنسية والاستعمارية والعرقية التى نشأت فى ظل هذه الأنظمة، والتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من تكوينها الفكري.

ومن لا ينجحون (أو ربما لا يريدون النجاح) فى المشاركة فى التوجه النقدى الجديد- من حسنى النية أو سيئى النية - الذين يريدون أن يشرحوا لنا بلغة بشرية ما يقال لنا هنا، وما هى النظرية الجديدة وما هى مزاعمها يقابلون بالغضب والاحتقار من أنصار الحركة التنويرية الجديدة، الذين كثيراً ما ينظرون إليهم فى شفقة. إذ أن مجرد السعى إلى تبسيط ذلك النشاط الأكاديمى التعليمى الذكي، الذى يتسم بالمهارة والرقة، وتحويله إلى شيء فظ مثل النظريات العلمية والحيثيات التى تقوم عليها ليس إلا دليلاً على عدم قدرة من يلجأ إليه على الفكاك من أسر أساليب الخطاب القديمة. وبدلاً من النظريات أصبح لدينا هنا تطبيقات، وبدلاً من النظام المنهجى أصبح لدينا "نشاط هدام" أو أكاذيب لن يكون من الممكن التحقق من مدى عدم صحتها سوى خارج حدود سيطرة القوة والإكراه اللذان يسيطران على حياتنا فى الحاضر، على حد تعبير فوكو. إن الحقائق الجديدة ليس من الممكن مبدئياً التعبير عنها باستخدام الرموز أو باستخدام مجموعة من الحيثيات بالمفهوم القديم لهذه الكلمة. وحسبما يقولونه لنا فإن محاولة العودة إلى وضع الأنشطة الجديدة فى إطار أنظمة قديمة هو عدم فهم تام لجوهرها.

يبدو لى أنه لن يكون من قبيل المبالغة القول بأن تصوير الأمور على هذا النحو يجعل النظرية النقدية محصنة تماماً ضد أى هجوم خارجي. لأن أفكارها حسب زعم كارل بوبر (٢) ليست قابلة للتفنيد مبدئياً. ولشديد السخرية فإنها بحكم تكوينها كآلية هجومية، معرضة بقدر غير عادى للهجوم من الداخل. بمعنى أن هذا النشاط التفكيكى يمكن تطبيقه بسهولة على النظرية النقدية نفسها، وسوف نعود إلى هذا فى موضع لاحق. أما الآن فسيكون الأكثر فائدة حسبما يبدو لى ألا نحاول تفنيد النظرية (ولست أدرى ما إذا كان هناك أى معنى أساساً للسعى لتفنيد "ممارسة" إذ أن أنصار هذه النظرية يصفونها بأنها ممارسة وليست نظرية) وبدلاً من هذا سأحاول أن أرى المتاح فى إطار مفردات الخطاب الخاصة بهذه النظرية وسبب احتياج من يستخدمونها إليها.

أولاً: يمكن أن نلاحظ أن الهجوم الشامل على النظام يكون له أثر فوري. حيث يصبح القائم بالهجوم فى غير حاجة إلى نظام. وبالتالى فإن الصياغات الغامضة والمصطلحات ظاهرة الخطورة التى يلجأ إليها ليست "معقدة" فحسب، فغموض الصياغة- التى تصبح هى نفسها نصاً مقاوماً للنظام- يكون مقبولاً عندما لا تكون هناك حاجة إلى الالتزام بفكر منهجى واضح. إن الهجوم على النظام ليس مجرد تحرر من قيود النظام، ولكنه أيضاً إضفاء للشرعية على المزاعم الموجهة لكافة الأنظمة، دون التقيد بالمنهج أو بالمسوغات المطلوبة لدعم هذه المزاعم. فإذا كانت كل الأمور تجمعها النظرية النقدية، وإذا كانت هذه النظرية تعالج كافة المجالات، فيمكن تبرير أى زعم فى أى مجال بأنه ممكن لأنه يدخل فى نطاق النظرية النقدية. وبذلك يمكن أن نطلق مزاعم اقتصادية دون أن نعتمد على بيانات اقتصادية، كما يمكن إطلاق مزاعم نفسية دون اللجوء إلى مبررات من مجال علم النفس، وهكذا دواليك. ويمكننا أيضاً أن نصل إلى أبعد من هذا فيمكن القيام بتحليل نفسى للاقتصاد ويمكن إضفاء شرعية على القتل، كما يمكن تحليل نظرية الحركة لنيوتن من وجهة النظر النسائية. وحيث أن كافة المجالات تصب فى المجال الجديد وتجرى ترجمتها إلى المصطلحات الجديدة فإن الفروق تصبح مطموسة بما يتيح القفز من مجال لآخر. وفى ظل ضغط النظريات الموحدة ينشأ وضع يصفونه بأنه وهمي، يرى أن المصطلحات الجديدة من الممكن أن تسرى على كافة المجالات، ويمكن استخدام حيثيات ومزاعم من مجال معين لدعم نظرية من مجال لآخر. وإذا أضفنا إلى ذلك الإلغاء شبه الكامل لمصطلحات "الحقيقة" و"الذات" و"الموضوعية"، فسيكون فى استطاعتنا أن نكتشف أن الخطاب الجديد يسمح بقول أى شيء عن أى شيء. وبذلك يمكن لدريدا (٣) على سبيل المثال أن يقول لنا إن مقالات بول دى مان (٤) الموالية للنازى والمعادية للسامية كانت نقداً مهذباً للنازية، وبذلك أيضاً يستطيع ريتشارد راند أن يزعم أن الهجوم على دى مان فى حد ذاته يعبر عن العداء للسامية. كما يمكن الزعم بعدم وجود جوهر نسائى وبوجود معرفة نسائية بدلاً من ذلك، أو مهاجمة معتنقى نظرية الجوهر النسائي، مع استخدام مزاعمهم بشأن وجود جوهر ولكن فى سياقات أخرى.

ولكن التطبيق فى هذا الصدد ليس قاصراً على المصطلحات وإنما يمتد إلى الغموض المحيط بها. وحسبما أجاد توضيحه فريدريك كروز فإن اللغة التى تميل إلى المصطلحات الغامضة (وأحياناً تضفى عليها مسحة دينية حسبما

يحدث مع مصطلح القوة) مكنت فوكو ولاكان (٥) ودريدا من إطلاق مزاعم ذات طابع تعميمى بشكل غير مسبوق (فالاشتراكية الديمقراطية فى نظرهم سجن، والثقافة بالية والكلمات لا يمكن أن تعبر عن نية المؤلف) كما أتاحت لهم فى نفس الوقت التنكر للحقيقة التى تفيد بأن هناك احتمال لوجود آراء سارية أو بأنهم هم أيضاً أصحاب رأي. وليس فى استطاعة الثلاثة فى مواجهة الحاجة إلى الحقيقة سوى الانسحاب إلى الأمان الذى يتيحه لهم عملهم الحقيقي.
وهكذا على سبيل المثال يرى كروز أن فى استطاعة دريدا أن يكون باحثاً مجتهداً يركز فى بحثه على النصوص الغامضة أو ناقداً ينتقد الفشل الاقتصادى للثقافة الغربية. ويستطيع فوكو أن يكون موظفاً مجتهداً فى المحفوظات (الأرشيف) يسعى إلى الكشف عن النصوص التى تم إقصاؤها بعيداً عن أعين الناس، وفى نفس الوقت يمكنه أن يصبح متنبئاً يتمتع بقدرة عظيمة على التنبؤ، ويفهم جميع أساليب عمل القوة السياسية. ويمكن النظر إلى لاكان على أنه محلل متواضع لأعمال فرويد، كما يمكن النظر إليه على أنه شخص قام بمراجعة شاملة لرؤية العقل البشرى للأدوات الثقافية والرمزية.

وصف جون سيرل أستاذ فلسفة اللغة الشهير هذا التكتيك اللغوى بأنه تحرك من الغريب إلى المألوف وبالعكس. وبذلك يكون فى استطاعة دريدا حسب تفسيره الزعم بأنه "لا شيء له وجود خارج النص". وعندما ينبرى لتفسير كلامه يقول إنه كان يقصد أن يزعم فقط أن "كل شيء لا يوجد سوى فى سياق". ولكنه عندما يستند إلى هذا الزعم المألوف يواصل التعامل مع الزعم الأول على أنه زعم ثبتت صحته بناء على هذا المثال. ونفس الشيء يفعله فوكو حسب زعم مايكل والتسر عندما يتشدد من ناحية بوصف الاشتراكية الديمقراطية بأنها "سجن كل إنسان فيه سجان نفسه"، ولكنه فى نفس الوقت يشعر "بقلق شديد جداً" من تفسير كلامه بأنه يعنى أن "كل إنسان هو الذى يضع لنفسه القيود".

ولكننا هنا لن نركز على فوكو ولا على دريدا. وما يهمنا هنا هو أنهما هما اللذان وضعا أساس آلية الغموض التى تتيح طرح مزاعم ذات طابع تعميمى لا يكاد يكون مسبوقاً. وهذه المزاعم تصور نفسها على أنها بشائر ثورة فكرية، ولكنها فى نفس الوقت تظل محمية من المزاعم المضادة لها. ففى ظل الانعدام التام للنظام فقط يمكن ترديد أقوال تميل على التعميم التام بشأن الاقتصاد العالمى أو بشأن كافة النظم الديمقراطية، ويمكن طرح مزاعم غريبة كالزعم بأن التكنولوجيا سلاح ذو حدين أو بأن المنطق "رجالي". فى ظل هذا السياق وحده يمكن لأورلى لوبين أن تتبنى دون تردد الزعم بأن النساء ليس لديهن لغة. وفى ظله أيضاً يمكن لسميدار لافى وتيد سويدنبرج توقع حدوث تغيير فى مجال اللغة يجعل علامات الترقيم ترتبط بالزمان والمكان... ويبدو لى أن الأنظمة القديمة سوف تلقى صعوبة فى تأكيد أو نفى مثل هذا الزعم، ولكن هذا لا يكفى لنبدأ فى رؤية علامات ترقيم ترتبط بالزمان والمكان. وسواء اتفقنا مع لافى وسويدنبرج أم لا، فسيكون فى استطاعتنا أن نلاحظ أن الظروف التى اشترطاها لهذا التغيير لم تتحقق بعد.

ولكن موضوعنا هنا لا ينصب على بحث الآلية التى تسمح بطرح مزاعم ذات طابع تعميمى دون الحاجة إلى إثبات صحتها، بما يسمح بالخلط بين جميع الأنظمة. ولكننا سنركز على أنواع معينة من خلط الأمور تستفيد منها حركات التحرر الاجتماعى فى خطابها للناس. وقد سبق أن بحثنا إحدى الآليات ولكنها لم تكن آلية خلط، وإنما كانت آلية فصل بين أشياء مختلطة، وهى آلية تحتاج إليها الحركة التنويرية الجديدة لتغطى على التناقض فى مزاعمها. وأود هنا أن ألتفت إلى وسيلتين بلاغيتين أو لغويتين أخريين تستخدمهما الحركة التنويرية الجديدة نتيجة للميل العام للموافقة على الخلط بين المجالات المختلفة.

١- الخلط بين مزاعم نظرية ومزاعم نموذجية

يقول نيتشة "إن عدم صحة رأى ليس شيئاً يؤخذ عليه... والمهم هو إلى أى حد يسهم هذا الرأى فى تقدم الحياة والحفاظ عليها، وفى الحفاظ على الجماعة العرقية أو فى تكوينها".

وقد ذكرنا أنفاً أن الحركة التنويرية الجديدة تكثر من مهاجمة من يجادلونها ومن وصفهم بالعنصرية أو الشوفينية أو الليبرالية أو الميول الاستعمارية أو التعالى الثقافي. ومن جهة أخرى فإنها قد تهاجم البعض بتصويرهم على أنهم جهلاء لا يفهمون فى النظرية النقدية. ويعد النوع الأول من الهجوم ذا طابع أخلاقى أما النوع الثانى فله طابع "علمي".

وعلى سبيل المثال فقد اختار سامى شطريت اللجوء إلى الهجوم الأخلاقى على أريه كسبى الذى أورد حقائق عن المعونات التى تلقاها المهاجرون من إثيوبيا. وقد وصف كسبى بأنه "سيد أبيض"، ولكنه فى نفس الوقت لم يجد أى حاجة للتعليق على الحقائق نفسها سواء بالنفى أو التأكيد.

وفى نفس الوقت فإن أنصار نظرية ما بعد الصهيونية - الذين ينتمون إلى حركات التحرر الاجتماعى - عندما يواجهون الزعم الأخلاقى بأن هجومهم على اتفاقية أوسلو يعد هجوماً على الطريقة الوحيدة المتاحة لإنهاء حالة الاحتلال، ينبرون لإلقاء محاضرات عصماء عن أن هذه الاتفاقية هى مجرد صورة أخرى من صور هذا القمع نفسه. ويطرحون علينا مزاعم نظرية حول التعصب القومى كصورة من صور القمع أو حول "مفردات الاحتلال"، التى فشل من لا يؤمنون بأساليب ومفردات الخطاب الجديدة من بيننا فى التعرف عليها. وباختصار يمكن القول بأن الحركة التنويرية

الجديدة تميل إلى مواجهة المزاعم الأخلاقية بمزاعم نظرية (تتحدث عن نظريات جديدة) وإلى مواجهة المزاعم العملية التى تستند إلى وقائع محددة بالحديث عن العادات والأخلاقيات. ومن يجادل أنصار الحركة التنويرية الجديدة بشكل منهجى باسم الأنظمة القديمة يتهم على الفور بأنه يدافع عن السيطرة البيضاء الرجالية الغربية. ومن يهاجم تخليهم عن الدفاع عن المصالح الحقيقية للمضطهدين والمستضعفين يتهم على الفور بأنه لا يفهم أبعاد الثورة التى تحدثها الممارسة النقدية أمام عينيه. وقد وصف ميشيل بولانى هذا التكتيك بأنه ازدواجية بين العلم والأخلاق. وفى هذا الصدد قال ما يلي:

هذه الازدواجية بين العلم والأخلاق مؤثرة وفعالة فى الدفاع عن نفسها. فأى نقد للجانب العلمى يهاجم للأسباب غير الأخلاقية (المستهجنة) التى تحركه. وفى نفس الوقت فإن أى معارضة أخلاقية يتم رفضها فى هدوء تام من خلال الحكم عليها بشكل قاطع بأنها لا تقوم على أساس علمي. وكل عنصر من العنصرين الأخلاقى والعلمى يتولى بدوره لفت الانتباه بعيداً عن الآخر الذى يتعرض للهجوم.

هذه الازدواجية التى رصدها بولانى لدى الماركسيين توضح جيداً ما يحدث فى هذا الأسلوب الجدلى العدوانى شديد الشيوع لدى أنصار الحركة التنويرية الجديدة. ومن الممكن تماماً أن نلاحظ أنهم يحاولون أن يبعدوا عن هذا الجدل كل من يسوق مزاعم أخلاقية باعتباره غير مؤهل للحديث عن النظرية البنيوية والخطاب النقدي؛ ولكنهم من ناحية أخرى لا يقبلون من يريدون الجدل باستخدام المنهج والنظريات العلمية، نظراً لأن ما يدفع هؤلاء للجدل هو مواقف أخلاقية مشبوهة. ومع ذلك فرغم الإغراء الذى ينطوى عليه التناسق بين طرفى هذه الازدواجية إلا أنها لم تصل إلى حد الكمال. ففى بعض الأحيان يتم الرد على الهجوم المنهجى باستخدام مزاعم منهجية، ويتم الرد على الهجمات الأخلاقية بإدانتها أخلاقياً. والمهم أن السلاح الرئيسى لدى أنصار الحركة التنويرية الجديدة هو الإدانة الأخلاقية لكل من يختلفون معه.

فى كثير من الأحيان تكون هذه الهجمات متطرفة وعلى وتيرة واحدة. فليس من السهل اتهام الناس بالعنصرية والشوفينية والميول الاستعمارية، وكثيراً ما تلقى هذه الاتهامات على عواهنها. والسبب فى هذا هو منطق النسبية (الذى يرى أن كل شيء نسبي)، كما أن فى هذا دليل على أن النسبية لا تميل إلى التسامح. إن فكرة عدم وجود حقائق مطلقة، وفكرة أن أى ادعاء بأن الحق فى جانب من يتحدث لا يستند سوى إلى القوة، ليست مجرد ملاحظة، وإنما هى إجازة لاستخدام القوة. ولعدم وجود معيار للحقيقة فإن الجدل يصبح أشبه بالتبشير الدينى منه بالمواجهة بين المواقف. حيث لا يمكن لأحد إقناع أحد، وإنما يمكن للمرء محاولة إجبار الآخرين على تبنى موقفه بدلاً من موقفهم. وهذا هو نفس المفهوم الذى يتم بناء عليه تغيير الدين. وإذا كان أى جدل لا يخفى وراءه حقائق وإنما يخفى مصالح، فكل ما يبقى هو محاولة المرء تحقيق مصالحه الخاصة. إذ أنه لو كان كل زعم استخداماً للقوة، فإن استخدام القوة يكون هو الوسيلة الوحيدة – وبالتالى الوسيلة المشروعة– لتحقيق المصلحة. أو حسبما صاغ ذلك الأمر ستانلى فيش، فإنه "نظراً لعدم وجود رؤية محايدة للتفسير، فإن هناك تفسير واحد ينتصر فى النهاية على التفسيرات الأخرى المنافسة". وهذا التفسير ينتصر، ولا يقنع. فهو لن يثبت أنه الأقرب إلى الحقيقة أو إلى الوقائع أو إلى العدالة، وبالتالى كان استنتاجه أن "القوة تعنى الحق". وإذا لم يكن من الممكن إقناع العدو فلا يمكن سوى محاولة إسكاته. ولا يمكن وصف توجيه اتهامات أخلاقية سوى بأنه محاولة إسكات. ومن الملاحظ أن الأمر لدى الكتاب السوقيين من أنصار الحركة التنويرية الجديدة مثل أندريا دفوركين يصور بهذه الصورة: "إننا لا نحاول إقناعهم. إننا نحاول خداع الناس حتى يضطروا للتغير أو الموت".

غير أن الإدانة الأخلاقية كبديل للمزاعم الموضوعية (بما يعنى الخلط بين ما هو نظرى وما هو قياسي) تتجاوز مجال صد الهجوم الضيق. ومن الناحية العملية فإن هذه الإدانة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مزاعم الحركة التنويرية الجديدة. وكثيراً ما يميل الخطاب النقدى تحت زعم تداخل الأنظمة وعدم وضوح المصطلحات إلى الخلط بين المزاعم النظرية والسند الأخلاقى بما معناه: إننا نسعى للحصول على مزاعم "علمية" وتعميمات نظرية لأن عدم تلقيها ليس أمراً مناسباً.

يظهر نموذج هذا الخلط بوضوح فى كتاب "الإستشراق" لإدوارد سعيد. حيث يطالبنا سعيد أساساً بالتخلص من المفاهيم الغربية عن الشرق، ليس لأن هذه المفاهيم مضللة أو مجافية للحقيقة، وإنما لأنها مفاهيم استعمارية. ويصر سعيد على امتداد صفحات الكتاب بالكامل على عدم المواجهة بين آراء المستشرقين وبين الواقع، بل وينجح فى هذا إلى حد كبير. ويقاوم سعيد هذه الآراء عن طريق الإشارة إلى المقاصد المستهجنة أخلاقياً التى كانت دافعاً لتكوينها، وإلى ما يشوب هذه الآراء بحكم طبيعتها من تقليل من شأن "الآخر" الشرقي. ووفقاً لرأى سعيد فلا محل للزعم بأن الثقافة الإسلامية لا تعطى العقل مكان الصدارة (٦)، لأن هذا الزعم يضع الإسلام فى مكانة متدنية مقارنة بالغرب (استناداً إلى القيم الغربية). ولنفس هذه الأسباب يهاجم سامى شطريت مزاعم أريه كسبى بشأن ثقافة المهاجرين من إثيوبيا. فما نراه هنا ليس جدلاً ينصب على الحقائق، وإنما هو زعم بوجوب رفض ترديد هذه الحقائق لأسباب أخلاقية. فليس

من الملائم الحديث عن هذه الحقائق أو البيانات بغض النظر عن نصيبها من الصحة. وهذا هو النموذج الذى يتكرر بأشكال مختلفة فى كافة المجالات التى تعمل فيها الحركة التنويرية الجديدة، بدءاً بنقد الأدب النسائى ونهاية بالنظرية البنيوية. والمطلوب منا هو أن نقبل زعم ذوى الأصول الأفريقية بأن الدراسات الأكاديمية مصممة أساساً للبيض، أو أن نتقبل "الخطاب البديل" الذى يرى أن أرسطو سرق فلسفته من المصريين، أو الزعم بأن النساء ليس لديهن صفات يكتسبنها بالسليقة، ليس لأن من يقول ذلك يستند إلى حقائق أو على بحوث، وإنما لأن رفض هذه المقولات مستهجن من الناحية الأخلاقية. وهذا الرفض ينطوى على قمع للآخر. فتحت ستار النسبية- التى ترى أن كافة أنواع المعلومات موضوعية، وأنه لا توجد معلومات أكثر صحة وأخرى أقل صحة- أصبحت الساحة البحثية غير مفتوحة سوى أمام المزاعم الأخلاقية. والطريقة الوحيدة التى بقيت لنا للاختيار بين المزاعم البحثية المتنافسة، هى أن نسأل أى هذه المزاعم يسهم أكثر فى تحقيق المصلحة لمن تعرضوا للظلم.

٢- الخلط بين مزاعم نظرية المعرفة ومزاعم الفلسفة الوجودية

اعتادت الحركة التنويرية الجديدة النظر إلى نفسها على أنها حركة نقدية راديكالية. فهى تشكك فى كل شيء، وترفض تماماً الفكرة التى ترى أن هناك حقائق، أو أن هناك وجهة نظر موضوعية، أو أن هناك مبادئ وقيم يمكن أن تنشأ نتيجة للاحتياجات الأساسية للإنسان. والسبب فى ذلك- فى زعم أصحاب هذه المواقف- هو أن الإنسان ليس له طبيعة جوهرية، وكل ما يبدو لنا جوهرياً بالنسبة للإنسان ما هو إلا عادة ضربت بجذورها منذ مدة طويلة، لدرجة جعلتنا نخطئ ونظنها جزءاً من طبيعة الإنسان. وكافة المزاعم بشأن الحقيقة والأحكام الأخلاقية تتسم بالنسبية والمحلية والارتباط بصلة وثيقة بالأيديولوجيات والمصالح التى انبثقت عنها هذه المزاعم.

إن التشكك، بل والتشكك الشديد- الذى يصل إلى حد إنكار إمكانية أن يكون لدينا أى معرفة حقيقية عن أنفسنا أو عن العالم- بالطبع ليس من الأمور الجديدة على الفكر الغربي. أما الجديد فهو التعايش المشترك، تحت سقف نظرى واحد، بين التشكك الشديد واليقين التام. إن من يقرأ كتابات أنصار الحركة التنويرية الجديدة كثيراً ما يجد نفسه يتساءل عن سر هذا التناقض. فكيف يمكن أن نقول إن الكلمات لا يمكن أن تعبر عن قصد المؤلف ثم نكتب مقالاً "ثورياً" فى الفلسفة..؟ وكيف يمكن أن نقول إنه لا توجد رواية للتاريخ أصح من الأخرى ثم نقول إن التأريخ الصهيونى يحرف الحقائق..؟ كيف يمكن أن نزعم أن الهوية هى سياق ثقافى مصطنع ثم نزعم أن الهوية العرقية مؤكدة..؟ كيف يمكن أن نقول من ناحية أننا لا نعرف شيئاً عن العالم "الموجود هناك فى الواقع" ثم نعتقد أن القمع موجود فى هذا العالم..؟ إذا كانت كافة المعلومات تجسيداً لخدعة عدوانية، فكيف يمكن أن تكون معلومات المستشرقين الغربيين تجسيداً لخدعة عدوانية بينما تكون معلومات إدوارد سعيد عن المستشرقين المذكورين ليست كذلك..؟ وبمعنى آخر كيف يمكن لمن يعتبر نفسه شديد التشكك أن يتمتع بهذا القدر من الثقة فى مواقفه..؟ لقد قدم لنا دريدا مثالاً مقنعاً للغاية على هذه الهفوة المنطقية، وخسر قدراً من مكانته الثقافية فى نظر الكثيرين عندما زعم أن المثقفين الأمريكيين أخطأوا فى تفسيرهم لوجهات نظره.

هناك أسلوب لغوى محدد يسمح بهذا النوع من الخلط. ويتمثل هذا الأسلوب فى الخلط بين نوعين من المزاعم. النوع الأول هو مزاعم نظرية المعرفة بخصوص معرفة الأشياء الموجودة فى العالم، والنوع الثانى مزاعم الفلسفة الوجودية بخصوص ما يمكننا أن نعرفه عن العالم. ويبدو هذا الأمر كأنه إثبات عن طريق النفي، يعتمد على طمس الحدود بين هذين المجالين.

لنأخذ على سبيل المثال القول الشائع بأنه "لا يوجد جوهر نسائي"، بمعنى أنه لا توجد سمات أساسية محددة يشترك فيها الجنس النسائى كله. ففى المرحلة الأولى يتم مهاجمة الزعم بأن هناك جوهر نسائي. ويتم إقصاء هذا الزعم بعيداً عن دائرة الحوار باسم الشك، وباسم عدم قدرتنا على الوصول إلى حقيقة موضوعية بشأنه، أو عدم قدرتنا على معرفة حقائق معينة عن العالم. فليس لدينا أى وسيلة لاكتساب معرفة ثابتة ومؤكدة عن العالم، ولذلك فليس لدينا وسيلة تكفل لنا معرفة ما إذا كان هناك جوهر نسائى أم لا. كما أننا ليس لدينا وسيلة لمعرفة كنه هذا الجوهر النسائى الذى يتحدثون عنه. ويمكن للقارئ بالطبع أن يلاحظ أن هذا الزعم قائم على نظرية المعرفة.

ولكن استناداً إلى هذا الطرح القائم على نظرية المعرفة يتم التعامل مع الزعم بوجود جوهر نسائى على أنه زعم ثبت خطؤه. كأن الطرح السابق أثبت كذب هذا الزعم. بينما ما حدث بالفعل هو أننا لم يكن لدينا القدرة على التحقق مما إذا كان هذا الزعم حقيقى أم كاذب. وحيث أنهم اعتباراً من هذه النقطة يتعاملون معه على أنه زعم كاذب، فبالتالى يتعاملون مع عكسه على أنه زعم صحيح. واعتباراً من هذه النقطة يمكن القول بأنه لا يوجد جوهر نسائي، أو القول بأن سمات النوع الأنثوى "ترتبط بالثقافة وليس بالجوهر، وأنها سمات ليست غريزية ولا طبيعية بالنسبة لهذا النوع البيولوجي" ولذلك فإن الأنوثة- إذا شئنا تكرار ما ذكرته أورلى لوبين - هى "سلوك مكتسب يمكن تعلمه وليست عنصراً

بيولوجياً غريزياً يظهر منذ المولد".

إن الأمر هنا يجرى على النحو التالي: يصطدم الطرح القائم على الفلسفة الوجودية بالطرح الذى تسوقه نظرية المعرفة، والذى بموجبه ليس فى استطاعتنا أن نحتفظ بآراء قائمة على الفلسفة الوجودية مطلقاً إذا كانت المعرفة الإنسانية لا يمكنها التحقق تماماً من صحتها، ثم يتم استبدال الطرح الأول القائم على الفلسفة الوجودية بعكسه استناداً للفلسفة الوجودية. فيترتب على فكرة أننا لا يمكن أن نعرف ما إذا كان هناك جوهر نسائى فى زعمهم أنه لا يوجد جوهر نسائي.

يستخدم إيلان بابيه أيضاً هذا النمط الفكرى عند تناوله الصهيونية والاستعمار. فى البداية يطلب منا أن نقبل بافتراضه أن الرواية الصهيونية للأحداث ليست صحيحة ولا حقيقية، نظراً لعدم وجود روايات حقيقية وصحيحة للأحداث. بعد ذلك يتم استبدال الرواية الصهيونية بالرواية الفلسطينية، ثم يطلب منا الاقتناع بأن الرواية الفلسطينية هى الحقيقية. وبنفس الطريقة يرفض يتسحاق لاءور أى تظاهر من أحد بأن روايته هى وحدها التى يمكن أن تعبر عن الحقيقة، وفى النهاية يعرض علينا قبول رواية يزعم أنه لا يوجد أى وجه للاعتراض عليها.

يبدو من هذا أن كل الهدف من وراء الهجوم على فكرة الحقيقة هو إتاحة الفرصة لهذه الخطوة بالتحديد. فحركة الشك الجديدة تهاجم كافة الحقائق والمعتقدات الموجودة على الساحة، لمجرد أن تتمكن من إخلاء مكان لحقائق ومعتقدات جديدة، تتناول القهر والقمع والعنصرية والسيطرة على الآخر وآليات استخدام القوة. ولسبب ما فإن الحركة التنويرية الجديدة لا تشكك فى هذه الحقائق. وقد صرحت ناقدة فنية معروفة ذات مرة بأنها لا تحب قراءة مقالات النقد التى يكتبها أنصار الحركة التنويرية الجديدة (الذين ينتمون إلى النظرية النقدية) لأنها تصيبها بالملل. وقالت"أنه بغض النظر عن الموضوع الذى يكتبون فيه فإنهم مهما كان هذا الموضوع يصلون دائماً إلى نفس النتيجة". ويبدو لى أن الناقدة المذكورة قد أصابت كبد الحقيقة. فسواء كانت النظرية النقدية تتناول الأدب أم السياسة وسواء كانت تتناول التعليم أم الإنثروبولوجيا فإنها دائماً- فى كل هذه الأشياء- تنجح فى الوصول إلى نفس الحقيقة. وأينما تولى وجهها، تحت أى حجر ووراء أى شجرة، فإنها لا تجد سوى إثباتات أخرى لما كانت تعرفه من قبل؛ وهو أن الطبقة المسيطرة الخفية أو المعلنة لا تسعى سوى إلى قمع الآخر. وقد يرد إلى الذهن أن هذا الأمر ليس من قبيل الصدفة. حيث يبدو أن ما تسعى إليه النظرية النقدية فى الحقيقة لا علاقة له بالبحث العلمي. فهى تسعى للبحث عن آلية لا تسبب لها إزعاجاً وتساعدها على التوصل إلى النتائج التى تريدها. وبالفعل فإن الآليات التى تستخدمها فى طرح نظرياتها تبدو معدة حسب هذه المقاييس. وبالتالى تكون النتيجة بديهية بناءً على أسلوب طرح الحقائق بغض النظر عن المادة التى تبحثها أو عن الحقائق نفسها. ومن هنا يأتى الهجوم على النظام وعلى الحقيقة. لأن التخلى عن المعتقدات كثيراً ما يعتبر عادة ثقافية مذمومة إلى حد ما، ولاسيما لدى أنصار الأنظمة القديمة. ولا يمكن القفز إلى النتائج المطلوبة من أى نقطة انطلاق سوى استناداً إلى الإعفاء التام من الالتزام بالحقيقة أو من الالتزام بنظام محدد. وبمعنى آخر فإن إلغاء مصطلح الحقيقة وفكرة النظام يهدف إلى إخلاء الطريق للحقيقة المعينة الجديدة التى لا محل للاعتراض عليها، والتى تفيد بأن القمع موجود فى كل مكان.

يبدو لى أنه ليس من الصعب ملاحظة أن هذا الأسلوب فى الطرح، وهذا الخلط الشديد بين مزاعم المتشككين القائمة على نظرية المعرفة وبين الثقة المستمدة من الفلسفة الوجودية - بحكم طبيعته - غير مستقر. ومن الناحية العملية ما كان له أن يتواجد سوى بفضل الحماية التى يكفلها له الحماس الأخلاقي. وأى اعتراض على النتائج المفروضة مسبقاً يتم تصويره مراراً وتكراراً على أنه مزاعم صادرة عن شخص يسعى لاستمرار قمع كل من يسعون إلى إظهار وجود القمع لنا.

♦ مفردات متشددة ومفردات أكثر تشدداً:

هناك ما يدعو إلى السخرية فى تجسيد حركات التحرر الاجتماعى الغربية- التى تدين التعالى الغربى بشدة وتزعم أنها تتحدث باسم ضحايا الثقافة الغربية، من المضطهدين والمنهزمين- لنوع جديد من التعالي. فهذه الحركات لا تتحدث إلى هؤلاء الضحايا على الإطلاق. يصف الصحفيان "حنان حافير" و"عادى أوفير" إسهام الكاتب "هومى ك. بيا" فى حل المشكلة النظرية السياسية - التى ترتبط بالعلاقات بين الخطاب الأيديولوجى والخطاب النقدي- على النحو التالي: "إنه تحول نفسى يتعارض مع نظرية فوكو فى تناوله بالتحليل لأنظمة المعرفة والقوة، وفى رسمه للحقل الذى يصور مواقف العنصر الفعال وفقاً لردود الفعل القائمة على الإنكار والرفض والخيال والتضامن". ولا شك أن هذا التوصيف لا يتضمن حلاً لمشكلة سياسية حقيقية. وبخلاف هذا من الواضح أن إنسان العالم الثالث لن يجد فيه ما يمكن تطبيقه فى الواقع، وفضلاً عن ذلك فإن كل من ليس مثقفاً، وكل مثقف من الذين ينتمون إلى هذه الفئة المعينة لن يفهم ما الذى يتحدث عنه "هومى ك. بيا" وما الذى يتحدث عنه حافير وأوفير.

من الناحية العملية يمكن القول بأنهما لا يتحدثان عن العالم الثالث على الإطلاق. وكل ما يشغلهما هو تحديث المصطلحات التى يستخدمانها حتى تميزهما عن سائر المسئولين عن القمع. ولذلك فإنهما فى حاجة إلى مقالات وإلى لغة كتابة تكون كفيلة بتلبية مطلبين فى نفس الوقت. الأول هو أن يمثل كلامهما صحيفة اتهام حادة اللهجة قدر الإمكان ضد الغرب، الذى يمثل الفئة المسيطرة التى تقمع الآخر، ابن العالم الثالث. والثانى هو أن يصيغا كلامهما بحيث لا يبدو منه صراحة ولا ضمناً أن الكاتبين يقبلان تقسيم العالم إلى مركز صدارة يحتله الغرب وهامش يحتله العالم الثالث. ويعد المطلب الثانى هو الإسهام الفعلى الذى قدمه "هومى ك.بيا"، غير أن هذا الإسهام لا يساعد العالم الثالث ولا يساعد الآخر ولا يساعد الأقليات. فهو لا يساعد سوى الكاتب نفسه، وضميره كمثقف. وما هو هذا الإسهام على وجه التحديد..؟ إن التأكيد على عناصر "الإنكار" و"الحلم" و"التضامن" يهدف إلى إحداث توازن مع مزاعم إدوارد سعيد. فلأن إدوارد سعيد وصف نظرة الغرب المتعالية إلى الشرق بأنها مثل نظرة المركز إلى الهامش، فإنه بالتالى يقوم استمراراً لذلك بتصوير القمع بهدف إقرار ذلك التقسيم بين مركز الصدارة والهامش. والعلاج الذى يطرحه "بيا" هو إعادة صياغة لكلمات سعيد بطريقة تجعلها مشبعة بمشاعر دونية صادرة عن الغرب. فهو يسعى لتصوير العقدة النفسية التى أصيب بها الغرب فى نظرته إلى الشرق. ويسعى أكثر إلى تصوير غيرة ابن الغرب مما يراه من تفوق الثقافة الشرقية. وبذلك تصبح غيرة الغرب من الشرق عنصراً موازناً لتعالى الغرب على الشرق. وبذلك يتم تصوير نظرة الغرب إلى الشرق ليس على أنها تعالى فحسب وإنما على أنها شعور بالدونية، أو على أنها مزيج متوازن من الشعور بالتفوق والغيرة، ومن الاحتقار والخوف، ومن الاستهانة والإعجاب. وبذلك نتخلص أخيراً من استمرار وجود علاقة القوة بين الطرفين التى ظلت موجودة بحكم استمرار الحديث عنها. وبمعنى أقرب لما يستخدمه أنصار الحركة التنويرية الجديدة، يمكن القول بأن هذه محاولة للإخلال بالعلاقة بين المتفوق والمتخلف، وتحويل الآخر أيضاً إلى متفوق من وجهة نظر الغرب. ويظهر هذا من كلام حافير وأوفير فى الفقرة التالية:

"فى اللحظة التى يقومون فيها بالتحول إلى أسلوب ما بعد البنيوية – وهو أمر أصبح روتينياً – عن طريق التحول من مضمون الكلام إلى أثر الكلام، ويرون تشكيل صورة الذات من خلال أسلوب الخطاب كنتاج لتأثير الكلام، ينفتح باب نظرى لوصف تشكيل الذات باعتبارها ملتقى للممارسات المرتبطة بتأثير الكلام، يعرض علينا حقلاً كاملاً لمواقف "الأنا" مع تفسير المقاصد النفسية والممارسات السياسية المرتبطة بها. ويستخدم "بيا" هذا الحقل فى تفكيك معادلة السيطرة الحاكمة للعلاقة بين الأنا والآخر (التى تتمثل فى أنا/ غربي/ حاكم- آخر/ شرقي/ محكوم) وإعادة تركيبها. حيث يعيد "بيا" قراءة نص إدوارد سعيد سعياً للاعتراض على الرابطة الأساسية بين الأنا والآخر ليجعل المعادلة فى كل طرف من طرفيها علاقة مزدوجة (لتصبح أنا/ غربي/ حاكم- آخر/ شرقي/ حاكم).

تسعى هذه الحيلة اللغوية إلى تنقية أسلوب الخطاب وليس إلى تغيير الطروحات، كأنها نصيحة موجهة للكتاب الذين يسعون إلى إدانة السيطرة الغربية، لتساعدهم على تطوير لغتهم حتى تتحاشى أن تصبح صورة من المعادلة التى تسعى لإدانتها. وبمعنى آخر، فالتأثير المحدود المفترض لمصطلح أفروأمريكى على العنصرية يتحول بالنسبة للعلاقة بين الغربى والشرقى إلى تأثير شديد. إذ أن التغيير فى هذه الحالة لم يطل كلمة ولا كلمتين وإنما تناول الخطاب اللغوى بالكامل ليصبح نقياً من كل شائبة ومن أى ذرة شك فى تشجيعه لقوالب التفوق والدونية. وفى كلتا الحالتين من المفترض أن تكون اللغة التى تتحدث بها هى المستهدفة.

هناك قدر من السذاجة يمس شغاف القلب فى الاعتقاد بأن "بيا" يحل هنا مشكلة "نظرية/ سياسية". وربما يكون ما لدينا هنا شيئاً يفوق السذاجة. إذ أننا حتى لو قبلنا الافتراض بأن تغيير لغتنا هو بداية الإصلاح الجذري، وحتى لو تغلب هذا التغيير على معادلات القوى الاقتصادية وعلى المصالح وعلى السياسة والجيش (وهى أمور يميل الخطاب النقدى إلى تحاشى الحديث عنها) فإنه بينما يعتبر مصطلح أفروأمريكى أداة لغوية فرصتها أقل فى أن تحل محل مصطلحات أخرى نستخدمها فى حديثنا، فإن فكرة أننا جميعاً سنبدأ الحديث باستخدام نفس المصطلحات التى يستخدمها بيا وحافير وأوفير تبدو فكرة غير واقعية. وذلك لأنهم يطلبون منا التوقف عن قول ما نريد أن نقوله، والتفانى فى كبت هذه المضامين فى إطار لغوي، يطهرنا أثناء الحديث من أى خبث يختفى بين طيات كلامنا والعياذ بالله.

ويبدو لى أننا يمكن أن نقول نفس الكلام عن الخطاب النقدى (الذى تستخدمه الحركة التنويرية الجديدة) بصفة عامة. فحيث أن هذا الخطاب لا يعد بحثاً علمياً بكل معنى الكلمة، لأن نتائجه معروفة مسبقاً، فإن انشغاله الأساسى ينصب على النصوص التى ينتجها أنصاره، وعلى الطريقة المحددة التى تؤدى بها هذه النصوص إلى نفس النتيجة المعروفة. فهو منشغل بتطهير نفسه من أى دخلاء. وأعتقد أن مثل هذه النصوص يجب فهم لغتها المشحونة بالمصطلحات لدرجة السخف وفهم الأساليب اللغوية الملتوية التى تمتلئ بها.

هناك أساس لافتراض أن الطريق من خطاب بيا الثقافى إلى المساعدة الفعلية لضحايا القمع أطول مما يبدو لأنصار الحركة التنويرية الجديدة. فسيمر زمن طويل إلى ان تتجمع المظاهرات التى تطالب بتطهير نظام ما بعد

الاستعمار من آثار القمع. ولكن من الصعوبة بمكان افتراض أن هذا هو ما يشغل بال أنصار حركات التحرر الاجتماعي. فالإدانة الصادرة عن هذه الحركات لا تقتصر على من يمارسون السياسة ومن يعملون فى البحث العلمى باعتبارهم مشاركين فى القمع، وإنما تمتد لتشمل من ينتقدون القمع، حتى من ينتقدونه من داخل النظام. ومن الناحية العملية فإن هذه الإدانة رغم أنها شكلية، إلا أنها تخلق انطباعاً بأن حركات التحرر الاجتماعى تمر بتحولات بالغة باتجاه التطرف. ولم يكن هجوم بيا على إدوارد سعيد لقيامه بترديد الخطاب القمعى من قبيل الصدفة. ولكنه جزء من سلوك ذو طابع دائرى لا تبدو له نهاية. فبعد كل ناقد متشدد من أنصار حركات التحرر الاجتماعى والحركة التنويرية الجديدة يأتى ناقد آخر أكثر تشدداً ليهاجم الناقد الأول ويصفه بأنه يتعاون مع العدو ويتظاهر بأنه صديق. وهكذا فإن إيلان بابيه على سبيل المثال يهاجم بينى موريس ويزعم أن كتابه "مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" هو جزء من "الخطاب الصهيوني" وأنه ينتمى إلى الفئة المسيطرة. وهكذا تدين عضو الحركة النسائية الأمريكية بتروتشينيو ف. شويكارت رائدات الحركة النسائية السابقات لأنهن بقبولهن النظر إلى معادلات القوة قد تبنين المنطق الرجالي. وبنفس المنطق تدين أورلى لوبين النشاط النسائى لدى الكاتبة الإسرائيلية روت ألموج وتصفه بأنه تعاون مع السيطرة الرجالية تحت قناع القيام بنشاط نسائي. (وتصل لوبين إلى أبعد من ذلك عندما تصف مصطلح "التسامح" نفسه بأنه تعاون مع القوة المسئولة عن القهر). وبنفس الطريقة فإن بيل هوكس تتهم خطاب ما بعد الحداثة نفسه بأنه "أبيض ورجالي". كما توجه جوربيتش الاتهام لرورتى بأنها غير قادرة على التخلص من "أسلوب الخطاب الذكي" والمبادئ الثقافية. وتوجه جياترى سبينك اتهاماً لفوكو بأنه رغم أنه يبدو لنا ظاهرياً أنه يهاجم العنصر المسيطر إلا أنه فى نهاية الأمر يثبت أقدامه فحسب. وقد ضرب لنا عادى أوفير مثلاً للراديكالية عندما زعم من فوق صفحات صحيفة "دافار" أن تقارير منظمة "بيتسيليم" لحقوق الإنسان هى تعاون مع سيطرة الاحتلال، وأن هذه التقارير لا تزال مستمرة فى استخدام نفس مصطلحات الاحتلال، وأنها تضفى على الاحتلال شرعية أخلاقية. وقد فاق يتسحاق لاءور هذا الزعم وأكد بسرعة فى مقال نشره رداً عليه أن مقال أوفير بشأن تقارير منظمة بيتسيليم يعد هو الآخر تعاوناً مع القمع، وأن أوفير ليس سوى أحد الليبراليين الذين يتظاهرون بأنهم من أنصار الحركة التنويرية. وكلنا نعلم أن كلمة ليبرالى لدى الحركة التنويرية الجديدة هى كلمة مستهجنة. كما وصف كليبورد جيرتس هذه الظاهرة بأنها محاولة تطهر. فمهما كان ما ستقوله أو تفعله، ومهما كان مدى شمول وعموم إدانتك للقمع فسيأتى دائماً شخص ويقول لك إن محاولتك التطهر قد شابها رغم ذلك تعاون مع القمع، وأنها تمثل دعماً للقمع.

لقد زعمت فى موضع سابق أنه رغم عدم تقبل أنصار الحركة التنويرية الجديدة للنقد الخارجي فإنهم أكثر الفئات تعرضاً للنقد من الداخل. فمن السهولة بمكان أن يوجه أحدهم النقد إلى سلفه لأن النقد يعتمد هنا على ما قد يبدو له التصرف الصحيح استناداً إلى حدسه. ولا شك أن فكرة أن الناقد الذى يسعى إلى تحليل العنصر المسيطر يجد نفسه فى النهاية عنصراً مسيطراً هى فكرة واقعية. إذ أن هذه هى النية الحقيقية للناقد أساساً. ذلك أن الخطاب النقدى الجديد إنما يسعى فى نهاية الأمر إلى تطهير نفسه بجعل نفسه بعيداً عن دائرة الفئة القائمة بالقمع. بمعنى أن الدافع العاطفى من وراء الكتابة هو الخلاص الشخصى للكاتب من دائرة القمع العام.

وعلى المستوى الفنى المتمثل فى اللغة من السهل اللجوء إلى هذا النقد. حيث تتجلى هنا السمات العملية الهائلة التى نراها فى المرونة اللانهائية التى تتحلى بها المزاعم التى لا حاجة بها إلى حقائق وأنظمة تستند إليها. هنا نوجد نوعية من المزاعم تهدف أصلاً إلى إثبات المطلوب. لقد كان سعيد يريد أن يقول لنا إن الفئة المسيطرة تعتبر نفسها العنصر الفاعل عن طريق ترسيخ "الآخر" كعنصر مفعول به، وذلك بحكم أنها جعلته موضوعاً لأبحاثها. فالاستشراق الغربى هو آلية استعمارية لأنه يدعم نظرة الغرب لذاته على أنه أكثر تفوقاً وعقلانية وتقدماً وحضارة، وذلك عن طريق جعل الآخر الشرقى موضوعاً للبحث بحيث يظل فى موضع "الآخر"؛ وذلك باعتباره مخلوق غير عقلانى وبدائى وشهواني. وقد تحدث سعيد باستفاضة عن مضمون الخطاب الاستشراقي، وعن الطريقة المعينة التى يتم بها تصوير شخصية الشرقى فى الأدب البحثى الغربي. غير أن المضمون لم يكن هو الذى جعله يصل إلى النتائج التى توصل إليها. فما أتاح له ذلك هو المعادلة العامة التى صاغ فى إطارها ادعاءاته، والتى تعتبر أن الظلم هو اعتبار أحد الطرفين فاعلاً والآخر مفعول به، أو أحد الطرفين مؤثراً والآخر متأثراً. ويتمثل هذا الأمر فى أن أحد الطرفين يقوم بالبحوث والطرف الآخر هو موضوع هذه البحوث. إذ أن الباحث يرسى صورته من خلال النشاط البحثى كعنصر فاعل بينما يتحول موضوع البحث إلى متلق للفعل. وبذلك فإن نفس الزعم ينطبق على سعيد باعتباره باحثاً. وبالتالى يمكن أن يقول عنه بيا إنه شريك فى استبدالٌ قمع بقمع. وهكذا فإنه يقع فى نفس الخطأ الذى كان يسعى لإدانته والتنديد به. لقد حول نفسه إلى قائم بالفعل، وليس هناك تصرف أكثر دناءة من هذا، إذ أنه لا يمكن أن يكون على هذا النحو سوى عن طريق القمع.

تعد هذه الآلية شديدة التطرف، وتميل الاتهامات التى تسوقها إلى التعميم لدرجة أنها من الممكن أن تمتد لتشمل الجميع. ومن الممكن عن طريقها التوصل إلى النتيجة المطلوبة من خلال أى نص نشاءه. نظراً لأن التحول إلى فاعل

وجعل الآخر متلق للفعل ليس من السمات القائمة على مزاعم ذات قصد معين أو مضمون معين، وإنما هى سمة قائمة على مجرد ترديد أى مزاعم. فبكل بساطة لا توجد أى وسيلة تكفل لك ترديد أى مزاعم دون أن تتحول إلى عنصر فاعل (أى عنصر يردد المزاعم) كما لا توجد أى وسيلة للحديث عن الآخر دون أن تحوله إلى مستقبل للفعل (باعتباره من ينصب البحث عليه). وطالما أن هذه المزاعم لا تأتى من الآخر نفسه فلن يكون فى استطاعتها - بغض النظر عن مضمونها - أن تمنعه من التحول إلى موضوع للفعل. ولشديد الأسف طالما ليس فى استطاعتنا أن نطرح مزاعمنا من خلال شخص آخر لن نتمكن من تخليص أنفسنا من هذا الوضع المخجل. ويبدو لى أن هذا هو السبب الذى يجعل من الممكن أن نتقبل كلمات الناقدة سفيبك التى قالت "إن ترديد النقد الشديد للعنصر المسيطر هو الذى يجعله مسيطراً ويكرس له سيطرته". ولكن لابد أن نضيف هنا تعليقاً: إذ أن نفس هذه القاعدة تنطبق على نقد سفيبك لترديد النقد للعنصر المسيطر. وهكذا فإن هذه دائرة مغلقة يمكن أن ندور فيها إلى ما لا نهاية.

لذلك كان عادى أوفى وحنان حافير على حق عندما طرحا أفكاراً حزينة عن هذه العملية التى ينشغلان بها بقولهما: "فى ظل هذه الظروف هل من الممكن للنظرية النقدية والتحليل الذى يتناول ثقافة ما بعد الاستعمار - باعتبارهما جزءاً من أسلوب خطاب الغرب المسيطر- أن يقدما لنا البديل الحقيقى لأسلوب الخطاب المذكور وان يتخلصا من السيطرة التى ينقلها لهما". وبمعنى آخر فإنهما يتساءلان هل هناك وسيلة للتخلص من هوس النظرية النقدية، الذى يعتبر آفة من الصعب علاجها. إذ أنه ليس من الواضح على الإطلاق ما الذى يحتاج إلى العلاج هنا. يبدو لى أن الرد على هذا السؤال هو النفي. فالطريقة الوحيدة التى يمكن عن طريقها الامتناع عن التحول إلى صورة مكررة من القائم بالقمع هى الصمت. ففى المجتمع الذى يعتبر أى حديث عن القمع قمعاً - وبالتالى صاغ آليات تفكيره وخطابه بحيث يمكنه أن يجد صورة من صور القمع فى أى حديث- ليس من الممكن مبدئياً الحديث بدون ممارسة القمع.

وبالطبع فإن هناك أيضاً من يوصون بمثل هذا الصمت. وعلى سبيل المثال فإن لاكان يوضح لنا أن السبب الذى يجعله يرفض الحديث عن النظام الرأسمالى هو الكم الكبير من المظالم التى يتسبب فيها.. نظراً لأن التنديد به يتسبب فى دعمه والحديث عنه يتسبب فى ترسيخه.

من الصعوبة بمكان أن نتخيل كيف يمكن لصمت المثقفين الهادر أن يمثل حلاً لمشكلات الناس الحقيقية فى العالم الحقيقي. وربما لا يكون صوت هذا الصمت مسموعاً على النحو الذى يتخيله من يتمسكون به. إن هذا البحث المستمر من جانب النظرية النقدية لنفسها. وهذا الجلد للذات الذى ينشغل بشكل شبه مهووس باكتشاف إشارات إلى القمع فى "الممارسة النقدية" ذاتها، لا يؤدى سوى إلى دعم الانطباع بأن ما يؤرق هؤلاء المثقفين ليس الإنسان ومشكلاته وليس الفئات المسيطرة وليس القمع وإنما مشكلتهم الشخصية. فهم فى نهاية الأمر لا يفعلون سوى كتابة دواء لأنفسهم لعلاج المرض الذى يعتقدون أنهم مصابون به. فما يشغلهم فى الحقيقة هو إخراج أنفسهم بعيداً عن دائرة القبح العام.

لذلك يبدو لى أن من الممكن تماماً قبول شهادة الحركة التنويرية الجديدة عن النظرية النقدية التى تعتنقها بأنها ليست نظرية وإنما ممارسة. غير أن هذه الممارسة هى طقوس تطهير دينية أكثر منها تحليلاً لشيء أو نقداً لشيء.

الفصل السادس والأخير: السلوكيات بين الحق والشفقة

إن التقسيم القاطع للناس فى نظر حركات التحرر الاجتماعى إلى الطبقة المسيطرة و"الآخر" أو إلى خير وشر أو إلى قامع ومقموع هو أساس ضرورى لنظريتها.. ولكن فى الواقع ليس كل من ينتمى للجانب المنتصر يستحق التنديد بالضرورة من الناحية الأخلاقية، وليس كل من ينتمى للجانب المقموع يمثل الخير والعدل. فكون الغرب قد احتل بعض البلاد وحولها إلى مستعمرات لا يعنى بالضرورة أن كل ما هو غربى يمثل الشر أو يمثل جزءً من آلية القمع. كما أن تمكن الصهيونية من تحقيق أهدافها على حساب طرد العرب لا يعنى بالضرورة أن كل ما هو صهيونى مستهجن.(٧) وكون قيادات الدولة كانت تتعالى على ثقافة المهاجرين اليهود القادمين من الدول العربية فى الخمسينات لا يعنى بالضرورة أن كل ما هو إشكنازى مرفوض من الناحية الأخلاقية. وعلى سبيل المثال ففى ظل الحماس الأخلاقى يميل الناس إلى نسيان أن الولايات المتحدة هى التى بدأت حركة تحرير العبيد، بينما استمرت العبودية فى إفريقيا بعدها لقرن ونصف (وليس من قبيل الصدفة أنه فى أعقاب جهود حركات التحرر الاجتماعى تم إلغاء الحرب الأهلية الأمريكية من المقررات الدراسية لذوى الأصول الإفريقية. ذلك أن أنصار الحركة التنويرية الجديدة لا يمكنهم مواجهة الحالات الصارخة التى كانت فيها الحروب ضد القمع والظلم حروباً تقوم بها الثقافة المسيطرة). والأهم من ذلك أن القيم التى بفضلها تعتبر حركات التحرر الاجتماعى نفسها حركات تنويرية هى قيم غربية بحتة. وفى مناطق كثيرة مثل الدول العربية والعالم الثالث وآسيا ومناطق الهنود الحمر- التى تضفى حركات التحرر الاجتماعى الطابع المثالى على ثقافتها- ليس هناك سوى وجود محدود جداً للقيم التى باسمها تعمل الحركة التنويرية الجديدة، وفى بعض الأحيان لا يكون لهذه القيم وجود على الإطلاق. لا يوجد مثيل فى كافة ثقافات العالم لوضع حقوق الإنسان فى الغرب أو لمدى

تقدمه فى اتجاه الحرية والمساواة وفى اتجاه التعددية والتسامح. ويكفى النظر فى التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية لندرك هذا. إن وصف كل ما هو غير غربى بالمثالية باسم التسامح والحرية والمساواة هو أمر أقل ما يوصف به هو أنه شائك. فتعرض البعض للقمع والاضطهاد لا يمكن أن يكون تبريراً للظلم الذى يرتكبه ضحايا القمع، ولا لعنصرية ذوى الأصول الإفريقية ولا لقهر النساء فى الدول العربية ولا لقتل إخلاص كنعان (٨). وكما حاولت أن أوضح فإن الهجوم العام على كل ما هو غربى استناداً إلى القيم الغربية يجعل الدافع الأساسى لهذا الهجوم كله متهاوياً.

ولكن تطرف حركات التحرر الاجتماعى أو الحركة التنويرية الجديدة فى هجومها على الغرب الذى يعد نقطة ضعفه الفكرى هو أيضاً مصدر قوته. واستناداً إلى الشعور الشديد بالذنب، الذى يرجع إلى المظالم التى لا أحد يجادل فيها يبدو الغرب وكأنه يعرض دفع الدية الكاملة التى يكفر بها عن أخطائه ليطهر نفسه من كل أخطاء الماضى. وقد كان مصدر نجاح الحركة الشديد هو الاحتياج الشديد الذى يشعر به المتهمون إلى التطهر من الذنب، ويبدو أن هذا الاحتياج أقوى بكثير من الرغبة فى مساعدة الذين ظلموا. إن حركات التحرر الاجتماعى هى تعبير عن انشغال مدلل من جانب ثقافة منتصرة بنفسها وبضميرها أكثر منها تعبيراً عن أى شيء آخر. وهى هروب من الحاجة إلى النظر إلى الواقع المعقد والاكتفاء بالاتجاهات العامة المجردة التى ليس فى استطاعتها مواجهة الواقع الفعلى.

وكما لاحظ كريستوفر لاش فإن ما نراه هنا ليس تنكراً من جانب الصفوة لتعاليها التقليدى وإنما هو - بعكس ما يبدو لنا ظاهرياً - تنكر من جانب الصفوة لواجباتها التقليدية. وفى هذا الصدد يقول:

"يجب فهم الحروب الثقافية التى زلزلت أركان أمريكا منذ العقد السادس من القرن العشرين على أنها نوع من الحرب بين الطبقات، لا تسعى فيه طبقة الصفوة المتقدمة والمتحضرة (حسبما تنظر إلى نفسها) إلى فرض قيمها على الأغلبية (حتى لو كانت هذه الأغلبية عنصرية أو شهوانية أو محلية أو غير قابلة للإصلاح)، بل ولا تسعى إلى إقناع الأغلبية بهذه القيم بالوسائل العقلانية أو عن طريق الجدل الجماهيرى؛ ولكنها تسعى بدلاً من هذا إلى خلق نظام مؤسساتى مواز أو بديل لا تحتاج فيه إلى أى اتصال مع غير المتحضرين".

وهذا النظام المؤسساتى الذى يقصده هو الجامعات. وأعتقد أن لاش رصد جزءً من الدوافع العميقة التى تحرك كافة الجماعات المنتمية للحركة التنويرية الجديدة. فهى جماعات من المثقفين الذين يسعون إلى الاحتجاب عن القبح السائد فى العالم وعدم محاولة إصلاحه. وهم يسعون إلى إقامة حاجز يفصلهم عنه، ويحافظ على نقائهم من التلوث من جراء أى ثقافة مصابة بآفة من الآفات التى يئسوا من علاجها. وهذا هو تفسير اللغة المغلقة على نفسها التى يستخدمها هذا التيار الثقافى. ومن يحاول قراءة مجلاته يصطدم فى المقام الأول بحائط من المصطلحات الخاصة التى يستخدمها أعضاء الجماعة ويتمدهم الاحتجاب عن الجدل الثقافى العام ناهيك عن الجدل الجماهيرى.

ولكن هذا التيار يقدم لنا حلاً، حقيقياً أو مزعوماً، لإحدى مشكلات العصر الصعبة، للتعامل مع الوضع الذى أصبح فيه الواقع السياسى والاجتماعى والأخلاقى معقدا وقبيحاً وغير مفهوم. إن احتياج المثقفين إلى تفسير أشد من احتياج المجتمع عامة لأن هذا تخصصهم إلى حد ما. ولذلك فقد حدث شيء يبدو لنا سخيفاً فى الظاهر. ففى ظل وضع فيه طمس شبه كامل للمعايير، وانعدام لأى إمكانية لإيجاد نظام بسيط، تبنت طبقة كاملة من المثقفين نظريات المؤامرة والسيطرة. وكشفوا عن وجود نظام راسخ جيد التخطيط يختفي تحت عباءة الحرية. وهذه النظريات تفعل شيئين فى نفس الوقت. فهى تعزل المثقف عن القبح وتحميه. فتجعله منفصلاً ومنعزلاً فى موقع الناقد، وبقليل من التفسير تحول القبح إلى نظام. وبالتالى، فإنها تستجيب للحاجة إلى التفسير وللحاجة إلى الخلاص. ولكن كما اقترح رامون آرون فى الخمسينات من القرن العشرين، يبدو أن ما يؤرق الفرد فى المجتمع الغربى الحديث ليس الحكم البوليسى الصارم للمجتمع حسبما حاول فوكو أن يقول، وإنما ما وصفه بأنه "دوار الحرية" الناجم عن انهيار المعايير وعدم وجود تفسير للأشياء.

إن الموقف المتشدد الذى يعتبر كل شيء مؤامرة من طبقة الصفوة الحاكمة هو السبب فى تحول ثوار حركات التحرر الاجتماعى فى نهاية الأمر إلى نمور من ورق أو إلى ثوار شاشات الكمبيوتر. إذ أن هذه لعبة من الألعاب الثقافية المغلقة التى تسمح لليسار الغربى الجديد بأن يصبح مدللا عن طريق إسكات ضميره بدلاً من القيام بإصلاح حقيقى للمظالم. ولكن الأوراق وشاشات الكمبيوتر لها تأثير غير مباشر على الواقع، كثيراً ما يكون شديد الخطورة. فادعاء الحركة التنويرية الجديدة أنها وحدها التى تتحرى العدالة وسعيها لاحتكار الأخلاق، وشعورها بالحرية فى توجيه إدانة أخلاقية لكل من يختلف معها، سيؤدى إلى إسكات أى حوار حقيقى حول المظالم الحقيقية، وإلى إغلاق الطريق أمام الإصلاح.

إن النتائج الحقيقية لبزوغ نجم حركات التحرر الاجتماعى والانعكاسات التى خلفتها الحركة التنويرية الجديدة على العالم خارج أسوار الجامعة وبعيداً عن المجلات الأكاديمية، ترتبط بشكل خاص بالتغيير التدريجى فى أنماط الجدل الأخلاقى وترتبط بقدر معين أيضاً بقلب المزاعم التى تساق فى إطار هذا الجدل. فبدلاً من المطالبة بإصلاح المظالم باسم الحقوق المكتسبة تقترح علينا المطالبة بمزيد من الحقوق باسم بؤس من تراهم بؤساء. وبدلاً من الحكم على المرء بناءً على إنجازاته وقدراته تقترح علينا الحكم عليه بناءً على جراحه وندباته، أو بناءً على جراح أبناء جماعته وندباتهم.

ومن المؤكد أن هذا الأسلوب في الجدل قد خرج من عباءة الأكاديميين، إلى الصحافة وإلى الجدل الجماهيري وإلى السياسة وإلى أسلوب تفكيرنا. وقد احتل مكان الشرف في الفكر الديمقراطي الجديد. غير أن هذا النوع من الجدل لا يتبنى العدالة الاجتماعية، وإنما يتبنى التظاهر بالإصلاح. فهو لا يبعد الفقراء والمستضعفين والمضطهدين بعيداً عن الرقعة التي يوضعون فيها في قالب فكري ثابت، وإنما يحاصرهم في داخلها. وبدلاً من تشجيع من تعرض للضرر بسبب سوء الحظ أو التآمر أو الخطأ أو الظلم الاجتماعي أو النظام الحاكم، حتى يخرج بعيداً عن رقعة الاضطهاد ويندمج في المجتمع من حوله؛ فإن هذه الحركات تشجعه على التحصن وراء الظلم الذي تعرض له، وعلى طلب ما يريد باسم بؤسه وليس باسم المساواة في الحقوق أو باسم إنجازاته الشخصية. وتقترح علينا ألا نحكم على المرء بناءً على ما فعله، وإنما بناءً على ما فعله به الآخرون. وبالتالي فإنها تستبدل السلوك القائم على المسئولية بالسلوك القائم على الشفقة.

في يوم٢٨أغسطس ١٩٦٣، ألقى مارتن لوثر كينج خطابه التاريخي أمام الكونجرس تحت عنوان "لدى حلم". وقال لوثر كينج: "إنني أحلم أن يأتي يوم يُحكم فيه على أبنائي بناء على مضمون شخصيتهم وليس بناءً على لون بشرتهم". وهذا الحلم بالتحديد هو ما تسعى الحركة التنويرية الجديدة إلى إجتثاثه. فهي تعرض علينا الفصل بين القامع والمقموع بدلاً من المساواة بينهما. وتعرض علينا انتهاج معايير منفصلة بدلاً من انتهاج معايير مشتركة. كما تعرض علينا العودة إلى الحكم على الناس بناءً على اللون أو العرق أو النوع أو الطائفة أو بناءً على تفضيلاتهم الجنسية وليس بناءً على المساواة بينهم كبشر.

لقد كان حلم لوثر كينج حلماً بمجتمع يحترم فيه الناس بعضهم بعضاً. وما تعرضه علينا الحركة التنويرية الجديدة هو استبدال ذلك الاحترام بالشفقة، لتصبح مجتمعاً يحصل فيه أبناء الأقليات والفئات الهامشية على نصيبهم بداعي الشفقة وليس لأنه حقهم. ولذلك فإنها تخطئ أيضاً في الهدف الذي تتباهى بشدة بسعيها لتحقيقه، وهو تشجيع المظلومين والمقهورين على الشعور بالعزة وعلى الشعور بأن لهم قيمة. ولأن من يحقق إنجازات أو يصل إلى مكانة عالية تفضلاً من الناس وليس بفضل مجهوده - لأنهم أشفقوا عليه وليس لأنه ناضل بكل قوته - لا يمكنه أبداً أن يتمتع بهذه العزة، ولا باحترام رفاقه له، فإن هذا الجو العام الجديد الذي وصفه الكاتب روبرت يوز بأنه "ثقافة الشكوى" لن يؤدي إلى تقليل التفاوت الاجتماعي وإنما سيؤدي إلى تكريسه.

الهوامش وتعليقات المترجم:

١- فوكو: فيلسوف فرنسي من رواد مدرسة ما بعد البنيوية.

٢- كارل أدموند بوبر: فيلسوف إنجليزي نمساوي المولد.

٣- دريدا: فيلسوف يهودي فرنسي.

٤- بول دي مان: ناقد من جامعة ييل يرجع إلى أصل بلجيكي. من أهم أعماله كتاب العمى والبصيرة.

٥- جاك لاكان: من أبرز رواد التحليل النفسي الفرنسيين.

٦- يبدو أن الكاتب يخلط بين الثقافة الإسلامية وبين ثقافة الشعوب الإسلامية. فالثقافة الإسلامية إذا جاز لنا أن نتحدث عنها من المفترض أن تكون مأخوذة من المصادر الرئيسية للديانة الإسلامية. وهذه المصادر كلها تدعو إلى العقلانية وإعمال العقل. وما أكثر الآيات القرآنية التي تدعو إلى التدبر والتفكر والعمل. وما أكثر الأحاديث التي تدعو إلى تجنب قبول ما يتنافى مع العقل. ولست هنا بصدد عرض هذه الآيات والأحاديث على كثرتها، غير أن أغلب الشعوب الإسلامية تأثرت بثقافاتها السابقة على دخولها في الإسلام، وبالتالي مالت إلى عدم العقلانية والكسل، وهي أمور تتأثر بالثقافات المحلية السابقة على الإسلام، ولا علاقة لها بالثقافة الإسلامية.

٧- لقد بذل الكاتب كل جهده على امتداد الكتاب للوصول إلى هذه النتيجة. غير أن المنطق البسيط يجعلنا نميز الشر في الأهداف التي وضعتها الحركة الصهيونية لنفسها ومنها إقامة دولة يهودية في فلسطين. فإقامة مثل هذه الدولة تطلب ويتطلب حركة تطهير عرقي ضد العرب، وهذا شر لا شك فيه. كما يتطلب تمييزاً عنصرياً ضد من بقى منه، نشهده في كافة مجالات الحياة في إسرائيل، وهذا أيضاً شر لا شك فيه. وهناك الكثير من المجالات التي يمكن أن نصف فيها الشرور التي كان للحركة الصهيونية قصب السبق فيها غير أن ما أوردت من أمثلة فيه الكفاية لتوضيح الفكرة. ولا مجال للمقارنة بين الحركة الصهيونية وبين الغرب، وإنما يمكن المقارنة بينها وبين الاستعمار الغربي. فالاستعمار الغربي شر حتى لو لم يكن الغرب نفسه شر. وبنفس الطريقة فإن الحركة الصهيونية شر لأنها قائمة على الاستعمار الاحتلالي الذي يهدف إلى الاستيلاء على الأرض وتفريغها من سكانها وتوطين آخرين ممن ينتمون إلى الفئة المستعمرة مكانهم.

٨- مواطنة درزية إسرائيلية قتلها شقيقها بسبب ما وصفته الصحف الإسرائيلية بدواعي الشرف.

◆ دراسات ◆



كتاب "عرب طيبون"
الاستخبارات الإسرائيلية وعرب إسرائيل: عملاء ونشطاء، متعاونون ومتمردون، أهداف ووسائل
الفصل الأول (٢): الجزاء من جنس العمل

تأليف: د. هليل كوهين

على غرار تعيين أبو عودة شيخاً لقبائل العزازمة ودعمها لسيف الدين، تصرفت الدولة بنفس الطريقة على مستوى القرية والحى فى تعيين شخصيات تميل إلى التعاون معها فى المناصب المهمة. وكان الهدف من وراء ذلك مزدوجاً: تحسين صورة النظام الحاكم وفى نفس الوقت مكافأة عملائها. وقد استخدم التعيين فى منصب المختار - ممثل القرية أمام السلطات - فى كثير من الأماكن لتحقيق هذين الهدفين. وكان من السهل خلال السنوات الأولى على قيام الدولة التمييز بين ثلاثة أنواع من المخاتير (أو المعتمدين، "أمناء القرية"): فهناك الذين تعاونوا مع جهات صهيونية منذ عهد الانتداب البريطانى واستمروا على تعاونهم فتم بالطبع الإبقاء عليهم فى مناصبهم، وهناك المخاتير الذين ينتمون إلى التيار الفلسطينى المناضل وشرعوا فى التعاون فقط بعد دخول قوات الجيش الإسرائيلى وهؤلاء أيضاً ظلوا على حالهم، أما النوع الثالث فهم الذين امتنعوا عن التعاون - وهؤلاء حاولت الجهات الأمنية إقناعهم بالتعاون وإما يتم إبعادهم عن مناصبهم. وقد خضع جميع المخاتير لرقابة مستمرة من جانب الجهات الأمنية التى كانت تكتب عنهم تقارير تتضمن شرحاً موجزاً لمنهجهم والطريقة التى يتصرفون بها (من وجهة نظر هذه الجهات الأمنية)، ووصفاً لعلاقتهم بالدولة وما يتعلق بمستقبلهم من توصيات. من ذلك، على سبيل المثال جاء الكلام عن مختار قرية بلونى باعتباره "شخصاً مستقيماً حسن المعشر يساعد السلطات"، وكانت التوصية بإبقائه فى منصبه، بينما وُصف نظيره فى قرية أخرى بأنه "يكره إسرائيل، بينما يقدم نفسه فى الخارج على أنه صديق لها، وهو غير متعاون ولا يوفر أية مساعدة"، وأوصت الشرطة بإقالته. وأعربت السلطات عن شكرها وامتنانها لآخرين على ما قدموه من خدمات لها الذين " أمدوا الاستيطان بالمتطلبات الغذائية أثناء حرب التحرير". لكن أهم ما كان يُحدد أكثر من غيره بقاء الشخص فى منصبه من عدمه هو مدى تعاونه مع الجهات الأمنية فى الوقت الحاضر.

كانت هناك منافسة فى بعض القرى والأحياء فى إسرائيل على منصب المختار، وكان مجرد الحصول على المنصب يُعد مكافأة مجزية على تقديم العون. لكن هناك مخاتير وعملاء آخرون كانوا أحياناً يتوقعون مقابلاً أكبر، وكانت قضية مكافأة العملاء قد شغلت الجهات الأمنية منذ قيام الدولة. وكانوا يخشون بصفة خاصة من إحباط العملاء أو المتعاونين، وهى الظاهرة التى بدأت تتضح أواخر عام ١٩٤٩. وفى جلسة التنسيق بين الأجهزة الأمنية فى المثلث طرح الموضوع للنقاش ضابط الشرطة حاييم جيفن من منطقة الخضيرة. وخشى من أن "هذا الأمر (على سبيل التخمين وليس الحقائق) قد ينقلب علينا فى المستقبل ويخشى الناس أن يصبحوا رجال استخبارات تابعين لنا". ولم يكن ذلك هو رأى الجميع. فضابط الاستخبارات العسكرية رحبايا فردى لم يفهم ما الذى يزعج جيفن وقال: "فى أى مكان فى العالم لا يُعطون جوائز لعناصر الخدمة السرية بعد أن ينتهى دورهم. بل على العكس. وما من مكان لهذا الأمر أيضاً

بيننا". كما تبنى رأياً مماثلاً ضابط الإدارة العسكرية، الرائد جوئيل لفيتسكى. "إننا اليوم فى السلطة والعرب الذين يعملون معنا من الأفضل لهم أن يقوموا بذلك. وليس علينا أى التزام تجاههم".

لم يصمد الموقف الرافض لتقديم مكافأة طويلاً. وبسرعة أدركت الجهات الأمنية أنه لا يمكن تشكيل جهاز من الوُشاة بدون تقديم مقابل مناسب. ولم يكن من الصعب تقديم هذا المقابل: فواقع الحياة الصعبة تحت وطأة الإدارة العسكرية سمح بمجموعة من الاحتمالات. مثلاً، المساعدة فى توفير فرصة عمل. وكان لاجئ من قرية سعسع (التى أقيم على أنقاضها كيبوتس ساسا)، استقر به الحال فى إحدى قرى الجليل الأعلى، قد أصبح بعد احتلال المنطقة مخبراً شرطياً. والواقع أن ماضيه كان حافلاً بالتعاون: ففى نهاية الثلاثينيات عمل إلى جانب البريطانيين ضد الثوار، وبالمقابل كان عميلاً للصندوق القومى الإسرائيلى لشراء الأراضى فى الجليل. وأثناء حرب ١٩٤٨ حاول الاتصال بالقوات اليهودية، لكنه فشل. وعندما احتلت قريته فضّل عدم النزوح إلى لبنان مثل غالبية سكان سعسع، وانتقل للسكن فى قرية أخرى فى الجليل، وهناك قدّم نفسه إلى جهاز الاستخبارات التابع للشرطة الإسرائيلية. كان يعيش أزمة اقتصادية: فقد أعلنت الأراضى الكثيرة التى كان يملكها فى سعسع ضمن أملاك الغائبين ونقلت إلى أملاك الدولة، ولم تساعده اتصالاته ولا علاقاته فى إعادة هذه الأرض. وهو الأمر الذى جعل الشرطة تساعده بتوفير فرصة عمل له. كما حصل أحد العملاء فى المثلث على عون كبير لإيجاد عمل له، وهو رجل ظل على اتصال بجهات استخبارية إسرائيلية حتى قبيل دخول قوات الجيش الإسرائيلى إلى المنطقة. وكان قد واجه هو أيضاً أزمة اقتصادية بعد فرض الحكم العسكري. وفى سبيل تحسين وضعه، وكذلك لاستمرار الاستفادة من خدماته القيمة، أوصت الأجهزة الأمنية بتعيينه حارساً فى أحد المحاجر فى المنطقة. وحصل عميل آخر فى الجوار على وظيفة مُشرف عمال فى محجر قريب. وأعطيت لآخرين تصاريح خروج من قراهم، سعياً إلى زيادة فرصهم فى العمل. وقد استثمروا ذلك بطرق مختلفة. فهناك من شرعوا فى العمل كأجراء، وهناك من مارسوا أعمالاً متواضعة، مثل أحد سكان قرية طيرة الذى "كانت مكافأته هى السماح له بالخروج من المنطقة لشراء وبيع ملابس قديمة ومُستعملة".

كانت المكافأة الأهم اقتصادياً هى تأجير الأراضى المهجورة. مساحات واسعة فى الجليل أعلنت بعد قيام الدولة كأراضى غائبين أو نوعيات أخرى من الأراضى التابعة للدولة. وكانت فى المثلث أيضاً الكثير من الأراضى التى أعلنت كأراض مهجورة. غالبية هذه الأراضى وُضعت تحت تصرف الاستيطان اليهودي، وكان ذلك سبباً رئيسياً فى الأزمة الاقتصادية فى المناطق السكنية العربية. وقد خُصص القليل منها لسكان القرى العربية، لكى يُسمح بوجود أساسى للاجئين الداخليين – وهم عشرات الآلاف ممن نزحوا من مناطق سكناهم إلى مناطق أخرى داخل حدود الدولة – ولبقية من فقدوا أرضهم. وكانت الجماعة الأخرى ذات الأفضلية هى العملاء والعملاء السابقون. فى صيف ١٩٥١ توجه مكتب مستشار شئون العرب التابع لديوان رئيس الوزراء بطلب إلى شعبة تأجير أراضى الوصاية على أملاك الغائبين، للالتفات إلى تأجير الأراضى لوُشاة الاستخبارات العسكرية الذى أنهوا خدمتهم. هذا بالإضافة لسياسة تأجير أراض شاسعة من التخصيص العادى لعملاء محليين. من ذلك، على سبيل المثال، حصل رئيس أحد المجالس المحلية فى المثلث كان قد نفّذ بإخلاص طلبات الجهات الأمنية على زيادة بنسبة ١٥٠٪ من رقعة الأرض المخصصة للتأجير. وكان لبعض العملاء الحق أيضاً فى اختيار الأراضى التى سيستأجرونها بأنفسهم.

وقد عارض المستوى التنفيذى فى وزارة الزراعة، أحياناً، هذه التجاوزات. لكن عندما حاول مدير قسم الأراضى فى وزارة الزراعة، ريؤفان ألونى، إيقاف هذا الإجراء، تصدى له ممثل الإدارة العسكرية الرائد بنحاس عَمير، الذى ادعى ضرورة تلبية مطالب العملاء فى هذا الشأن. كما وافق على ذلك أيضاً ممثل صندوق القومى الإسرائيلي، يعقوف ليفتسين، وقال: "لا يمكن أن نتراجع عن الحالات التى يمكن فيها للعرب الذين خدموا الدولة استئجار المزيد من الأراضي". كان هدفهم هو الإعلان على رؤوس الأشهاد أن الدولة تقف إلى جانب عملائها. وقيل خلال مناقشة قضية أحد العملاء من قرية رامي: "إذا لم نقدم له العون سيضحك عليه أهالى القرية، تلك هى حقيقة الوضع. فهو مُعرض للخطر دائماً من سكان القرية. لقد أردنا أن نُظهر فى القرية أننا سنساعد من يساعدنا".

هكذا، وعلى خلفية الاعتراف بالجميل وبهدف إحكام عملية السيطرة، نشأت مع بداية الخمسينات طبقة محدودة من العملاء المتواطئين، حصلت على إقطاعيات كبيرة نسبياً فى مجال استئجار الأراضى من الدولة، ومن ثم قاموا بتشغيل اللاجئين ومن لا يملكون أراض فيها، فأثبتوا بذلك أن التعاون مع السلطات هو صفقة رابحة، على الأقل من الناحية الاقتصادية. وقد ضمت هذه الطبقة مخاتير ورؤساء مجالس تماشوا مع الخط الذى انتهجته السلطات، وزعماء على مستوى المناطق أو على مستوى الدولة وكذلك زعماء قدامى استمروا فى تعاونهم.

كانت هناك طريقة أخرى لمكافأة العملاء تمثلت فى ضمهم إلى منظومة عمليات التهريب تحت ستار القانون، خاصة فى مجال اللحوم. ففى السنوات الأولى من عمر الدولة، سنوات الهجرة الجماعية والتقشف، كانت تدخل بعض اللحوم إلى الجيش الإسرائيلى والسوق بصفة عامة، عن طريق تهريب قطعان الماعز والماشية عبر الحدود. كان

القائمون على التنفيذ العملى لهذا الأمر مجرد عملاء صغار يتقاضون أتعابهم، إلا أن الصفقة يُشرف على إتمامها عملاء أكبر. وهؤلاء كانوا يستخدمون اتصالاتهم على جانبى الحدود لتحديد أصحاب القطعان المعنيين بالبيع، ويرتبون مع الرعاة الذين يقودون القطعان الشاردة إلى النقاط الحدودية المعتمدة، ثم يحصلون على عمولة من الدولة (كما أنهم يحصلون على مثلها أيضاً من التجار عبر الحدود). وفى بعض الأحيان يتداخل نشاط التهريب مع النشاط الاستخبارى فى الدول القريبة. وكان محمد الحاج عُمر، أحد أعيان قرية ريحانية الشركسية وصديق قديم لموشيه ديان (وهو الذى قاد وحدة البلماح إلى عملية فى سوريا – فقد خلالها ديان عينه – إبان الحكم المؤيد للنازية هناك)، قد حصل على 'امتياز' التهريب عبر الحدود اللبنانية، وهو الأمر الذى كان يمثل بالنسبة له مصدر دخل مهم إلى أن تم اغتياله عام ١٩٥٣ . وفى منطقة المثلث كان يُشرف على عمليات التهريب فارس حمدان من باقة الغربية، وهو من أصحاب الأراضى الذى لم يكن بعيداً عن السياسة سواء على مستوى المنطقة أو على مستوى الدولة. فى أخريات فترة الانتداب تراوحت تحركات حمدان بين الحفاظ على علاقات جيدة مع المستوطنات اليهودية فى المنطقة وبين تأييد الحاج أمين الحسيني. وبعد قيام الدولة وطد علاقته باستخبارات الجيش الإسرائيلي، وكان همزة الوصل بينها وبين بعض تجار الماشية فى طولكرم (كانت حينئذ ضمن أراضى الأردن) وأبرم معهم العديد من الصفقات. فى هذه الأثناء كان يُعرف بالرجل القوى فى باقة. وفى عام ١٩٥١ انتخب للكنيست على قائمة "الزراعة والتنمية" المحسوبة على ماباى. ولكن لا يعنى ذلك أنه توقف عن نشاطه غير البرلمانى خارج الحدود. فقد جند أيضاً شريكه فى عمليات التهريب – وهو أحد أعيان طولكرم المحسوب من خلال ماضيه غير البعيد مع الحزب الحسينى – لخدمة الاستخبارات الإسرائيلية.

إن ما يشير إلى غياب الحدود (وله أكثر من مغزى) بين الضالعين فى هذا النشاط هو حقيقة أنه عندما كان يصل هذا الشخص المهم، واسمه ج، من طولكرم إلى باقة الغربية لتقسيم أرباح عمليات التهريب، كان يستقبله أكثر شخصين وداً وقرباً منه، قائد شرطة طولكرم وقائد الحرس الوطنى الأردنى فى المحافظة، يرافقانه من طولكرم حتى نقطة اللقاء عند الحدود. على الجانب الإسرائيلى يُقله فى سيارته أحد عملاء الصندوق القومى الإسرائيلي. وذلك برهان ليس فقط على عدم الاعتراف بالحدود من قبل كثير من القاطنين على جانبيها، بل أيضاً بعدم أهمية حالة العداء الرسمى بين الجانبين. ولكن بالطبع كان هناك وجود لهؤلاء الذين استشعروا العداء ووجهوه إلى حمدان نفسه: إحدى العصابات المتسللة التى سرقت بعض البقرات من قطيع حمدان، بررت ذلك بالرغبة فى الانتقام منه نظير قيامه بتوفير اللحوم للجيش الإسرائيلي. وقد كشف التقرير الذى وصل إلى استخبارات الشرطة، عن المدى الذى باتت فيه الخطوط الفاصلة بين العدو والحبيب غير واضحة: إذ كان أحد سكان قرية باقة الذى يُعتبر عميلاً ومن العاملين فى مكتب الحاكم العسكري، لا يتوقف عن إبلاغ الأردنيين بنشاط حمدان. ونظراً لما تمتع به الأخير من اتصالات فى منطقة طولكرم، فقد كان هذا الشخص ينقل أخباره مباشرة إلى القائد الأردنى لمحافظة نابلس... بينما استمر حمدان، على أية حال، يمارس نشاطه الاجتماعى والاستخبارى والاقتصادي.

كان تصريح الدخول إلى إسرائيل، أو منح تصاريح إقامة فى الدولة لمن دخل بدون إذن، هى بمثابة امتيازات أخرى أعطيت للعملاء أو للمقربين منهم. وكان الأمر يتم أحياناً كمكافأة على عملهم فى الماضي، وفى الغالب على أمل استمرار تعاونهم فى المستقبل. وفى السنوات الأولى بعد الحرب، حيث كان كثير من اللاجئين مازالوا يعيشون فى المغارات والخيام وأكواخ الصفيح على أطراف القرى والمدن، وحيث كان ألم الفراق وتجزئة الأسر ما يزال جُرحاً نازفاً، كان من الصعب أن يشكل ذلك منحة يمكن المبالغة فى أهميتها، كما كان من الصعب المبالغة فى القوة التى يتمتع بها الشخص الذى كان باستطاعته الحصول على هذه التصاريح لأقربائه. وهنا يظهر بُعد آخر لسياسة التصاريح: إذ عندما أرادت الدولة دعم قوة عميل سياسى أو آخر، كانت توافق على "قائمة الموصى عليهم لنيل بطاقات هوية" التى يتقدم بها. هذا الأمر كان يعزز تأثيره ويوسع دائرة المحتاجين إليه – وفى نفس الوقت يوسع دائرة العملاء. والنموذج البارز على ذلك، كان المطران حكيم رئيس الكنيسة اليونانية الكاثوليكية فى إسرائيل. ففى سبيل تقويته ودعمه أمام الشيوعيين، وافقت الدولة على إعادة اللاجئين القرويين من أبناء طائفته إلى البلاد. فأصبح فى نظرهم المنقذ لطائفته وتحول إلى شخصية سياسية من الطراز الأول، لكن فى الوقت نفسه طلب منه التوقيع على خطاب شكر أعلن فيه الآتي.. "أننى من الآن فصاعداً، وبقية الزعماء الروحانيين وجميع أبناء الطائفة سنساعد مؤسسات الحكومة فى منع مجيء العناصر غير المرغوب فيها إلى القرى التى يقيم بها أبناء طائفتنا"، وهكذا تنازل عن عودة أبناء طائفته السياسيين من حيفا إلى منازلهم التى نقلت إلى الوصى من قبل الدولة على أملاك الغائبين. وسيرد كثيراً ذكر المطران فيما بعد.

كانت هناك طريقة أخرى لمكافأة العملاء المتعاونين (أو المتواطئين)، ومضاعفة نفوذهم، عن طريق توريد الأسلحة. إذ إن حمل بندقية أو مسدس، لا يساهم فقط فى الحفاظ على أمنه الشخصى بل أيضاً فى إعلاء مكانته. وتعبير

'مسدسه كبير' التى تُقال عند التعارف، يُستخدم فى عدة قرى للتنويه بحجم مسدس شخص أو آخر، وبحجم ومكانة حامله (على الأقل فى نظر السلطات). الشخص الذى احتفظ بترسانة من الأسلحة القوية هو الشيخ صالح خنيفس، من الزعماء الدروز فى شفا عمرو، الذى ساعد الجيش الإسرائيلى كثيراً فى احتلال الجليل عام ١٩٤٨ . وبعد ذلك بسنتين حصل خنيفس من الإدارة العسكرية على مدفع رشاش وسبع بنادق "من أجل الدفاع عن أملاكه ومنزله". ومن خلال مفاهيم معينة كشفت طريقة التعامل معه عن العلاقة بالطائفة الدُرزية برمتها، التى مُنحت أيضاً، كطائفة، الحق فى حمل السلاح: إذ عندما تقرر جمع السلاح من الدروز فى ربيع ١٩٤٩، تم الأمر بالتنسيق مع لجنة تمثيل درزية، واستناداً لتفاهم مشترك بقى فى حوزة الدروز سلاح أكثر مما لدى الطوائف الأخرى. والواقع أنه سواء كان ذلك فى عموم إسرائيل، أو على مستوى القرية أو الطائفة سمحت الجهات الأمنية لشخصيات تتمتع بمكانة مرموقة بحمل السلاح.

ولم يعتمد توزيع السلاح – أو منع السلاح – على مُتطلبات أمنية فحسب. ففى جوهر الموقف هناك غاية أعمق صاغتها لجنة التنسيق بين الجهات الأمنية فى الكلمات الآتية: "توزيع السلاح للدعم أو لأبناء طائفة معينة فحسب من شأنه أن يكون مفيداً لنا، فى خلق التوتر المطلوب بين الجماعات المختلفة من السكان ويسمح لنا بالسيطرة على الوضع". إن توزيع السلاح على عناصر أو جهات معينة فى سبيل توسيع مساحة التوتر بين السكان العرب، قد يبدو وكأنه نظرية مؤامرة. لكن الواضح أنه قرار لجنة رسمية.

وبالطبع، يُضاف إلى وسائل المكافأة تلك، التى فرضها واقع العيش تحت الحكم العسكري، طريقة المكافأة التقليدية: أى المنح المالية. فالوُشاة الذين يُبلغون عن مُتسللين مسلحين حصلوا على مُكافآت مالية لمرة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك استخدم ضُباط الاستخبارات وُشاة بمرتب ثابت. هذا ما تم فى بعض القرى الواقعة فى منطقة القدس، وكذلك فى المثلث: إذ اعتادت شرطة كركور أن تعطى مرتباً شهرياً يبلغ ثمانية ليرات إسرائيلية للوشاة الذين استمروا فى عملهم.

هناك الصورة الأخرى المعروفة لدى جهات سرية فى العالم، وكذلك فى إسرائيل، وهى إغلاق القضايا الجنائية. وكانت وحدة تشغيل العملاء فى الدول المتاخمة لإسرائيل التابعة للجيش الإسرائيلي، وحدة استخبارات ١٠ (التى تغير اسمها بعد ذلك إلى الوحدة ١٥٤، وبعدها إلى ٥٠٤)، وجهات استخبارية أخرى تتوجه من وقت لآخر بطلبات من هذا النوع إلى الشرطة.

الضابط عوفاديا نوفوسلسكي، مفتش شرطة كركور الذى استخدم عملاء فى المثلث الشمالي، تعامل مع حافز جديد. لقد كتب عن أحد وُشاته: " يبدو بطبيعته كما لو أنه يستمتع بكونه على اتصال بالشرطة أو الجيش وبجهات أخرى"، وذكر عن آخر: "إن لديه إشباع بعلاقاته مع الشرطة فى الأمور الاستخبارية". والأمر صحيح بالنسبة للكثير من العملاء أو المتواطئين أو المتعاونين. لقد امتنع بعضهم عن الحصول على أجر مادى – كان يكفيهم الشعور بالقوة الذى يصاحب العمل مع الجهات الاستخبارية التابعة للسلطة.

ويأتى الشعور بالقوة سواء كان العمل سرياً، حال تأثير الواشى على حياة الآخرين دون أن يعرفوا ذلك، أو حتى إذا كان التعاون علنياً. وبالفعل، كان هناك بعض العملاء يمارسون نشاطهم الأمنى فى العلن، وبذلك أصبحوا عنواناً ليس فقط للجهات الأمنية، بل أيضاً لأبناء طوائفهم عندما يحتاجون إلى شيء ما من مؤسسات الدولة. لقد تمتعوا كوسطاء بوضع خاص. ولم تستطع أن تردعهم انتقادات الأوساط الوطنية لهم، وآلوا على أنفسهم القيام بالأدوار المهمة فى قراهم وفى أحيائهم السكنية.

الواقع أن الأساليب المتنوعة للمكافأة تحتفظ بصورة العملاء المُتواطئين باعتبارهم يؤدون عملهم فى الأساس من أجل مصلحتهم الشخصية. وهو أمر صحيح إلى حد كبير لكنه ليس مُطلقاً. فقد استوعب بعض العملاء الخطاب الصهيونى إلى حد ما، وقبلوا، مثلاً، بالزعم القائل بأن الحركة الصهيونية تطمح للعيش فى سلام مع جيرانها، وهى مستعدة لمنح سكانها العربَ حقوقاً متساوية ووضع حد لحالة الطوارئ. وهناك من ظنوا أن مصلحة عرب إسرائيل تتمثل فى التكيف مع الدولة اليهودية، وأن الصراع التصادمى مع مؤسسات الدولة سيعود بالضرر على العرب بالتحديد. غير أن "الموالين" كانوا يحتاجون أحياناً إلى حافز حتى يتعاونوا بشكل فعال. وأوضح وكان سيف الدين الزعبى أبرز مثال على ذلك (على الأقل حسب ما ورد فى أحد التقارير). فمنذ نهاية عصر الانتداب كان يعتقد أن مصلحة عرب فلسطين تتمثل فى التعاون مع الاستيطان اليهودي، وظل على صلة بالقوات اليهودية أثناء الحرب وبعدها. وناضل لسنوات عدة ضد الشيوعيين لأسباب سياسية وأيديولوجية، وشخصية فى الوقت نفسه. ولكن فى عام ١٩٥٧، حين رفضت هيئة التنمية والتطوير زيادة رقعة الأرض التى كان يستأجرها (من أراضى اللاجئين)، وصاح الزعبى فى الموظف المسئول: "أعلم أننى لا أبالى بك ولا بحزبك مباى. وأقسم أننى سأصوت هذه المرة للحزب الشيوعى الإسرائيلي". ومن الصعب افتراض أن الزعبى قد صوّت فى نهاية الأمر لصالح الشيوعيين، ولكن يمكننا

بالإضافة إلى نظريته العامة بالنسبة للعلاقات بين اليهود والعرب، أن نرصد لديه أيضاً موقفاً واضحاً بالنسبة لالتزامات الدولة تجاهه هو شخصياً.

تلك مسألة حساسة. فبالرغم من نظام المكافآت المتطور، فقد شعر عدد غير قليل من العملاء (المتعاونين) - عن حق أو باطل - أن الدولة قد استغلت خدماتهم ثم تخلت عنهم. وكان رباح عواد من قرية الجابسية فى الجليل الغربى واحداً من هؤلاء. كان عواد معروفاً فى الجليل الغربى باسم الشيخ رباح، وتعاون كثيراً مع عناصر الاستخبارات التابعة للهجاناه خلال حرب ١٩٤٨، حيث قام بتهريب السلاح لتجمعات الاستيطان اليهودى وبذل جُهداً من أجل استسلام قريته وقرى أخرى أثناء الحرب. وكان يظن بعد قيام الدولة أن هذا النشاط من المفترض أن يحظى بسببه، إن لم يكن بامتيازات واسعة، فعلى الأقل بحماية من استبداد أجهزة الدولة وسكان المستوطنات المجاورة لقريته. غير أن الأمور لم تمض بهذا الشكل. لقد تم إجلاء عواد ورجاله من قريتهم وصادرت الدولة معظم أراضيهم. وتقدم سكان القرية بالتماس إلى محكمة العدل العليا وحصل بعضهم على تصريح بالعودة إلى القرية. إلا أنهم وجدوا فى انتظارهم وحدة من الشرطة العسكرية منعتهم من دخول منازلهم، وقام الجيش الإسرائيلى بهدم منازل القرية، ما عدا المسجد. وعلى مدى الشهور التالية ظل سكان الكيبوتسات والموشافيم المحيطة بالقرية يمنعون عواد من العمل فى بساتينه. فبعث بخطاب إلى رئيس الوزراء يشرح فيه حاله قائلاً:

لقد تعاونت بشكل كبير مع اندلاع حرب التحرير مع قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. وعرفت مدى الضرر والخطر المُرتبطين بهذا الأمر لكننى جازفت بحياتى واستجبت لكل ما طلب منى... ولا مجال هنا لسرد كل ما قمت به بالتفصيل...

قمت بكل هذا دون أن انتظر الحصول على جائزة، ولكن من منطلق أمل تعززه ثقة مُتبادلة فى أننى سأتمكن من العيش فى هذه البلاد بعد أن تضع الحرب أوزارها كمواطن يتمتع بحقوق متساوية فى حياة طبيعية يستحقها أى مواطن بكل ما تحمله الكلمة من معنى...

ولشدة أسفي، وأقولها صراحة ودون خوف، أن كل أملى قد تبدد وغمرتنى خيبة أمل تتزايد يوماً بعد يوم. وها أنا أقف اليوم مُحاطاً بالخزى والعار أمام كل من يعرفوننى بعد أن تعرضت للاضطهاد والأزمات التى انهالت علّى كالمطر...

وقد جعل منى جيرانى هدفاً لإساءاتهم، وتعرضوا لى فى كل مناسبة. وتزداد أفعالهم ضدى يوماً عن يوم بغرض مضايقتى فى أى مكان أذهب إليه...

لقد سئمت حياتى فى ظل هذا الوضع ولا أفهم لماذا يردون لى المعروف الذى فعلته بالإساءة. فإذا لم يكن عيشى فى هذه البلاد يروق للسلطات، فليبلغونى بهذا الأمر صراحة وليبحثوا عن طريقة لإخراجي. ولكن ما يحدث الآن لا يتسق مع أناس مُتحضرين ونظام حُكم مُتقدم.

إننى أناشد سيادتكم، فقد قيل لى أن سيادتكم لا تقبل مثل هذا الظلم ضد إنسان برئ، ذنبه الوحيد أنه عربى وليت أمراً يصدر بإجراء تحقيق عادل فى هذا الموضوع حتى لا تكون العدالة والنزاهة ضحية للقوة والشر.

لم يجن عواد شيئاً من الخدمات الميدانية والاستخبارية التى قدمها للاستيطان اليهودي. فسكان الجابسية، وهو فى مقدمتهم، لم يتمكنوا من العودة إلى قريتهم (مازال نضالهم من أجل هذه الغاية مستمراً حتى اليوم) ويبدو أن الرغبة فى مكافأة العملاء أو المتواطئين لم تقوى على مواجهة الطموح الصهيونى الأكثر رسوخاً، فى تحويل معظم الأراضى إلى الاستيطان اليهودي.

◆ "كل جهة ولها أحمدها"، وكل أحمد له جهاز:

كما كان شعور الدولة بالالتزام تجاه العملاء محدوداً، كان إحساس العملاء بالالتزام تجاه الدولة مُماثلاً، ولا عجب ألا تحتل مصالح الدولة مكان الصدارة لديهم. فلم يكن لزاماً عليهم أن يشعروا بالتعاطف مع دولة إسرائيل حين شرعوا بالقيام بنشاط استخبارى أو أمنى. أما العلاقة التى أقاموها، بل ربما التعاطف، كان قاصراً على الجهاز المحدد المسئول عن تشغيلهم. وتعزز هذا الشعور أيضاً نظراً لأن مؤسسات الدولة المختلفة - الشاباك، والاستخبارات العسكرية، والشرطة والحكومة - مارست عملها ميدانياً من خلال المنافسة سواء المُعلنة أو المُستترة، ولم تكن مصالحها مُتطابقة بصورة حتمية. ونتيجة لذلك ، اعتبر بعض المتواطئين أنفسهم عملاء لدى هذا الجهاز أو ذاك، وليس بالضرورة لدى الدولة. بل اعتبروا أنفسهم أحياناً عملاء لضابط استخبارات معين. من ذلك مثلاً، ما أكده عضو المجلس المحلى فى باقة الغربية الذى كان يعمل كمصدر معلوماتى للشرطة، من أنه كان يفعل ذلك على سبيل المجاملة الشخصية لأحد ضباط الشرطة هناك وليس بغرض مساعدة الدولة.

وكانت للمنافسة بين الجهات الاستخبارية المختلفة تأثيراتها على علاقات هذه الجهات ببعضها وعلى علاقاتها بالعملاء أو المتواطئين. وفى صيف ١٩٤٩ لاحظ ضابط الشرطة زئيف شتاينبرج ظواهر سلبية واكبت احتدام هذه

المنافسة بين الجهات المختلفة، وأوصى بتجميع عمل الاستخبارات في يد هيئة مُختصة واحدة. وكان يقصد الشرطة. وزعم أن "الحكومة العسكرية ومختلف أجهزة الاستخبارات يعتبرون أنفسهم حكاماً لا يُقيدهم شيء"...

كل جهاز لديه "أحمد" يخصه ويعمل معه، أحمد لخدمة استخبار ١، وأحمد لخدمة استخبار ٣، وآخر لقسم استخبارات الجبهة، وغيره لقسم الشرق الأوسط (فى وزارة الخارجية)، وما إلى ذلك. وكل نوع من هذا "الأحمد" له الحق فى التحرك بحرية هنا وهناك والتجول بالقرب من الحدود. وإذا اجتاز هذا الشخص الحدود بطريق الخطأ يجب أن يُعامل بسماحة لأنه يفعل ذلك من أجل الوطن. وفى كل مرة أتحدث فيها مع هذه الجهات الاستخبارية وأوضح لهم أن عملهم ينصب على الأمن الحربى المجرد وأن الوسائل التى يتبعونها قديمة ولا تتناسب مع فترات السلم، وأن عمليات التهريب وذبح الأبقار ليست ضمن عملهم، أفشل فى إقناعهم. إن أى طفل فى القرية يعرف شخصية "الضابط السري" مهما كان. وذات مرة أثبت ذلك لخدمة استخبار ٣ أن هناك نوع من الناس يقتربون منه فى وسط القرية ويلقون عليه السلام أو يسألونه عن الساعة وما إلى ذلك، وبعدها يعود هذا الشخص العربى إلى المقهى ويحكى للجميع أن هذا الضابط السرى صديقه وإذا تجرأ كائناً من كان وأبلغ عنه أية معلومات لضابط الشرطة، فسيقوم القسم السرى للشرطة باعتقال هذا المبلغ. إننا وباستخدام جميع أشكال الاستخبارات ننظم مجموعات من العرب الذين يستغلون عملهم لمصالحهم الشخصية.

المعروف، أن توصية شتاينبرج لم تحظ بالقبول، وعملياً ظلت الجهات المختلفة تعمل فى ظل تنافس لا يتوقف. من ذلك تنافسهم على استمالة العملاء. وهكذا نشأت منظومة من العلاقات المعقدة بين جهات الاستخبارات وبعضها، وبينها وبين عملائها وبين عملاء الجهات المنافسة لها. ووصلت المنافسة فى منطقة اللد إلى ذروتها عام ١٩٥٤، وتقدم ضابط الشرطة المحلى عزرا جولدبرج بشكوى لقادته متهماً الشاباك بإعاقة عمل الشرطة. وقد زعم، أولاً، أن الشاباك قام بالضغط على مخبرى الشرطة لكى يتوقفوا عن العمل مع الشرطة وينتقلوا للخدمة فى صفوف الشاباك. بالإضافة إلى أن رجال الشاباك فى المدينة قد سربوا، حسب اعتقاده، معلوما عن المخبرين التابعين له الأمر الذى عرض حياتهم للخطر. وجاء تسلسل الأحداث، من وجهة نظر الشرطة (حيث إن وثائق الشاباك ما زالت سرية)، على النحو التالي: قام رجال الشاباك فى المدينة برصد أسرة من الأعيان، وخططوا عن طريقها لتحقيق السيطرة السياسية على العرب الموجودين فى اللد. ودعماً لمكانة هذه الأسرة ساعدهم الشاباك فى إيجاد عمل، وقدم لهم دعماً سياسياً غير معلن وغير ذلك. وذكر ضابط الشرطة جولدبرج أن أفراد الأسرة يخدعون الشاباك، وهم يقودون بالفعل شبمة من المتسللين والمهربين. وظلت فى الخلفية النظرية الشرطية التى ترى أن الأولوية يجب أن تكون لمكافحة الجريمة والتسلل، بينما أنفق الشاباك قدراً كبيراً من طاقته فى حفظ الأمن السياسي.

كان جولدبرج لا يتوانَ فى البحث عن العدالة (بعد ذلك بثلاثة عقود، حين أصبح عقيداً متقاعداً، كان فى مقدمة من زعموا أن الشرطة قد اتهمت بالباطل عاموس بيرنس بقتل المجندة راحيل هيلر) - فاعتبر هذا الأمر شديد الخطورة. وحسب المعلومات التى وصلت إليه، كانت الأسرة التى تبناها الشاباك لها علاقة بتسلل القاتل مصطفى صمويلي، المطلوب رقم واحد فى ذلك الوقت، وهو الذى كان متورطاً فى قتل يهود بالقدس وموشافات الممر. وكانت تصفيته على رأس المهام التى ألقيت على عاتق وحدة الصفوة ١٠١ بقيادة أريئيل شارون عند إنشائها عام ١٩٥٣ . وقام جولدبرج بخطوة غير تقليدية. إذ أرسل إلى منزل الأسرة متسللاً من معارفه، كانت على علاقة بصمويلي، ليرى إن كانت الأسرة سوف تبلغ الشاباك بالزيارة. وكما توقع لم تقم الأسرة بإبلاغ أية جهة عن المتسلل الذى جاء لزيارة منزلها. وقد أحاط جولدبرج ممثلى الشاباك بالأمر، إلا أنهم، على حد زعمه، لم يقطعوا علاقتهم بالأسرة، بل إنهم أبلغوا أفراد الأسرة أن صديقهم المتسلل له صلة بالشرطة فأبلغوا بدورهم رجاله فى رام الله بهذه المعلومات. وهكذا، كما تعتقد الشرطة، حوّل الشاباك مخبرها إلى حيوان تجارب وعرّض حياته للخطر. ومن سخرية القدر أن صمويلي، قتل بعد ذلك بعامين، لا بواسطة الوحدة ١٠١، ولا بفضل معلومات الشاباك، بل من خلال كمين نصبته الشرطة.

إن ما وجهته الشرطة من اتهامات خطيرة للشاباك فى هذه القضية ترجع، كما سبقت الإشارة، إلى الاهتمام الذى أولاه الشاباك لمجال الرقابة والهيمنة السياسية. وفى مناسبات وأماكن أخرى قدمت شكاوى أقل شأناً. ويبدو أن أشهرها كانت تلك التى حاول فيها رجال الشاباك أن يجتذبوا عملاء الشرطة، ويُسيئوا لسمعة عملاء الشرطة. وقد اضطر ضابط شعبة التحقيقات أهارون شالوش إلى لفت نظر الشاباك بأنه "من غير اللائق تجنيد مُخبرين عن طريق التشهير بالمخاتير أو بأى شخصيات أخرى لها علاقة بالشرطة".

وانتقدت الشرطة بشدة سلوك الإدارة العسكرية فى المثلث. وأوضح رؤفين دورنزيت، منسق نشاط الاستخبارات التابعة للشرطة فى المثلث الجنوبى، أنه لم يعتمد على الإدارة ولا على عملائها. وعلى حد تقديره، فقد سيطر العملاء على ممثلى الإدارة وأصبحوا هم الحكام الحقيقيين على أرض الواقع. وظل تصرف عبد الرؤوف عبد الرازق ماثلا أمام عينيه.

اعتقد أن الإدارة العسكرية في قرى المثلث التى قمتُ بزيارتها تُدار بالشكل الروتينى الصرف الذى كانت عليه في عهد الانتداب القديم، ويظهر جلياً انعدام أى تغير فى البناء الاجتماعى فى القرية العربية، فنفس المخاتير أبناء الأسر ذات الحسب والنسب وأصحاب التأثير المحلى، يتصرفون بالطريقة الشرقية القديمة، من تملق المحتل الجديد والسطوة والوصاية على أهالى قريتهم، وكان بينهم من احتفظوا بأماكنهم فى مراكز الإدارة والمقرات المحلية دون أدنى شك فى أنهم يحققون بشكل مباشر أو غير مباشر مصالحهم الشخصية. إنهم يعرفون كيف يُديرون جيداً دفة الأمور على حسب رغبتهم.

تتضح من هذا الوصف صورة العملاء المتواطئين الذين يُجيدون استغلال علاقاتهم بجهات مختلفة من أجل تعزيز مكانتهم السياسية والاقتصادية والفوز بمزايا شخصية متنوعة. واستثمر بعضهم الخلافات والخصومات بين المؤسسات المختلفة. وأحياناً استخدموا نفوذهم للإضرار بمنافسيهم من أهل قريتهم أو من أهل القرى المجاورة. وإذا كانت هناك حاجة لدليل آخر على أن العملاء المتواطئين لم يجعلوا مصلحة الدولة على رأس اهتماماتهم، فإن ظاهرة التسليم المتبادل للعملاء الذين تم إرسالهم داخل حدود المملكة الأردنية هى خير شاهد على ذلك. ففى ديسمبر ١٩٤٩ ورد تقرير عن مجموعة من عملاء الشاباك فى منطقة المثلث، تم إرسالهم إلى طولكرم لاقتفاء أثر بعض المتسللين. وعندما مكثوا فى المنطقة أبلغوا المخابرات الأردنية عن خلية أرسلتها الاستخبارات العسكرية فى مهمة مماثلة. وحدث مثل هذا الأمر مراراً وتكراراً. وكانت الخصومات والمنافسات الشخصية هى السبب فى ذلك على الأرجح، غير أنه لا يجب تجاهل ما ينطوى عليه هذا النشاط من توتر وضغط يؤثران على المشاركين فيه. على أية حال، فآخر ما يمكن أن يُقال عن هؤلاء العملاء المتواطئين أنهم كانوا دُمى فى أيدى السلطات. وكان العملاء يُجيدون أحياناً التلاعب بالخصومات والمنافسات بين الأجهزة المختلفة فى سبيل الحصول على أقصى منفعة لهم وللمُقربين منهم.

وسعياً إلى تقليص الخلافات بين الجهات المختلفة المعنية بالشئون العربية قدر الامكان وتأثيراتها على قدرة الدولة على السيطرة، بدأت فى العمل منذ عام ١٩٤٩ لجان تنسيق قامت بتوضيح المشاكل التى ثارت بخصوص أشخاص بعينهم وتم وضع سياسة موحدة فى مجموعة من القضايا. وفى عام ١٩٥٢ قررت الحكومة لنفس السبب، تشكيل لجنة عليا للشئون العربية، على مستوى مديرى العموم، وبعد ذلك بعامين تم تشكيل لجنة مركزية تتبعها ثلاث لجان إقليمية: فى الجليل، وفى المنطقة الوسطى (المثلث) وفى النقب. وكان الحاكم العسكرى رئيسا لكل من هذه اللجان، يساعده ممثل الشرطة، وممثل الشاباك ومندوب مكتب مستشار الشئون العربية. وكان دعم الشخصيات "الايجابية" ومكافحة العناصر "السلبية"، من بين القضايا الأساسية التى اهتمت بها هذه اللجان وهو ما سيأتى الحديث عنه فيما بعد.

كانت تلك اللجان - التى كانت أهم العناصر التى عملت بين سكان العرب فى إسرائيل - هى الجهاز الأساسى الذى عمل على تأسيس طبقة العملاء المتواطئين باعتبارهم طبقة مُختارة لها امتيازات. وكانت تلك اللجان هى الجهة المختصة التى تقرر كل صغيرة وكبيرة فى حياة عرب إسرائيل: من الذى يحصل على ترخيص بناء ومن يتم هدم منزله، من الذى يوضع رهن الاعتقال الإدارى ومن يُسمح له باستكمال دراساته العليا، من الذى يتم تعيينه مختاراً أو شيخ قبيلة ومن يُقال من عمله، من الذى يحصل على أراضى للزراعة والرعى ومن تفرض عليه عيشة الضنك، من الذى يعتقل إذا ضُبط فى عمليات تهريب ومن يحظى بموافقة السلطات على نشاطه وهلما جرا. وهكذا، بينما كان السكان العرب خاضعين لحكم عسكرى ورقابة صارمة، فى ظل فرص محدودة لكسب العيش والتحرك بحرية، مُنح كبار العملاء المتواطئين امتيازات واسعة، ابتداءً من تصاريح التنقل وانتهاءً بالأراضى المخصصة للزراعة، وأخذ وضعهم يتعزز كوسطاء بين السكان والنظام الحاكم، وما يتبع ذلك من منافع شخصية. وهكذا ازدهرت طبقة العملاء المتواطئين.

◆ العملاء فى متاهة المصالح:

كان يُنظر إلى العُملاء بوجه عام على أنهم يساعدون النظام الحاكم ضد أبناء شعبهم ويجنون من وراء ذلك منافع شخصية. إلا أن الصورة كانت فى غاية التعقيد. لقد كان بعض العملاء المتواطئين من حاولوا تقليل الضرر بأبناء شعبهم، بل إن تعاونهم مع الدولة كان محدوداً ومشروطاً. وكان الكثيرون منهم يناورون دائماً بين الحاجة إلى إرضاء السلطة وبين الحاجة إلى الحفاظ على مكانتهم فى المجتمع الذى عاشوا بين ظهرانيه. وكانوا يعتقدون أنهم يخدمون الطرفين. ولم يكتف الزعماء المحليون منهم، شيوخاً أو ما شابه، بتمثيل السلطات بين أبناء طوائفهم، بل استغلوا أيضاً علاقاتهم بالسلطات فى توفير الاحتياجات الأساسية لأهليهم. بهذه الطريقة نشأ توازن هش للقوى بينهم وبين السلطات: إذ ارتبطت مكانتهم بمدى استجابة السلطات لمطالبهم، فى حين كانت السلطات فى حاجة إليهم بهدف الرقابة والسيطرة. ولم يكن التعبير الشعبى "أذناب النظام" الذى ابتدعه الشيوعيون، موضوعياً دائماً لوصفهم به. لقد كانوا أحياناً هم الذين يتلاعبون بمؤسسات الدولة.

كان العلاقة الاجتماعية بهم تتناسب مع علاقة الجمهور العربى فى إسرائيل بالدولة ومؤسساتها. وقد انطلقت

هذه العلاقة من أربعة مصادر رئيسية : الأول هو المشاعر الوطنية. هذه المشاعر هى التى فرضت معارضة ومقاومة دولة إسرائيل على خلفية حقيقة أنها قامت على أنقاض الشعب الفلسطينى وبسبب التمييز ضد العرب الذين يعيشون فيها، انطلاقاً من تحديد هويتها كدولة يهودية. وقد قلل هذا العنصر من الاستعداد للتعاون وأدى إلى تعامل سلبى مع العملاء المتواطئين.

أما العنصر الثانى الذى أثّر على التعامل مع العملاء ومع فكرة العمالة ذاتها فقد تمثل فى واقع الحياة تحت وطأة الحكم الإسرائيلي، بخيره وشره: فمن ناحية، المساس بالحقوق العامة والشخصية (وضع القيود على حرية التنقل، ومصادرة الأراضى وغير ذلك) ومن ناحية أخرى، تحسن الظروف المعيشية للكثيرين (ارتفاع مستوى التعليم، والإنفاق على البنية التحتية وما إلى ذلك). هذه الازدواجية من جانب الدولة - وهى بالفعل، أحد الخصائص الرئيسية لعلاقة الدولة بالمواطنين العرب - قد أثرت بأشكال مُتباينة على شرائح مختلفة من الأفراد. هناك من شعروا بالضغينة تجاه الدولة بسبب الجوانب السلبية فى طريقة إدارتها للأمور، واعترضوا بشدة على العمالة بأشكالها المختلفة، بينما شعر آخرون بالامتنان تجاه الجوانب الإيجابية ولم ينظروا دائماً إلى التعاون مع السلطات بشكل سلبي، وكانت تعتمل مشاعر مختلطة بداخل الكثيرين تجاه الدولة، الأمر الذى جعل موقفهم مرتبكاً تجاه مُطالبة الجهات الرسمية لهم بالتعاون.

أما العنصر الثالث المؤثر فقد تمثل فى المواقف المرتبطة بموازين القوة بين إسرائيل ومواطنيها العرب والعالم العربى بصفة عامة. فكلما ازدادت النظرة إلى إسرائيل باعتبارها إلى زوال، كلما قل الاستعداد للتعاون مع مؤسساتها وساءت العلاقة مع المتعاونين - والعكس صحيح. وهناك عنصر آخر كان له تأثير على العلاقة بالدولة والاستعداد للتعاون معها تمثل فى الطريقة التى تعاملت بها الدولة مع العملاء المتواطئين، فعندما تعرض عملاء سابقون للإهمال ولم يحظوا بدعم من الدولة، أدى هذا الأمر إلى تراجع انضمام عملاء جدد إليها - والعكس صحيح.

لقد تحرك العملاء المتواطئين أو المتعاونين - بل فى الواقع كل فرد على حدة فى المجتمع العربى - داخل هذه المعادلة الواسعة حين أقدموا على اتخاذ قرار بالنسبة لعلاقتهم بمؤسسات الدولة والاختيار بين المعارضة والسلبية وبين الاندماج والعمالة. ولكن الجدير بالذكر: أنه فى كثير من الأحيان لا يكون التواطؤ أو العمالة مع هذا العنصر الأمنى أو ذاك قراراً واعياً بالضرورة، أو واضحاً وغير قابل للتغيير. باستثناء المواقف المبدئية وتبنى هذا الخط أو ذاك عن قناعة ("أنا أساعد الدولة"/ "أنا شيوعي"/ "أنا قومى عربي"/ "أنا لا أهتم بهؤلاء ولا بأولئك")، القول الفصل فى كيفية التعامل مع طلب مُحدد من منسق استخبارات تابع للشرطة أو للشاباك، مثلاً، كان يعتمد على عوامل أخرى، على سبيل المثال: العلاقات الشخصية مع القائم بالاتصال، العلاقة مع الشخص المطلوب جمع المعلومات عنه، والشعور تجاه مؤسسات الدولة فى ذلك التوقيت، وحسابات المكسب والخسارة التى ينطوى عليها أحد الخيارات وما إلى ذلك. وبالتالى فالقرار الذى يتخذه أى عميل أو رافض للعمالة تحيط به مجموعة من الاعتبارات على مستويات مختلفة. بدءً من الشخصى والعائلى مروراً بالوطنى والاجتماعى وانتهاءً بالاقتصادي.

تلك هى منظومة الاعتبارات المعقدة لدى العملاء - رغماً عنهم. لكن الدولة كانت تنظر إلى هذه الأمور ببساطة شديدة: فمن مجال إلى آخر عملت فيه مؤسسات الدولة وسط العرب مواطنى إسرائيل - كمحاربة التسلل، ومكافحة الحزب الشيوعى والجهات الوطنية الأخرى، وقضايا الأراضي، والتجسس العكسي، والدعاية، وحفظ الأمن السياسى والمدنى وغير ذلك - كانت تطمع إلى الحصول على المساعدة. وفى المقابل عمدت العناصر الوطنية وعلى رأسها الحزب الشيوعي، إلى تقليل التعاون مع المؤسسة الحاكمة قدر المستطاع، من منطلق معارضة الإدارة العسكرية، والرغبة فى تشكيل الهوية العربية فى إسرائيل باعتبارها هوية وطنية قومية، مع الإعلان عن النضال من أجل المساواة فى الحقوق للمواطنين العرب.

◆ دراسات ◆



الجامعة العبرية بالقدس
نظرة جديدة لحرب عيد الغفران
ندوة بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر ١٩٧٣
الطابع الخاص للحرب من وجهة النظر العربية

بقلم: دان شيفتمان - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوى

منذ قيام دولة إسرائيل وإرساء دعائمها فى أعقاب حرب ١٩٤٨ يمكن الحديث عن حربين مع العالم العربى كان لهما أثر بالغ فى تاريخ العلاقات بين العالم العربى وبين الدولة اليهودية. فقد أدت حرب ١٩٦٧ إلى تطورات بالغة - كانت درامية فى بعض الأحيان- أدت إلى تغيير الواقع الاستراتيجى فى المنطقة بصفة عامة، وإلى تغيير الواقع فيما يتعلق بالمعايير التى تحكم النزاع الإسرائيلى العربى بصفة خاصة. ولم تكن حرب أكتوبر ١٩٧٣ أقل أهمية عن ذلك، لأن الملابسات التى أسهمت فى تحديد طبيعة هذه الحرب منذ البداية كانت نتاجاً للتحول الاستراتيجى والتحول السياسى النفسى الذى طرأ بعد حرب ١٩٦٧، ولأن نتائج الحرب أسهمت مساهمة بالغة فى تشكيل ميزان القوى فى هذا المجال على النحو القائم حتى يومنا هذا.

ولتقييم الطابع المميز لهذه الحرب وتأثيراتها بعيدة الأمد، يجدر بنا أن نركز هنا على مصر وعلى أنور السادات. لقد كانت مصر - التى تعد أكبر الدول العربية وأكثرها أهمية واستقراراً- هى التى تفرض على العالم العربى حدود الممكن فيما يتعلق بالنزاع مع إسرائيل (وفى مجالات أخرى أيضاً). وقد أسهمت قواعد اللعبة التى نشأت بعد الحرب- أكثر من أى شيء آخر- فى تشكيل ميزان القوى بين الطرفين الإسرائيلى والعربي. وكان أنور السادات هو الذى أثر فى رسم ملامح القرارات المصرية عند هذا المنعطف السياسى والاستراتيجي. وقد تبنى التيار الرئيسى فى العالم العربى تلك القرارات التى لا زالت سارية فى مصر حتى الآن، فأصبحت هى التى تفرض عليه خطواته حتى يومنا هذا، رغم التحولات البالغة التى شهدتها المنطقة خلال العقدين الأخيرين، ورغم غياب السادات نفسه عن الصورة منذ مدة طويلة.

وإذا نظرنا إلى هذه الحرب من وجهة نظر الجانب العربى الذى بدأها، ولا سيما من وجهة نظر مصر والرئيس السادات- التى اعتنقها العالم العربى بعد ذلك- فسوف يبرز الطابع المميز لهذه الحرب الذى جعل لها ميزة على مستويين هامين. الأول هو الملابسات التى أدت إلى هذه الحرب وأسهمت فى رسم ملامحها منذ البداية. والثانى هو النتائج التى يمكن التوصل إليها من النجاحات العربية أو من محدودية هذه النجاحات. على هذين المستويين- السابق على الحرب واللاحق عليها، الذى تم التوصل إليه بعدها- يمكن أن نتحدث عن ميزة "صغيرة" و"ميزة كبيرة" لهذه الحرب. فالأولى مباشرة وذات أهمية محدودة، والثانية بعيدة الأمد فى مغزاها وانعكاساتها، وهى التى يجدر بنا أن نركز عليها. وبالتالى فسوف أركز هنا على الطابع المميز للحرب فى مجال التوقعات المسبقة التى رسمت ملامح الحرب وأهدافها، ثم على الطابع المميز بالنسبة للنتائج العملية التى أدت إلى الإستراتيجية السياسية التى تم تبنيها بعد الحرب.

أ. التوقعات المسبقة:

كانت حرب ١٩٧٣ الحرب الشاملة الوحيدة التى بدأها العرب، نتيجة لحسابات مسبقة، ومن خلال تبنى خطة عمل لها أهداف سياسية وإستراتيجية محددة، واتبعوا أسلوب عمل يهدف لتحقيق هذه الأهداف، بعد حسابات دقيقة. لم تجر الأمور على هذا النحو بالنسبة للدولتين العربيتين الكبريين اللتين شاركتا فى حرب ١٩٤٨ . فقد دخلت الأردن الحرب منذ البداية فى إطار مشاركة إستراتيجية واسعة النطاق مع إسرائيل، بينما انساقت مصر إليها فى اللحظة الأخيرة، فى إطار الصراع مع المحور الهاشمى حول مكان الصدارة فى العالم العربي. وفى الخمسينات لم يجهز عبد الناصر خطة عملية للحرب مع إسرائيل. وكانت آماله فى تحرير فلسطين ذات طبيعة غير محددة، وكان من المفترض أن تتحقق فى مرحلة لاحقة. وكانت هذه الآمال نتاجاً ثانوياً للتحول الأساسى الذى نجح فى إدخاله على مكانة العرب فى الساحة العالمية وعلى مكانة العناصر الراديكالية بقيادته فى الشرق الأوسط خلال النصف الثانى من عقد الخمسينات.

وفى عقد الستينات أيضاً لم يكن لدى عبد الناصر (ومن باب أولى لم يكن لدى أحد غيره) خطة عملية محددة الوقت والأسلوب، للوصول إلى التحرير المأمول. وقد اعترف ناصر فى النصف الأول من هذا العقد بأنه ليس لديه خطة من هذا النوع، ولكن سوريا وضعته فى وقت لاحق فى حالة دفاع مستميت، فى محاولته شرح السبب الذى يجعله غير قادر ولو على مجرد تحديد التوقيت الذى سيكون قادراً فيه على استكمال استعداداته، حتى يصبح هذا التحرير خياراً حقيقياً. وأخيراً فقد اندلعت حرب ١٩٦٧ ليس لأن ناصر توصل إلى نتيجة مفادها أنه استكمل استعداداته للحرب، وعرض خطة قابلة للتنفيذ يمكن من خلالها تحقيق هدف التحرير، وإنما لأنه فقد السيطرة على مجريات الأمور لتصل إلى حدود المواجهة، التى لم يكن راغباً فى حدوثها فى هذا التوقيت. ومن المؤكد أن ناصر كان يعلم فى هذا التوقيت أن تصفية إسرائيل ليست هدفاً قابلاً للتحقيق على الإطلاق فى ظل الظروف التى كانت سائدة فى منتصف الستينات، ولكنه فشل فى إقناع التيار الرئيسى فى العالم العربى باستيعاب هذه الحقيقة جيداً. وعندما بدا فى ربيع ١٩٦٧ أن الفرصة سانحة ظاهرياً لتحقيق هذا الهدف، حاول ناصر تقوية مركزه من خلال هذا المناخ، حتى يتمكن من دعم قدرته على المساومة دون الدخول فى اختبار قوة من الدرجة الأولى. وكانت النتيجة أنه انزلق فى الفوضى التى سببها بنفسه وحصد فى شهر يونيو ما زرعته يداه فى شهر مايو. ولكن الشيء المؤكد أنه لم يكن لديه أى خطة عمل لهزيمة إسرائيل.

الميزة الصغيرة

بعد هزيمة ١٩٦٧ اضطر عبد الناصر إلى تبنى المكونات الأساسية التى أفرزت ما يمكن أن نسميه "الميزة الصغيرة" للحرب، التى ظهرت فى وقت لاحق أثناء الحرب، وتتمثل فى إدراك أن المرحلة الحالية على الأقل فى الصراع مع إسرائيل لابد أن تركز على "تصفية نتائج عدوان" ١٩٦٧، مع تأجيل "تصفية نتائج عدوان" ١٩٤٨ إلى مرحلة لاحقة من الصراع لا تكون محددة بوقت. كان معنى رفع شعار "تصفية نتائج عدوان ١٩٦٧" محاولة إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل تلك الحرب قدر الإمكان، واسترداد الأرض من أيدى إسرائيل دون الاستجابة لمطالبتها بتلقى مقابل سياسى فعلى للانسحاب، فى صورة اتفاقية سلام بين إسرائيل وبين الدولة العربية، التى ستحظى باستعادة أراضيها التى احتلتها إسرائيل بالحرب. وقد كرس ناصر ما بقى من حياته (١٩٦٧-١٩٧٠) لمحاولة فرض مثل هذه التسوية على إسرائيل، وذلك من خلال معرفة وإدراك أن هذا الصراع الطويل والصعب يجعل السعى لتحرير فلسطين هدفاً غير قابل للتحقيق فى المستقبل القريب وربما فى المستقبل المنظور أيضاً.

الميزة الكبيرة

بعد وفاة ناصر فقط أصبح السادات هو المسئول عن تسيير الإستراتيجية السياسية التى يمكن أن نقول إنها أدت إلى "الميزة الكبيرة" لحرب أكتوبر. وتتمثل هذه الميزة فى إدراك التفوق الإستراتيجى الذى تتمتع به إسرائيل على أى تحالف عربى يمكن ترتيبه لمحاربتها. لم يكن لدى ناصر القدرة على تبنى أى سياسة تترتب على هذا الإدراك، رغم أنه كان يعرف عملياً أنه ليس قادراً على تعبئة القوة الكافية لتغيير توازن القوى الذى أسفرت عنه حرب ١٩٦٧ من أساسه. كان التسليم بالتفوق الإستراتيجى الإسرائيلى وبقدرة الولايات المتحدة على أن تفرض على مصر قيوداً صارمة فيما يتعلق بأهدافها السياسية، سيعتبر اعترافاً من جانب ناصر الذى ارتبط الخلاص والحرية فى العالم العربى باسمه بأن حياته السياسية قد وصلت إلى نهايتها. ولم يكن ناصر قادراً على الاعتراف بهذا. ونظراً لرفضه استيعاب الواقع الجديد، فقد سقط فى أواخر أيامه فى فشل بعد آخر، مما أدى فى النهاية إلى إصابته بأزمة قلبية كانت ناتجة أيضاً عن خيبة أمله.

كان الاعتراف بفشل مشروع عبد الناصر محبطاً ومؤلماً للسادات أيضاً. فقد كان السادات شريكاً فى النجاحات والآمال التى تحققت فى النصف الثانى من عقد الخمسينات، غير أنه كان قادراً أيضاً على الانفصال عن سياسة

ناصر، منذ اللحظة التى اقتنع فيها بأن هذه السياسة ستؤدى إلى طريق مسدود. وكانت الإستراتيجية السياسية التى تبناها فى أوائل السبعينات- فى البداية على استحياء ثم بعد ذلك بمعدل متزايد- قائمة على افتراضين أساسيين، من الصعوبة بمكان التقليل من أهميتهما. كان الافتراض الأول يتعلق بمكانة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكان الافتراض الثانى المترتب عليه إلى حد كبير يتعلق بمكانة إسرائيل.

فيما يتعلق بالدولتين العظميين أدرك السادات قبل كثيرين آخرين أن الاتحاد السوفيتى ليس دولة عظمى بكل معنى الكلمة، وأنه لا يقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة. وقد أدرك فى النهاية أنه رغم القوة العسكرية الجبارة فإن الموارد السياسية والاقتصادية التى يتمتع بها الاتحاد السوفيتى محدودة للغاية. وبعد أزمة استمرت نحو عشر سنوات كانت مصر فى حاجة ملحة للحصول على معونة لم يكن هناك من لديه القدرة على تقديمها لها سوى الولايات المتحدة، حتى تتخلص من مشكلاتها سواء فيما يتعلق بالنزاع مع إسرائيل أو فيما يتعلق بمشكلاتها الاقتصادية. وقد أدرك أيضاً أن السوفييت أكثر صلاحية بكثير لتقديم المعونة فى وقت الحرب والتهديدات الإستراتيجية وفى المراحل الأخيرة الختامية من الحرب (وبهذه الطريقة نجح من الاستفادة منهم بالفعل فى حرب أكتوبر)، ولكن عندما حان الوقت لتحقيق إنجازات اقتصادية ولتحقيق إصلاح اقتصادى أدرك أنه لا يوجد بديل للولايات المتحدة.

لقد بنى ناصر مشروعه السياسى الذى كرس له حياته على المناورة بين الدول العظمى، ونجح بهذه الطريقة فى أن يفرض على الولايات المتحدة تأييده وإنقاذه من نتائج مغامراته السياسية (فى حرب ١٩٥٦ على سبيل المثال، وكذلك فى حرب اليمن عام ١٩٦٢ وإن كان فى هذه المرة بقدر أقل). وقد حظى ناصر بهذه المعونة فى تلك المرحلة، رغم أنه كان يخدم أهداف الاتحاد السوفيتى بشكل واضح ومكثف، بما يتجاوز حدود الشرق الأوسط. وقد حقق فى هذه المعادلة نجاحاً طيباً فى أيام الرئيسين أيزنهاور وكنيدي، ولكن الرئيس جونسون لم يقبلها. وبعد عام ١٩٦٧ فقدت مصر ما كان لديها من رصيد سياسى مكنها من العمل بهذه الطريقة.

بينما لم يكن ناصر قادراً على الانفصال عن هذه الإستراتيجية والاعتراف بأن الولايات المتحدة قد قوضت مكانته فى نهاية الأمر، فقد أدرك السادات أن مصر المستنزفة والاتحاد السوفيتى محدود القدرات لم يعد فى استطاعتهما أن يفرضا على الولايات المتحدة العمل بما يتعارض مع مصالحها الحيوية. والآن أصبحنا نعلم أنه استسلم بالفعل لما كان يعتبر فى نظره أمراً حتميا منذ البداية، واستعد للحرب على أنها تحد لمكانة الولايات المتحدة فى المنطقة، لمجرد أن يتمكن من الانتقال أثناء الحرب نفسها من المعسكر السوفيتى إلى المعسكر الأمريكي.

كما سبق القول فإن الافتراض الثانى كان يتعلق بإسرائيل. وقد اقتضى التسليم بأن مصر غير قادرة على الدخول فى مواجهة يمكن أن تنجح فيها مع التفوق الإستراتيجى الإسرائيلى (ولا سيما إذا كان الهدف منها تحرير فلسطين). لقد فهم السادات نتيجة لإدراك هذا أن أقصى ما يمكن أن يحدث هو إيجاد ثغرة فى هذا التفوق فى توقيت ومكان معينين، بما يؤدى إلى زلزلة إسرائيل والولايات المتحدة، بحيث يفرض على كليهما وضع مصر فى موقع مساومة أفضل من الموقع الذى كانت فيه عشية الحرب. واعتباراً من اللحظة التى تنازل فيها السادات عن الإدعاء بأنه يسعى إلى تقويض التفوق الإسرائيلي، أصبح فى استطاعته أن يعيد بناء القوات المسلحة المصرية، ووضع خطة عمل لها فى الحرب مع إسرائيل، بالشكل التى جعل ميزان التكلفة فى مقابل الفائدة المرجوة من الحرب الشاملة يتغير بشكل واضح لصالح مصر.

وإذا كان الهدف قد تغير ليصبح هدفاً سياسياً قابلاً للتحقيق، فإن الثمن الفادح الذى يتمثل فى الخسائر والأضرار أصبح هو الآخر مجدياً فى التقييم الوطنى الشامل. وفى ظل مثل هذه الظروف لم يعد إبداء عجز القوة المصرية عن تحقيق الأهداف العسكرية بعيدة المدى بمثابة هزيمة. وأصبح من الممكن التدرب على الحرب بشكل يمتنع مسبقاً عن السعى لتحقيق انتصار عسكرى حاسم، ويركز على خلق الواقع السياسى المطلوب. ويكفى لتحقيق هذا الغرض جيش محدود القدرات من جيوش العالم الثالث، يمكن أن يصل فى نهاية الحرب إلى حد الانهيار، بما كان يمكن أن يتيح لإسرائيل توجيه ضربة قوية له. كان فى مثل هذا الجيش الكفاية لمصر لأن الولايات المتحدة كانت ستمنع إسرائيل من تحقيق حسم عسكري، كما أن إسرائيل نفسها يمكن أن تفضل ألا تسعى لتحقيق هذا الحسم بأى ثمن. من الممكن أن تتصرف الولايات المتحدة وإسرائيل على هذا النحو لأن الولايات المتحدة تريد أن تبنى لنفسها مكانة عالمية، على حساب منع إسرائيل من إذلال مصر وتقويض جيشها، ولأن إسرائيل قد تتقبل دون مساومات حالة عدم الحسم العسكري، إذا تبين لها أن الهدف السياسى الجديد الذى تبنته مصر يخدم أهدافها السياسية على المدى المتوسط والبعيد، أكثر مما يمكن أن تخدمها هزيمة مصر.

فى ظل هذه الخلفية امتنعت مصر فى حرب أكتوبر عن تطوير الهجوم الإستراتيجى إلى عمق سيناء، ووصولاً إلى النقب، واكتفت بالتمركز الدفاعى فى منطقة شرق القناة فى سيناء، حتى المدى الذى تغطيه مظلة الصواريخ المضادة

للطائرات (حوالى ١٥ كيلومتراً). وبالفعل فإن المفاجأة فى توقيت وأساليب القتال قد مكنت الجانب المصرى من الوصول إلى الثغرة التى كان يسعى للوصول إليها فى التفوق الإستراتيجى الإسرائيلى الشامل فى هذا التوقيت وهذا المكان. وبهذا نجحت مصر فى الدخول من خلال هذه الثغرة، وفى إحداث هزة فى المجتمع الإسرائيلى وفى الاطمئنان الأمريكى وفى النظام الاقتصادى فى العالم الصناعى كله. وعندما أفاقت إسرائيل وضمنت لنفسها خيار الانتصار على القوات المسلحة المصرية تصدت الولايات المتحدة لاحتواء هذا التوجه الإسرائيلى وهو فى مهده (بالاستعانة بالتهديدات السوفيتية).

فى ظل هذه الظروف تمكن السادات من تحقيق التحول السياسى الذى كان يخطط له قبل الحرب. وقد تمكن من ذلك فى أوج التحول العسكرى فى مسار الحرب لصالح إسرائيل، الذى نتج عن التفوق الإستراتيجى الذى كان السادات يعترف أن إسرائيل تتمتع به أساساً. وعندما تبين أن عبور الإسرائيليين للقناة فى اتجاه الغرب يعبر عن تحول فى مسار الحرب، توجه السادات للولايات المتحدة بشكل أوضح لها أن هذه بداية تغيير بعيد المدى فى توجهات مصر العالمية. وبعد ذلك بأسبوعين نجح فى تجنيد الدولتين العظميين لتهديد إسرائيل والضغط عليها، فى الفترة التى شهدت بداية ترك الاتحاد السوفيتى والتوجه للولايات المتحدة. كان لدى السوفييت قناعة ليس لها سند بأن استعدادهم للتهديد بالتدخل العسكرى المباشر لصالح مصر لإنقاذها من هزيمة مؤلمة ومهينة سوف يقنع السادات بعدم القيام بالتحول الدرامى الذى كان يخطط له فى علاقاته بالدولتين العظميين. وقد افترض الأمريكيون- وكان لهم الحق فى هذا - أن استخدامهم لمكانتهم الخاصة لدى إسرائيل لتحقيق نفس الهدف سوف يدعم هذا التحول ليصبح دعامة أساسية لسياستهم فى المنطقة.

كانت كل هذه الإستراتيجية السياسية التى نجحت بشدة خلال الحرب وبعدها تعتمد كما سبق القول على الاعتراف المسبق بالتفوق الإستراتيجى الإسرائيلي. وبدون ذلك لم يكن من الممكن بناء الجيش وخوض الحرب، بحيث تؤدى المواجهة الشاملة مع إسرائيل لثمار سياسية. ورغم الإخفاقات العسكرية والمخابراتية التى تعرضت لها إسرائيل فى المرحلة الأولى من الحرب، والتى لم تكن متوقعة (سواء فى إسرائيل أو فى الولايات المتحدة أو فى مصر) فقد ظهر هذا التفوق الإستراتيجى بعد أقل من أسبوعين من بداية الحرب.

إن المحاولة المصرية لخوض مواجهة شاملة وغير محدودة مع إسرائيل كان من الممكن أن تؤدى إلى هزيمة عسكرية، وإلى ضياع ما تبقى لمصر من قدرة على المساومة السياسية. والاعتراف بالتفوق الإسرائيلى والامتناع عن خوض مواجهة لا أمل فى الانتصار فيها مع هذه القوة المتفوقة، وتبنى إستراتيجية سياسية تضع هذا التفوق فى الاعتبار، هو الذى كفل النجاح فى حرب عيد الغفران لمصر- وللولايات المتحدة (التى أسهمت هى الأخرى فى تحقيق المصالح الإسرائيلية بعيدة المدى)حسبما أدركنا بعد ذلك. وكان رفض ناصر الاعتراف بهذا التفوق والتسليم به وتبنى سياسة مترتبة عليه عنصراً حاسماً فى إخفاقه. وكان استعداد السادات للقيام بهذا هو الذى أعطى الحرب هذا الطابع المميز، وضمن له تحقيق النجاح النسبى الذى كان ممكناً فى ظل علاقات القوى التى كانت سائدة فى ذلك الوقت.

ب. نتائج عملية

بعد الحرب تبلورت تدريجياً النتائج السياسية التي توصل لها السادات من إجمالى الظروف التى سادت أثناء الحرب مع إسرائيل، وبما يفوق ذلك بكثير، من قدرة العرب على المساومة من أجل تحقيق أهدافهم السياسية. عشية الحرب كان التميز فى وجهة نظر السادات يتلخص فى استعداده الشجاع للتعبير عملياً وبشكل قاطع عن الواقع، الذى كان يكاد يكون معروفاً للجميع من الناحية العملية. وبعد الحرب تطلب الأمر تقدير الموقف على نطاق أوسع. وهنا أيضاً يمكن الحديث عن ميزة صغيرة وإن كانت هامة كان من الممكن أن يتسم بها زعماء أقل شجاعة من السادات وأقل منه بعد نظر، وعن ميزة كبيرة ترتبت عليها سياسة من نوع خاص.

الميزة الصغيرة

كانت الميزة الصغيرة التى أسفرت عنها الحرب هى الاعتراف العربى بنتائجها. فقد تعرضت إسرائيل أثناء الحرب وبعدها لأخطر أزمة فى تاريخها. ففى المجال العسكرى فشلت إسرائيل ليس فقط بسبب الصورة التى ظهرت بها فى الحرب فعلياً منذ البداية، وإنما لأنها أصيبت بالذهول والإحباط الشديد من قدرتها العسكرية فى المرحلة الأولى للحرب ومن الواقع العسكرى الذى خلفته فى النهاية. وفى المجال الاجتماعى السياسى أدت الحرب إلى أزمة ثقة شديدة وغير مسبوقة فى نظرة الجمهور إلى قيادته السياسية وإلى طبقة الصفوة لديه وإلى النظام الحاكم كله، وشعوره بالضياع فى هذا الصدد. وفى المجال الاقتصادى نشأت أزمة شديدة أوقفت نمو الاقتصاد الإسرائيلي، وسخرته بشكل غير مسبوق لصالح الإنفاق العسكري، وخلقت ارتباطاً غير مسبوق بالولايات المتحدة. وفى المجال الدبلوماسى عانت إسرائيل من عزلة شديدة تجلت بشدة فى فتور العلاقات مع الدول الأوروبية وفى انهيار مكانة

إسرائيل فى المنظمات الدولية. وفى المجال السياسى والنفسى اضطرت إسرائيل إلى تقبل الصورة الشائعة التى اعتبرت العرب والدول المنتجة للنفط بصفة عامة هى القوة الصاعدة، التى تحقق تقدماً سياسياً واقتصادياً ليس فى الشرق الأوسط فحسب وإنما على الصعيد العالمي.

بالنسبة لموقف العرب فى المساومة مع إسرائيل كانت الظروف شبه مثالية. فقد كانت إسرائيل ضعيفة ومتألمة ومرتبكة وتعانى من التمزق من الداخل، فى مواجهة العربى الذى كان ينظر إليه حتى فى الولايات المتحدة على أنه القوة الصاعدة التى ستزداد قوة باطراد. ولم يدفع السادات وعناصر أخرى فى العالم العربى من بعده إلى إعادة النظر فى تقديراتهم هو التأثير المحدود لهذا الواقع على قدرة إسرائيل على مساومة العرب والولايات المتحدة.

لقد افترض السادات- كما سبق القول- قبل الحرب بكثير، وحتى قبل توليه الحكم أن إسرائيل تتمتع بتفوق إستراتيجى لا يمكن أن يحطمه أى تحالف ممكن فى العالم العربي. وفى ظل هذه الخلفية توصل إلى نتيجة مفادها أن الصراع العسكرى سيكون له دور محدود بالنسبة للعرب، يتركز على تحريك العملية السياسية فى ظل شروط أفضل للعرب. كان السادات يعلم أن الإنجازات التى من المنتظر تحقيقها من خلال العملية السياسية لا تشمل بالطبع تصفية إسرائيل ولا إضعافها إلى حد يجعل هذه التصفية ممكنة فى المستقبل المنظور. ومع ذلك فقد افترض السادات قبل الحرب أن توجهه إلى الولايات المتحدة بدلاً من الاتحاد السوفيتي، وإظهار خطورة وقوع مواجهة عالمية بين الدولتين العظميين والهزة الاقتصادية المتوقعة فى الدول الصناعية نتيجة لأزمة البترول هى عناصر سوف تضع العرب فى موقع أفضل للمساومة وستضع إسرائيل فى وضع أسوأ. وعندما أدت الحرب إلى نتائج أفضل مما كانت مصر تتوقعه مسبقاً زاد الأمل فى أن يتيح هذا إعادة إسرائيل إلى حجمها الطبيعى من خلال مسيرة طويلة يجرى خلالها استخدام الأدوات المناسبة.

بعد الحرب ببضع سنين تبين أن الهزة التى تعرضت لها إسرائيل فى كافة المجالات التى أشرت إليها آنفاً قد أضرت بقدرتها على المساومة ولكن بقدر أقل بكثير مما كان متوقعاً. صحيح أنها اضطرت للانسحاب من شاطئ قناة السويس، ولكن الأغلبية العظمى من الرصيد الإقليمى الإستراتيجى الذى استولت عليه فى حرب ١٩٦٧ ظلت فى يدها. وحتى الانسحاب المحدود فى سيناء كان مرتبطاً بتحقيق إنجاز سياسى معين (التسوية المؤقتة التى تحققت فى سبتمبر ١٩٧٥). ورغم أن الولايات المتحدة انبرت لخدمة بعض أهداف مصر الإستراتيجية، إلا أن أغلب هذه الأهداف كان يتماشى مع احتياجات إسرائيل، بل ويخدم هذه الأهداف فى عدة مجالات بما يفوق أى وسيلة أخرى. فقد كان الحد من نفوذ الاتحاد السوفيتى فى المنطقة فى صالح إسرائيل. كما أدى الارتباط المصرى بالولايات المتحدة فى المجال الاقتصادى ثم فى المجال العسكرى بالتدريج إلى إبعاد خطر الحرب.

بغض النظر عن الارتباط الشديد والضار بالولايات المتحدة فإن المعونة الأمريكية أسهمت فى تحسين وضع إسرائيل فى المجال العسكرى وفى منع انهيار الاقتصاد الإسرائيلى فى أسوأ أوقاته. وحتى فى المجال الفلسطيني- الذى كانت إسرائيل تتعرض لهجوم شديد فيه فى الأمم المتحدة وأوروبا ومن جانب الإدارة الأمريكية فى بداية حكم جيمى كارتر- نجحت إسرائيل فى جعل الجبهة مستقرة وفى الحفاظ على مواقفها الأساسية. أما مواجهة الأزمة الداخلية فقد كانت شديدة الصعوبة، ولكن إلى جانب الأزمة الطاحنة التى تلت الحرب مر المجتمع الإسرائيلى بعملية نضوج سريعة دعمت كيانه.

أدى هذا الواقع إلى إقناع السادات بضرورة القيام بتغيير جذرى فى إستراتيجية النزاع مع إسرائيل. فإذا كانت إسرائيل قادرة على الاحتفاظ بقدرتها الأساسية على المساومة فى ظل ظروف النجاح العربى المبهر فى تحقيق الأهداف السياسية لحرب أكتوبر- بما يتجاوز ما كان يمكن أن يتمناه عشية الحرب- فإن مصر لابد أن تغير اتجاهها، إذا كانت تريد الانفصال عن النزاع مع إسرائيل واستغلال الفرصة التى أتاحتها لها علاقاتها الجديدة مع الولايات المتحدة. وإذا كان هذا أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال مواجهة عسكرية، فى الوقت الذى كانت كل الظروف فيه تعمل لصالح العرب- حتى ظروف الضغط الاقتصادى والسياسى الاستثنائى على الساحة العالمية والحظ الحسن- فمن باب أولى، من الممكن لمحاولة تحقق نجاحاً أقل أن تؤدى لتدهور موقف العرب. ويزيد تأثير هذه التقديرات إذا أخذنا فى الاعتبار أن العرب ليس لديهم الموارد المطلوبة لجعل إسرائيل تتعرض لصدمة أخرى كهذه (ولا أقول أصعب منها).

لقد كان السبب فى تميز حرب أكتوبر فى هذه الجزئية هو النجاح الذى حققه العرب فيها. حيث انتهت سائر الحروب الشاملة الأخرى بهزيمة عربية، ولا محل للسؤال عما كان يمكن أن يحدث لو حقق العرب نجاحاً فى هذه الحروب. فقد جسد النجاح الشديد وغير المتوقع الذى حققوه فى هذه الحالة مدى محدودية هذا النجاح.

وبهذا المفهوم يوضح الواقع الذى نشأ فى السنوات الأولى التى تلت الحرب أن النقطة الفاصلة فى العلاقات الإسرائيلية العربية منذ بدايتها كانت مبادرة السادات فى عام ١٩٧٧ . وبالفعل فقد كان الشرط الأساسى لهذا التحول الدرامى هو إدراك أنه لو كانت مثل هذه الحرب الناجحة هى الأخرى غير قادرة على إحداث تحول جذرى فى الموقف

السياسى الصعب والمعقد بالنسبة لمصر والعرب فإن هناك حاجة إلى تحول أكبر. غير أن "الميزة الصغيرة" هنا لم تكن سوى شرطاً أساسياً. ولابد من التركيز على عنصر آخر يمكن أن نطلق عليه "الميزة الكبيرة"- التى ترتبط بالنتائج الفعلية التى توصلنا إليها بعد الحرب- حتى نتمكن من تحقيق الشرط المطلوب.

الميزة الكبيرة

يشمل هذا العنصر مجموعة اعتبارات تتجاوز بكثير حدود النزاع العربى الإسرائيلي. وتعتبر إسرائيل فى هذا الصدد مثالاً تمتد آثاره إلى ما وراء الشرق الأوسط بكثير. فقد نجحت إسرائيل فى التغلب على آثار الصدمة الإستراتيجية والاقتصادية والثقافية والنفسية السياسية الناجمة عن الحرب ونتائجها. غير أن هذه الاعتبارات لم تقتصر على تمكن إسرائيل من ذلك، وإنما امتدت إلى جذور العناصر التى مكنت إسرائيل من الحفاظ على قدرتها على المساومة رغم الصدمة التى تعرضت لها، وجذور العناصر التى صعبت على العرب التغلب على الهوة التى تفصلهم عن إسرائيل، حتى عندما كانوا فى قمة تفوقهم وكانت هى فى أدنى درجات التدهور.

يبدو أن السادات قد اكتشف فى ذروة نشوة النصر فى أواخر السبعينات ما أصبح سبباً للاكتئاب العربى بعد ذلك بعقد ونيف، وأعنى هنا اكتشاف أن ما يعرف بالعالم الثالث قد وصل إلى حائط مسدود فى صراعه مع "العالم الأول"، واضطر من الناحية العملية إلى التسليم بتزايد اتساع الهوة التى تفصل بين الطرفين فى مستويات المعيشة ونوعيتها وفى القدرة على المساومة السياسية.

فى الخمسينات والستينات انتشرت وجهات نظر رومانسية كانت تفترض أن القمع الاستعمارى وحده هو الذى حال دون قيام شعوب إفريقيا وآسيا باستغلال طاقاتها الجبارة لتحظى بالمكانة التى تليق بها فى النظام السياسى والاقتصادى فى العالم. وبعد ذلك بأقل من خمسين عاماً أصبح من الواضح للكافة أنه فى أفضل الأحوال هناك فرصة محدودة أمام عدد قليل من تلك الدول لتحسين وضعها (وخاصة فى المجال الاقتصادي) بينما حُكم على أغلبيتها فى المستقبل المنظور بأن تغرق فى أزماتها أكثر من ذى قبل. وتظهر هذه المشكلة أيضاً فى الحالات التى يمكن فيها ضمان تحقيق نجاحات محدودة لفترة معينة فى ظل ظروف صعبة، لأن الهوة التى تفصل بين "العالم الأول" وبين "العالم الثالث" تتزايد بحكم النجاح الذى يحققه "العالم الأول"، حتى لو لم تتردد أوضاع دول العالم الثالث أكثر. وفى ظل نظام العولمة، التى تحدد دول "العالم الأول" قواعد اللعبة فيها بقدر غير مسبوق تتزايد الهوة بن الطرفين أكثر من أى وقت مضى.

يبدو أن السادات كان قد بدأ يدرك قبل انهيار الاتحاد السوفيتى بأكثر من عشر سنوات أن أسباب تزايد اتساع هذه الهوة هى أسباب بنيوية ولا تشجع على الأمل فى إيجاد حل سريع، يؤدى لمخرج من الأزمة ومن انعكاساتها السياسية. صحيح أن العالم العربى ليس فى خانة واحدة مع دول إفريقيا السوداء، ولكنه أيضاً ليس فى الخانة التى تضم بعض الدول الصغيرة، التى تبعث على الأمل فى تحقيق إنجازات اقتصادية على الأقل، فى جنوب شرق آسيا. وقد خشى السادات قبل كثيرين آخرين من تدهور موقف العرب فى المساومة أو انهياره بعد أن بدا موقفهم قوياً فى السبعينات.

كان السادات يدرك جيداً أن طبيعة التسوية التى سيجرى التوصل إليها تعكس التوقعات بشأن قدرة الأطراف المعنية على المساومة. وعندما كان الافتراض الشائع هو أن قدرة العرب على المساومة سوف تتزايد، كان الطرف الآخر على استعداد لقبول شروط ما كان ليقبل بها لولا أنه كان يخشى أن يضطر لتقديم تنازلات أكبر فى المستقبل، نظراً للتوقعات بتزايد قوة موقف العدو وقدرته على المساومة. وكان السادات يدرك أن من الأفضل لمصر وللعرب رسم ملامح الاتفاقية، فى الوقت الذى كان العالم كله يعتقد فيه أن العرب هم "الموجة القادمة"، وان أسعار النفط وتزايد ثرائهم سوف يزيدان من قوتهم. وكان يخشى الشروط التى ستعرض على العرب بعد أن يتبين أن موقفهم فى المساومة يضعف بالتدريج. ولا حاجة بنا إلى افتراض أن السادات قد توقع مسبقاً انهيار الاتحاد السوفيتى وانهيار أسعار النفط واندلاع الحرب العراقية الإيرانية. ومع ذلك فيمكننا استناداً إلى خطواته وتصريحاته أن نفهم أنه أدرك أنه لا أساس للاعتقاد الذى ساد فى السبعينات، والذى كان يرى أن العرب قوة أو أن قوتهم سوف تتزايد.

إذا لم نفترض أن السادات قد فهم ما يجرى وأدرك أن هذا هو الاتجاه الذى تسير إليه الأمور سيكون من الصعوبة بمكان أن نفسر التحول الدرامى الذى أحدثه فى نوفمبر ١٩٧٧ فى تاريخ النزاع العربى الإسرائيلي. وبعد ذلك بسنوات قليلة، خلال الثمانينات وفى بداية التسعينات انضم التيار المركزى فى العالم العربى عملياً إلى تقديراته وإلى النتائج السياسية المترتبة عليها. وجدير بنا أن نعترف أن هذا الانضمام لم يكن ثمرة للاعتراف بصحة تقديرات السادات فحسب، وإنما كان أيضا نتيجة لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التى حولت توقعات السادات إلى نبوءة تتحقق. فعندما انسحبت أكبر واهم دولة عربية من النزاع المسلح مع إسرائيل أصاب ضعف شديد قدرة باقى العناصر العربية المعنية على المساومة.

لقد جاء أكبر تحول حدث فى تاريخ النزاع العربى الإسرائيلي- منذ بدايته فى أواخر القرن التاسع عشر- إذن نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وهذا التحول هو الذى أدى إلى الميزة الكبيرة لهذه الحرب. وكما سبق القول فقد كان الشرط الأساسى لهذا التحول هو الاعتراف بأنه لو كانت الصدمة التى سببتها الحرب لم تؤد إلى انهيار قدرة إسرائيل على المساومة فلن تكون هناك فرصة لتقويضها. وكان الشرط التكميلى هو إدراك أن قدرة إسرائيل على المساومة قد زادت، وقد تحقق هذا الشرط نتيجة لقوة المجتمع الإسرائيلى القادر على تلقى مثل هذه الصدمة وامتصاصها ومواجهتها بنجاح مثل سائر الدول التى يضمها "العالم الأول"، بينما فى العالم الثالث لا يمكن حتى للنجاح الكبير وغير المتوقع المماثل لما حققه العرب فى حرب ١٩٧٣ أن يؤدى سوى لإنجازات محدودة للغاية ومؤقتة.

جـ. خاتمة

من الممكن أن يؤدى وصف التحول الذى سببه السادات فى العلاقات الإسرائيلية العربية- وتلخيص عناصره فى الاعتراف العربى بالتفوق الإستراتيجى الذى تتمتع به إسرائيل وتضاؤل قوة العرب- إلى استنتاجات قد لا أقبل بها أنا نفسي. فقد يبدو من هذا الوصف أن المجموعة العربية وعناصرها المختلفة قد تخلت عن الصراع مع إسرائيل سعياً إلى التآمر عليها وإلى توجيه كل جهد هذه المجموعة وكافة مواردها لمحاولة تحسين قدرتها على المساومة قبيل التوصل إلى تسوية قائمة على التعايش السلمى يقبل بها الطرفان. ورغم أن هذا الوصف ينطوى على قدر من الحقيقة فإنه قد يكون مخطئاً فى تبسيطه للأمور وفى تعميمه.

لقد أدرك التيار المركزى فى العالم العربى أنه لابد من الاعتراف بأن العرب غير قادرين فى ظل أى تحالف ممكن بينهم على مواجهة التفوق الإستراتيجى الإسرائيلى فى ميدان القتال، ولكن هناك تحفظان على ذلك. التحفظ الأول هو أن هذه النتيجة لا تسرى سوى فيما يتعلق بالمستقبل المنظور. وأى تغيير فى الظروف الدولية والإقليمية قد يؤدى إلى إعادة الأمل إليهم مرة أخرى، بل وإلى ضغوط على صناع القرار، تفرض عليهم إجراءات أو خطوات يفضلون عدم التورط فيها. والتحفظ الثانى هو أن هذا التقدير يتعلق بالنزاع العسكرى على النحو المعتاد حتى الآن، وقد نضطر لإعادة تقييمه إذا احتلت عناصر أخرى تعتمد على القوة والعنف مكان الصدارة فى المنطقة.

إن المفتاح إلى فهم حساسية ما أشرنا إليه هنا هو الدافع إلى الصراع ضد إسرائيل. فلم يتناقص هذا الدافع فى أعقاب التوصل لاتفاقيات السلام بل تزايد بمفهوم معين ولدى دوائر هامة. فنجاح إسرائيل فى فرض تسويات سياسية على العرب- فى ظل تفوقها الإستراتيجى الذى لا يتزعزع- يستفز عناصر هامة فى طبقة الصفوة العربية أكثر من الوضع السابق. ونجاح إسرائيل- التى تنتمى إلى "العالم الأول"- إلى هذا الحد فى مجالات عديدة، وصل العالم الثالث فيها إلى طريق مسدود، يؤدى للغيرة والشعور بالمهانة، ويلهب الدافع إلى ضرب النجاح الإسرائيلى أكثر من أى وقت مضى.

وإذا كان الحافز مستمراً (بل ويتزايد فى مجالات معينة)، وإذا كان الأفق الرئيسى للصراع أصبح غير متاح، فإن هذا الضغط سيبحث بطبيعة الأمور عن آفاق بديلة. وبعد مائة عام من المحاولات الفاشلة توصل كثيرون فى العالم العربى إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل قوية ويمكنها أن تتحمل الضرر. وبطبيعة الأمور فإنهم ظلوا يبحثون عن نقطة ضعف لديها. وقد وجدوا هذه النقطة فى مجالين. أحدهما فوق مجال المواجهة التقليدية والآخر تحته. فى المجال الفوقى يسعى العرب منذ سنين طويلة- مثل دول كثيرة أخرى فى العالم الثالث تعانى من نفس هذا الإحباط- للحصول على سلاح نووي، ونظراً لعدم وجوده لديهم فإنهم يبحثون عن سلاح الدمار الشامل الكيميائى والبيولوجى الذى يعد البديل للسلاح النووى لدى الفقراء. أما فى المجال التحتى فقد اكتشفت عناصر عربية مختلفة الإرهاب وحروب العصابات منذ مدة طويلة، وحققت هذه العناصر قدراً من النجاح فى الآونة الخيرة بسبب مظاهر الضعف والأزمة التى تبدو على قطاع هام من المجتمع الإسرائيلي.

سوف أنهى حديثى بالمفارقة التى تتعلق بالعلاقة بين أفق الصراع الأساسي- الذى أصبح مغلقاً إلى حد كبير بل وتم التخلى عنه فى بعض الأحيان- وبين الآفاق الجديدة التى يتركز عليها فى المرحلة الحالية أمل العناصر العربية التى تدعو على استمرار الصراع المسلح مع إسرائيل. فالعنصر الذى جعل إسرائيل قوية فى الأفق الأول من آفاق الصراع هو بالتحديد ما أضعفها فى الأفق الأخير، فى مواجهة الصواريخ بعيدة المدى الموجهة إلى مراكز التجمع السكاني، وفى مواجهة حرب العصابات، وهذا العنصر هو أنها دولة من دول "العالم الأول" تواجه جيوشاً ومجتمعات من العالم الثالث. ولكنها أصبحت أيضاً مجتمعاً متخماً يميل لتقديس الحياة الفردية ويميل لأن يعيش اللحظة ويصبح فى بعض الأحيان مجتمعاً مدللاً لديه الكثير الذى يمكن أن يخسره، وهذا المجتمع يواجه مجتمعاً من مجتمعات "العالم الثالث" لديه استعداد لتحمل تكلفة صراع طويل. والتحدى الردعى الذى تواجهه إسرائيل - والذى يجب أن يصاحب السعى لحل سياسى قائم على التوفيق والتسوية - هو جعل التكلفة فى هذا المجال كبيرة بحيث يصعب تحملها لفترة طويلة حتى على دولة من دول العالم الثالث.

شهادات

"أسرار الملف الرمادي"
ملف الاتصالات السرية بين سوريا وإسرائيل خلال ١٣ عاماً

بقلم: رونين برجمان - يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/١/٢٦

فى الثامن والعشرين من يونيو ١٩٩٥، طرق شخصان باب منزل العميد تسفى شتاوبر، رئيس الوحدة الإستراتيجية بشعبة التخطيط التابعة للجيش الإسرائيلى والمسئول عن صياغة وثائق المفاوضات السرية مع سوريا. قامت مديرة المنزل، باني، بفتح الباب. وبعد تعريف أنفسهما، قالا لها بأنهما من مصلحة ضريبة الدخل. ولكن مديرة المنزل ردت عليهما قائلة: "صاحب البيت ليس موجوداً، إنه فى أمريكا وسيعود الأسبوع القادم". فردا عليها: "لا يهم، نحن نريد زيارة مكتبه. إنه أمر روتينى لن يستغرق بضعة دقائق". ولكن السيدة بانى أصَّرت على أن تتم الزيارة فى وجود شتاوبر وسدت الباب بجسدها. ابتسم الموظفان وقالا: "لا بأس، سنعود حينما يكون صاحب البيت موجوداً".

فى ذلك اليوم، حدثت واقعتان أخريان، يبدو للوهلة الأولى أنه لا علاقة بينهما: الأولى، لقاء مشحون فى واشنطن بين كبار قادة الجيشين الإسرائيلى والسوري، رئيس الأركان أمنون ليبكين شاحاك واللواء حكمت الشهابي. والثانية، اقتراح بحجب الثقة عن حكومة إسحاق رابين قدمه رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو. كان نتنياهو يطلب حق الكلام، وهمس مساعدوه للصحفيين بأنه على وشك الإعلان عن كشف مدوي. وقف نتنياهو فوق منصة الكنيست ملوحا بورقة فى يده، وقال: "هاهى التوجيهات التى أعطاها رئيس الوزراء ووزير الخارجية لأعضاء طاقم المفاوضات مع سوريا، والتى تتحدث عن تنازلات مفزعة".

أصيب جهاز الأمن العام (الشاباك) وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) بحالة من الفزع بعد تسريب وثائق المفاوضات. وأمر رئيس الأركان بإجراء تحقيق موسع فى هذا الموضوع، وهو التحقيق الذى تطرق إلى الزيارة الغامضة لمنزل شتاوبر. وبسؤال المسئولين فى مصلحة ضريبة الدخل، قالوا متسائلين: "عما نبحث فى منزل ضابط عامل فى الجيش الإسرائيلي..؟". إجابات مشابهة وصلت أيضاً من مصلحة الجمارك ومن الشرطة، وكان الاستنتاج أن شخصا ما حاول اختراق منزل شتاوبر.

مصدر مسئول فى شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، قال، هذا الأسبوع، فى وصفه للشعور الذى أصاب "أمان" فى تلك الأيام: "أصابنا فزع بالغ. الوثيقة التى قرأها نتنياهو كانت الأقل سرية من بين مجموعة الوثائق التى كان يشملها الملف الذى كنا نطلق عليه "الملف الرمادي"، والذى تم إعداده قبيل سفر رئيس الأركان شاحاك إلى واشنطن. كان هذا الملف يشمل وثائق شديدة السرية، من بينها خريطة توضح انتشار قوات الجيش الإسرائيلى فى هضبة الجولان، والوسائل الاستخباراتية الحديثة المستخدمة هناك وغيرها من الوثائق الحساسة. كان أكثر ما نخشاه أن تكون المواد السرية الأخرى قد تسربت أيضاً. وعندما تبين أن شخصا ما حاول اختراق منزل شتاوبر، انتاب المسئولين فى شعبة الاستخبارات (أمان) حالة من الفزع".

◆ باراك فى الملابس التنكرية:

كان قادة إسرائيل طوال السنين مترددين حول مسار التفاوض الذى ينبغى السير فيه أولا، هل المسار السورى أم الفلسطيني..؟ وبينما شهدت المفاوضات مع الفلسطينيين تقدما لا بأس به على مر السنين، بقيت الأمور على المسار السورى كما هى تقريبا. فالقضايا الرئيسية التى حالت دون التوقيع على اتفاق سلام مع سوريا، لم تتغير تقريبا منذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن.

الآن، وعلى خلفية الإشارات الأخيرة القادمة من سوريا حول الاستعداد لإحياء المفاوضات، وعلى خلفية مطالبة بعض العناصر السورية باستئناف المفاوضات من النقطة

التى توقفت عندها، تكتسب وثائق المفاوضات هذه أهمية كبيرة، كونها تزيح النقاب عن فصل هام فى تاريخ المفاوضات السرية. بعض هذه الوثائق موجود فى "الملف الرمادي"، الذى يضم مجموعة منتقاة من المعلومات السرية، والذى تم إعداده قبيل المفاوضات مع سوريا فى عهد رابين. وتكشف صحيفة "يديعوت أحرونوت" النقاب عن هذا الملف للمرة الأولى، إضافة إلى تفاصيل جديدة عن الاتصالات السرية مع سوريا طوال الأعوام الثلاثة عشر الأخيرة.

بدأت الفصول الأولى لهذه القصة فى التاسع والعشرين من يوليو ١٩٩٤، عندما تم تدشين "قناة السفراء" فى واشنطن، وهى قناة تفاوض إسرائيلية - سورية، بوساطة أمريكية، بين البروفيسور إيتمار رابينوفيتش، سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة، ووليد المعلم، وزير الخارجية السورى الحالي، الذى كان سفيرا لبلاده فى واشنطن حينها. وقادت هذه المباحثات إلى سلسلة لقاءات بين عسكريين من الجانبين، أهمها اللقاء السرى التاريخى فى ٢١ ديسمبر ١٩٩٤ بمشاركة رئيس الأركان إيهود باراك ونظيره السورى اللواء حكمت الشهابي.

سافر باراك ودانى ياتوم، الذى كان يشغل حينها منصب السكرتير العسكرى لرئيس الوزراء رابين، إلى واشنطن عبر أوروبا وكندا بجوازات سفر مزيفة، وهما متنكران بباروكات وشوارب، حيث كانت تعليمات رابين، الذى خشى من الدخول فى مواجهة علنية مع المعارضة فى إسرائيل، قاطعة: "حذارى أن يعلم أحد بوجودكما فى واشنطن".

تحدث باراك خلال هذا اللقاء عن انسحاب إسرائيلى من هضبة الجولان مقابل إنشاء منطقة سورية عميقة تكون منزوعة السلاح. وبرر ياتوم الغاية من هذا الطلب بأنه "فى حالة نشوب حرب، وإذا افترضنا أنه لن تكون هناك قوات عسكرية فى هضبة الجولان، سيبدأ السباق بين الجانبين على من يصل أولاً إلى الهضبة. ولذلك، فإننا نطلب إبقاء فرقة سورية واحدة بين دمشق والهضبة، وفرقة أخرى فى دمشق لحماية السلطة، وأن يتم تحريك باقى القوات السورية شمالاً إلى خلف جبال الحمة".

توّجت المباحثات بين باراك والشهابى بلقاء مع الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى الحجرة البيضاوية بالبيت الأبيض وبصورة جماعية. وقد أثنى كلينتون على الحاضرين، وأشاد بقناة التفاوض بين العسكريين مؤكدا نجاعتها وضرورة التمسك بها. وكان انطباع الوفد الإسرائيلى أن المفاوضات تسير بشكل جيد، وأبلغوا رابين بأنه يجب الاستعداد لمواصلتها، لكنه كان انطباعا خاطئا، إذ سرّب السوريون معلومات لوسائل الإعلام العربية حول هذا اللقاء. وقد اتضح فيما بعد رأى حافظ الأسد فى هذا اللقاء، الذى صرح أنه لم يكن مستعدا لأن يُملى عليه أحد أين ينشر جيشه.

وقد توقفت هذه الاتصالات نهائيا عقب العملية الانتحارية المزدوجة فى "بيت ليد" فى ٢٣ يناير ١٩٩٥، والتى أسفرت عن مصرع ٢٢ إسرائيليا، وهى العملية التى أعلنت حركة الجهاد الإسلامى بقيادة فتحى الشقاقى (تم اغتياله فيما بعد) المسئولية عنها. ومن المعروف أن هذه المنظمة تعمل حتى اليوم بدعم إيرانى وتعليمات سورية.

ألغيت اللقاءات الأخرى التى كان مخططا لها بين رؤساء الأركان من الجانبين بتعليمات من الرئيس الأسد، الذى أعرب عن خيبة أمله من مرور ثلاث سنوات منذ إعلانه عن القرار الاستراتيجى بالتوصل إلى سلام مع إسرائيل دون حدوث أى تقدم يذكر، وكان الأسد يعتقد أن إسرائيل وحدها هى التى حصدت ثمار هذه المحادثات، لأنها حصلت على الشرعية فى العالم العربى واستغلتها للتغلغل الاقتصادي، فيما لم تحصل سوريا على شيء فى المقابل.

وفى الوقت نفسه، لم يشأ الأسد أن يخسر علاقاته مع الأمريكيين وسمح باستمرار "قناة السفراء" واتصالات أخرى أجراها مارتن إنديك ودنيس روس من خلال جولات مكوكية بين إسرائيل وسوريا. وقد أسفرت هذه الاتصالات فى نهايتها عن صياغة "وثيقة تفاهمات" فى واشنطن بين رابينوفيتش والمعلم، وهى ورقة لا تزال سوريا تعتبرها حتى اليوم أساسا لأى مفاوضات سلام مع إسرائيل. وقد صدّق رابين والأسد على هذه الوثيقة قبل أن يوقع السفيران الإسرائيلى والسورى عليها.

رويدا رويدا، تهيأت الظروف للقاء آخر بين رؤساء الأركان من الجانبين. وأصدر رابين تعليماته لرئيس الأركان أمنون ليبكين شاحاك، الذى خلف باراك، بالسفر إلى واشنطن بصحبة دانى ياتوم أيضاً، حيث كان رابين شديد الثقة به. وقد رأى رابين هذه المرة أنه لا داعى لكتمان سر هذه المقابلة، بعد أن تسربت أنباء اللقاء السابق.

وقبيل السفر إلى واشنطن، عكفت وحدة الأبحاث التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" والوحدة الإستراتيجية التابعة لشعبة التخطيط بالجيش الإسرائيلى على الإعداد لهذه الزيارة. يقول د. شتاوبر، الذى يرأس حاليا معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: "فى كل جولة مباحثات، سواء مع السوريين أو الأردنيين أو الفلسطينيين، كنا نعكف على إعداد أكوام من الورق. وفى المقابل، كان اللواء الشهابى يأتى ومعه نصف ورقة مكتوبة بخط اليد".

وفى إطار عملية الإعداد هذه، حلل شتاوبر شخصية اللواء الشهابي، واستعان فى ذلك بالكثير من المعلومات التى جمعتها إسرائيل عن قائد الجيش السوري. وقد اتضح من تحليل شخصيته أنه شخص "مؤيد للغرب نسبياً وعملى بشكل كبير". ومن جهة ثانية، حلل شتاوبر وثيقة التفاهم بين السفيرين، والتى سربها له سرا رئيس الأركان أمنون شاحاك فى يونيو ١٩٩٥ ورغم أن شتاوبر يستخدم فى تحليله للوثيقة لغة أكاديمية معتدلة، إلا أن النقد يبدو واضحا منها.

كتب شتاوبر فى الوثيقة، التى يُكشف النقاب عنها لأول مرة أيضاً، أن "الوثيقة مكونة من قسمين: الأول يتناول أهداف

الترتيبات الأمنية التى تخدم صياغتها المطالب الإسرائيلية بشكل عام. فيما القسم الثانى يتناول مبادئ الترتيبات الأمنية التى تخدم فى الأساس الموقف السورى المعروف، وتضع قيود وعوائق أمام بنود القسم الأول. رغم أن الوثيقة تشكل أساساً متفقاً عليه لمباحثات حول الترتيبات الأمنية، إلا أن صياغتها تسمح بوجود تفسيرات مختلفة ومتناقضة، وبإمكان أى طرف أن يجد فيها ما يدعم موافقه".

وأعرب شتاوبر عن قلقه البالغ من البند الثانى من الوثيقة، الذى صيغ بالإنجليزية، والذى يقول أن الترتيبات الأمنية ستكون "متساوية ومتبادلة من جانب كلا الطرفين". ورأى شتاوبر أن "صيغة هذا البند ملتوية وتفتح الباب أمام تفسيرات متناقضة. كما ينص البند نفسه على المساواة فى الأمن العام بين الجانبين فيما يتعلق بوضع السلام، وهو ما يصب فى مصلحة المطالب السورية لكونه يمنح فى الظاهر تبريرا لتضمين مواضيع العلاقات مع الولايات المتحدة، ونوعية الأسلحة، وسلاح الجو، والأسلحة الإستراتيجية فى معادلة التوازن الإستراتيجي".

يقول رابينوفيتش هذا الأسبوع فى رده على الانتقادات الموجهة للوثيقة التى شارك فى صياغتها: "يحتمل ألا تكون هذه الوثيقة هى النهائية من جانب إسرائيل. من ناحية أخرى، فقد تباحثت أربعة أشهر مع المعلم (السفير السورى فى واشنطن آنذاك) حول مطلب الأسد بأن تكون الترتيبات الأمنية متساوية، وأخيرا توصلت إلى صيغة 'متساوية مبدئيا'، وهى الصيغة التى يمكن من الناحية العملية التنصل منها. وذلك لا يعنى أنه إذا تم استئناف المفاوضات الآن، سيكون علينا الموافقة على كل الشروط التى حُدِّدت فى السابق".

◆ على ضفاف نهر البوتوماك:

استنادا إلى وثيقة التفاهمات، وبناء على تعليمات رابين، عكف شتاوبر، ونائبه العقيد شلومو بروم، على إعداد خطة عمل للمباحثات مع سوريا. وبمشاركة عناصر أخرى من الجيش الإسرائيلي، وضع الاثنان مجموعة من الوثائق تم تضمينها "الملف الرمادي" وأرسلت فى حقيبة دبلوماسية إلى واشنطن. كانت هذه الوثائق تشمل تحليلا لوثيقة التفاهمات، وخريطة تفصل انتشار قوات الجيش الإسرائيلى ووحداته الاستخباراتية فى هضبة الجولان، ووثائق أخرى كانت توضح "الخطوط الحمراء" من جانب إسرائيل فى المفاوضات (فى مقابل مواضيع أخرى يمكن لإسرائيل إبداء مرونة فيها).

إحدى وثائق هذا الملف، والتى تحمل عنوان "استعراض مبادئ الترتيبات الأمنية مع السوريين" - وهى الوثيقة التى تسربت إلى نتنياهو وكشف النقاب عن جزء منها فى الكنيست - عُرضت فى الجلسة الموسعة التى انعقدت فى مكتب رئيس الأركان شاحاك فى ١٩ يونيو. وقد شارك فى هذه الجلسة كل من دانى ياتوم، واللواء عوزى ديان، واللواء إيتان بن إلياهو والعميد، يعقوف عميدرور.

فى الحادى والعشرين من يونيو، أُجريت فى مكتب رئيس الأركان محاكاة للقاء مع السوريين، حيث لعب أعضاء الوفد الإسرائيلى إلى واشنطن دور الإسرائيليين، بينما لعب رؤساء وحدة الأبحاث فى شعبة الاستخبارات "أمان" - عميدرور، العقيد يوسى كوبرفاسر، العميد موردخاى ديميتشتاين ونوعام توران - دور السوريين. وبعد انتهاء هذه المحاكاة، تم الاتفاق على أن يقوم شتاوبر، الذى سيرافق طاقم المفاوضات، بقراءة وثيقة المبادئ على السوريين.

توجه طاقم المفاوضات الإسرائيلى إلى واشنطن فى السادس والعشرين من يونيو، وأجريت المباحثات فى قاعدة بورت ماكاير العسكرية الواقعة على ضفاف نهر البوتوماك، وكان الوفد السورى هذه المرة يضم اللواء الشهابى وعدداً من كبار قادة المخابرات السورية والسفير وليد المعلم. افتتح المباحثات وزير الخارجية الأمريكى آنذاك، وارين كريستوفر، بينما كان دينيس روس، منسق مباحثات السلام، هو المسئول عن إدارة جلسة المباحثات، ومعه الجنرال دان كريستمان من البنتاجون ومسئولان آخران فى الخارجية الأمريكية.

فى بداية الجلسة، طلب روس من الجانبين إبداء المرونة وسعة الأفق، ثم قام اللواء الشهابى بعد ذلك وعرض موقفا متصلبا إزاء فشل اللقاء السابق. وقال الشهابي: "قد يكون لفشل هذا اللقاء أيضاً تبعات خطيرة على مستقبل الشرق الأوسط". وعرض الشهابى ترتيبات أمنية محددة تشمل إنشاء مناطق، صغيرة نسبيا، منزوعة السلاح على جانبى الحدود، يكون من الممكن نشر قوات دولية فيها. ومن وراء هذه المناطق منزوعة السلاح، يُسمح بنشر قوات عسكرية محدودة "كأن تكون الفرقة ٣٦ فى جيشكم" - أشار الشهابي. وستكون وسائل المراقبة عبارة عن مناطيد، وطائرات استطلاع ووسائل تكنولوجية أخرى، ولكنها لن تتضمن دخول أى قوات أو عناصر إلى أراضى الطرف الثانى، كما اقترح الشهابى أن يلتزم كل جانب بإبلاغ الجانب الآخر عن أى تدريبات عسكرية كبيرة.

ألقى شاحاك، الذى أدار المباحثات بمهارة كبيرة، كلمة افتتاحية أعرب فيها عن خيبة أمله من كلام الشهابي، ولكنه أضاف أن الأمر الأهم هو خلق حالة من الثقة المتبادلة. وبعد ذلك، قام شتاوبر ليعرض مبادئ الترتيبات الأمنية، ولم يكن يعلم أن رابين أودع، فى الوقت نفسه، تعهدا لدى وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر بالانسحاب من كل هضبة الجولان "إذا تمت تلبية كل احتياجات إسرائيل".

وفى تحليله لهذا التعهد، قال عميدرور هذا الأسبوع: "ارتكب رابين ثلاثة أخطاء فى التعهد الذى أعطاه لكريستوفر. أولها، هو أن هذا التعهد لم يكن مُعرّفا بالشكل المطلوب. أما الثاني، فهو موافقته على أن يقوم كريستوفر بنقل هذا التعهد للسوريين. وكان الخطأ الثالث،عندما اتضح أن السوريين يفسرون هذا التعهد بطريقة أخرى، وكأننا وافقنا على الانسحاب الكامل من هضبة الجولان دون أى شروط، ورغم ذلك لم يحاول رابين توضيح الأمر".

على أية حال، فقد قام شتاوبر، وبدأ في إلقاء كلمته أمام الشهابي: "المكاسب العسكرية التي يمنحنا إياها خط الحدود الحالي في هضبة الجولان واضحة، إذ أنه يتيح لنا وضعا دفاعيا مريحا، ويمنحنا عمقا استراتيجيا، كما يتيح لنا، من خلال استغلال طبوغرافية المكان، مجالا وقدرة على الإنذار المبكر. كل هذه العناصر يجب أن تكون مشمولة في حزمة الترتيبات الأمنية الجديدة".

وبعد استخلاص العبر من فشل اللقاء السابق، لم تحدد إسرائيل خطا واضحا للانسحاب السوري، حيث قال شتاوبر: "سيتخلى الجيش الإسرائيلي عن خط دفاعي ممتاز. ولكن لا نعتقد أنه يجب استغلال هذا الانسحاب لتحسين مواقع الجيش السوري، ولذا فإن المبدأ الأول بالنسبة لنا: كل منطقة سنقوم بإخلائها، ستصبح منزوعة السلاح وستظل خالية من أي وجود عسكري. من المؤكد أن المنطقة الفاصلة منزوعة السلاح لن تكون واسعة بالقدر الذي يضمن ألا يحاول الطرف الآخر التدبير لهجوم مفاجئ سريع. وللتغلب على هذه النقطة، هناك ضرورة لتحديد نوعية التسلح وعدد القوات في المناطق الواقعة خلف المنطقة منزوعة السلاح من الجانبين...

"من الجيد الاستعانة بكل الوسائل التكنولوجية المتاحة، ولكن لا غنى عن الوجود على الأرض والرؤية بالعين المجردة. وفي هذا السياق، من المهم أن نشير إلى حيوية جبل الشيخ. موقفنا هو أن الجيش الإسرائيلي يجب أن يستمر في الحصول على المعلومات التي لا يتسنى له الحصول عليها إلا بالانتشار فوق جبل الشيخ. ونحن، من ناحيتنا، ندعو الضباط السوريين إلى مرافقة ضباط الأمم المتحدة في جولات الزيارة التي يقومون بها في هضبة الجولان".

ورغم أنه فوجئ من الاقتراح الأخير، وجد الشهابي صعوبة في إخفاء عدم رضاه، حيث قال: "إنني لا أعتزم الخوض في التفاصيل". وعندما طلب منه روس أن يوضح ما يقصد، قال الشهابي أنه لاحظ أربعة مشاكل في الموقف الإسرائيلي، وهي: عدم التعهد بالانسحاب من الجولان، الإصرار على الوجود فوق جبل الشيخ، الزيادة الكبيرة في مساحة المناطق التي سيلتزم الجانبان بتقليص القوات فيها، والتدخل الإسرائيلي في انتشار الجيش السوري، وهذا التحفظ الأخير له علاقة بإشارة شتاوبر إلى تقليص ترتيب القوات السورية هناك.

◆ مع روس في دورة المياه:

ونظرا لأن الأجواء كانت متوترة، فقد دعا روس إلى استراحة، قابل خلالها شتاوبر في دورة المياه، وسأله "ما العمل..؟"، فاقترح عليه شتاوبر الانتقال إلى المناقشات المهنية. ونظرا لأن السوريين رفضوا الحديث مباشرة مع الإسرائيليين، فقد أدير الحوار من خلال الجنرال الأمريكي دان كريستمان، الذي كان يوجه الأسئلة لكلا الطرفين. فقال الشهابي أنه يعرف أن المخابرات الإسرائيلية تحب المناطيد، ولكن شاحاك رد عليه بأن سماء هضبة الجولان تكون مغطاة بالغيوم أربعة أشهر في السنة، وهو ما يجعل هذه المناطيد عديمة الجدوى.

في هذه المرحلة، طرح شاحاك عرضا مفاجئا: مقابل احتفاظ إسرائيل بنقطة مراقبة "متسبيه شلاجيم" - النقطة الاستخباراتية المتطورة في جبل الشيخ - تمنح إسرائيل السوريين نقطة مراقبة على قمة إحدى الجبال في الجليل. ويعتمد هذا العرض على إحدى الوثائق التي يشملها "الملف الرمادي"، وهي الوثيقة التي اعتمدت على دراسات أجرتها شعبة التخطيط مع الجهات المختصة في شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، والتي تم الاتفاق خلالها على منح السوريين "نقطة مراقبة أرضية ثابتة داخل الحدود الشمالية لدولة إسرائيل، مقابل الاحتفاظ بنقطة المراقبة الإسرائيلية في جبل الشيخ". وكان الاستنتاج الذي خرجت به الوثيقة هو أنه يمكن السماح للسوريين بإقامة موقع مراقبة ثابت "في نقطة جغرافية مرتفعة، وربما على قمة جبل الجرمق". كما جاء في الوثيقة أنه سيكون بمقدور إسرائيل مراقبة، ولو جزئيا، ما يجري في الموقع السوري في الجليل، بواسطة وسائل متطورة، بل ومتابعة قدرات السوريين الموجودين في الموقع إذا اقتضت الضرورة.

وتشير وثيقة أخرى إلى الإجراءات المتعلقة بهذه الخطوة - ترتيبات الحركة والدخول والحصانة من الاعتقال - والتي سيعمل وفقا لها الجنود الإسرائيليون الموجودون داخل الأراضي السورية (جبل الشيخ) والجنود السوريون الموجودون في الجليل. وعلى أية حال، فقد رفض السوريون هذا العرض.

في تعليقه على هذا العرض، قال ليبكين شاحاك هذا الأسبوع: "لا أذكر بالتحديد عن أي جبل كان الحديث، ولكن من المؤكد أنه ليس جبل الجرمق، نظرا لأن ليس به مكان لإقامة قاعدة كهذه".

بعد انتهاء اليوم الأول من المباحثات، دعا روس أعضاء الوفدين السوري والإسرائيلي لتناول العشاء سويا، إلا أن الشهابي رفض. وفي محاولة لكسر الجليد، اقترح ياتوم ورابينوفيتش اقتراحا مبتكرا: دعوة بيني نحماني للحضور إلى واشنطن - نحماني هو قائد المروحيات التي نقلت ياتوم ورفاقه في وحدة العمليات الخاصة التابعة لهيئة الأركان "ساييرت متكال" لتنفيذ سلسلة من العمليات داخل الدول العربية، وقد وقع في الأسر السوري عام ١٩٧٠ وتعرض لعمليات تعذيب وحشية. وكان الشخص الذي أدار التحقيقات معه هو الشهابي نفسه - حيث كان الوفد الإسرائيلي يعتقد أن استدعاء نحماني لواشنطن قد يساعد في تحسين العلاقات، وبالفعل هاتفوا نحماني في ذلك اليوم.

يقول نحماني متذكرا هذا الاتصال: "قلت لهم إنني مستعد للقدوم في أي لحظة إذا كنتم تعتقدون أن حضوري سيساعد دولة إسرائيل. ومن ناحية أخرى، قلت لهم أنه سيكون من الخطأ دعوتي. لقد كانوا يعتقدون أن دعوتي تعد

بادرة لحسن النية لكى يتأكد الشهابى من مدى جديتنا فى كل ما يتعلق بالتوصل إلى السلام. أما أنا فكنت أعتقد أن الشهابى سيرى هذه الخطوة كنوع من الإهانة، وكأننا نقول له: هاهو الرجل الذى كنت تريد إهانته وكسره مازال حياً يرزق".

اليوم الثانى من المباحثات غلب عليه الطابع الموضوعي- المهني، وتضمن نقاشات مستفيضة حول ترتيبات الإنذار. وقد وافق شاحاك على قبول رأى الشهابى بأنه يمكن إيجاد حل من الجو لعدد من المسائل، وأنه لا ضرورة لوجود أرضي. ورغم ذلك، أصَّر شاحاك على عدم التنازل عن نقطة المراقبة فوق جبل الشيخ.

وهذه المرة أيضاً انتهت المباحثات بلقاء مع الرئيس بيل كلينتون. ومرة أخرى، كان انطباع الوفد الإسرائيلى أن المفاوضات تسير بشكل جيد. وكما هو الحال فى المقابلة الأولى، اتضح هذه المرة أيضاً أن انطباع الوفد الإسرائيلى كان خاطئا، إذ إن السوريين لم يكونوا راضين عن نتائج المباحثات. وقد ساد اعتقاد لدى بعض الدوائر فى إسرائيل بأن التدخل الأمريكى هو الذى أفسد المباحثات.

يقول مصدر مسئول فى شعبة الاستخبارات العسكرية: "إذا فحصنا معظم الاتفاقات التى عقدتها إسرائيل مع جاراتها، سنجد أن معظمها تم فى المرحلة الأولى، دون تدخل أمريكي. ولكن كان الشعور الغالب فى المفاوضات مع السوريين هو أنهم كانوا يعتمدون على الأمريكيين اعتقادا منهم بأنهم سيجبروننا على الانسحاب من هضبة الجولان حتى آخر شبر.. مشكلتهم أنهم تحدثوا مع الأمريكيين وتجاهلوا وجودنا".

أما عميدرور فلديه تفسير آخر: "كنا نعتقد أن السوريين سيوافقون فى نهاية المطاف على حل وسط يقضى بالانسحاب إلى خط الحدود الدولي، والذى لا يتضمن وجود سورى على ضفاف نهر الأردن وبحيرة طبرية، وأنهم لن يُصرّوا على العودة إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، ولكن اتضح أن السوريين لم يكونوا مستعدين للقبول بأى حلول وسط".

فى أكتوبر ١٩٩٥، غيَّر الرئيس الأسد الاتجاه. يقول ياتوم: "قبل أسبوعين من اغتيال رابين، حضر مارتن إنديك ودنيس روس إلى إسرائيل، وطلبا لقاء رابين على انفراد، لكن رابين أصَّر على حضورى هذا اللقاء. قال الدبلوماسيان الأمريكيان أنهما جاءا للتو من دمشق، وأن الرئيس الأسد يريد استئناف المحادثات والتوصل إلى صفقة. لقد فوجئنا لأنه لم تكن لدى المخابرات الإسرائيلية تقييمات حول حدوث تحول فى الموقف السوري، غير أن الشكل الذى تحدث به الأمريكيون انطوى على جدية بالغة. رد رابين قائلا: على الآن تمرير مشروع الميزانية العامة، ولا يمكننى الانشغال بهذا الأمر واستئناف المفاوضات فى آن واحد، كما أن التوقيت السياسى ليس مريحا لي. عودا إلى الأسد وأبلغاه باسمى أننا سنجدد المفاوضات فى يناير ١٩٩٦، وسننهيها باتفاق سلام كامل، وأبلغاه بأننى مستعد للتنازل وتعالوا ننتهى من هذه الصفقة".

يقول إيتمار رابينوفيتش: "هاتفت رابين فى صباح الرابع من نوفمبر، ونسقنا لقاءه القريب مع طاقم المفاوضات الأمريكي، وهو اللقاء الذى كان يُفترض عقده بعد ستة أيام. رابين قال لى أنه يعتقد بأنه سيكون بالإمكان التوصل إلى سلام كامل مع سوريا فى فترة ولايته الثانية فى رئاسة الوزراء.. وفى المساء قتل".

فى يناير ١٩٩٦، بعد شهرين من اغتيال رابين، تم استئناف المحادثات مع السوريين فى منتجع "واى بلانتيشن" بولاية ميريلاند الأمريكية. كان الوفد الإسرائيلى الذى أوفده شمعون بيريس، رئيس الوزراء، لهذه المباحثات، يضم مساعده أورى سابير، ورئيس شعبة التخطيط عوزى ديان، والمستشار القانونى لوزارة الخارجية يوئيل زينجر، ودانى ياتوم.

بيريس، الذى لم يُخف نقده للطريقة التى أديرت بها المفاوضات السابقة على أيدى رجال الجيش، بحث عن حلول ذات بعد اقتصادى أيضاً. ولذا، فقد أرسل رجاله للمفاوضات حاملين معهم أفكارا جديدة وحلولا إبداعية، ولكنها قوبلت بشكوك سورية. وفى شهر مايو، بعد فشل جولة المباحثات الثانية فى تحقيق إنجازات ملموسة، قرر بيريس إجراء انتخابات مبكرة. الأسد، من جانبه، والذى أدرك أن هذا القرار يعنى تأجيل المفاوضات لأشهر طويلة، وقطع الاتصالات، وأصدر تعليماته للجهاد الإسلامى فى دمشق وحزب الله فى لبنان بتصعيد نشاطاتهما ضد إسرائيل.

وفى يونيو ١٩٩٦، تم انتخاب نتنياهو رئيسا للوزراء، وتميزت فترة ولايته بالتناقض فى كل ما يتعلق بالموضوع الإسرائيلى - السوري. فهو من ناحية أطلق لسانه ضد الأسد، وهو ما دفع اللواء الشهابى إلى الرد بتصريحات حماسية وصلت إلى حد التلويح بالخيار العسكري. وبعد ذلك بفترة وجيزة، تصاعدت أجواء الحرب بين الجانبين، بسبب تقرير بعث به أهم جاسوس للموساد فى دمشق، والذى كان يُطلق عليه "أسوار عكا" عن وجود نوايا سورية لشن هجوم مباغت فى هضبة الجولان، ونقل الفرقة ١٤ من لبنان إلى سوريا، وهو ما دفع الجانب الإسرائيلى إلى اتخاذ إجراءات فسَّرتها سوريا بأنها استعداد للحرب. ولكن تبين لاحقا أن كل هذه المعلومات اختلقها يهودا جيل، المسئول فى الموساد.

ومن ناحية أخرى، حاول نتنياهو المضى فى مسار التفاوض السرى الذى بدأه رابين وبيريس. ولهذا الغرض، أرسل نتنياهو رئيس الموساد آنذاك، دانى ياتوم، إلى واشنطن. ولكن نظرا لعدم الثقة بين الجانبين، رفض الأسد أن يكون اللقاء مباشرا، وقرر إدارة المفاوضات عن طريق المندوب الأمريكى مارتن إنديك. التقى ياتوم فى الفندق الذى نزل به فى واشنطن مع إنديك، ومن هناك توجه المندوب الأمريكى إلى الفندق الذى كان ينزل به الوفد السوري، وهكذا دواليك.

لم تسفر هذه المباحثات عن أى تقدم يذكر. وبعد استقالة ياتوم من رئاسة الموساد، انتقلت المفاوضات إلى مسار أكثر

سرية بواسطة الملياردير رون لاودر، والمستشار السياسى عوزى آراد. وحتى هذا المسار لم يأت بثمار تذكر.

مع انتخاب باراك رئيسا للوزراء فى يوليو ١٩٩٩، تجددت المفاوضات مع السوريين. التقى باراك بوزير الخارجية السورى آنذاك فاروق الشرع، الذى خرج متفائلا من اللقاء وأقنع الأسد ببدء مفاوضات مكثفة مع الإسرائيليين، التى بدأت بعد ذلك بفترة وجيزة فى واشنطن. لكن ليبكين شاحاك قال هذا الأسبوع: "الشرع قال لى بعد ذلك أن تفاؤله من اللقاء مع باراك كان كاذباً، وأنه عمليا ضلل رئيسه".

من أجل الخروج من الطريق المسدود الذى وصلت إليه المفاوضات، لجأ الجانب الإسرائيلى إلى حيلة جديدة. يقول دانى ياتوم، الذى كان حينها رئيسا للطاقم السياسى الأمني: "كانت الفكرة أن يحاول الأمريكيون إقناع السوريين بصفقة تبدو ظاهريا سيئة وغير مقبولة من جانب إسرائيل، مع التعهد للسوريين بأنه فى حالة موافقتهم على هذه الصفقة، سيقومون بفرضها على إسرائيل".

ومن أجل دفع هذه الفكرة، اجتمع باراك، وشتاوبر، وياتوم ومارتن إنديك، الذى أصبح سفيرا للولايات المتحدة فى إسرائيل، فى مكتب رئيس الوزراء بالقدس لاستعراض خطة العمل. يقول ياتوم: "تم فى الاجتماع استعراض صور جوية لهضبة الجولان من الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، وصور جوية التقطت حديثا. تبين من الصور أن مياه بحيرة طبرية تراجعت منذ ذلك الحين بمقدار ٢٠٠ متر إلى الوراء. رسمنا خط الحدود الجديد بحيث يشمل قرى الصيادين السورية الخمس الواقعة شمال شرق بحيرة طبريا. وبهذا الشكل، كان بإمكان الأسد أن يقول للسوريين أن كل سورى يستطيع العودة إلى بيته الذى كان قبل الحرب. تصرفنا بذكاء، وبدل من مساحة طبرية، منحناهم أجزاء من الحمة ومن الجبال الواقعة شمالها، التى كانت أصلا تحت سيادة إسرائيل قبل الحرب. من ناحية الكيلومترات، يحصل السوريون فى هذه الحالة على مساحة أكبر".

سافر الرئيس الأمريكى آنذاك، بيل كلينتون، حاملا معه هذه الخرائط، للقاء الأسد فى جنيف فى ٢٥ مارس ٢٠٠٠ . عرض كلينتون الفكرة على الأسد، على أنها "فكرة أمريكية" مستعد لفرضها على إسرائيل، إلا أن الأسد رفضها جملة وتفصيلا.

يقول يعقوف عميدرور: "شخصية أمريكية رفيعة المستوى، شاركت فى اللقاء بين كلينتون والأسد، قالت لى أن الإسرائيليين ضللوا الأمريكيين، الأمر الذى أفشل كل شيء. الإسرائيليون قدموا للأمريكيين صورة متفائلة حول ما يمكن أن يقبله السوريون، وما هو سقف تنازلاتهم، لكن الأمور فى الواقع لم تكن هكذا".

كانت هذه نهاية عهد التفاوض المباشر بين سوريا وإسرائيل. فمع صعود شارون للحكم، اشتعل الوضع على الساحة الفلسطينية، وشدد السوريون فى تلك الفترة مواقفهم، ورد شارون على التصريحات الحماسية القادمة من سوريا، بتصريحات عدائية ضد دمشق. وفى العاشر من يوليو عام ٢٠٠٠، وصل الرئيس السورى بشار الأسد إلى سدة الحكم، وازدادت العلاقة السورية الإسرائيلية توترا، فى ظل إعجاب الأسد الابن بحسن نصر الله.

ازداد التوتر فى العلاقات فى صيف ٢٠٠١، عندما هاجم سلاح الجو الإسرائيلى أهدافا سورية فى لبنان ردا على عمليات حزب الله. الكبرياء المفقود لبشار الأسد دفعه للارتماء أكثر فى حضن حسن نصر الله. وفى عام ٢٠٠٢، وصلت معلومات إلى إسرائيل بأن سوريا زوّدت حزب الله بمقذوفات صاروخية يبلغ قطرها ٢٢٠مم، بالإضافة إلى أنواع حديثة من الصواريخ المضادة للدبابات. يقول أورى حَن، الرئيس السابق لشعبة الأبحاث فى الموساد: "يمكن الافتراض أن بشار الأسد كان يعلم بشحنات الأسلحة هذه، إذ أنه سمح لحزب الله بعد ذلك بفترة وجيزة بتنظيم مظاهرات تأييد فى بلدة قرداحة شمالى سوريا. هل كان يُعقل أن يسمح الأسد الأب لحزب الله بموطئ قدم فى الأراضى السورية..؟".

انقطعت الاتصالات المباشرة بين الإسرائيليين والسوريين، وصارت تأتى فى صورة مبادرات شخصية لا تثمر شيئاً. كما أن الغزو الأمريكى للعراق فى مارس ٢٠٠٣، زاد العلاقات الإسرائيلية - السورية توتراً. الأمريكيون، الذين كانوا يعتقدون أنه يجب إتباع سياسة متشددة مع سوريا، كتلك المتبعة مع العراق وإيران، لم يشعروا بالرضا من المفاوضات بين إسرائيل وسوريا. وكانت هذه السياسة ملائمة لشارون، الذى لم يكن معنياً بسلام مع السوريين بناءً على موقف الأمريكيين. وفى تلك الفترة، أصدر شارون توجيهاته لوزير الخارجية سيلفان شالوم بتجميد الاتصالات التى كان يجريها مدير عام وزارته، إيتان بنتسور، مع شقيق بشار الأسد وشقيقته.

فى عام ٢٠٠٤، أدار شارون مفاوضات غير مباشرة فى جنيف مع مندوبين سوريين متوسطى المستوى، بواسطة مسئول فى مخابرات دولة عربية. وقد صمم السوريون على بدء المفاوضات من النقطة التى توقفت عندها فى عهد رابين، أى أنهم طلبوا الالتزام بتعهد رابين لوزير الخارجية الأمريكى فى حينه وارين كريستوفر "بالانسحاب من كل الجولان"، إلا أن شارون رفض هذه الاقتراح رفضا قاطعا.

والخلاصة، هى أن كل الاتصالات التى أجريت فى عهد شارون كانت تتم عن طريق مسئولين صغارا. وكذلك الأمر فى عهد رئيس الوزراء الحالى إيهود أولمرت، الذى يدعم الموقف الأمريكى بعدم فتح قناة تفاوض مع السوريين. ورغم أن آيلون ليئال، المدير العام السابق لوزارة الخارجية، اعترف بأنه أدار فى الآونة الأخيرة اتصالات مع عناصر سورية، بوساطة أوروبية وبموافقة المسئولين فى إسرائيل، إلا أن هذه الاتصالات لم تسفر هى الأخرى عن أى اتفاقات رسمية، ومازال منتجع "واى بلانتيشن" فى انتظار أية مفاوضات جديدة.

◆ افتتاحيات الصحف ◆



من أجل تشجيع العمل

هاآرتس ٢٠٠٧/١/٣٠

عـرض وزير المالية، "أفراهام هرشيزون"، أمس، الخطوط الأولية للإصلاحات الأربعة فى المجال الاقتصادى - الاجتماعي: معاش إجبارى لجميع العاملين، وضريبة دخل سلبية لذوى الدخول المنخفضة، ورفع قيمة استخدام السيارات المخصصة لأحد العاملين بشكل دائم، وتخفيض العبء الضريبى على الطبقات المتوسطة.

تستهدف هذه الإصلاحات تحسين توزيع الدخل فى الاقتصاد، وتقليل عدد الفقراء وتشجيع الخروج إلى العمل:

فإدخال نظام المعاش الإجبارى هو مبادرة مهمة تهم نحو مليون عامل، معظمهم من ذوى التعليم المنخفض والأجر المتدنى ممن يعملون فى مصانع صغيرة وغير منتظمين، ولذا يجدون صعوبة فى الوقوف فى وجه أرباب العمل، الذين يستغلون وضعهم ولا يستقطعون أموالاً للمعاش من أجلهم. وهكذا، فإنهم سريعاً ما يتدهورون إلى ما دون خط الفقر، عندما يبلغون سن التقاعد وفى أيديهم فقط معونة الشيخوخة.

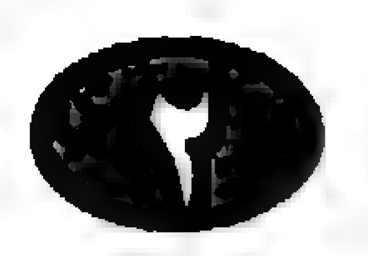
ويستهدف إدخال نظام ضريبة الدخل السلبية تقليل الفجوات فى الاقتصاد وتشجيع الخروج إلى العمل. يتعلق الأمر بالخمسة فى المائة الذين لا يدفعون ضريبة دخل، لأن مرتبهم لا يبلغ الحد الضريبي. لذا، فإن كل التخفيضات الضريبية التى تمت حتى الآن لم تحسن وضعهم. من ناحية أخرى، يجب أن نعى أن إدخال نظام ضريبة الدخل السلبية ليس خطوة بسيطة، لأن من شأن هذا الامتياز أن يصل فى معظمه إلى أرباب العمل بدلاً من أن يصل إلى العمال. فمن شأن رب العمل أن يخفض أجر العامل الضعيف (أو لا يعطيه زيادة فى الأجر) إذا منحت الدولة إعانة للعامل. ولذا، فإن الطريقة التى تقترحها وزارة المالية معقدة، وتتطلب فحصاً للدخل الأسرى الشامل، مع أخذ عدد الأطفال فى الحسبان. وثمة مشكلة أخرى هى الانتقال من وضع تحصل فيه الأسرة على منحة إلى وضع يتم فيه وقف المنحة، وتبدأ فى دفع ضريبة.

يتعلق التغيير الثالث برفع قيمة استخدام السيارة. يتعلق الأمر بـ٢٥٠ ألف شخص، أى حوالى ١٠٪ من مجموع العاملين (٢,٦ مليون عامل)، يتمتعون بسيارة مخصصة ويدفعون لقاءها ضريبة منخفضة نسبياً. لذا، من السليم رفع قيمة استخدام السيارة، وإن كان من اللائق أن يتم الرفع بقدر معقول، وبجرعات صغيرة، وعلى فترة طويلة، بدون إحداث صدمات، وبدون تقليل الأجر الصافى لأصحاب السيارات المخصصة بقدر مبالغ فيه.

ويتعلق التغيير الرابع بتخفيض العبء الضريبى على الطبقات المتوسطة. الفكرة هى استخدام الدخول التى سيتم الحصول عليها من رفع قيمة استخدام السيارات المخصصة، من أجل تخفيض ضريبة الدخل للطبقة المتوسطة.

تعتزم وزارة المالية أيضاً زيادة نسق الإشراف على مدى الالتزام بتطبيق قوانين العمل، وتعميق الدعم الممنوح لدور حضانات الأطفال لليوم الواحد من أجل تشجيع النساء على الخروج للعمل.

الأهداف لائقة، ويجب الإسراع بتنفيذها.. لا يمكن الاستمرار فى وضع يعيش فيه ٢٠,٢٪ من الأسر فى إسرائيل فى فقر، فالحكمة تتطلب أن يتم تنفيذ الإصلاحات بالقدر السليم، وبهدف زيادة العاملين فى الاقتصاد، لأن الخروج للعمل هو الوصفة الوحيدة للخروج من الفقر.



لن يجدى جدار

هاآرتس ٢٠٠٧/١/٣١

ذكّرتنا العملية التخريبية فى إيلات، أول أمس، بحقائق أهملها النقاش العام، حيث انضم المواطنون الثلاثة الذين قتلوا فى العملية إلى قائمة طويلة من ضحايا المواجهة مع إسرائيل، التى بدأها الفلسطينيون فى سبتمبر ٢٠٠٠ .

لم يضع الصدام الداخلى بين "حماس" و"فتح" حداً لجهود المنظمات الفلسطينية المختلفة لإلحاق الأذى بإسرائيل. ثمة نجاحات عديدة "للشاباك" (جهاز الأمن العام) ولجيش الدفاع الإسرائيلى فى إحباط عمليات تخريبية، إلى درجة الميل لاعتبارها بديهيات، ولكن ليس كل شيء ينجح ولا دائما فى هذا الصراع المستدام. فالحدود المصرية – الإسرائيلية مخترقة من جانب المخربين والمجرمين أيضاً، وليس ثمة بلدة فى إسرائيل محصنة ضد أضرار الكاتيوشا أو المخربين الانتحاريين.. ومع ذلك، لا ينبغى الموافقة على الاستنتاج المتسرع القائل بضرورة استثمار مليارات "الشواكل" فى إقامة جدار حدودي، بكل تحديثاته الإلكترونية، من إيلات حتى "كيرم شالوم"، بطول ٢٤٠ كم صحراوياً وجبلياً.

تعكس الرغبة فى رؤية جدار غربى – على غرار الجدار الكائن شرقى غزة وكذا على غرار ذلك الجدار الذى يتواصل بناؤه فى الضفة الغربية – نجاح هذه الجدران فى تحسين حماية الجبهة الداخلية الإسرائيلية من الانتحاريين. لكن ما يجب أن نكون مدركين له هو أن الجدار يتطلب أيضاً وضع قوات عديدة، يتم استدعاؤها مع كل إنذار بوجود تسلل، ومن شأن تكلفته أن تكون أكبر من فائدته. وحتى لو كان الجدار يمثل نجاحاً تاماً، فإنه فقط سيوجِّه منفذى العمليات التخريبية إلى مسارات أخرى: من فوقه (صواريخ) ومن تحته (أنفاق).

صحيح أن كل سائح غربى يعرف، منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أنه لا يوجد مكان آمن تماماً فى العالم، ولا حتى فى وطنه، وصحيح أنه إذا ظلت العملية التخريبية التى وقعت فى "إيلات" حالة استثنائية، فإن السياح لن يهربوا منها، وصحيح أن جهاز الأمن الإسرائيلى فى المحصلة النهائية قد نجح فى تقليص عدد العمليات والضحايا، والدليل على ذلك الانخفاض المستمر فى عدد العمليات.. إلا أن ذلك كله لا يعنى إعفاء الفلسطينيين والمصريين – هؤلاء بشكل مباشر وهؤلاء بشكل غير مباشر – من مسئوليتهم عن عملية إيلات. فحكومة الفلسطينيين المنقسمة لا تسعى جاهدة إلى منع العمليات. وقد تعاونت "حماس"، ولجان المقاومة و"الجهاد الإسلامي" فى خطف الجندي "جلعاد شاليط"، وهى تواصل التخطيط لعمليات وتنفيذها. و"فتح"، التى تتباهى بالاعتدال وتأمل فى العودة إلى الحكم، كانت ضالعة فى عملية "إيلات". أما مصر، فلا تحرص على فرض سيادتها على أراضيها ولا على حدودها، لا مع غزة ولا مع إسرائيل.

إن بذل جهد سياسى لمطالبة هذه العناصر بتنفيذ مسئولياتها، إلى جانب مواصلة الجهد الاستخبارى والعسكرى من أجل إحباط العمليات الانتحارية، سيكون أكثر جدوى من وهم خادع يتمثل فى جدار مكلف.

٣

تجنيد بمسار جديد

هاآرتس ٢/٢/٢٠٠٧

خدعة قانون "طال" مستمرة منذ نحو خمس سنوات، وستستمر على ما يبدو أكثر، إزاء حقيقة أن الكنيست تميل إلى تمديد سريان مفعول القانون المؤقت مرة أخرى. وإذا كانت نية المشرِّع حسنة، إلا أن النية الحسنة ليست ضمانة للنجاح. لقد تحول الإجراء الخاص الذى عُرض على طلاب "اليشيفوت" (المعاهد الدينية اليهودية) - إمكانية الخروج من المعهد الدينى فى سن الـ٢٢، ومنحه شبه فترة تأقلم مع الحياة المدنية، يقررون فى نهايتها ما إذا كانوا سيؤدون خدمة عسكرية أم مدنية مختصرة، أم العودة إلى المعهد الدينى - تحول هذا الإجراء إلى وسيلة للتهرب من الجيش تحت حماية القانون. والنتيجة فى نهاية الأمر، تجند ١٥٠ "حريدياً" (متديناً أرثوذكسياً) فقط فى صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي، منذ تم سن قانون "طال"، فيما تهرب عشرات الآلاف.

قبل نصف عام، قالت محكمة العدل العليا، أن قانون طال "يمس بالمساواة الأساسية والجوهرية بين أبناء المجتمع ويسبب تمييزاً وغبناً"، وألمحت تلميحاً واضحاً إلى الكنيست، بأنه إذا لم يغير القانون أو يلغيه، فإنها ستقضى بأن القانون غير دستوري. إلا أن الكنيست جعلت نفسها أصم إزاء تحذيرات محكمة العدل العليا، وهى تعتزم تمديد مدة سريان القانون، مرة أخرى، رغم أن ثمة شكاً فى أن معظم أعضائها يؤيدونه، بل ومن المحتمل، إذا تدخلت محكمة العدل العليا فى نهاية الأمر، أن يحتج أعضاء الكنيست، الذين تراخوا فى عملهم، عليها (يقصد على المحكمة) لتدخلها فى عمل الكنيست أكثر من اللازم.

من المستحسن تغيير قانون "طال" بروح توصيات عضو الكنيست "عامى أيالون"، بدلاً من تمديد مدة سريانه. فـ"أيالون" يقترح أن يتدرب "الحريديم" بضعة أسابيع فى السنة على مساعدة الجبهة الداخلية، وأن يتجندوا ضمن نسق الاحتياط فى وقت الطوارئ. وهو يقول إن الدولة قد استعانت، خلال حرب لبنان الثانية، بجمعيات وبمنظمات خيرية من أجل العناية بمشاكل الجبهة الداخلية، وأنه كان بوسع شباب "الحريديم" أن يؤدوا هذه المهام المدنية بنجاح. نقطة الضعف فى اقتراح "أيالون" هى أن قرار التجند أو عدم التجند يتم تركه مرة أخرى بين يدى "الحريديم"، بدلاً من النص على أنه لزامٌ عليهم أن يتجندوا للخدمة المدنية.

من الواضح أن الأحزاب "الحريدية" تفضل الوضع القائم، لكن لا ينبغى على الكنيست أن يوافق على ذلك. إن وزير الدفاع، "عَمير بيرتس"، المسئول عن تنفيذ قانون "طال"، و"إيهود باراك"، الذي قدم القانون للكنيست وأيَّده، و"عامى أيالون"، الذى يريد تغييره حتى لا يكون غطاءً لتهرب جماعى (من الجيش) - هم ثلاثة مرشحين للتنافس على زعامة حزب العمل فى نهاية شهر مايو. ربما بسبب هذه الحقيقة فقط سينجح الموضوع النائم فى تصدر جدول الأعمال، بعد أن خُيِّل أن الجمهور قد يئس من إمكانية تجنيد شباب "اليشيفوت" (المعاهد الدينية اليهودية).

لقد انضم ٢٤ ألف شاب إسرائيلي إلى الالتماسات المقدمة إلى محكمة العدل العليا التى تطالب بإلغاء القانون. فالوضع الذى لا يؤدى فيه ٥٠٪ من مواطنى الدولة - "حريديم" وعرب وآخرون - الخدمة العسكرية على الإطلاق، يبرهن على أنه قد حان الوقت لاقتراح مسار تجنيد مدني إجباري، يُلزَم فيه كل شخص بالمساهمة بنصيبه طبقاً لقدرته.. وسيكون الرابح من ذلك كلاً من الجبهة الداخلية ومبدأ المساواة.

٤

فلنحافظ على التعليم العالي

هاآرتس ٢/٢/٢٠٠٧

قُدِّمت لمجلس التعليم العالى هذا الأسبوع طلبات من أجل المصادقة على إقامة ١١ كلية خاصة جديدة. يقول المسئولون عن الجامعات، أن زيادة عدد الكليات الخاصة، التى تركز على مجالات محددة، تضر بالتعليم العالي. فقد طرأ، فى الخمسة عشر عاماً الماضية، تحول فى التعليم العالى فى إسرائيل.. فحتى نهاية الثمانينيات كانت الجامعات الست بالإضافة إلى "التخنيون" (المعهد التكنولوجى الإسرائيلي) ومعهد "فايتسمان" (للعلوم)، هم العنوان الحصرى لاكتساب تعليم عال. لقد مكن كل هذا، بالإضافة إلى التصفية الصارمة (التى تم تخفيفها قليلا عن طريق السنوات الإعدادية فى الجامعة واختبار البسيخوميترى – اختبار يقيس ذكاء الطالب عقلياً وحركياً)، خريجى المدارس الجيدة فقط، الذين استعانوا بمدرسين خصوصيين وأنهوا الدراسة الثانوية بدرجات أعلى من المتوسط، من دخول الجامعات. أما الذين لم يتم قبولهم، وكانت لديهم قدرة مادية، فقد تلقوا تعليمهم فى الخارج، وقليلون حصلوا على منح دراسية. أما الآخرون فقد ظلوا خارج التعليم العالي، فكانت النتيجة: زيادة الفجوات الاجتماعية ومفاقمة شعور الطبقات الفقيرة بالاغتراب تجاه التعليم الأكاديمي.

لقد أصبحت الدراسة من أجل الحصول على الشهادة الجامعية ضرورة حين أصبحت الشهادة الجامعية هى الشرط الأدنى اللازم من أجل القبول فى أى عمل. فى بداية التسعينيات، استسلم مجلس التعليم العالى للضغط الشعبى وصادق على إقامة كليات عامة وخاصة، مخولة بمنح الشهادة الجامعية والماجستير، شريطة ألا تشتغل بالبحث (العلمي). وقد أثبت عالم الاجتماع البروفيسور "يوسى شابيط"، الأستاذ بجامعة تل أبيب، فى بحث له أن المؤسسات الجديدة وسَّعت دائرة فرص التعليم العالى لأبناء كل الطبقات وقلصت اللامساواة فى الحصول على تعليم عال. وبالفعل، ارتفع عدد الطلاب فى إسرائيل فى تلك السنوات من ٥٠ ألفاً إلى ٢٠٠ ألف.. لكن ثمة ثمناً لدمقرطة التعليم العالي، فمستوى الدراسة الأكاديمية فى بعض الكليات متدن، ومن شأن الشهادة التى تمنحها أن تكون ذات قيمة أدنى، طبقاً للمعايير المقبولة فى العالم وفى سوق العمل.

مما لا ريب فيه أن الكليات توفر أوعية مهمة لتسهيل الحراك الاجتماعي، ولكن ينبغى على الدولة أن ترعى التعليم العالى المستند إلى البحث فى ظل ظروف عمل متحررة من القيود الاقتصادية، وأن ترعى هيئات المعرفة فى المجالات التى من الصعب أن نقيس جدواها.

إن العلوم البحتة والعلوم الاجتماعية النظرية، وبالطبع الحياة الثقافية والفكرية، هى روح كل مجتمع مستنير. لذا، فإن المهمة الملقاة على عاتق مجلس التعليم العالى معقدة وصعبة: إذ عليه أن يُمكن كليات خاصة من العمل، حتى لا يغلق الطريق أمام اكتساب المعرفة والمهنة، ولكن على أن تعمل تحت إشرافه الصارم، وانطلاقاً من مطلب دائم بأن تكون على مستوى عال، وأن تصل أيضاً إلى الضواحي. وعليه، فى الوقت نفسه، أن يواصل رعاية البرج الأكاديمى العاجى بميزانيات لائقة.

٥

انتقام أولمرت

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/٧

تعيين البروفيسور "دانيئيل فريدمان" فى منصب وزير العدل، هو نموذج للتعيين الذى ينطوى على نكاية فى الهيئة القضائية، وفى رئيسة المحكمة العليا، "دوريت بينيش". فقد تم هذا التعيين لأسباب غير واضحة، على الرغم من وجود قائمة أفضل بكثير من المرشحين، بالشكل الذى بدا كأنه ليس أكثر من عملية انتقامية من جانب رئيس الحكومة ضد الهيئة القضائية، بسبب إدانة وزير العدل السابق، "حاييم رامون".

من الممكن أن نشيد ونثنى على البروفيسور "فريدمان" بسبب إسهامه فى مجال أبحاث القضاء المدني، ولكن من الصعب أن نفهم كيف يتم تعيين شخص فى منصب وزير العدل كتب يوم الجمعة الماضى فى صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن "إسرائيل فى طريقها لأن تكون دولة بوليسية، وبأن فرص تبرئة متهم يمثل أمام محاكمها ضعيفة، وبأن هيئة الإدعاء بوسعها القضاء على مستقبل كل شخصية عامة، عن طريق تقديم دعوى ضده، وبأن الديموقراطية الإسرائيلية ليست إلا شكلية، وبأنه يتم تنفيذ ثورة مضادة للديموقراطية فى إسرائيل تحت راية القضاء".. كل هذا الكلام كتبه "فريدمان" تعليقاً على إدانة "رامون".

من حق كل إنسان أن ينتقد إدانة "رامون" والهيئة القضائية بوجه عام، لكن هذا الكلام الاستخفافى والمتطاول، بما فيه من تعميمات، يدل على أن الرجل غير مناسب للمنصب. إن من يُشهِّر بنزاهة الهيئة القضائية، ويعتقد بأنها تتآمر على الحكم المنتخب، لن يستطيع أن يقنع المواطنين الإسرائيليين بأن يثقوا فى القضاة، وبأن يحترموا قراراتهم.. وهنا لا يتعلق الأمر بتعيين وزير عدل إصلاحي، وإنما بمن لا يثق فى الهيئة التى اختير ليرأسها.

لقد حظى القضاة، حتى الآن على الأقل، بدعم وزراء العدل بغض النظر عن الحزب الذى ينتمون إليه. ولو أن رئيس الحكومة أراد هز هيبة الهيئة القضائية، لكان بوسعه أن يجد قانونيين لائقين، ليسوا فى صراع شخصى مع رئيسة المحكمة العليا، وهو الصراع الذى ظهرت بوادره مع عدم تعيين البروفيسور "نيلى كوهين". إلا أن رئيس الحكومة أراد، كما يبدو، أن يتحدى الهيئة وأن يُظهر لها مَنْ هو "البوس" (الرئيس). وبذا، أعطى مباركته للكلام السيئ التشهيرى الذى ردده البروفيسور "فريدمان" من فوق صفحات الجرائد.

يقول البروفيسور "فريدمان" أنه سيعمل من أجل سن قانون يمنع الرقابة القضائية لمحكمة العدل العليا على قوانين الكنيست، علماً بأن هذه الرقابة من جانب محكمة العدل العليا هى التى سمحت لها برفع قيمة التعويضات التى حصل عليها من تم إخلاؤهم من "جوش قطيف"، وهى التى مكنتها من إبداء رأى هام فى موضوعات، مثل قانون التجنس أو قانون "طال"، تتعلق بحقوق أساسية للإنسان. وطبقاً لتصوره، فإنه ينبغى على الدولة أن تنشئ محكمة دستورية، هى فى واقع الأمر محكمة سياسية، تكون لها وحدها صلاحية نقد قوانين الكنيست.

إن اختيار "فريدمان" لمنصب وزير العدل يدل على طبيعة حكومة "كاديما"، التى وُلدت بفرقعة مفعمة بالآمال، ثم ما لبث أن اتضح أنها خيبة أمل كبرى.

٦

أنقذوا المياه الجوفية

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/١٣

تشير معطيات جديدة إلى أن نوعية المياه فى طبقة المياه الجوفية الساحلية - وهى أحد المصادر الرئيسية الثلاثة التى توفر الموارد المائية فى إسرائيل - فى تدن مستمر، إلى درجة تهدد استقرار مرفق المياه. فقد توقفت أكثر من عُشر عمليات التنقيب عن المياه فى طبقة المياه الجوفية الساحلية فى السنوات الخمس الماضية، بسبب مشاكل تلوث، مصدرها الصرف الصناعي، والأسمدة الزراعية والصرف من المدن.. ففى منطقة تل أبيب فقط، تم إغلاق أكثر من نصف عمليات التنقيب فى الـ٢٥ عاماً الماضية، أما تلك التى ما تزال تعمل فتدخلها معادن سامة ومواد مسرطنة. وفى إحدى البلدات فى "هشارون" يضطر السكان إلى استخدام المياه المعدنية فى الشرب والطبخ، نظراً لأن المياه الجوفية التى تم تزويدهم بها تلوثت ولم يتم ربطهم بعد بمصدر مياه بديل.

توفر طبقة المياه الجوفية الساحلية كل عام كميات من المياه تقدر بمئات الملايين من الأمتار المكعبة. وهى تستطيع تخزين كميات كبيرة من المياه فى السنوات وفيرة الأمطار بوجه خاص - نحو اثنى مليار متر مكعب. أما المصدران الكبيران الآخران: الطبقات الجبلية وبحيرة طبرية، فيستطيعان تخزين بضع مئات الملايين من الأمتار المكعبة فقط. من هنا، تنبع الأهمية الاستراتيجية للمياه الجوفية الساحلية بالنسبة لمرفق المياه الإسرائيلي.

فى إسرائيل، كما فى دول عديدة أخرى، يجد الموقف القائل بأنه من الممكن مواجهة مشاكل التلوث عن طريق بدائل تكنولوجية، قبولاً فى السنوات الأخيرة. أحد البدائل المفضلة فى حالة تلوث المياه الجوفية هو إقامة منشآت جديدة لتحلية مياه البحر، إلا أن منشآت التحلية مكلفة وتأخذ مساحات من الأرض على طول السواحل. لذا، فإن الطريقة الأمثل لمعالجة تلوث خزان المياه الجوفية الساحلية هو مواجهة المشاكل الأساسية التى أدت إلى التلويث، وأن ندرك أن الأمر يحتاج إلى تخطيط بعيد المدى وإلى استثمارات مالية كبيرة. وعلى سلطات التخطيط والوزارات الحكومية المعنية أن تحدد قواعد واضحة لتوسيع التجمعات السكانية، وإقامة مناطق تشغيل بشكل يجعل صرفها لا يلوث البيئة، مع تشديد فرض القانون على عناصر عديدة ما تزال تنتج تلوثاً.

بالإضافة إلى ذلك، يجب البدء فى خطة ترميم تتم على مدار سنوات متعددة، تحتوى على جميع الطرق الملائمة لسحب التلوث فى جزء من البؤر (الملوثة)، من أجل تقليل نسبة التلوث الذى وصل إلى المياه الجوفية.

من شأن كل هذه الأعمال أن تؤدى إلى تحسن تدريجى فى الوضع، وإلى إنقاذ خزان المياه الجوفية الحيوى للغاية على المدى البعيد.



رئيس الأركان يحدد المهام الجديدة

هاتسوفيه ٢٠٠٧/٢/١٦

بدأ رئيس الأركان الجديد، الجنرال "جابى أشكنازي"، أمس، عمله الفعلي. وقد قال مع دخوله إلى مكتبه: "لقد انتهت الاحتفالات. علينا أن نشرع في العمل، من أجل إعداد الجيش استعداداً للغد". مؤكداً أن المهام عديدة، ومحدداً كواحد من الأهداف الأولى، وإعادة الروح العسكرية إلى مخيمات وثكنات الجيش. وعاد وأكد، فى لقاءاته الأولى مع قادة الجيش، وجوب إعادة تنشيط الأمر (العسكري) السابق "يد على الفم" (الصمت).

لقد شهدنا فى الآونة الأخيرة كلاماً لا نهاية له فى مواضيع ينبغى الصمت إزاءها. وبرز ذلك، بين أمور أخرى، فى حرب لبنان الثانية، على مستوى القيادة العليا للجيش. النتيجة المتوخاة هى أن الجيش ينبغى عليه أن يبتعد عن السياسة، الأمر الذى لم يحرص أحد عليه حتى الآن. وقد شهدنا فى الآونة الأخيرة أكثر من مرة كيف كان أعضاء القيادة العليا للجيش متداخلين فى أمور سياسية، وكثيراً ما أدى تدخلهم السياسى الزائد إلى وقف تقدم الجيش على الصعيد العسكري. لم يبق إلا آن نأمل فى أن يُدخل رئيس الأركان الجديد ليس فقط الروح الجديدة فى وحدات الجيش، وإنما أن ينجح أيضاً فى وضع الجيش على طريق جديد، كما هو السائد فى جيوش العالم التى يهتم فيها الجيش بتأهيل الجنود تحسباً لوقوع حرب، ويدع الاهتمام بالسياسة للساسة بشكل حصري.

لقد صلى الجنرال "أشكنازي"، قبيل تسلمه منصبه، عند الحائط الغربى (حائط المبكى عند اليهود والبراق عند المسلمين)، كى يفلح فى منصبه بعون الله. ونحن بدورنا نصلى معه، من أجل أن ينجح فى منصبه بوصفه الرئيس التاسع عشر لأركان جيش الدفاع الإسرائيلي، ومن أجل أن ينجح فى الحفاظ على سلام وأمن دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة، ومن أجل أن تهدأ القدس الكاملة إلى الأبد.



الإقامة فى ركيفت الجديدة

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/١٦

قررت لجنة القبول فى بلدة "ركيفت" (ضاحية سكنية قاصرة على اليهود) رفض طلب زوجين من "سخنين" (العربية) بناء بيت لهما فى البلدة.. يتعلق الأمر بمهندسيْن معماريين من خريجى "بتسلئيل" (أكاديمية إسرائيلية)، تزوجا قبل عام، وسمعا أن البلدة المجاورة لقريتهم سيتم توسيعها.

فى البداية، أجرت لجنة القبول مقابلة معهما، ثم أحيلا بعد ذلك إلى اختبار المطابقة، ثم تم استدعاؤهما مرة أخرى لإجراء مقابلة جديدة معهما، قيل لهما فيها أن الزوج "أحمد زبيدات" "يعوزه قدر كاف من التبصر فى العلاقات الشخصية"، أما الزوجة "فاتنة أبريق" فهى "ذات نزعة فردية" عالية.. وفقط، بعد أن انتهت رحلة الإذلال، وفقط بعد أن وصفا بأنهما غير متطورين، قيلت لهما أيضاً الحقيقة: الأمر يتعلق ببلدة يهودية، وأن استيعاب أسرة عربية من شأنه أن يُنفر يهوداً آخرين من المجيء للإقامة بها.

تقدم الزوجان بدعوى إلى محكمة العدل العليا، نظراً لأن الأمر يتعلق فى رأيهما بتمييز مرفوض لأسباب قومية ودينية. ولكن أيضاً إذا ألزمت المحكمة العليا مجلس مدينة "ركيفت" باستيعابهما، مثلما حدث بقرار المحكمة العليا ضد بلدة "كاتسير"، فإن ثمة شكاً فى أنهما سيستطيعان التمتع ببناء بيتهما فى بلدة رفضت انضمامهما إليها.

إن إدارة أراضى إسرائيل، التى ألزمتها محكمة العدل العليا فى السابق بعدم التمييز ضد غير اليهود فى تخصيص أراضى الدولة، قد أوكلت هذا العمل إلى لجان القبول. ومثل هذه اللجان تعمل فى كل بلدة طائفية تضم حتى ٥٠٠ أسرة، وتجرى عمليات فرز مماثلة فى جميع أنحاء البلاد.. الأغرب فى المسألة أنه لا يتم رفض العرب فقط، وإنما كل من لا يطابق النموذج الذى ترغب البلدة فى بلورته لنفسها.

يتعلق الأمر من البداية بأناس يبحثون عن "حياة نوعية"، لكنهم مستعدون لتقاسمها مع من يشبههم فقط. صحيح أن توصيف الحياة النوعية يشتمل على تعليم ذى مستوى رفيع، لكن حتى لو تحقق ذلك، فهو لا يتضمن الإقامة مع أناس أصحاب دين أو لون أو ثقافة مختلفة.. ومن ثم، ينبغى على كلٍ من يرى فى وجود لجان القبول فى حد ذاته أمراً مرفوضاً ومستنكراً، أن يتنازل عن البيت الذى خصصت له قطعة من الأرض.

لقد أراد الزوجان من "سخنين" بناء بيتهما قريباً من أسرتيهما، لكنهما لم يحصلا على تصاريح بالبناء فى قريتهما. ليس للعرب الإسرائيليين خيارات عديدة من البداية. فقد تحولت لجان القبول إلى أداة رفض مشروعة، تتعاون معها سلطات القانون. صحيح أنه ينبغى على إدارة أراضى إسرائيل أن تصادق على قرارات اللجان، لكنها لم تعتد على التدخل، انطلاقاً من افتراض بأن "ثمة أهمية للتماسك الاجتماعى فى البلدات الصغيرة"، مثلما ورد فى الرد.

صحيح أن الإدارة تم إلزامها من قبل محكمة العدل العليا، فى الدعوى التى أقامها الزوجان "قعدان"، بتخصيص أرض لهما فى "كاتسير"، لكنهما حظيا، فقط بعد ١١ عاماً، بالشروع فى بناء البيت.. فمن الممكن دائماً اختراع صعوبات بيروقراطية.

٩

النزاهة فى مواجهة الكفاءة

هاآرتس ٢٠/٢/٢٠٠٧

لم يكن من السهل على وزير الأمن الداخلى أن يعين المفتش العام الجديد للشرطة، وإنما قام بإمعان النظر فى القيادات الموجودة فى جهاز الشرطة وفى خدمة السجون، اللتين هو مسئول عنهما منذ ثمانية أشهر، ثم بلور رأيه. وقد أدرك "آفى ديختر"، حتى قبل نشر توصيات لجنة "زايلر" (لجنة عكفت على التحقيق فى قضايا القصور والفساد بالشرطة ووجهت اتهامات لبعض قياداتها، وكان من أبرز ما أسفرت عنه تحقيقات اللجنة استقالة المفتش العام للشرطة "موشيه كرادي")، أن الشرطة بحاجة إلى هزة عنيفة وأن رئيسها ليس ملائماً للقيام بالمهام المنوطة به.

من الممكن الاختلاف على اختيار "يعقوف جانوت"، مفتشاً عاماً جديداً للشرطة، ولكن ما لا يمكن أن نختلف عليه تلك الخبرة التى راكمها "ديختر" كرئيس للشاباك (جهاز الأمن العام) وقدرته على فهم ما هو مطلوب من أجل إدارة مؤسسة مسئولة عن الأمن. يجب الافتراض بأنه توّلد لديه انطباع جيد عن النجاحات المهنية التى حققها "جانوت"، وفى الوقت نفسه، قرر التقليل من قيمة الجوانب السلبية فى سلوكه فى الماضي.

يوجد فى التعيين، من جانب، استجابة لخلجات الجمهور، الذى يريد شرطة أكثر كفاءة فى محاربة الجريمة، ويوجد فيه، من جانب آخر، تجاهل لفرضية ضرورة تعيين إنسان يتسم بطهارة اليد. وثمة تيارات متناقضة داخل الرأى العام فيما يتعلق بمحاربة الفساد، وحالة "جانوت" هى نموذج بارز على ذلك، نظراً لأنها تثير التساؤل عما إذا كان بوسع رجل الشرطة الذى تم تبرئته فى درجتين من درجات التقاضى أن يُعيَّن مفتشاً عاماً للشرطة، رغم المقولات الخطيرة للقضاة حول سلوكه كقائد للواء الشمال، وعما إذا كان الوقت الذى مضى قد محا الشوائب التى شابت علاقات "جانوت" مع المقاول "صبحى طانوس"، أو تشغيل شرطى كسائق خاص للأسرة.. تقول المدرسة المعتدلة أن التبرئة تبرئة مطلقة، أما مدرسة التشدد فتقول أن الشخصيات العامة التى تتبوأ مناصب رفيعة مطالبة بماض لا تشوبه شائبة عادية وليس فقط جنائية.

لقد بُرِّئَ "جانوت" فى المحاكمة، لكنه وُبِّخ بسبب السلوك غير اللائق الذى سلكه، وأبعد بسببه عن المناصب القيادية لسنوات. ولذا، ثمة شك فى أن إنساناً مثله سيغرس فى أفراد الشرطة النزاهة الشخصية.

كان من المفترض أن يكون تجنب الاحتكاك النفعي بين خدمة الجمهور وأصحاب الأموال معياراً سائداً، لكن الواقع، للأسف الشديد، ليس كذلك. لقد شارك "جانوت" في الحفل الذى أقامه "طانوس" بمناسبة تعيينه قائداً للواء، ولم يصمد المفتش العام للشرطة "رافى بيلد" أمام الإغراء، عندما عرض عليه أحد المقاولين من طبرية إقامة حفل "بت متسفاه" (حفل لبلوغ الفتاة سن الرشد والتكليف الدينى فى الثانية عشرة من العمر) لابنته على شاطئه الخاص على البحيرة. أيضاً لم يكن "موشيه كرادي" مثالاً يحتذى في الزهد عن الحفلات الفخمة، على الرغم من أن أحداً لم يدّع ذات مرة أنها أقيمت على شرفه.

إن ثمة رسالة واضحة فى تعيين "يعقوف جانوت" مفتشاً عاماً للشرطة، وهى التنازل عن سقطات أخلاقية للشخص المعين فى منصب عام، خاصة إذا كان قد عوقب عليها، والتركيز على كفاءته فى إدارة العمل الموكل إليه. وإذا كان لنا أن نسأل بتمني، فقد يكون السؤال هو: ألا يمكن العثور على مرشح يجمع بين النزاهة والكفاءة فى آن واحد..؟!

◆ ترجمات عبرية ◆

(١)

تداعيات المواجهة بين إسرائيل وحزب الله

هل كانت هذه حرباً اختيارية..؟

هاآرتس ٣٠/١/٢٠٠٧
بقلم: أمير أورين

إن التقارير الواردة بشأن شهادة رئيس هيئة الأركان العامة، دان حالوتس، أمام لجنة فينوجراد، تثير مجدداً الجدل حول مسألة السمة التى كانت غالبة فى المعركة ضد حزب الله الصيف الماضي: هل كانت مواجهة اختيارية أم إجبارية..؟.

لقد ذكر حالوتس ما نُشر فى الفترة التى تزامنت مع الأحداث، حتى أنه يتباهى بأن وزير الدفاع عَمير بيرتس كان ينظر له باعتباره شخصاً جديراً بالحصول على وسام تقدير.. فبعد اختطاف إيهود جولدفايسر وإلداد ريجيف، وبعد أن تكبد الجيش الإسرائيلى ثمانية قتلى، أثناء هجوم حزب الله، عرضت هيئة الأركان العامة على القيادة السياسية خياران، وقد اختار بيرتس، بموافقة إيهود أولمرت وأعضاء اللجنة الوزارية الأمنية المصغرة، الخيار الأكثر طموحاً (يقصد المواجهة الحربية الخاطفة)، ولكنه أدى إلى تصعيد الوضع، وخلافاً للتوقعات، استمرت الحرب لأكثر من شهر.

قد يتمحور الخلاف بين القيادتين - الجيش والحكومة - على هذه القضية الأبدية: مَنْ يوصي..؟ ومَنْ يقرر..؟ ومَنْ يحدد "ماذا"..؟ ومَنْ يقترح "كيف"..؟، إلا أن هذا مجرد جدل داخلى فى السياق العام. وباعتبارها دولة، بحثت إسرائيل كل سبل العمل الممكنة وفضلت عدم المبالغة، ولكن فى الوقت نفسه عدم الاكتفاء بمعركة ذات يوم واحد تكون خسائرها محدودة للجانبين.. ومن هذا المنطلق، تبدو ظاهرياً هذه الحرب وكأنها حرب اختيارية.

وفعلياً، لم يكن لدى إسرائيل فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ خياراً آخر، فالانتقال من الدفاع السلبى للهجوم كان أمراً حتمياً. منذ لحظة اختطاف ريجيف وجولدفايسر، وبعد اختطاف جلعاد شاليط عند معبر كيرم شالوم فى ٢٥ يونيو، لم يكن أمام إسرائيل - متمثلة فى رئيس الوزراء ووزير الدفاع أو رئيس الأركان - خياراً آخر غير التحرك. علماً بأنه لا توجد علاقة لذلك بمسألة كفاءة القوات أو كيفية إدارة المعركة العسكرية والسياسية سعياً لتحقيق أفضل النتائج. فضبط النفس فى عقب عملية الاختطاف الثانية كان سيُفسّر فى الشرق الأوسط على أنه ضعف شديد يدعو لمزيد من التحرشات.

كانت حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢ حرباً اختيارية تماماً، ومبادرة من إسرائيل لتغيير النظام والوضع فى لبنان. وخلافاً للحرب الاختيارية، فإنه فى السنوات الست التى تلت الانسحاب من جنوب لبنان (يقصد عام ٢٠٠٠)، تبنت إسرائيل استراتيجية اختيارية على الحدود الشمالية، لكنها تكونت من تركيبة خاطئة: أهداف دفاعية ووسائل دفاعية بدلاً من أهداف هجومية ووسائل هجومية، فالأخيرة كانت الطريقة التى من الحكمة والصواب استخدامها، لكن إسرائيل اختارت الانسحاب مع إمكانية معاودة الغزو، ولكن مثلما حدث فى الانسحاب من غزة فى ٢٠٠٥، لم تكن تلك الإمكانية متاحة. وكانت الفرضية السائدة آنذاك أن ثمن عملية برية كبيرة سيكون باهظاً، وسيفوق ثمن الامتناع عن تنفيذها. وكانت نتيجة ذلك السماح لحزب الله بالانتشار على الخط الحدودى، والإعداد لهجمات

وتحديد موعد تنفيذها والخروج بأقل الخسائر، وبقليل من إطلاق النار على قواعده العسكرية، ولاسيما فى المناطق الصخرية التى توجد بها تلك القواعد. لقد أطلقوا على ذلك "احتواء"، وهو مسمى رقيق لنجاح حزب الله فى تعظيم قوته الرادعة أمام إسرائيل. وقد قامت فكرة الردع هذه جزئياً على الخوف الإسرائيلى من أن يؤدى المساس بقيادات حزب الله إلى عمليات ضد أهداف إسرائيلية ويهودية فى العالم، كالعمليات ضد السفارات ومقار المنظمات اليهودية فى الأرجنتين بعد اغتيال عباس الموسوى (الزعيم السابق لحزب الله)، وكذلك آلاف الصواريخ التى هددت شمال إسرائيل.

لقد ناور نصر الله كلاً من شارون وأولمرت وشاؤول موفاز وموشيه يعلون وبيرتس وحالوتس، وجعلهم فى حالة انتظار وترقب للضربة القادمة، وفى الوقت نفسه الامتناع عن المبادرة بعمليات. وخلال هذه السنوات الست، قتل فى الشمال ٢٢ مدنياً وجندياً إسرائيلياً.

على أية حال، سواء كانت ناجحة أو فاشلة، أو تقع فى موضع بين الفشل والنجاح، فإن هذه توصف بأنها حرب اللاخيار. وعلى عكسها، ستكون الحرب مع سوريا، التى ستبادر بها دمشق من أجل كسر الجمود السياسى، وإعادة الجولان مقابل السلام.. الفارق أن هذه ستكون حرباً اختيارية ستتحمل إسرائيل كامل مسئوليتها.

شهادة أولمرت أمام لجنة فينوجراد

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/٢
بقلم: ألوف بن

"سيادة القاضى فينوجراد، أعضاء اللجنة، صباح الخير.. اسمى إيهود أولمرت، بطاقة هوية رقم ٠٠٩٩١٧٥٠ من القدس، وأنا رئيس الحكومة.. إننى مقتنع بأن رد فعلى على اختطاف الجنديين على الحدود مع لبنان فى ١٢ يوليو من العام الماضى كان مبرراً. ففى الظروف التى كانت سائدة آنذاك، بعد مرور أسبوعين ونصف الأسبوع على اختطاف جلعاد شاليط فى غزة، لم يكن أمامى مفر. فالامتناع عن الرد على الهجوم من جانب حزب الله فيما وراء الحدود، فى وضح النهار، كان سيتم تفسيره على أنه ضعف خطير وسيؤدى إلى الإطاحة بى فوراً.. وحتى يوسى بيلين دعا إلى الرد على هذا الهجوم...

"لكننى لم أحضر إلى هنا اليوم حتى أمتدح نفسي، وإنما للاعتراف بالأخطاء الأربعة التى ارتكبتها خلال الحرب: **الخطأ الأول** كان التفاخر.. فقد كنت أحترم قيادة آرييل شارون، لكننى كنت أدرك أيضاً نقاط ضعفه، واعتماده على نصائح مساعديه، والمماطلة عند اتخاذ القرارات. كنت أعتقد أننى أقرر سريعاً وأتحدث بطلاقة، ويمكننى السيطرة على الجيش بقبضة حديدية مثل آرييل شارون، ولم أكن أعتقد أن ذلك يتطلب الخبرة.. ولذلك، قمت بتعيين عامير بيرتس وزيراً للدفاع. كنت أدرك أنه ليس لديه موقف واضح فى هذا الصدد، لكننى كنت أثق فى أنه سيلحق ضرراً كبيراً لو تولى المسئولية عن وزارة المالية، وكل يوم سيدلى فيه بتصريحات سيسبب انهيار فى البورصة. لم أكن أدرك آنذاك أننى تركت جهاز الدفاع فى أيد غير مسئولة.. وأنه كان من الأفضل وجود إنسان محنك يشرف عن قرب على الجيش...

"**الخطأ الثانى** هو الانسياق الأعمى وراء رأى الآخرين.. فقد تلقيت تقرير سلاح الجو عن تدمير الصواريخ طويلة المدى لحزب الله فى ٣٤ دقيقة، وكذلك عن تدمير الضاحية ببيروت. للحظة شعرت أننى شأنى شأن تشرشل عندما أحضروا له صور التفجير من هامبورج ودريسدن. أنا إيهود من بنياميا، المراسل العسكرى لمجلة "بمحانيه"، أسيطر على سماء الشرق الأوسط.. بهذه الروح الحماسية أعلنت الحرب حتى إعادة الجنديين المختطفين ورفضت الاستماع للأصوات التى تنادى بوقف إطلاق النار. لم أكن أدرك آنذاك أننى أنساق لحرب استنزاف وأن الجمهور سيدير ظهره لي...

"**الخطأ الثالث** كان الانقياد وراء مشاعري.. سمعت أن كل العالم يؤيدنا، حتى السعوديين. فقد أدان الجميع فى الأمم المتحدة رؤساء الحكومة السابقين، لكنهم أثنوا عليَّ..! وقد طلبت من الأمريكيين المزيد من الوقت، ولم أكن أدرك أنه فى العلاقات الدولية ليست هناك وجبات مجانية، وأن من يؤيدنا يدفعنا فى الوقت نفسه للانهيار أمام الدُشم التى شيَّدها حسن نصر الله.. والآن، أدرك أن الأصدقاء الحقيقيين كانوا يرغبون فى وقف الحرب بعد أيام بدلاً من دفعنا للتورط أكثر...

"**الخطأ الرابع** هو الانسياق وراء الأصوات التى تنادى بالقيام بعملية برية، رغم أننى فى قرارة نفسى كنت أوافق على تحفظات رئيس الأركان على هذه العملية.. وقد أهدرت وقتاً طويلاً حتى اقتنعت بتعبئة جنود الاحتياط وإرسالهم للجبهة، كما ضاعت من بين أيدينا فرصة لحسم المعركة على الأرض. حتى قرارى بإرسال الفرق العسكرية لنهر الليطاني، فى نهاية

الحرب، لم يغير شيئاً.. وبعد فوات الأوان، اتضح لى أننى تعرضت لضغوط فى اللحظة الأخيرة بسبب بعض الصيغ غير المهمة فى قرار الأمم المتحدة، وبسبب المطالب العلانية لبيرتس واللواءات العسكريين، بالتوغل البري، وهى الضغوط التى أظهرتنى على أننى متردد...

"وفى النهاية، أود أن أذكر أن أهم قرار اتخذته هو سحب الجيش الإسرائيلى فوراً من لبنان لحظة دخول قوات اليونيفيل.. وما ينبغى الاعتراف به صراحة، هو أننى تفوقت على ما فعله آرئيل شارون فى عام ١٩٨٢ (يقصد باتخاذه قرار الانسحاب)".

طاولة واحدة ومعسكران

معاريف ٢٠٠٧/٢/٩

بقلم: بن كسبيت

تكون المعسكرين منذ اللحظة الأولى تقريباً (يتحدث الكاتب عن أعضاء لجنة فينوجراد المكلفة بالتحقيق فى إخفاقات حرب لبنان الثانية): معسكر "الشباب" من ناحية، حيث السطوة والروح النقدية والفضول والتدخل فى كل شيء. وكلما طال عرض الشهود الذين يدخلون أمامهم، كلما ازدادوا قناعة بأنه لا يجوز المرور على ما حدث فى هذه الحرب (يقصد حرب لبنان الثانية) مرور الكرام. لا مجال لإعفاء صناع القرار من المسئولية. فالمنظومة كلها، وربما الدولة أيضاً، فى حاجة لهزة عنيفة. ومن أجل إنقاذ نتيجة المباراة، يجب قلب الأمور رأساً على عقب.. ومن الناحية الأخرى، يجلس معسكر "المسنين". وهؤلاء شهدوا كل شيء، ولا شيء يمكنه أن يثير دهشتهم. صبورون، ولكنهم يشعرون بالضجر، ينظرون إلى الوضع من بعيد إلى حد ما، ويبحثون عن طريقة لإنهاء الأمر بصورة جيدة، دون ألم ودون بكاء، من أجل السماح للمنظومة بأكملها بمواصلة المسيرة والعودة إلى المنزل بسلام. أى أنهم يريدون الأخذ من أطراف الكعكة، مع إبقائها سليمة.

وفيما يلى تشكيلة المعسكرين أعضاء لجنة فينوجراد: الشباب، وأعضاء "منتدى العقد السابع"، وهما البروفيسور روت جفيزون واللواء احتياط مناحم عينان. إلى حد كبير، يعتقدون أن مسئولية أوجه القصور فى الحرب ملقاة على عاتق الحكومة الإسرائيلية الحالية. وأمامهم يقف معسكر المسنين، أعضاء "منتدى العقد الثامن"، وهم رئيس اللجنة القاضى المتقاعد إلياهو فينوجراد، والبروفيسور يحزقئيل درور، واللواء احتياط حاييم نيدل. هؤلاء يعتقدون أنه يجب نشر تقرير مفصل، يذكر بالتفصيل أوجه القصور، ويطالب بإصلاحها ويوزع المسئولية بالتساوى بين كل رؤساء الحكومة ووزراء الدفاع ورؤساء الأركان، وقادة الألوية ومساعديهم خلال السنوات الست الماضية. وبهذه الطريقة، سيوزع الاتهام على الجميع، ولن تلقى المسئولية على أحد بعينه.

تتسرب إلى الخارج تفاصيل من الجلسات السرية للجنة فينوجراد. وهذا، نظراً لأن الأعضاء يتشاورون مع آخرين من الخارج، علماً بأن فينوجراد نفسه قاض محنك ويعلم أنه فى حالات حساسة كهذه لا يجب التحدث مع أحد عما يجرى داخل قاعة المداولات. ولكن الأعضاء يبدون متخبطين، يتبادلون الآراء مع أقاربهم. ومن ثم، تحرك مجموعة الأقارب المختلفة تلك الأحداث الدرامية.. يا له من أمر مثير..!!.

موقف الشباب من أعضاء اللجنة يتمثل فى إمكانية نشر تقرير مرحلى نقدى حاد ولاذع، على ألا يتضمن أسماء بعينها أو نتائج صريحة.. فتكفى صيغة مثل: "الحكومة ورئيسها هما قادة الجيش الإسرائيلى ولا مجال لعدم اعتبارهما مسئولين عن أوجه القصور فى الحرب".. هذا، على أقل تقدير، على حد قولهم، سيبدد المخاوف من أن تكون هذه اللجنة صورية. نتيجة واضحة ومطلوبة كهذه ستثبت للجمهور أن هناك من يحاول فعلاً تطهير الأجواء وإصلاح الأخطاء، وهؤلاء يعتقدون أنه يكفى وجود صيغة كهذه لخلق ضغط إعلامى عام من أجل إسقاط الحكومة.

ثمة أحد لن يظل نقياً، بما فى ذلك عَمير بيرتس. بالمناسبة، قائمة الملاحظات ضد بيرتس، وفقاً لهذا التوجه، قد تكون الأقصر. فقد يُنظر له على أنه الطفل الرضيع الذى وقع فى الأسر (المقصود أنه بريء لا ذنب له)، فهذا ليس مجال اختصاصه. ومن ثم، يمكن أن يرفق بالتقرير مقولة مثل "الأفضل أن يرأس المعركة فى هذه الأيام رجل يعرف المنظومة الأمنية وعمقها ويتمتع بكاريزما على رأس القيادة العسكرية".

والاحتمال الآخر، الذى يؤيده المسنون، هو إلقاء المسئولية على "الجهات الأقل رتبة والسابقون". الرتبة الأقل فى القيادة العسكرية تتمثل فى رئيس الأركان، وقادة هيئة الأركان، وقائد اللواء وقائد الكتيبة وجندى حرس الحدود. و"السابقون" هم آرئيل شارون، وشاؤول موفاز، وإيهود باراك، وفؤاد بن اليعيزر، ورؤساء أركانهم - كلهم يتحملون المسئولية. بالمناسبة فى "المباحثات التمهيدية" التى أجراها أعضاء اللجنة قبل بدء

الجلسات الرسمية مع القيادة السياسية، كانت تلك رسالة رئيس الوزراء ووزير الدفاع: "لسنا نحن المذنبون، ابحثوا عن المذنب عند من سبقونا".. إن هذا الكلام فضيحة في حد ذاته..!!.

◆ **عار لن يمحوه شيء:**

الشباب غاضبون. ويقولون للكبار إنه إذا كان هناك تقرير حقيقي كهذا، ستثور ضجة كبيرة على المستوى الجماهيري. وهكذا سيلتصق بنا عار لن يمحوه شيء. لن يمر ذلك على خير. كانت هناك حرب، وكان هناك أشخاص يديرون هذه الحرب لا يمكن إعفاؤهم من المسئولية عن طريق التحقيق في قرارات تاريخية اتخذها سابقوهم. يجب تقديم طلب إحاطة حاد اللهجة لهذه الحكومة، فقد فشلت بكل المقاييس.

وفقاً للنظرية الأمنية التقليدية التي صاغها بن جوريون، ستسعى إسرائيل دائماً لمنع نشوب حرب أو تأجيلها بقدر المستطاع، أو على العكس: إذا كانت هناك ضرورة حتمية للحرب، فيجب الخروج إليها من أجل الانتصار، خلال أيام معدودة، وعلى أرض العدو، وبأقل نسبة خسائر للجبهة الداخلية. ولكن الحكومة لم تف بأي من هذه المبادئ. وقد تحدث وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز بالتفصيل في شهادته، التي امتدت ساعتين، عن المنطق والضرورات التي ألزمت الجيش الإسرائيلي أثناء فترة ولايته لإجراء استقطاعات، ومنعت الحكومة من الخروج إلى الحرب، فيقول: "لم يكن من الممكن فتح جبهة ثانية للانتفاضة، فالشمال كان هادئاً، ولم يكن هناك دعم دولي لذلك، كما أن الجيش الإسرائيلي لم يكن مستعداً. كانت تلك القرارات صائبة في حينها. ومن احتج عليها، وقرر رغم ذلك خوض الحرب، يتحمل النتائج".

ما العجيب في أن كل الشهود الذين يعودون من اللجنة يقولون إن اثنين فقط، جفيزون وعينان، يطرحان الأسئلة الصعبة جداً والثاقبة والمؤلمة، في حين أن الآخرين هادئون. وزملائهما في اللجنة يسألون سؤال واحد، وكأنه استطلاع رأي: "ماذا كان سيفعل آريئيل شارون في ١٢ يوليو..؟". شارون، في هذا السياق، هو مثال لرئيس وزراء محنك ومسئول. شارون، الذي عندما كان رئيساً للوزراء جاء إليه ذات مرة رئيس هيئة الأركان يعلون وقائد المنطقة الجنوبية دان هرئيل وعرضا عليه عملية في غزة. سأل شارون عن محاور حركة القوات داخل القطاع. فشرحا له كل شيء. طلب شارون تقريب الخريطة. ولبس نظارته، ونظر ثم غمغم قائلاً: لحظة، لقد قلتم إنكم ستمرون هنا وهنا، صحيح..؟ ولكنكما في الأسبوع الماضي قلتم لي إن الجسر هنا مدمر ولا يوجد ممر في هذا الطريق البديل.. وبالطبع عادت هذه العملية إلى شعبة التخطيط في اليوم نفسه.

ويرجح الشباب في اللجنة أن شارون ما كان سيتصرف في ١٢ يوليو مثلما تصرف أولمرت إطلاقاً. وبنفس المنطق، فإن أولمرت محام خبير في تقديم الادعاءات الجيدة أكثر من شارون.. ولكن ما كان يجب تكليفه أبداً بالتنفيذ الفعلي. أما الكبار فيختلفون مع هذا الرأي: لقد انتقل لأولمرت إرثاً ثقيلاً، حزب الله عند الجدار، والجيش غير مدرب وحالته متدهورة، واضطر للعمل في ظروف مستحيلة، وسيكون من الظلم تحميله كل شيء في ظل هذا الوضع. وهذا أصل الخلاف.

◆ **فيما يلي القضايا الأساسية المطروحة على طاولة اللجنة:**

- تعيين عَمير بيرتس في منصب وزير الدفاع: كيف كان سيتصرف شارون..؟ كان شارون سيسخر من ذلك. فما كان سيتم ذلك أبداً في حياته. بيرتس..؟ حقيبة رفاه موسعة، وربما تضاف إليها البنى التحتية، مع مناصب شرفية مثل القائم بأعمال رئيس الوزراء. أي شيء يريده باستثناء وزارة الدفاع.

- مسيرة الخروج للحرب في ١٢ يوليو: شمعون بيريس كان الوحيد في جلسة الحكومة عشية الحرب الذي طرح أسئلة ثاقبة على رئيس الأركان. ماذا سيحدث في المرحلة القادمة..؟ وماذا بعدها..؟ لقد فعل بيريس ذلك بإيعاز من مكالمة هاتفية تلقاها من إيهود باراك، وهو في طريقه للجلسة. وقد أجاب رئيس الأركان باستخفاف: عندما نصل إلى المرحلة القادمة سنرى ماذا سنفعل. هذا رد فاضح. يعتقد شباب لجنة فينوجراد، أن شارون كان سيخبط الطاولة بيده ويأمر رئيس الأركان بالإجابة على أسئلة الوزير بيريس. ماذا سيحدث في هذه العملية..؟ وما هي أهدافها..؟ وهل يمكن تحقيق هذه الأهداف..؟ لو تحروا الأمر، لوجدوا أن معظم الأهداف لا يمكن تحقيقها. فلا يمكن إعادة المختطفين بالحرب، ولا يمكن نزع سلاح حزب الله، ولا يمكن إغلاق الحدود بين سوريا ولبنان (حيث إن بها عشرات المعابر الترابية المفتوحة)، ولا يمكن منع العمليات الإرهابية عند الجدار لفترة زمنية طويلة (مثلما تعلمنا هذا الأسبوع)، ولا يمكن وقف صواريخ الكاتيوشا على المدى القصير دون عملية برية واسعة. وإذا كان كل ذلك غير ممكن، ما الداعي إذن لدفع الثمن..؟! في النهاية سنضطر للمواصلة حتى آخر صاروخ كاتيوشا، بالضبط مثلما قال فؤاد بن اليعيزر منذ الجلسة الأولى: "أليست هذه خسارة..؟!".

في هذه المرحلة، يرى الشباب أنه كان يجب على الحكومة استخدام صلاحياتها، من خلال تحري الوضع الحقيقي للجبهة الداخلية، والجيش، والاحتياط، والساحة السياسية، وبعد ذلك توفيق الأهداف مع

العمليات اللازمة. بعد استيضاح كهذا، إما أنه كان يجب إصدار قرار بأنه يكفى ضربة مدتها ٤٨ ساعة نعلن بعدها النصر، أو أنه كان يجب تعبئة قوات احتياط فوراً، بحجم ثلاث كتائب، وتدريبها لثلاثة أسابيع كما ينبغي، واستقصاء كل شيء والإعداد، ثم الإعلان - في المقابل - بأننا سنعمل في وقت ومكان محددين. عندئذ، يمكن اختطاف قيادات حزب الله، أو إسقاط نصر الله، أو على الأقل القيام بهجمة وفقاً للخطط الممتازة سابقة التجهيز، عندما يكون الجيش جاهزاً. هذا ما كان سيفعله آريئيل شارون، على حد رأى الشباب. ليس هذا ما فعله أولمرت وبيرتس. يجب أن يدفعا ثمن ذلك. لأنه عندما يُقدم زعماء، أمثال رابين وشامير وأشكول وشارون وباراك، على حرب، فإنه يجب أن تسيطر عليهم جدية لا حدود لها، وأن يتحملوا المسئولية الكاملة. رابين مثلاً يتذكرونه بالشيخ جراح في حرب ١٩٤٨، وحملة القبور اليومية التي لا حصر لها. ويُذكر شارون بعملية الليترون، أو بحرب لبنان. أما الآن، في الحالة التي أمامنا، كل شيء أصبح بسرعة في طي النسيان ببساطة. ضربة خاطفة وقضى الأمر. يجلسون، ويحتسون شيئاً، ويتم تصويرهم مع جندية، ثم يرفعون الهاتف للاتصال بالبورصة (يقصد رئيس الأركان دان حالوتس) ويذهبون إلى الحرب.

لقد عرض الجيش الإسرائيلي ثلاثة خيارات خلال جلسة الحكومة: عملية محدودة، وعملية مكثفة (مهاجمة الصواريخ طويلة المدى) أو عملية شاملة. وقد كان الجيش يميل أكثر للتوصية بعملية محدودة، ولكن عَمير بيرتس دخل في الصورة. وعندما ستناقش محاضر المداولات بشأن الحرب، سيتضح إلى أي مدى كان تأثيره عليها حاسماً. فبيرتس هو الذي طالب بتنفيذ العملية الكبيرة والبطولية المدهشة التي قام بها الجيش الإسرائيلي، والتي دمرت خلال ٣٤ دقيقة كل صواريخ فجر الإيرانية. لماذا..؟ من أجل تلقين نصر الله درساً.. في صيف ٢٠٠٠ قام سلاح الطيران بمناورة كبيرة جرت خلالها كل هذه العملية "بالمحاكاة". تم إعداد تشكيل افتراضي لكل صواريخ فجر، حيث أراد الجيش الإسرائيلي تحري ما إذا كان فعلاً من الممكن إسقاطه خلال نصف ساعة أم لا. وخلال المناورة أجريت مئات الغارات. ونجحت المناورة. ولكن رئيس الوزراء ووزير الدفاع لم يحلما بتنفيذها في إطار غير الحرب الشاملة، علماً بأن هذا إجراء تم اتخاذه من أجل تحقيق النصر، وليس من أجل تلقين نصر الله درساً..!! لا رئيس الأركان، ولا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، ثمة أحد منهما لم يوضح لبيرتس، أو للحكومة، أن هذه العملية حرب. لماذا..؟!.

لو كانوا أوضحوا لهما أن هذه حرب شاملة، ولو فحصت الحكومة كل البيانات والأهداف وفرص النجاح، لوجب عليها الوصول إلى نتيجة مفادها أن النصر مستحيل. ولذلك، لا يجب التنفيذ. وعندما نفذنا، أهدرنا هذه القدرة الاستراتيجية النادرة التي لا تأتي إلا مرة واحدة. أما حزب الله فسوف يرمم تشكيل صواريخه. هذه العملية لن تتكرر. ونتمنى أن نكون قد تعلمنا درساً على الأقل. وإذا لم يكن هذا خطأ جسيماً، فماذا يكون..؟ هذا هو أسلوب تفكير جفيزون وعينان. فهما يعتقدان أن آريئيل شارون ما كان ليحلم بإهدار هذه القدرة الاستراتيجية لو أراد الخروج لحرب شاملة. فإذا كان يريد ذلك، كان سيعد العدة للحرب الشاملة، مثلما أعد (بالحرص الشاروني النموذجي) لحرب لبنان الأولى، وكذلك رابين ما كان سيُقدم على ذلك.

- تحقق اللجنة في أمور أخرى: عملية بنت جبيل ومارون الرأس والعمليات البرية - تلك الكوارث التي سبقت "العملية الكبرى" (كان شارون سيلقى المسئولية على شاؤول موفاز، الذي كان سيُحمّلها بدوره لجابي أشكنازي أو جينتس. أما أولمرت فقد حمّلها لبيرتس، الذي حمّلها بدوره لحالوتس، والأخير حمّلها لآدم. هذا حدث بالفعل على ما يبدو). وكذلك ضعف التنسيق السياسي للحرب (الذي يخص وزيرة الخارجية تسيبي ليفني) عقب مؤتمر الدول الصناعية الثماني الكبرى.. وكذلك الثماني وأربعين ساعة الأخيرة (شارون، إما أنه ما كان سيبدأ العملية، أو كان سيصمم على إنهاء الأمر رغماً عن كل العالم).. أخطاء جسيمة متراكمة.

وخلاصة التوجه النقدي في لجنة فينوجراد، هو أن الحكومة انساقت إلى هذه الحرب بسبب مشاعر الحرج والخجل والمهانة في مواجهة حزب الله. وقد انتهكت الحكومة واجبها في أنها لم تتحر الوضع كما ينبغي، ولم تدرك المخاطر، ولم تحدد أهدافاً محددة، ولم تتحر الكفاءة والقدرة بشكل شامل قبل أن تقود شعب إسرائيل إلى الحرب. وعندما ساقت الشعب إلى الحرب، لم تنفذ إجراء واحد واضح، كان سيمكنها من النصر، رغم كل ذلك، ألا وهو تنفيذ الخطط: تعبئة فورية لقوات الاحتياط، والتدريب، والإعداد والهجوم. شاؤول موفاز وآخرون غيره، مثل اللواء يفتاح رون طال، قالوا للجنة أنه كان يمكن النصر فقط لو فعلوا كل شيء كما ينبغي. يعتقد شباب لجنة فينوجراد أن الحكومة لم تسأل القيادة العسكرية الأسئلة السليمة، وانساقت وراءها دون تخطيط، وانتهكت بذلك واجبها كحكومة مسئولة.

الحكومة هي القائد الأعلى للجيش، وهي المسئولة عن أمن الدولة. وواجب عليها أن تقوم بكل هذه الأعمال المطلوبة، ولكنها لم تقم بها. ومحاولة ربط ذلك

بما حدث فى فترات سابقة هى حجة مصطنعة. لا يجب على دولة إسرائيل الدخول فى حرب لمجرد أن هناك عنصراً أصبح قوياً.. فعلى سبيل المثال، كانت هناك ضرورة فى قيام المصريين بإغلاق مضيق تيران وإدخال فرقتين عسكريتين لسيناء حتى تندلع حرب الأيام الستة (١٩٦٧). وإذا تعاظمت قوة عنصر ما بشكل أكثر من اللازم بحيث بات يشكل خطراً على وجود الدولة، عندئذ يجب الإعداد للحرب مسبقاً، بشكل منهجي، مثلما حدث فى حرب لبنان الأولى فى عهد شارون، وألا نهرول إليها بشكل عشوائي، مثلما فى حرب لبنان الثانية فى عهد أولمرت.

فى هذه المرحلة، أصبح التوجه المتشدد فى لجنة فينوجراد يمثل الأقلية: اثنان مقابل ثلاثة. والاثنان (الشباب) يبذلان جهداً لتجنيد الثلاثة (الكبار) فى صفهما، ولكن الثلاثة يفعلون العكس، فيعتقدون أنه لا يجب هز السفينة، لأن الوضع حساس.

مَنْ سينتصر..؟ من المبكر جداً التكهن بذلك. هل سيتغلب التيار المعتدل والمتساهل، الذى سيبقى عليهم جميعاً فى مناصبهم، أم سيحدث انقلاب لينتصر التيار المتشدد..؟ ليس واضحاً. المؤكد هو أن الموضوع لن يحذف من جدول الأعمال قريباً. ويقول النقاد إن هذه الحرب كانت تصرفاً أحمق وأديرت بحماقة، وأدت إلى خسائر رهيبة. لا يجب على إسرائيل الخروج إلى الحرب إلا إذا كانت تعلم أن العدو سيخرج منها جاثياً على ركبتيه، وأنه سيستغرق وقتاً طويلاً حتى يفكر مرة أخرى فى العودة إلى ميدان القتال. لكن ما حدث هو العكس، فنصر الله الآن مازال ممتطياً حصانه، أما نحن فمازلنا جاثون على ركبتينا. لهذا السبب، يجب أن يدفع أحد ثمن ذلك، لأن آريئيل شارون كان سيفعل ذلك بطريقة مختلفة، وكذلك باراك.. ماذا ستفعل لجنة فينوجراد إذن..؟!.

الأمم المتحدة: "إسرائيل اجتازت الحدود الدولية أثناء عمليتها فى لبنان الأسبوع الماضي"

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٢/١٣
بقلم: حانان جرينبرج

رغم تأكيد مصادر مسئولة فى الجيش الإسرائيلى بأنهم لم يجتازوا خط الحدود الدولى أثناء عملية التجريف والتعرية التى نفذتها قوات الجيش الإسرائيلى الأسبوع الماضى فى المنطقة الحدودية مع لبنان، إلا أن التحقيق الذى أجرته الأمم المتحدة أكد أن القوات الإسرائيلية اجتازت بالفعل خط الحدود الدولي. كما أكد تحقيق الأمم المتحدة أن الجيش اللبنانى فتح النار على القوات الإسرائيلية قبل اجتيازها الحدود.

كانت قوة من الجيش الإسرائيلى قد قامت يوم الأربعاء الماضى (٢/٧) بتمشيط وتجريف مساحات واسعة فى المنطقة الحدودية للكشف عن عبوات ناسفة، وذلك بعد أن اكتشفت قوات الجيش الإسرائيلى فى وقت سابق من الأسبوع نفسه عدداً من العبوات الناسفة فى المنطقة الحدودية قرب أفيفيم. وخلال العملية، فتحت القوات اللبنانية النار على الجنود الإسرائيليين، الذين ردوا بنيران المدفعية وقصفوا موقعا وآلية تابعة للجيش اللبناني. يذكر أن هذه أول حادثة تشهدها المنطقة الحدودية منذ انتهاء حرب لبنان الثانية.

ومن جانبه، اتهم إلفارو ديسوتو، مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط، كلا من إسرائيل ولبنان بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار.. وقال إلفارو فى الجلسة التى عقدها مجلس الأمن الدولى أمس (٢/١٢) إن الجيش الإسرائيلى أبلغ قوات اليونيفيل بنيته تنفيذ عملية فى المنطقة، ولكن المسئولين فى القوة الدولية طلبوا من إسرائيل حل هذه المشكلة من خلال الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية "للحيلولة دون مزيد من التوتر على الحدود، ولكن إسرائيل لم تستجب لطلبنا ومضت فى خطتها".

وأضاف ديسوتو أنه عندما اجتازت القوات الإسرائيلية السياج الأمني- ولكنها كانت لا تزال داخل الحدود الإسرائيلية الرسمية - أطلق الجيش اللبنانى نيران تحذيرية بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة على الآليات والجرافات الإسرائيلية التى كانت تحاول اجتياز الحدود فى هذه اللحظة.

وردا على هذه المزاعم، أشارت مصادر فى الجيش الإسرائيلى إلى أن هذه العملية كانت تهدف إلى تمشيط المنطقة خشية وجود عبوات ناسفة زرعها رجال حزب الله. وأكدت المصادر أن القوة الإسرائيلية لم تجتز الحدود الدولية خلال العملية: "هناك أماكن فى منطقة الحدود الدولية لا يكون السياج الأمنى ملامسا فيها لخط الحدود الدولى (الخط الأزرق) وذلك بسبب اختلاف طبوغرافية الأرض. قبل حرب لبنان الثانية، لم نكن نجرى دوريات فى هذه الأماكن، ولكن بعد استخلاص الدروس من هذه الحرب، تقرر إدراج هذا النوع من العمليات ضمن السياسة الجديدة، وعمليات التجريف والتمشيط تعد تطبيقا لهذه السياسة.. إن العملية لم تتجاوز الحدود الإسرائيلية".

فينوجراد ليس مشروطا

بقلم: أسرة التحرير
هاآرتس ٢٠٠٧/٢/٢٣

رسائل متوالية من التهديد تُطلق مؤخرا تجاه لجنة فينوجراد التى تحقق فى حرب لبنان الثانية.. سياسيون، وصحفيون وإعلانات ضخمة فى الصحف يوقع عليها "رجال الاحتياط" يطالبون اللجنة بتشديد استنتاجاتها.. هذا فى الواقع مطلب فاشل ومثير للاستغراب، لأنه مطلب قد يكون مقبولاً فى إطار مجادلة استنتاجات اللجنة بعد أن تنشر، ولكن لا يمكن مسبقا مطالبة اللجنة بأن تكيف نتائجها مع التوقعات.

فى الحقيقة أن لجنة فينوجراد وُلدت فى الخطيئة، فبدلاً من تشكيل لجنة تحقيق رسمية تحظى بثقة الجمهور، قررت الحكومة تشكيل لجنة تعين هى محققيها وليس محكمة العدل العليا. ومن جهة أخرى، لو كان رئيس الوزراء استجاب لمطلب الاستقالة، فإن الإحساس بأن أحداً ما أخذ المسئولية على عاتقه يكون قد أشبع. على أية حال، لجنة فينوجراد هى حل وسط معقول، والأيام ستقول ما إذا كانت أدت مهامها بالعناية والاستقلالية المناسبتين أم لا. وحتى تصدر توصياتها، وفى هذه الأثناء، لا يوجد ما يدعو إلى التفكير خلاف ذلك.

التشكيك الشخصى فى أعضاء لجنة فينوجراد، والادعاء بأن مجرد تعيين رئيس الوزراء لهم سيؤدى بهم إلى محاولة إرضائه من خلال استنتاجاتهم، ليس له ما يستند إليه، فضلاً عن أنه يمس بثقة الجمهور باللجنة.. إن من يعتقد بأن عملية التعيين تشكك فى مصداقية اللجنة، لا يمكنه أن يطالبها باستخلاص استنتاجات شجاعة، إذ إنه يعلن مسبقا بأن اللجنة لا وجود لها فى نظره.

لجنة زايلر، التى نشرت لتوها استنتاجات أثبتت أن لجنة فحص عيَّنتها الحكومة يمكنها أيضاً أن تقوم بعمل طيب خالى من اللبس، وأن تحظى بثقة الجمهور.. صحيح أن تشكيل لجنة تحقيق رسمية كان أفضل، ولكن ما إن تشكلت لجنة فحص، فينبغى إعطاؤها كامل الثقة بأن تقوم بمهمتها باستقامة، خاصة أن كل من امتثل أمام اللجنة تولد لديه انطباع بأنه يجرى فيها عمل جاد وتحقيق عميق، ولم يشكك أحد شخصيا فى أى من أعضائها عند تعيينه، ولا يوجد ما يدعو إلى التشكيك بأى منهم.

لقد تلقت لجنة فينوجراد تفويضا أوسع من لجنة أجرانات، بل وتلقت صلاحيات توازى تلك التى من المفترض أن تكون للجنة تحقيق رسمية، فيمكنها أن تحصل على أى وثيقة تريدها، أن تحقق مع كل شاهد، أن تلزم الشهود بالمثول أمامها ومنحهم حصانة من المحاكمة الجنائية. كما أن فترة التحقيق لم تحدد، بل امتدت ابتداء من انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان فى عام ٢٠٠٠ وحتى وقف إطلاق النار فى أغسطس ٢٠٠٧ . كما أن اللجنة لم تتقيد بمجالات تحقيق معينة، إنما تقرر أن تفحص سلوك القيادة السياسية وأجهزة الأمن وأن تكون لها إمكانية استخلاص استنتاجات شخصية ومؤسسية.

من كل الجوانب، باستثناء طريقة تعيينها، لجنة فينوجراد يمكنها أن تقوم بما كُلفت به، ولكن ينبغى السماح لها بالعمل دون ضغط، ولاسيما عدم إلزامها بالوصول إلى نتائج معينة (يقصد عدم توجيهها لإصدار توصيات معينة).

لا يجب أن نتوقع من اللجنة أن تحل محل السلطة، مثلما يُفهم من إعلانات رجال الاحتياط.. علماً بأن استنتاجاتها يمكنها أن تشكل ذريعة لتقديم موعد الانتخابات والإطاحة بالحكومة الحالية.

◆ ترجمات عبرية ◆



تطورات داخل الائتلاف الحكومي

آخر أيام بيرتس فى السياسة

هاتسوفيه ٢٠٠٧/٢/١
بقلم: نيتسان كيدر

لو لم يُقدِّم رئيس الوزراء إيهود أولمرت على اتخاذ خطوة أحادية الجانب، ويقوم بنقل الوزير بيرتس بعيداً عن وزارة الدفاع، نتوقع اختفاء بيرتس قريباً من الحياة السياسية.

والحقيقة أن عَمير بيرتس لم يترك بصمة تذكر فى وزارة الدفاع خلال الفترة التى شغل فيها هذا المنصب. كما أن النتائج التى توصلت إليها لجنة فينوجراد يمكن أن تكون فى غير صالحه على الإطلاق. لذلك، يبدو من غير الواضح ومن غير المبرر رفضه كل مرة لما يقترحونه عليه بترك وزارة الدفاع والانتقال إلى وزارة اجتماعية أخرى، إلا إذا كان هذا الرفض نوعاً من التكتيك المتطور الذى لا يتيسر لنا فهمه وإدراكه. ويبدو أن بيرتس لديه التصميم على التمسك بوزارة الدفاع حتى لا يدخل إليها خصمه اللدود إيهود باراك فى إطار دورة للحقائب الوزارية، الدفاع أو غيرها.

قالوا فى كاديما، نهاية هذا الأسبوع، أنه لا يوجد أحد يرغب فى زحزحة وزير الدفاع عن منصبه. إلا أنهم فى الوقت نفسه يرسلون برسائل ضمنية تنطوى على تلميحات موجهة لبيرتس، مثل: "لو أردت، فإننا سنكون سعداء للتنسيق معك فى مسألة انتقالك من وزارة الدفاع إلى وزارة أخرى".

ولكن وزير الدفاع يفضل تجاهل كل ذلك. فعلى الرغم من أنه لو كان فى وزارة ذات طابع اجتماعى فسيكون بمقدوره تحقيق الكثير من الأجندة التى خاض بها الانتخابات الأخيرة على نحو أفضل، إلا أنه اختار مرة تلو الأخرى المحاولة والبرهنة على قدراته كوزير دفاع. ليس لدى بيرتس ما يخسره، رغم أن منصبه كرئيس لحزب العمل يبدو أنه سينتهى فى شهر مايو (يقصد مع إجراء الانتخابات الداخلية لحزب العمل). لذلك، يبدو من غير الواضح بعض الشيء إصراره على البقاء فى وزارة الدفاع. كان من الممكن أن تكون هذه الفترة الوقت المناسب والجيد بالنسبة لبيرتس حتى يحاول الاهتمام بالأمور الإجتماعية وتحسين موقفه داخل حزب العمل، ولكن بدلاً من ذلك، فقد فضَّل قبول نصيحة السوء والبقاء فى منصبه كوزير للدفاع.

يعد بيرتس من أقل وزراء الدفاع شأناً فى تاريخ إسرائيل. ويا لسوء حظه. إنه بهذا الشكل دمر مكانته داخل الحزب، الأمر الذى من الممكن أن يكون وبالاً عليه عند تحديد القائمة القادمة لحزب العمل. ولن نتحدث عن الضرر الذى لحق بالناخبين الذين اختاروا رئيساً للحزب رفع الشعار الاجتماعى ولم ينفذ حتى اليوم ما وعد به.

يمكن أن تكون هذه هى فرصة رئيس الوزراء إيهود أولمرت لنقل بيرتس إلى وزارة أخرى ووضع شخص مناسب أكثر فى هذه الوزارة المهمة من أجل تحسين صورته أمام الجمهور، التى بناء على استطلاعات الرأي، تشهد انخفاضاً مستمراً بمرور الأيام. فقط مثل هذا الإجراء أحادى الجانب من جانب أولمرت سيسمح لبيرتس بالانتقال إلى وزارة ذات طابع اجتماعي. ولكن لو لم يعطِ أولمرت هذه الفرصة لبيرتس، فإننا نتوقع اختفاء بيرتس من الحياة السياسية قريباً.

وثمة خيار آخر يتمثل فى أن توصى لجنة فينوجراد بيرتس بترك الوزارة. ولكن هذا الاحتمال يبدو بعيداً للغاية فى الوقت الحالي، كما لا يبدو معقولاً على الإطلاق، بناء على التقديرات.

"أولمرت" من القمة إلى القاع

افتتاحية هاتسوفيه
٢٠٠٧/٢/٢

يشير الاستطلاع الأخير الذى نُشر هذا الأسبوع إلى أن حكومة أولمرت على شفا التفكك.. فقد كشف أن ٩٪ فقط ما يزالون مستعدين لتأييد رئيس الحكومة "إيهود أولمرت". صحيح أن أولمرت يتجاهل نتائج الاستطلاع ويهتم بمعالجة "التدنى الجديد" الذى أصاب شعبية الحكومة، بعد الحكم الذى صدر ضد وزير العدل السابق "حاييم رامون"، ولكن ليس فى هذا ما يكفى لاستعادة الأغلبية التى فقدتها حكومته. حتى مثوله أمس أمام لجنة التحقيق الحكومية التى تحقق فى إخفاقات حرب لبنان الثانية لم يعضد وضعه.

إن حكومة "أولمرت" تخطو الآن نحو الهاوية، ومن شأنها أن تسقط فى أقرب فرصة، وهذا هو رأى أعضاء رئيسيين فى الائتلاف الحكومي، ينظرون بعدم ثقة إلى الخطوات الأخيرة لرئيس الحكومة، سواء فيما يتعلق بتعيين وزير للعدل، أو فى رسم سياسة للحكومة.

لقد تجنب رئيس الحكومة، منذ تسلمه منصبه، بلورة سياسة واضحة. ويبدو أنه يفضل، لسبب ما، رسم سياسة بالقطعة، كما يبدو، من أجل إرضاء شركائه. وهو يغير قراراته بين الحين والحين، سيما القرارات الأمنية. وقد عبَّر عن ذلك، من خلال مثوله أمام لجنة التحقيق الحكومية، حيث قال إن قرار شن الحرب قد "فُرض" عليه من قِبل عناصر أمنية. بذا، أراد، كما يبدو، تبرئة نفسه من مسئولية الحرب. على أية حال، ليست هذه هى المرة الأولى التى يسعى فيها رئيس الحكومة جاهداً لإعفاء نفسه من مسئولية القيام بأشياء، بعد حدوثها، كان شريكاً فيها فى واقع الأمر.. ومن ثم، يجب الافتراض بأن رئيس الحكومة قد انتهج نفس الأسلوب لدى مثوله أمس أمام لجنة التحقيق، إذ سعى جاهداً لتبرئة نفسه من مسئولية إخفاقات حدثت فى حرب لبنان الثانية.. جديرٌ بالذكر أن رئيس الأركان الجنرال "دان حالوتس" انتهج ذات الأسلوب لدى إدلائه بشهادته أمام اللجنة، حيث حاول هو أيضاً تبرئة نفسه من مسئولية الإخفاقات فى الحرب المذكورة.

لا ينبغى الافتراض بأن أعضاء اللجنة قد تأثروا بمحاولة التهرب من المسئولية فى شهادتى رئيس الحكومة ورئيس الأركان، بقدر ما ينبغى الافتراض بأن رئيس الحكومة بات فى "ورطات متتالية" ستجعله غير قادر على الاستمرار فى منصبه. وطبقاً لجميع الشواهد، فإننا سنقترب من انتخابات مبكرة، خصوصاً، وأن هناك دعاوى أخذت تتضح الآن، فى لجان أخرى، ضد السيد "أولمرت"، تتعلق بشقق اشتراها فى القدس وبصلات أجراها مع عناصر "صديقة"، من أجل مساعدة أحد أصدقائه عبر البحار فى الفوز بالمناقصة المعلنة بخصوص شراء بنك "ليئومى". صحيح، أن هذا الصديق لم يشتر البنك، لكن الصلات التى أجراها فى هذا الشأن أثارت اندهاشاً، وحقق فيها مراقب الدولة.

خلاصة القول، إن "أزمات أولمرت" المتتالية تخيم على أداء حكومته، بعد أن أدت إلى سقوطها من القمة إلى الحضيض.

خطر واضح وفوري

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٢/٨

ليس ثمة حاجة للجنة تحقيق كى نجزم بحقيقة أن رئيس الحكومة ووزير الدفاع لا يتحدثان مع بعضهما بعضا .. تلك الحقيقة التى تمثل خطراً واضحاً وفورياً على أمن الدولة. هذا الوضع الخطير مستمر منذ انتهاء الحرب، وهو غير معلوم للجمهور بكامل خطورته. كل بيانات التطمين التى تتردد من مكاتب الوزراء داحضة، والابتسامات التى يتم تبادلها أمام الكاميرات كاذبة فى أساسها.. فيبدو الأمر وكأن "دولة إسرائيل لا يديرها أحد".. فليس ثمة تنسيق فى القضايا المهمة بين "إيهود أولمرت" و"عَمير بيرتس". فقط فى الأربع والعشرين ساعة الماضية، تم نشر خطاب فضائحى أرسله "بيرتس" إلى "أولمرت"، طلب فيه وقف أعمال البناء فى نطاق جبل الهيكل (الحرم القدسى الشريف). وبدلاً من مناقشة هذا الموضوع الحساس بسرية وجدية، بدا أن أموراً تحدث بدون تنسيق، وأن وزير الدفاع يعلق فقط على الأحداث. الذريعة غير المقبولة فى هذا الأمر هى أن "أولمرت" ينوى تغيير وزير الدفاع، إلا أنه، ولأسباب سياسية، يؤجل القرار.

هذا التجابن يدل على عدم قدرة "أولمرت" على أن يحكم. إن رئيس الحكومة - الذى يشكو من أن التحقيقات الجنائية تعوق أعمال الحكومة - يقوم مؤخراً بتعيين وزير عدل على مزاجه، غير قادر منذ شهور على اختيار وزير دفاع يستطيع معه، وبمساعدته، ضمان أمن مواطنى الدولة. السؤال لم يعد ما إذا كان "بيرتس" ملائم لمنصبه أم لا، أو ما إذا كان حزب العمل سيوافق على استبداله أم لا.. لقد أصبح الوضع، الذى لا يستطيع فيه الاثنان العمل سوياً، كاف لإثارة الفزع.

من الصعب الثقة فى تصريحات الحكومة حول نشاط جيش الدفاع الإسرائيلى على الحدود اللبنانية أو فى الضفة، ولا فى سياستها فى موضوع البؤر الاستيطانية، ولا فى الاعتبارات التى أدت إلى شراء أنظمة جديدة من السلاح، ولا بالتأكيد فى معالجة الموضوع النووى الإيرانى أو الاتصالات مع السلطة الفلسطينية - حيث تجرى المعالجة فى وسائل الإعلام بوجه خاص، وكل قول لطرف يحظى على الفور بتعقيب مستخف من جانب الطرف الثاني، حتى باتا مكتبا رئيس الحكومة ووزير الدفاع يُذكّرنا، بشكل كبير، بمكتبى "محمود عباس" و"إسماعيل هنية"، وأصبحت الميزة الإسرائيلية المتمثلة فى "الإدارة الديموقراطية السليمة" يتم لعبها من خلال ألعاب ذات طابع أنانى مخجل.

يقول نائب وزير الدفاع، "إفرايم سينيه"، بأن نشر الخطاب الخاص بجبل الهيكل قد سبب إحراجاً فى وزارة الدفاع، لكن حقيقة وجوب إرسال خطاب بين وزارة وأخرى فى موضوع حساس للغاية قد يكلف أرواحاً، تدل فى حد ذاتها على هول الأزمة. إن الأعمال التى تجرى فى جبل الهيكل، مثل النشاط (العسكري) على الحدود اللبنانية - كلها أمور تنطوى على احتمال كبير لاندلاع الأمور، وكان من المنطقى أن تتم بتبصر، إلا أن الحكومة الحالية ليس من سماتها التبصر، وإنما تحصن الساسة كلٌ فى معسكره، وحوله المقربين منه، حتى بات يخيل لى أن الحقد والانتقام قد أصبحا بديلان لجدول أعمال رسمي.

ينبغى على رئيس الحكومة، على الأقل، إذا كان يريد ترك انطباع إيجابى ما، قبل أن يتم استبداله بآخر، أن يعمل على الوقوف على رأس هيئة الأمن شخص يتمتع بثقة تلك الهيئة ويستطيع هو العمل معه، وإذا انسحب حزب "العمل" من الحكومة، بسبب تغيير وزير الدفاع، فذلك علامة على أنه هو أيضاً غير جدير بقيادة الدولة.

نتنياهو يطالب حكومة أولمرت بالاستقالة

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٢/١٢
بقلم: أمنون مرندا

◆ **نتنياهو يعلن التحدي:**

تسبب الهجوم غير المسبوق، الذى شنّه رئيس الوزراء إيهود أولمرت بعد ظهر اليوم (الاثنين)، على زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، فى شن هجوم مضاد من جانبه، حيث قال الأخير فى جلسة كتلة حزب الليكود البرلمانية: "إنها حكومة تتسم بالفشل والتقصير. هناك شيء واحد يجب أن تقوم به هذه الحكومة، ألا وهو الاستقالة". لقد غضب نتنياهو بسبب الكلام الذى قاله أولمرت فى لجنة الخارجية والأمن، حيث ورد فيه: "إن نتنياهو، وقتما كان رئيساً للوزراء، هو من أنشأ حماس وهو من قام بإحيائها، وهو من أطلق سراح الشيخ أحمد ياسين وأعطى الفرصة لحماس لكى تنمو".

ولم يتأخر نتنياهو فى الرد على هذا الكلام، حيث قال: "يبدو أن رئيس الوزراء لم يتعلم شيئاً ويحاول التغطية على إخفاقاته بتوجيه جميع التهم الباطلة، لكننا نعلم أنه رئيس الوزراء نفسه الذى سمح لحماس بإجراء الانتخابات فى القدس، ويسمح لها الآن بالحصول على الأموال وتدمير كل أسوار العزلة الموجودة حولها. إنه لا يستطيع مواجهة الأمور، لكنه ينساق وراءها فى حالة من التلعثم وافتقار الزعامة. لقد شهدنا ذلك فى تدهور الوضع الأمنى، وفى الإدارة المخزية للحرب".

وقد واصل نتنياهو كلامه قائلاً: "إن الشيء الذى أعطى حماس هذه الدفعة هو قرار أولمرت بالسماح لها بإجراء الانتخابات فى القدس، وهو الأمر الذى كان يعارضه شارون. وبعد ذلك، سمح أولمرت لحماس بالحصول على الأموال، وأخبرناه بأن يوقف تقديم هذه الأموال، لكنه لم يقم بذلك. أبو مازن يزحف نحو حماس وأولمرت يزحف نحو أبى مازن. ومن هذا المنطلق، يسهم رئيس الوزراء بضعفه وتلعثمه فى تدهور وضع دولة إسرائيل. والأسوأ من ذلك، أنه يسهم الآن فى انهيار أسوار العزلة التى أقيمت حول حماس، حيث يسمح لها بتلقى الأموال، وهو ما يعنى السماح لها بشراء الأسلحة، التى تستخدمها ضدنا بعد ذلك".

◆ **نتنياهو: "أولمرت يتصرف بشكل ملتو"**

تطرق نتنياهو بإسهاب لأداء الحكومة، حيث قال: "إن حكومة أولمرت لا تتبنى موقفاً محدداً، فهى لا تستطيع الصمود أكثر من ٢٤ ساعة. كنت أدرك حتى مساء يوم السبت أن الحكومة الإسرائيلية ستعارض الاتفاقية التى تعتبر بمثابة ضربة قاصمة (يقصد اتفاق مكة)، ويوم الأحد علمنا أن أولمرت لم يصدر قراره فى هذا الشأن بزعم أن ما خفى أكثر مما هو واضح، إلا أن الأمر مغاير تماماً، فالأمور الواضحة أكثر من الخفية. إننا نعلم أن حماس لا تمتلك أية نية فى عقد سلام ومحاربة الإرهاب، والدليل على ذلك هو سقوط صواريخ القسام يومياً داخل الأراضى الإسرائيلية".

وقد شن أولمرت قبل ذلك هجوماً على نتنياهو على جبهة أخرى، هى الجبهة السورية. لقد قال رئيس الوزراء أن حكومة نتنياهو أجرت مفاوضات مع سوريا ووافقت على الانسحاب من هضبة الجولان. وقد أضاف أولمرت أن نتنياهو لم يكن بمفرده، وأن جميع الحكومات الإسرائيلية فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٢ – ٢٠٠٣، ومن بينها حكومة رابين وباراك، أجرت مفاوضات مع سوريا، تبين منها أنه سيحدث تنازل شبه كامل عن هضبة الجولان.

لقد غضب عضو الكنيست نتنياهو من كلام أولمرت، وقال إنه مجرد أكاذيب، وتساءل رئيس حزب الليكود قائلا: "كم عدد المرات التى يستطيع السيد أولمرت أن يكرر فيها هذه الأكاذيب..؟". وأضاف قائلا: "أعلم جيداً أن إصرارى بالإبقاء على هضبة الجولان هو الذى أدى فى نهاية الأمر إلى تدمير الاتصالات مع سوريا".

وقال نتنياهو أيضاً: "أظن أنها هذا الكلام عبارة عن محاولة مفضوحة من جانب أولمرت من أجل إلهاء الجمهور بعيداً عن مجموعة إخفاقات حكومته الأمنية والسياسية. وها هو إخفاقه الأخير، فهو لا يعرف هل يقبل أم يرفض الاتفاقية التى تمثل ضربة قاصمة من ناحية، وتعتبر انتصاراً لصالح حماس من ناحية أخرى. من الواضح أن الجميع يعلمون أن حماس لم تسع نحو أبى مازن، بل إن الأخير هو من سعى إلى حماس التى تملك الاستعداد للاعتراف بإسرائيل".

الحرب الحقيقية

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٢/١٣
بقلم: موردخاى جيلات

من الأفضل أن يتعلم أولمرت شيئاً أو شيئين من الوزيرة تسيبى ليفني، التى عندما يكون لديها انتقادات للجهاز القضائي، لا تسارع بأفعال حمقاء.. وتتصرف بحذر شديد.

لا توجد أى شبهات ضد ليفني. فهى لا تصادق المجرمين، وليست متورطة فى حملات انتخابية مشبوهة، وليست منشغلة بإهانة مراقب الدولة ولا تحاول إشعال النيران داخل المحكمة العليا.. هذه ليست أجندتها، وهى لا تخشى أحد.

بهذا الرصيد تمكنت ليفنى أول أمس، خلال مراسم استقبال وزير العدل الجديد، دانيئيل فريدمان، من الإدلاء بتصريحات قاسية ضده وضد رئيس الحكومة، حيث قالت: "فى إسرائيل لا نلفق التهم لأحد، لا هنا ولا فى أى مكان آخر. أى أننى أرفض باشمئزاز الادعاء بتلفيق التهم لحاييم رامون ويعقوف نئمان. لو كانت هذه المنظومة عزيزة عليك يا سيادة الوزير، لا تسمح باستمرار ترويج هذه القصة للجمهور. فهذا أمر عار من الصحة".

هذه الكلمات لم تكن زلة لسان، فهى واضحة ومحسوبة. وفى موضع آخر، كان الحاضرون يصفقون ويهتفون، لأنها بمثابة إعلان عن استقلالية تسيبى ليفنى فى مواجهة إيهود أولمرت، وهى بمثابة إعلان حرب على من يحاول إضعاف جهاز فرض القانون ومحاربة الفساد، وهى بمثابة سخرية ممن تأثروا قبل أسبوع من الانتقام اللذيذ الذى قام به أولمرت ضد الجهاز الذى يقوم بالتحقيق معه. ورغم كل ذلك، وبدلاً من أن تفهم أن أولمرت ارتكب خطئاً فادحاً، لازال هناك فى وسائل الإعلام من يصفق لأولمرت.

نعتقد أن ليفنى سئمت الاستماع إلى الجوقة التى تدافع دوماً عن المجرمين والشخصيات العامة الفاسدة، على المستوى العام أو الجنائي، بدلاً من إدانتهم.. وأعتقد أنها سئمت الاستماع إلى هذه الفرقة الموسيقية دون أن يقول أحد أعضائها صراحة: "إننا أصدقاء شخصيين للمتهم أو المدان. نحن موبوئون. يحظر علينا الاقتراب من هذه القضية، لكن يصعب علينا أيضا التخلى عن أحد الأصدقاء. من جانبنا الغاية تبرر الوسيلة ولتذهب إلى الجحيم الأخلاقيات والإخلاص للحقيقة".

لقد سئمت وزيرة الخارجية أيضاً، كما هو حال الكثيرين، رؤية المقربين من حاييم رامون والاستماع إليهم وهم يضللون الجمهور مجدداً، ويهاجمون القضاة بدلاً من احترام قرارهم المبرر وشجاعتهم. والأسوأ من ذلك: يهتمون بغسيل مخ الجمهور، ثم يلوحون بنتائج استطلاعات الرأى التى توضح أن الجمهور فقد ثقته فى المنظومة القضائية.

إنها مجرد مسألة طابع

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/١٤
بقلم: يسرائيل هرئيل

هناك ثلاث مسائل أساسية تصرف فيها إيهود أولمرت على نحو صحيح كرئيس للوزراء فى بدايتها، ولكن ظهرت مشاكلها عندما تطلبت العناية بها توافر مقومات على غرار القيادة والذكاء ورباطة الجأش والتمسك بالهدف.

المسألة الأولى: بعد اختطاف الجنود فى لبنان، كان أولمرت يعتقد بحق أنه لو قامت إسرائيل مرة أخرى بضبط النفس، فإنها ستفقد ما تبقى لها من قوة ردع. كل ذلك فى الوقت الذى يجب فيه إظهار قوة ردع أقوى فى مواجهة إيران، راعية حزب الله، والتى تعلن صراحة أن هدفها هو القضاء على إسرائيل.

مع ذلك، ومن هنا، بدأ الفشل فى مسألة الزعامة والقيادة، حيث لم يضع أولمرت أمام الجيش هدفاً واضحاً محدداً. وعندما فشل الجيش لغياب هدف واضح فى حربه بدت عليه - ليس الجيش وحده - حالة من عدم التمسك بالهدف. وفى النهاية، وبتبنيه اقتراح تسيبى ليفنى بإدخال قوة يونيفيل قوية إلى لبنان، فقد تصرف أولمرت بأسلوب يفتقد إلى الذكاء والفطنة. كان يجب على أولمرت أن يعرف أن قوة اليونيفيل لن تحول دون إعادة بناء حزب الله ولن تمنع هجماته.

لذلك، مثلما قال مؤخراً رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) أمام لجنة الخارجية والأمن، فإن إعادة بناء حزب الله قد اكتمل تقريباً. وأن إسرائيل مثلما ثبت فى واقعة الألغام وإطلاق النار، قبل بضعة أيام، وجدت نفسها أمام قوة اليونيفيل التى تدافع عن المعتدي.

المسألة الثانية: قام سكان غزة، الذين تعلموا من دروس لبنان بعد الحرب، بقصف سديروت وغرب النقب بدون توقف. واعتقد أولمرت مرة أخرى بصدق أنه بعد لبنان - وبمعزل عن الواجب الذى يفرض الدفاع عن المواطنين - لا يجب على الإطلاق الصمت حيال أحد. ولكن مرة أخرى، عاد السلوك ذاته يظهر فى الجنوب: فبدلاً من التمسك بالهدف وحسم المعركة - كما ذكرنا - فإن حماس هى من دعت إلى وقف إطلاق النار، وقد وافق أولمرت على الرغم من معرفته بأنه لن يكون هناك وقف لإطلاق النار. والدليل على ذلك، استمرار إطلاق صواريخ القسام على المستعمرات الإسرائيلية، ومواصلة المنظمات الإرهابية فى القطاع تسلحها بشكل حثيث، مثلما هو الوضع بالنسبة لحزب الله فى لبنان، وكذلك استمرار محاولات تنفيذ عمليات تخريبية نجحت إحداها فى إيلات.

المسألة الثالثة: فيما يتعلق بمسألة الجسر الموصل لجبل الهيكل، فقد كان كل الحق مع أولمرت. فثمة ضرورة هندسية وأمنية - إياك والقول بأن ثمة ضرورة قومية - لترميم الجسر المؤدى إلى باب المغاربة. ومنذ اللحظة التى بدأت فيها أعمال الترميم فى هذا الجسر، كان من المحظور وقفها بالطبع حتى لا يتم تفسير وقف أعمال الترميم على أنها استسلام للتحريض والعنف.

إن وقف أعمال الترميم تثبت أن أولمرت لم يصمد مرة أخرى أمام الضغوط ولم يتمسك بالهدف وفشل فى محك الذكاء. وهاهو بعد انتهاء هذه الأمور والأحداث، يصبح وضع إسرائيل أكثر سوءاً مما كان عليه قبل أن تبدأ أعمال الترميم. هكذا كان الوضع فى لبنان وفى القطاع، وهاهو فى القدس. إن وقف أعمال الترميم والتذرع المهين بغياب الموافقات القانونية يعمل فقط على تحفيز الغلاة والمتعصبين أمثال رائد صلاح.

إن التمسك بالهدف كان من شأنه أن يؤدى فى نهاية الأمر إلى شيء من الهدوء بعد العاصفة. لقد تم التخطيط فى أورينت هاوس (بيت الشرق) على مدى سنوات كثيرة لأنشطة مناهضة لإسرائيل، وقد حاولت كل الحكومات إغلاقه، ولكن الخبراء حذروا من أن إغلاقه سيؤدى إلى إشعال منطقة الشرق الأوسط. وأن مصر والأردن ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل لو تم هذا الإغلاق.

وفى النهاية وجدنا حكومة اتسمت بالجرأة (عندما كان عوزى لنداو وزيراً للأمن الداخلى ونفذ الأمر). تم إغلاق هذا المبنى وتم العثور فيه على مستندات تشهد بوضوح على التخطيط لأنشطة تآمرية. وقد ظل الشرق الأوسط كما هو باستثناء مظاهرة شارك فيها بضع مئات من الأشخاص. وهكذا أيضاً حدث فيما يتعلق بمسألة صعود يهود إلى جبل الهيكل، فقد حذر الخبراء بمساندة من الإعلام من نشوب حرب بين الأديان. ولكن تساحى هنجبى قرر أيضاً، عندما كان وزيراً للأمن الداخلى - بالطبع بدعم واضح من رئيس الوزراء - السماح لليهود بالصعود إلى جبل الهيكل. حاول المسلمون بالفعل تنظيم أعمال شغب، ولكن منذ إدراكهم أن هناك إصراراً واضحاً على تنفيذ هذا القرار سلموا بالأمر الواقع.

استمعوا إلى تحذير رجل حكيم

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/١٥
بقلم: زئيف شترنهل

صحيح أن الاختلافات بين مكونات الائتلاف الحكومى كبيرة، إلا أن نهجاً سليماً لجوهر الإدارة المرغوبة يوحد هذه المكونات. هكذا، يمكن رؤية كيف يهب أناس من قادة العالم الأكاديمي، وساسة يصطحبون معهم محاميهم، وأنصار الليبرالية الاقتصادية الوحشية، كرجل واحد للدفاع عن النظام من "مخربيه".. والجميع يردد مقولة واحدة: "اسمحوا للكنيست بسن القوانين، اسمحوا للحكومة بالحكم، وحرروا هاتين المؤسستين من بطش محكمة العدل العليا ومراقب الدولة". هذا هو القاسم المشترك للمزاعم التى تتردد ضد تدخل محكمة العدل العليا فى مسألة مسار الجدل الفاصل فى المناطق (الفلسطينية)، وضد الرعب الذى يبثه مراقب الدولة فى نفوس الحكوميين والساسة، الذين اعتادوا التعامل مع القانون "بمرونة".

فى الواقع يقوم النضال فى محكمة العدل العليا، شأنه شأن المحاولات المتكررة لوضع حد لاستقلالية الجامعات والقضاء على الاتحادات المهنية، فى الأساس، على السعى لتحطيم مراكز القوة غير السلطوية.. فنجد البعض ينظر له على أنه مؤشر هدام سيؤدى فى نهاية المطاف إلى تغيير نظام الحكم فى إسرائيل.

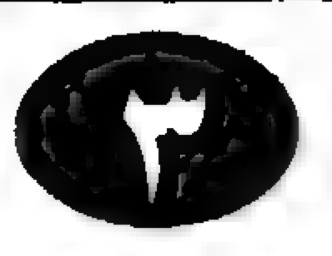
إن الوجه الآخر لهذا النضال هو الادعاء بأن محكمة العدل العليا ومراقب الدولة يضران بالصلاحيات الممنوحة للسلطات المنتخبة. وهذه مجرد ديماجوجية.. فالديموقراطية لا تعنى حق الأغلبية المنتخبة فى الحكم دون أى عائق، وإنما تقاس بمدى قدرتها على تطبيق حقوق الإنسان.. ومن ثم، ينبغى أن تكون المنظومة الحاكمة متوازنة وأن تضم قوى كابحة. إذ إنه لا يمكن كبح القوة، كما هو معروف، إلا عن طريق قوة مضادة مطلوبة من أجل سيادة ديموقراطية حقيقية، وهى تتمثل هنا فى المحكمة التى تدرس بتأن التشريعات وقرارات الحكومة.. يجب أن نعى أن المحكمة تقوم بدور هام بلا مقابل ولا بديل له.

حتى مراكز القوة المستقلة الأخرى فى السنوات الأخيرة هى هدف لمحاولات القضاء عليها. فقد كانت الاتحادات المهنية - فى المدارس، والموانئ والمصانع - لسنوات طويلة مثار سخرية من جانب أنصار الرأسمالية الوحشية، لأنها تقوم على التكافل وتحاول القضاء على الاستغلال. هذا المنطق يسيطر أيضاً على النضال الساخر الدائر منذ سنوات ضد الجامعات.

صحيح أن الهدف الحقيقى هنا هو خصخصة التعليم العالى ونقل المسئولية عن التمويل الحكومى إلى الطلاب ("المستهلكين")، ورغم أن هذا سيجعل الطلبة يدفعون رسوم دراسية مرتفعة، ستضطرهم إلى الحصول على قروض، إلا أن ذلك سيزيد من الفجوات بين الأثرياء والفقراء، لأن القروض سيتم تسديدها ذات يوم. وفى غضون ذلك، وتحت ستار مزيف بدعوى النهوض بالعملية التعليمية - وهو هدف حيوى وضرورى فى حد ذاته - سيفقد المجتمع الأكاديمى استقلاليته وسيتفكك إلى وحدات منفصلة.

كان من الأفضل أن يفكر كل من وزير العدل الجديد ورئيس الحكومة فى التحذير الذى أطلقه أحد كبار الليبراليين فى العصر الحديث، ألكسيس دى توكفيل، حينما أدرك الأخير فى القرن التاسع عشر أن وجود جهات مستقلة توحد عناصر القوة القادرة على التصدى للنظام الحاكم والحيلولة دون انتشاره هو شرط لا يمكن الحفاظ على الحرية بدونه.

ترجمات عبرية



الشأن الفلسطيني

حماس لم تختف

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/٢/٥

يُنظر إلى الاضطرابات الشديدة الجارية فى غزة، والقتل المتبادل بين أجهزة الأمن التابعة لكل من "فتح" و"حماس"، وعجز القيادة المزدوجة - محمود عباس من جانب، وإسماعيل هنية من الجانب الآخر - عن السيطرة على الأمور، بارتياح بالغ، على أنها "حرب أهلية"، وهو مصطلح يوفر لإسرائيل، للوهلة الأولى، مخرجاً من ضرورة العمل على الصعيد السياسي، رغم أن إسرائيل لم تكن فى حاجة أبداً إلى ذرائع، فقد سبق أن قطعت بشكل عام، سواء فى ظل وجود أو عدم وجود مواجهات فلسطينية، بأنه لا يوجد شريك على الجانب الفلسطيني، سواء تعلق الأمر بـ"ياسر عرفات"، أو "محمود عباس"، أو "إسماعيل هنية".

ولكن الآن أصبح من الممكن النظر بريبة إلى حجة "غياب الزعامة"، وإلى ذريعة الـ"مواجهات فى المناطق (الفلسطينية)".. فقد تبلور فى العام الماضى واقع سياسى جديد فى المناطق (الفلسطينية)، حتى وإن كانت إسرائيل ودول الرباعية ترفض الاعتراف به، إذ فازت "حماس"، وليس "فتح"، فى الانتخابات، وهو ما مكن الأولى من إدارة مؤسسات الحكم الفلسطيني، فى حين باتت الثانية، على النقيض، تتصرف كحركة تمرد ترفض التسليم بهزيمتها. كما تعترف مؤخراً دول عربية أيضاً، تعد معتدلة، مثل مصر والسعودية، بأن المقاطعة الشاملة التى تم فرضها على السلطة الفلسطينية لم تغير من هذا الواقع السياسي، وإنما أدت إلى تطورات خطيرة من شأنها أن تنعكس عليها. ويبدو أن "حماس" أيضاً بدأت تعترف بأن المواقف الأيديولوجية البحتة لا يمكن أن تخدم حركة سياسية تريد حشد رأى عام واسع. لذا، يبدو فى الأفق أن "حماس" مستعدة للتنازل بقدر معين عن السيطرة على جميع المناصب الحكومية الرفيعة، وقد تمتم "خالد مشعل" بأن "إسرائيل حقيقة"، هذا فضلاً عن التصريحات السياسية لقادة "حماس" بأن الحركة تتطلع إلى إقامة دولة فلسطينية فى حدود ١٩٦٧، كما أن كلا من مصر والسعودية الآن تبذلان جهداً من أجل إقناع "حماس" بقبول صيغة معتدلة فيما يخص الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (الكاتب يريد من جملة هذه التطورات أن يوضح أن حجة عدم وجود شريك على الجانب الفلسطينى باتت واهية وغير مبررة).

على الناحية الأخرى، ما يزال يخيل لإسرائيل والولايات المتحدة أن اللعبة القديمة التى مفادها أن إسرائيل، إذا رغبت، تستطيع تقوية "محمود عباس" أو إضعافه، هى التى ستفرز المنتج السياسى المرغوب. وكأن تحويل ١٠٠ مليون دولار من إسرائيل، أو ٨٦ مليون من الولايات المتحدة، أو إرسال أسلحة إلى قوات "عباس" هو الذى سيؤدى إلى التحول الاستراتيجى فى السلطة. كان يكفى أن نسمع النفى الحثيث من جانب "عباس" للأنباء بشأن إرسال أسلحة، حتى ندرك أى ارتباك تسببه له هذه السياسة الإسرائيلية وأى وضع من عدم المصداقية تضعه فيه.

إن من الأفضل للحكومة الإسرائيلية أن تُجزم، على الفور وبشكل قاطع، بأن إسرائيل تتبنى مبادرة القمة العربية فى بيروت، وبأنها مستعدة للتفاوض على

أسسها مع كل عنصر فلسطيني مؤهل، بدلاً من تفحص كل يوم أى دسيسة إسرائيلية ستكون أنجع.. وبأن تكون مستعدة، فى نفس الوقت، للتعاون مع أية حكومة فلسطينية فى المسائل المتعلقة بالخدمات الحيوية وبترميم البنى التحتية المدنية، إذ ليس ثمة ضرورة فى هذا الصدد لأن تعترف "حماس" بإسرائيل أو العكس، وإنما فقط بتفهم الضرورات الإنسانية للسكان الذين أصبحوا يعانون.

اتفاق مكة انتصار لحماس

هاتسوفيه ٢٠٠٧/٢/١١
بقلم: موشيه إيشون

أشارت مصادر سياسية فى إسرائيل إلى أن "اتفاق مكة" لا يلبى الشروط التى وضعتها اللجنة الرباعية الدولية. ولا عجب فى أنهم رفضوا هذا الاتفاق مؤكدين أنه ليس مقبولا لدى دولة إسرائيل. وعلى حد قولهم، فإن الاتفاق يتجاهل تماما المشكلات الحقيقية المطروحة على جدول الأعمال والتى تستوجب الحل، وذلك من أجل تمهيد الطريق نحو استئناف المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين.

كما أشار مصدر سياسى فى القدس إلى أن "إسرائيل تؤكد أن النشاط الإرهابى ضدها مازال مستمرا، وأن الجندى جلعاد شاليط مازال رهن الأسر. إسرائيل تنتظر من المجتمع الدولى أن يواصل إبداء العزم والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها، وذلك إلى أن يتم تنفيذها بشكل كامل".

يخشى المسئولون فى القدس من أن يدفع التوقيع على اتفاق مكة الدول الأوروبية إلى الإفراج عن الأموال المجمدة للسلطة الفلسطينية. وقد دعت وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى القادة الأوروبيين، الذين اجتمعوا أمس الأول فى ميونيخ، إلى إجبار الفلسطينيين على قبول شروط الرباعية. وقالت ليفني: "إسرائيل لا يمكنها التفاوض على مجرد الاعتراف بحقها فى الوجود". هذا وتؤيد الولايات المتحدة حتى الآن موقف إسرائيل ولن تفرج عن أموال للسلطة الفلسطينية.

من الناحية الفعلية، يتجاهل اتفاق مكة وجود دولة إسرائيل السيادية. ورغم أنه يتضمن استعدادا للتفاوض حول تسوية سياسية، إلا أنه لا يتطرق للكيان الإسرائيلي. كما أن حماس مستعدة للتوقيع على اتفاق "هدنة" لمدة عشرين عاما، وفقاً لها، مع الكيان المجهول القائم فى المناطق (الفلسطينية)، من خلال تجاهل واضح لوجود دولة إسرائيل. ومن الطبيعى أن ترفض إسرائيل قبول تسوية فى ظروف كهذه.

من المؤكد أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت سيطرح هذا الموضوع فى لقائه القريب مع رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، وسيطلب منه تفسيرات عن وجهة الحكومة الفلسطينية الجديدة. من الصعب أن نعرف كيف سيرد أبو مازن فى ظل هذه الظروف الجديدة، وما إذا كان بمقدوره أن يشرح وجهة نظر الحكومة الجديدة التى تتولى حماس رئاستها أم لا.

لقد حصل أبو مازن على ست حقائب وزارية فى الحكومة الجديدة، فى حين حصلت حماس على تسع حقائب، بينما يتولى المستقلون أربع حقائب، شريطة أن توافق كلتا الحركتان على أسماء المرشحين لتولى هذه الوزارات الأربع. وهكذا، يتأكد، بما لا يدع مجال للشك، أن حماس هى التى خرجت منتصرة من هذا الاتفاق، فهى التى ستحدد فى نهاية المطاف – بشكل مباشر أو غير مباشر – أسماء وزراء الخارجية، والمالية والشئون الأمنية، وهى المناصب الثلاثة الرئيسية فى الحكومة.

إذا ألقينا نظرة متفحصة على نتائج اتفاق مكة، سيتأكد لنا أن أبا مازن قد تراجع إلى الوراء وأصبح أكثر قربا من حماس. وفى ظل هذه الظروف، يتعين على إسرائيل خوض نضال قاسى جدا، ويجب عليها الاستعداد له جيدا.

فرصة لتغيير التوجهات

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/١١
بقلم: دانى روبنشتاين

تستطيع الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وهى قادرة على ذلك، لأن الرئيس الفلسطينى محمود عباس (أبو مازن) دعا رئيس الحكومة "إسماعيل هنية"، فى خطاب التكليف الذى سلمه له، إلى "احترام القرارات الشرعية العربية والدولية والاتفاقات التى وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية (يقصد مع إسرائيل)".

يمكن فهم ذلك على أنه دعوة لاحترام اتفاق أوسلو، الذى يشمل المطالب الثلاثة المعروفة من قبل اللجنة الرباعية الدولية (الاعتراف بإسرائيل، واحترام الاتفاقات السابقة، ونبذ العنف). يجب عليها ذلك (يقصد يجب على إسرائيل)، لأن الاعتراف بالحكومة الجديدة هو السبيل الوحيد الآن لاستئناف المفاوضات السياسية مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذى يحظى بدعم كل الفصائل الفلسطينية لإدارة المفاوضات.

من كثرة التصريحات وردود الأفعال التى ترددت فى ختام لقاء مكة، من الأفضل الانتباه لعنوان آخر حظى بتركيز شديد من جانب بعض وسائل الإعلام، وهى التصريحات التى أدلى بها خالد مشعل، زعيم حماس، عند تطرقه لخطاب التكليف الذى أرسله عباس لهنية. فبعدما تعهد مشعل بأن حماس ملتزمة بخطاب التكليف، أضاف قائلاً: "حماس تتبنى خطاً سياسياً جديداً".

والحقيقة أن الحديث لا يدور عن حدوث انقلاب فى سياسة حماس، فالاعتراف الواضح والرسمى بإسرائيل لم ولن يحدث، ولاسيما فى المستقبل القريب. لكن من ناحية أخرى، هناك تغير ما - يشهد مشعل بنفسه عليه - وإن كانت أى شخصية سياسية لا تبادر بالاعتراف به.. على أية حال، يجب دراسة هذا التغير بموجب نهج حماس فى العام الأخير، وهو النهج الذى يعتبره إسرائيليون كثيرون غير دراماتيكي، لكن من جانب قيادة حماس يمكن الإشارة إلى حدوث تغير فى التوجهات.

قبل ما يزيد على سنة، وافقت حركة حماس، مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، على وقف إطلاق النار مع إسرائيل. وهذا قرار ليس باليسير على منظمة ترفع شعار النضال العنيف والضروس ضد إسرائيل. وبقدر أو بآخر، حافظ ناشطو حركة حماس على وقف إطلاق النار لفترات طويلة، ثم وافقت حماس على المشاركة فى انتخابات السلطة الفلسطينية، فى البداية انتخابات السلطات المحلية، ثم الانتخابات التشريعية.. وجدير بالذكر أن المجلس التشريعى الفلسطينى تأسس ويعمل بموجب اتفاق أوسلو.

لم يكن قرار المشاركة فى الانتخابات سهلاً على حماس، لأنه يعنى موافقة حماس على العمل كحزب سياسي، وليس كمنظمة عسكرية تقاتل إسرائيل. ثم صدرت قرارات عن حكومة حماس حول الاستعداد للحوار، فى قضايا عملية، مع وزارات إسرائيلية. ثم صدرت بيانات عن الحركة بشأن الاستعداد لوقف إطلاق النار طويل المدى (الهدنة) مع إسرائيل، والذى سيؤدى إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧. والآن يبدو أن هناك اتفاقاً على احترام الاتفاقات السابقة، وهو ما يعتبر "تبنى للغة سياسية جديدة" على حد قول مشعل.

يجب على حكومة إسرائيل الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية لأن هذه هى الفرصة الوحيدة الآن لوقف سفك الدماء فى غزة. ورغم اتفاق مكة، فمن غير المؤكد أن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الجديدة ستتمكن من مزاولة نشاطها. فقد تولدت مشاعر قوية بالانتقام المتبادل بين الفصائل المتنازعة فى غزة فى الأشهر الأخيرة، ومن الصعب تخمين كيفية التعامل معها.

فى اللقاء الذى عُقد فى القدس الشرقية الأسبوع الماضي، وصف مسئول كبير فى "فتح" بغزة، هو سفيان أبو زايدة، حالات صعبة مر بها هو ورفاقه فى الفترة الأخيرة. وقد تمثلت تلك الحالات فى قيام ناشطى حركة حماس بتشبيهه بمحمد دحلان، فى حين وصفه البعض الآخر "بالمرتد"، أى الكافر. وهذا يعنى أن دمه مباح.

إن اعتراف إسرائيل بالحكومة الفلسطينية الجديدة سيزيد أيضاً بقدر ما من فرصها فى النجاح فى فرض القانون وإحلال النظام فى غزة، الأمر الذى لا يعتبر جيداً للفلسطينيين وحدهم، وإنما لنا نحن أيضاً.

اتفاق دون أوجه اتفاق

هاتسوفيه ٢٠٠٧/٢/١٨
بقلم: حاجي هويرمان

دخلت الأوساط السياسية فى إسرائيل والغرب هذا الأسبوع فترة التوقعات إزاء ما يحدث فى السلطة الفلسطينية.. "اتفاق مكة"، الذى تم إبرامه يوم الخميس الماضي، يشبه إلى حد كبير "اتفاقيات أوسلو" مع سمة مميزة واحدة: النظر الخاطئ للاتفاق باعتباره اتفاق سلام، حيث إن هذا الاتفاق فى جوهره اتفاق جزئى وهش جداً، واعتباره قاعدة للمفاوضات المستقبلية فى حال نجاحه أمر تخيم عليه الضبابية. هذا ويتطلعون فى القدس وفى العواصم الغربية رؤية الخطوط الأساسية للحكومة الجديدة، قبل بلورة رأيهم النهائى حول "اتفاق مكة".

قد يكون الأسبوع القادم مصيرياً لمستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية الداخلية. ففى الأسبوع القادم، سيضطر الجانبان لتشكيل حكومة وحدة وطنية وبلورة سياساتها. ولكنهم، وهذه وجهة نظر فلسطينية، يضعون احتمال أن يؤدى أى خلاف إلى تفجر هذا الوضع الهش فى أى وقت.

يوم الثلاثاء الماضي، أثار إسماعيل هنية دهشة الفلسطينيين والساحة الدولية، عندما لم يقدم استقالته كما كان متوقعاً. وقد طلبت منه الاستقالة بشكل رسمى حتى يرسل رئيس السلطة الفلسطينية، أبو مازن، خطاب التعيين ويكلفه بتشكيل حكومة جديدة. وقبل ذلك بيوم، أعلن أبو مازن فى القاهرة، أن هنية تسلم خطاب التعيين الرسمى فى مكة، ولكنه سيتلقى مرة أخرى خطاب التعيين لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة: الحكومة الحالية تستقيل، ثم يرسل أبو مازن خطاب التعيين رسمياً حتى يستطيع هنية التشاور مع كل الفصائل وتشكيل الحكومة. وقد أكد أبو مازن أن هذا الإجراء له أجل محدد - ثلاثة أسابيع. وقد اندهش الجميع عندما أعلن هنية أنه "من المبكر جداً الحديث عن استقالة الحكومة الحالية".

◆ **لجان ولجان أخرى:**

فى الخطاب الذى ألقاه إسماعيل هنية، مساء يوم الاثنين، فى غزة، أكد أن "اتفاق مكة" يقوم على أربعة مبادئ: وقف المعارك الداخلية وإنهاء المواجهات المسلحة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة هيكلة مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإقرار الشراكة السياسية القائمة على أساس التعددية السياسية والحزبية فى الساحة الفلسطينية.

فى محاولة لطمس الحقيقة التى مفادها أنه لا يوجد اتفاق بين حماس وفتح فى هذه الموضوعات، أشار هنية إلى أنه قد تشكلت لجنة خاصة لكل موضوع من تلك الموضوعات للبدء فوراً فى تطبيق الاتفاق.

عندما نزيل القشرة الخارجية لاتفاق مكة، يتضح أن نقاط عدم الاتفاق تفوق التفاصيل التى تم الاتفاق عليها، وتحديداً الموضوعات الرئيسية التى لازالت محل خلاف.. ويبدو أن الفلسطينيين تعلموا شيئاً من إسرائيل، فأصبح لديهم أيضاً تعتيم على الخلافات التى يتم إحالتها إلى لجان). وهكذا، ليس هناك قرار نهائى بعد فى مسألة شغل حقيبة الداخلية، وهى أهم حقيبة، وماذا سيكون مصير "القوة التنفيذية" الخاضعة لها التى تعد حتى الآن الجيش الخاص لحماس. هذا القرار مرتبط بهوية وزير الداخلية الفلسطيني. فى المباحثات، طرح اسمين: الأول هو حمودة جروان، والثانى هو محمد مصلح من معسكر البريج للاجئين فى وسط القطاع، والذى كان رجل فتح فى الماضي، وهو الآن سياسى مستقل وأحد العاملين فى الأجهزة الأمنية.

فى الاتفاق تمت الموافقة على تشكيل عدد من اللجان، مهمتها مناقشة هذه الموضوعات، ومن بينها "لجنة الشراكة السياسية". وقد أوضح أحمد حلس، ممثل حركة فتح فى هذه اللجنة، أن "لجنة الشراكة ستتابع تطبيق كل المبادئ العامة للشراكة السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك فى الحكومة، ودورها هو ترجمة القرارات إلى أعمال على أساس المصلحة القومية واحترام سيادة القانون". فى المقابل، قال المتحدث باسم حماس، إسماعيل رضوان، أن "لجنة الشراكة السياسية ستناقش كل الملفات - بدءاً بالحكومة، ومروراً بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس القومى (الهيئة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية) وطريقة الانتخاب فى المجلس، وانتهاءً بالشراكة فى بقية القضايا (مثل تعيين محافظى المدن، ورؤساء الأجهزة الأمنية والسفراء)".. الغريب فى الأمر أنه ليس هناك اتفاق بين الجانبين حتى فيما يتعلق بأنشطة لجنة الشراكة السياسية.

هناك مسألة أخرى هامة هى هوية القائم بأعمال رئيس الوزراء، الذى يجب - وفقاً للاتفاق - أن يكون أحد أعضاء حركة فتح. فقد تردد أمس اسم رئيس كتلة فتح فى المجلس التشريعي، عزام الأحمد، كما أن أحد الأسماء المطروحة بشدة هو محمد دحلان، والأخير يعد

على مر السنين أحد ألد أعداء حماس، كما أنه منذ عشر سنوات، حارب مخربي الحركة عندما كان يتولى منصب رئيس جهاز الأمن الوقائي.. على أية حال، لا مجال للخيال لدى الفلسطينيين، فربما نرى محمد دحلان يجلس على طاولة حكومة واحدة مع ألد أعدائه: إسماعيل هنية.

◆ **لقد أهانوا أبا مازن:**

هناك شيء واحد فقط لا خلاف عليه: أكبر الفائزين في "اتفاق مكة" هو خالد مشعل، وأكبر فائزة في هذه المقامرة هي حركة حماس.. لقد فقدت فتح القدرة على مهاجمة حكومة حماس، وأصبحت جزءاً منها، كما فقد أبو مازن قدرته على انتقاد إسماعيل هنية، واعتباراً من الآن أصبح شريكاً كاملاً في سياسته. وبالنسبة للخارج أيضاً، تستفيد حماس من مناشدات أبو مازن للمجتمع الدولي لقبول الاتفاق، أي منح الشرعية لحكم حماس. وهو ما لم يكن يحلمون بأكثر منه.

وتستعد حماس بالفعل للانقضاض على الهدف القادم: رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية.. إن "اتفاق مكة" هو خطوة على طريق تنفيذ خطة حماس للسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن سيطرت على السلطة الفلسطينية. وفي الاتفاق نفسه، لم يتم الاتفاق على تنفيذ إصلاحات في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وجعله يشمل منظمة تابعة لحماس - الجهاد الإسلامي - ومنظمات فلسطينية أخرى. الحل: تشكيل لجنة مختصة بموضوع الإصلاحات في منظمة التحرير الفلسطينية. ووفقاً لدستور منظمة التحرير الفلسطينية، يجب أن يكون للحكومة الفلسطينية ممثلين في المنظمة.. والآن، للمرة الأولى، سيشغل أعضاء حماس مقاعد في منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي سيتيح زيادة نفوذ حماس في التحركات القادمة حتى السيطرة التامة على منظمة التحرير مثلما حدث مع السلطة الفلسطينية.. "هذا هو الهدف القادم لخالد مشعل" قال لي هذا الأسبوع عنصر مسئول في جهاز المخابرات الفلسطينية، والذي يتابع عن كثب ما يحدث في السلطة الفلسطينية.

يوم الاثنين الماضي، كشف أبو مازن في القاهرة عن أنه من أجل تنفيذ الإصلاحات في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ستعقد جلسة إعدادية في سوريا مع كل العناصر المعنية بالأمر، وجلسة أخرى ستعقد في القاهرة من أجل تنفيذ هذه المسيرة. كما أشار إسماعيل هنية في خطابه إلى أن "اللجنة التي من المقرر أن تتابع تنفيذ الإصلاحات في منظمة التحرير الفلسطينية، ستبدأ أعمالها نهاية الشهر الحالي في دمشق، وستختار العناصر المستقلة التي ستشارك في المباحثات بالقاهرة".. وهكذا تكون سوريا، برئاسة الأسد، قد حظيت بدور هام في تحديد الهيكل الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يبدو إجراءً طبيعياً، لأن زعيم حماس، خالد مشعل، يقيم بشكل متواصل في دمشق.

ويتضح من المعلومات التي وصلت إلى القدس أن كل هذه التطورات تجعل أعضاء فتح والدوائر المقربة من أبي مازن تعيد التفكير بشأن "اتفاق مكة". وفي فتح يدركون أن الاتفاق أدى إلى انحطاط مكانة أبي مازن، الذي أصبحت مكانته حالياً مماثلة لمكانة إسماعيل هنية. هذه إهانة لأبي مازن، فقد أدار مفاوضات مع إسماعيل هنية، بينما كان خالد مشعل يقف وراءه.

يقول عنصر استخباراتي إن حماس طلبت تشكيل حكومة وحدة وطنية فور إجراء انتخابات السلطة الفلسطينية (يقصد العام الماضي). وقد رفض أبو مازن آنذاك، ولكنه وافق الآن على طلب حماس: حكومة الوحدة الوطنية ستكون فيها حماس وفتح على قدم المساواة. وعندما يصبحون معاً في حكومة واحدة، لن يستطيع أعضاء فتح انتقاد وزراء حماس.

وقد بدأ المسئولون في فتح - على ما يبدو - إدراك الفخاخ الكثيرة المنصوبة في "اتفاق مكة". وقريباً سيكتشف أبو مازن أن أصدقاءه في الحركة مستاءين بسبب المناصب التي لم يحصلوا عليها، وهؤلاء من شأنهم أن ينغصوا عليه حياته. عندما تحصل فتح على الوزارات التي ستمنحها حماس لها، سيكتشف أعضاؤها أنهم بصدد مناصب صغيرة، يشغلها أساساً أعضاء قدامى من حركة فتح.

في ظل الوضع الحالي، فرصة نسف الاتفاق خلال أيام لا تقل عن فرصة صموده. وقد عبَّر محرر وكالة "معا" الإخبارية عن ذلك في مقال نشره، تحت عنوان "شراكة مكة بين فتح وحماس: هل سيصمد الاتفاق..؟"، كما عبَّر أبو مازن عن ذلك في مؤتمر صحفي في القاهرة، عندما أعرب عن أمله في أن يصمد الاتفاق.

◆ **الغرب غير متحمس:**

في تلك الأثناء، تحقق إسرائيل نجاحاً في الحفاظ على إنجازاتها على الصعيد السياسي. فقد اعترف مسئول فلسطيني، طلب عدم ذكر اسمه، يوم الثلاثاء الماضي، خلال حديث مع وكالة "معا" الإخبارية، بأن ممثلي أبي مازن تعترضهم كثير من المشكلات في محاولاتهم للترويج لـ"اتفاق مكة" في واشنطن. وكشف أن رئيس فريق المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية "صائب عريقات"، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبد ربه، قد حاولا إقناع الأمريكيين بقبول حكومة الوحدة الوطنية التي ستشكل قريباً، ولكن الإدارة الأمريكية أعربت عن

تحفظاتها على وزراء حماس، وقالت لعريقات وعبد ربه أنها "لا تريد إقامة علاقات مع وزراء حماس".

أوروبا أيضاً (يقصد الاتحاد الأوروبي) نسقت مواقفها مع الولايات المتحدة فى قرار وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى فى بروكسل، يوم الاثنين، بأنها لن تعترف بحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، إلا بعد أن تعترف بإسرائيل وتوقف عجلة الإرهاب. والمشكلة، وفقاً لتصريحات مصدر سياسى أوروبى مسئول، هى أن قرار الأوروبيين تمت صياغته بشكل سلبي: "الاتحاد الأوروبى لديه استعداد للحوار مع حكومة فلسطينية شرعية، تتبنى موقفاً يعكس مبادئ اللجنة الرباعية. والاتحاد أيضاً يقبل بيان اللجنة الرباعية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٩ (الذى ربط تلك الاتصالات بقبول الشروط الثلاثة)". ولم يتضمن القرار الأوروبى الشرط المزدوج الذى كثيراً ما استخدمه نتنياهو أثناء فترة ولايته كرئيس للوزراء: "إذا أعطوا سيأخذوا، وإذا لم يعطوا لن يأخذوا". بينما قال الأوروبيون للفلسطينيين: "أعطوا تأخذوا".. دون أن يضيفوا الجزء الثانى من الجملة.

◆ **قبيل لقاء هذا الأسبوع:**

تنشغل الإدارة الأمريكية بالإعداد للقاء الثلاثى المرتقب يوم الاثنين القادم بين أولمرت وأبى مازن وكونداليزا رايس. يوم الاثنين الماضي، كشفنا فى صحيفة هاتسوفيه أن رئيس السلطة الفلسطينية أبلغ الولايات المتحدة بأن حكومة الوحدة لن تشكل مع حماس قبل اللقاء الثلاثى مع أولمرت ورايس. ويخشى أبو مازن أن تضر الخطوط الأساسية للحكومة الجديدة بفعاليات القمة الثلاثية، ولذلك قرر إرجاء تشكيلها.

"اتفاق مكة"، كان بمثابة صفعة من جانب أبى مازن لكونداليزا رايس. فقد تعهد رئيس السلطة الفلسطينية أمام وزيرة الخارجية الأمريكية بأنه لن يتوصل إلى اتفاق مع حماس، دون الشروط الثلاثة للجنة الرباعية: الاعتراف بإسرائيل، الاعتراف بالاتفاقات الموقعة معها، ونبذ الإرهاب - إلا أنه اكتفى باتفاق لا يتضمن الاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب، بينما يرد الشرط الثالث بطريقة مبهمة: احترام الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل.

وفى حماس يتطرقون بضبابية متعمدة إلى التفاهمات مع فتح عن طريق كثرة التصريحات. فقد أكد رئيس الوزراء الفلسطينى أن الحكومة الجديدة ستحترم الاتفاقات السابقة التى وقعت عليها السلطة الفلسطينية، ولكنها لن تعترف بإسرائيل. وفى حديث أدلى به لصحيفة "الحياة" يوم السبت الماضي، قال زعيم حماس، خالد مشعل، أن مسألة الاعتراف بإسرائيل لم تطرح خلال مباحثات مكة: "لم يُطلب منا ذلك. لقد وافقنا على البرنامج السياسى لهذه الحكومة، ونحن جزء منها مثل بقية القوى السياسية. إننا ملزمون بما تم الاتفاق عليه فى وثيقة الوفاق الوطني.. ولكن كل منظمة لها أن تتمسك بمواقفها السياسية".

وقد صرح أحمد يوسف، المستشار السياسى لرئيس الوزراء الفلسطيني، بأن: "اتفاق مكة لا يشمل الاعتراف بإسرائيل". بينما قال المتحدث باسم حماس، إسماعيل رضوان، أن حماس ملتزمة "باتفاق مكة"، وستحترم الاتفاقات الموقعة.

ورغم ذلك، قرر المسئولون فى الولايات المتحدة عدم قطع الاتصال بالمسيرة السياسية فى الشرق الأوسط، خشية أن تحل روسيا محلها فى المنطقة. فزيارة الرئيس الروسى للسعودية - التى تعد صديقة الولايات المتحدة وراعية "اتفاق مكة" - تزعج البيت الأبيض والخارجية الأمريكية. وقد تابع المسئولون فى الإدارة الأمريكية بيقظة شديدة حقيقة أن مصر والسعودية، أصدقاءها فى العالم العربي، يدعمان "اتفاق مكة".

ماذا سيناقش أولمرت وأبو مازن عندما يتقابلان يوم الاثنين القادم..؟ لا يوجد اتفاق على ذلك أيضاً. هناك إجماع فلسطينى على معارضة فكرة الدولة الفلسطينية المؤقتة، مثلما اتفقت وزيرتا الخارجية تسيبى ليفنى وكونداليزا رايس. من الواضح للفلسطينيين ماذا يجب أن يكون هدف لقاء يوم الاثنين: جدول أعمال لتسوية نهائية، بما يعنى دولة فلسطينية على حدود الخط الأخضر، بما فى ذلك القدس. وقد أعرب الوفد الفلسطيني، الذى كان فى واشنطن أثناء التوقيع على "اتفاق مكة"، عن رأى السلطة الفلسطينية، وأن هدف اللقاء هو إجراء مفاوضات جادة تسفر عن إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، قبل انتهاء فترة ولاية الرئيس بوش. وقد طالبوا بوضع جدول زمنى يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة و"إنهاء الاحتلال".

فلنجهز "نعم" إسرائيلية

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٧/٢/١٨

يحاول الرئيس "بوش" أن يجعل عام ٢٠٠٧ عام إخراج العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية من الجمود الذى هى عليه منذ فوز "حماس" فى الانتخابات قبل عام. فقد عادت وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس" فى زيارة هى الثانية فى غضون أسابيع معدودة بعد غياب طويل للغاية. وتتركز جهودها هذه المرة فى إعادة رئيس الحكومة "إيهود أولمرت"، ورئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس" إلى المسار الذى تم رسمه قبل أربع سنوات وفقاً لخريطة الطريق: هدوء أمني، والتقدم إلى المرحلة الانتقالية الخاصة بدولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة، وأخيراً تعايش بين دولتين مستقلتين ذاتى سيادة.

لكن المشكلة فى جهود "بوش" و"رايس" تكمن فى شكل المثلث، فالأمريكيون والإسرائيليون مخولون باتخاذ قرارات وبتنفيذها على الأرض. أما "عباس"، وبالرغم من نواياه الطيبة، فإنه يمثل نصف شعبه الموجود فى فلسطين، على الأكثر، أما النصف الثاني، التابع لـ "حماس"، فيصر على تمرده ولا يوافق على الشروط الثلاثة للمجتمع الدولي: تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، الاعتراف بها بمعنى إلغاء فكرة السعى المعلن لإبادتها، ونبذ العنف والإرهاب. وحتى إن ظهرت على "حماس الداخل" بوادر اتجاهات معتدلة، فإنها مرهونة بالموقف الصارم لـ"حماس الخارج". فالاتفاقات التى تأمل "رايس" فى التوصل إليها، فى اللقاء الثلاثى مع "أولمرت" و"عباس"، منوطة فى واقع الأمر بمصادقة "إسماعيل هنية"، وهى مصادقة مرتهنة بمصادقة "خالد مشعل".

البشرى السارة، فى ظل هذا الوضع، هى أن العبء الآن لا يقع على أكتاف إسرائيل، إلا أنها، رغم ذلك، تعد بشرى هزيلة: فإسرائيل هى الخاسر الأكبر من غياب السلام.. ينبغى على إسرائيل أن تدفع فى اتجاه استنهاض العملية السياسية، كى تتحرر من دورة آخذة فى التصاعد من العنف والضحايا واليأس. وعليه، فإن مسئولية الزعامة الإسرائيلية تتمثل فى تهيئة نفسها، والجمهور الذى اختارها، لخطة سياسية جريئة لا تعرف حدوداً، حتى وإن كانت ظروف تحققها لم تنشأ بعد. صحيح أن مفتاح الباب المغلق موجود الآن فى يد الفلسطينيين، وهذا المفتاح يتمثل فى إطلاق سراح العريف المخطوف "جلعاد شاليط"، الذى من المفترض أن تتم عملية إطلاق سراحه فى إطار صفقة تفضى إلى إطلاق سراح مئات السجناء الفلسطينيين، هذا فضلاً عن وقف لإطلاق النار، ووقف إطلاق (صواريخ) "القسام"، ووقف حفر الأنفاق، ووقف العمليات الانتحارية - رغم أن كل ذلك بيد الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل من جانبها يجب أن تسعى لتهيئة الظروف الملائمة لهذه الخطة.. بمعنى آخر، تحسين الوضع الأمنى لسكان "سديروت" بوجه خاص والجنوب بوجه عام، فى مقابل تحسين الوضع السياسى للفلسطينيين.

تؤشر المحادثات الهاتفية التى أجراها "بوش"، نهاية الأسبوع، مع "أولمرت" ومع ملك السعودية، إلى أن ضغطاً خارجياً، عربياً، من النوع الذى أوجد اتفاق "مكة"، يسعى إلى الضغط على حماس.

على أية حال، على الحكومة الإسرائيلية أن تكون مستعدة للخطة التى يكف فيها الفلسطينيون عن قول "لا" لها.

لماذا ما يزال جلعاد شاليط فى أيديهم..؟

بقلم: سيفر بلوتسكر
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٢/٢٢

خدم جلعاد شاليط فى الجيش الإسرائيلى كأحد أفراد طاقم دبابة على حدود قطاع غزة. وفى يوم الأحد، الخامس والعشرين من يونيو ٢٠٠٦، أصاب صاروخ، أطلقته خلية مسلحة من الفلسطينيين، الجزء الخلفى من دبابته، فقتل قائد الدبابة وجندى فى المكان، وجُرِّح جنديان آخران - أحدهما كان جلعاد شاليط.. شاليط جريح فى كتفه ويديه، اختطفه فلسطينيون مسلحون من الدبابة ونقل إلى داخل قطاع غزة.. ومنذ ذلك الحين، اختفت آثاره.

يبدو أن مختطفى شاليط ينتمون إلى عدد من المنظمات الإرهابية الفلسطينية التى تعاونت على الهجوم. وباسمهم، أثير مطلب تحرير آلاف الأسيرات والأسرى من السجون فى إسرائيل. بدأ الأمر بتفاوض، شارك فيه رؤساء حكومات، وأعضاء برلمانات، وشخصيات عامة، ورؤساء، وسطاء، والأمم المتحدة. وكان كل ذلك عبثاً: فمازال لا يوجد تقدم بعد ثمانية أشهر من الاختطاف، ومازال جلعاد شاليط فى أيديهم.

كيف يمكن ذلك..؟ كيف يمكن أن تنجح منظمة إرهابية من أدنى نوع، تم القضاء على رؤوسها وقادتها منذ زمن، فى إخفاء جندى إسرائيلى مختطف فى مكان ما داخل قطاع غزة، دون أن تستطيع الذراع الطولى لأجهزة الأمن أن تصل إليه..؟ ليست غزة أفغانستان..!! التى هى دولة جبلية جغرافيتها صعبة، تمتد على مساحات شاسعة.. وليست غزة بغداد أيضاً، مع أزقتها، وأحيائها المختلطة وبيوتها المكونة من طوابق.. وليس فيها ملايين السكان. أغلب القطاع منطقة مفتوحة، والقليل منها ضواحى مهملة ومخيمات لاجئين بائسة.

صحيح أن الجيش الإسرائيلى انسحب من غزة، لكن لست أخال أنه يوجد مكان فوق البسيطة كلها مصور ومراقب أكثر من القطاع: من الجو، ومن البحر ومن اليابسة - كل متر مربع تقريبا موجود فى كل لحظة تحت عين عدسة تصوير إسرائيلية.. إننا بالفعل ما نزال نسيطر على غزة. وفوق ذلك، عندما خطط للانسحاب (الذى يسمى "الانفصال")، أخذ فى الحسبان الوقت والميزانية المطلوبتان لتبقى فى المكان بنية تحتية لاستخبارات قوية، ذات جذور منتشرة جيداً، كان يفترض أن تزود الجيش الإسرائيلى و"الشاباك" بجميع المعلومات المطلوبة فى أوضاع أزمة كما فى عمليات تفجيرية واختطافات.. لقد سمعت بأذنى مسئولين كبارا فى جهاز الأمن يطمئنون الساسة عشية الانفصال: "سيكون الأمر على ما يرام، وستكون عيون الصقر مفتوحة بلا انقطاع على غزة وداخل غزة. وسنعلم بكل تحرك فيها، وسنستطيع أن نتعقب من قريب، كل حادثة، سواء كبيرة كانت أو صغيرة، خفية أو جلية. وما لا يصلنا بالتكنولوجيا، سيصل من الميدان، من خلال العملاء" كانت تلك كما يبدو أقوال غرور وتبجح تثير الاشمئزاز.

اختطف جلعاد شاليط، وهو جندى فى الجيش الإسرائيلي، جريحا قبل ثمانية أشهر من أرض إسرائيل، وهُرب إلى غزة - وابتلع فيها. ومنذ ذلك الحين، لم يره أى وسيط، ولم يتحدث إليه، ولم يأت منه بسلام حقيقي، موثق ومبرهن عليه. لا نملك حقيقة أين يوجد وما وضعه. من آن لآخر تسرَّب قصص عن أنه قبل ثلاثة أشهر أو نصف سنة كان موجودا فى هذا المكان أو ذاك. يفترض أن تنشئ التسريبات انطباع تعقب إسرائيلى لصيق لمصيره، ولكن هذا الانطباع خاطئ: لا يوجد تعقب كهذا، أو على الأقل لا توجد له نتائج ملموسة.

وأنت تسأل نفسك مرة تلو أخرى: كيف يمكن هذا..؟ كيف يمكن أن يقف من يتبجحون بكونهم أفضل جهاز أمن فى العالم وجنود استخبارات من الأفضلين فى العالم، عاجزين لمدة ٢٤٠ يوما وليلة بلا رأى إزاء عملية اختطاف وإخفاء من منظمة إرهابية فلسطينية صغيرة تعمل فى الحقيقة تحت أنف وعينى إسرائيل..؟ ماذا حدث للمليارات التى أنفقت على تقنيات المراقبة الأكثر تقدما ونسج شبكة العملاء الأكثر صدقاً..؟! كان يفترض أن تكون هذه الوسائل وأشباهها مُعدة ليوم الامتحان.

إن حقيقة أن إسرائيل، وهى الإمبراطورية العسكرية، لم تنجح إلى الآن فى إطلاق سراح جلعاد شاليط من أيدى مختطفيه - ليست فقط وصمة فى روحها العامة كدولة تُعيد أبناءها المقاتلين إلى البيت دائما، إنما أيضاً علامة على ضعف أجهزة الأمن والاستخبارات وتآكل القدرات التنفيذية للوحدات العسكرية الخاصة.. لقد سطر أعداؤنا هذا أمامهم.

اليوم، لا يجوز للجيش الإسرائيلى أن يُجّر إلى عملية (يقصد عملية عسكرية لاسترجاعه) لن تؤدى فى النهاية إلا لتعريض حياة الجندى المختطف للخطر. فمن الأفضل الآن استخدام الدبلوماسية، لكن بشرط أن يعلم من يستعملها كيف يستعملها، وإن كان هذا أيضاً عندنا ليس مضموناً.

ترجمات عبرية



شئون حزبية

جايدماك يؤسس حزب بالتنسيق مع نتنياهو

هاآرتس ٢٠/٢/٢٠٠٧
بقلم: ليلى جاليلي

علمت صحيفة "هاآرتس" أن الملياردير اليهودى "أركادى جايدماك" قد قرر تأسيس حزب جديد. فقد انتهى جايدماك، بعد تردد استمر نحو ثلاثة أشهر، من بلورة شكل الحزب الجديد، وإن كان لم يقرر بعد الأشخاص الذين ستضمهم قائمة الحزب المرشحة لخوض انتخابات الكنيست. يقول جايدماك أنه لا يعتزم ترشيح نفسه لانتخابات الكنيست، وإنما يريد أن يحتل منصب الرئيس (يقصد رئيس الحزب)، وأن يدير شئون الحزب من الخارج (يقصد من خارج الكنيست) على غرار ما يجري في حزب شاس. ومن المقرر أن يتحد هذا الحزب مستقبلاً مع حزب الليكود.

يرمى الحزب الجديد إلى تركيز الاهتمام على اليهود المتحدثين باللغة الروسية، وإن كان نشاطه لن يقتصر على هذا الجمهور فحسب، حيث يعتزم جايدماك أيضاً أن يترجم الشعبية التى حظى بها بين قطاعات مختلفة، كعرب إسرائيل والبدو، الدروز والحريديم، إلى قوة سياسية مؤثرة، ومن المقرر أن تضم قائمة الحزب ممثلين عن هذه القطاعات.

إن هدف الحزب المعلن هو الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية فقط، ولن يتبنى الحزب برنامجاً سياسياً أمنياً، حيث تنادى نظرية جايدماك الاقتصادية باقتصاد السوق، إلى جانب فرض ضرائب باهظة على أصحاب الدخول المرتفعة، ودعم سياسة الرفاه الاجتماعي.

ووفقاً لاستطلاعات الرأى التى أجريت خلال الأسابيع الأخيرة، ومن بينها استطلاع معهد جيوكرتوجرافيا، فقد توصل جايدماك إلى استنتاج مفاده أن تركيز أهداف الحزب بشكل صحيح وتقوية علاقته ببنيامين نتنياهو، رئيس حزب الليكود، أمران من شأنهما أن يزيدا من فرص حزبه، وربما يقودان إلى حصول الحزب على حوالى ٢٥ مقعداً فى البرلمان.

تجرى عملية تأسيس الحزب الجديد بالتنسيق الكامل مع رئيس حزب الليكود، خاصة أن جايدماك كان قد أعرب فيما مضى عن تأييده الصريح لنتنياهو باعتباره أفضل المرشحين لتولى منصب رئاسة الوزراء. وقد رد له نتنياهو الجميل خلال حفل الاستقبال الكبير الذى أقامه جايدماك خلال الأسابيع الأخيرة.. لقد تعمقت العلاقة بين الاثنين بشكل واضح خلال الآونة الأخيرة، لاسيما خلال اللقاءات والأحاديث التى أجراها كلاهما مع وسائل الإعلام باللغة الروسية. ووفقاً لنتائج الاستطلاعات التى استقصت وضع نتنياهو فى الشارع الروسي، فقد ارتفعت نسبة التأييد له بنحو ١٧٪ فى أعقاب الأحاديث التى تحدث فيها جايدماك عن نتنياهو وأفاض فى ذكر مآثره.

كما تحدث رئيس المعارضة أيضاً بإسهاب عن تقديره واحترامه لجايدماك خلال الحديث الذى أجراه مع قناة (آر تي في آي) باللغة الروسية، حيث قال نتنياهو أنه وفقاً لمفهومه للقانون، فإن الشخص بريء حتى تثبت إدانته، وعلى ذلك فلا يهمه ماضى جايدماك الاقتصادي.. وأضاف قائلاً، أنه فى هذه المرحلة لا توجد بينه وبين جايدماك أى اتفاقيات سياسية، والقرار بشأن الدخول إلى معترك الحياة السياسية يعود إلى جايدماك نفسه.

ومع ذلك، لا يوجد شك الآن فى أن الحزب المزمع تأسيسه من الممكن أن يؤدى إلى حراك سياسى لن يصب فى النهاية لمصلحة جايدماك وحده، وإنما سيطول نتنياهو

أيضاً. كان جايدماك قد صرح من قبل، فى حديث لصحيفة "هاآرتس"، بأنه عن نفسه لا يُعنى بالمشاركة الفعالة فى الحياة السياسية، ولكنه يريد أن يصبح الشخص الذى يحسم مصير رئيس الحكومة القادم.

وفى المقابل، جاء الحزب من أجل ممارسة الضغط على الوزير أفيجدور ليبرمان، رئيس حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا). والآن، تدور المنافسة الخفية بين ليبرمان وجايدماك على العرض الأول فى الشارع الروسي.

وفقاً لاستطلاع الرأى الذى أجراه الأسبوع الماضى د. إليعيزر فيلدمان، من معهد "موتاجيم"، يحافظ ليبرمان على نسبة شعبية التى بلغت ٤٨٪، ولكن حزبه فقد خلال الأشهر الأخيرة حوالى ثلاثة مقاعد. وقد حصل جايدماك فى الاستطلاع نفسه على نسبة شعبية اقتربت من ٦٠٪. وعلى حد قول فيلدمان، فإنه، بالعمل السياسى الصحيح، يمكن ترجمة التأييد الشخصى (يقصد لجايدماك) إلى تأييد للحزب، عندما يبدأ الحزب فى ممارسة عمله بالفعل.

لقد قام جايدماك خلال العام الماضى ببعض الأعمال العامة التى حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق. ومن بين هذه الأعمال إقامة "عير إلوهيم - مدينة الرب"، على شاطئ مستعمرة نتسانيم لسكان شمال إسرائيل الذين تم إخلاؤهم خلال حرب لبنان الثانية، ونقل سكان مستعمرة سديروت التى تعرضت لقصف صواريخ القسام، إلى المنتجعات التى يمتلكها فى إيلات. علاوة على ذلك، فقد حظى جايدماك بشعبية كبيرة بسبب امتلاكه لفريق كرة القدم "بيتار يروشاليم"، الذى استثمر فيه مبالغ ضخمة خلال السنوات الأخيرة.

التحالف بين جايدماك ونتنياهو

هاتسوفيه ٢٠٠٧/٢/٢١

بقلم: موشيه إيشون

أعلن الملياردير جايدماك هذا الأسبوع قيام حزب جديد سيخوض - على حد قوله - الانتخابات القادمة للكنيست. وعلى حد تقديره، فسوف تحصل على عشرين مقعداً. وقد أكد أنه لن يشارك فى هذه القائمة، وإنما "سيقودها" من الخارج. وهذه القائمة ستكون متصلة بقائمة بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود.

إن جايدماك يثق فى فوزه.. وهو يعتمد فى ذلك على الجماهير الذين لا ينسون دعمه لهم والمعروف الذى قدمه لهم وقت الأزمات، ولا تزال يده ممدودة لصالحهم. حتى نتنياهو يعلق آمالاً عريضة على جايدماك، حيث أنه بعد الاستطلاع الأخير شعر "ببرودة" بعض الشيء - على حد قول مقربيه - لأن الاستطلاع أجرى باللغة العبرية ومعظم مؤيدى جايدماك يتحدثون اللغة الروسية، ومن ثم لا نعتقد أن متحدثى اللغة الروسية شاركوا فى هذا الاستطلاع.. ورغم ذلك، أعرب نتنياهو عن رضائه عن "التحالف" مع الملياردير الروسي، لأن معظم السهام - على حد قوله - ستوجه ضد ليبرمان، وهذا هو الهدف الرئيسي.

يأمل نتنياهو وجايدماك إقامة جبهة تضم أربعين عضو كنيست تقريباً، مما سيمكن نتنياهو من تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الأحزاب الدينية، يخرج منها حزب كاديما، الذى لن يظل أولمرت رئيساً له، بعد صدور توصيات لجنة التحقيق الحكومية (لجنة "فينوجراد" المعنية بالتحقيق فى إخفاقات حرب لبنان الثانية).

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: لماذا قرر جايدماك عدم خوض انتخابات الكنيست..؟ هناك عدة أسباب لذلك، أهمها - على حد قول مقربيه - أن عضوية الكنيست "صغيرة عليه". وأضاف آخرون أنه لا يهوى منصب الوزير.. فوفقاً لأعماله الضخمة، لا يمكنه أن يقيّد نفسه باللوائح والواجبات المفروضة عليه كعضو كنيست، وبالتأكيد ليس كوزير فى حكومة إسرائيل. ولذا، فهو يفضل القيادة من الخارج. ولم يعرب جايدماك عن رأيه فى هذا الصدد واكتفى بقوله: "إننى سأدير الأمور من الخارج".

لم يكن أمام بنيامين نتنياهو إلا أن يقرر التحالف مع جايدماك. فجايدماك بمقدوره خوض معركة انتخابات داخلية بجانب المعركة الانتخابية الخارجية، ولا تنقصه الوسائل لذلك، وهو فى الوقت نفسه ما يفتقده نتنياهو. ولا يقتصر الأمر على القيود المالية، وإنما على القيود المفروضة على الدعاية الانتخابية: ففى المقابل، يستطيع جايدماك خوض معركة انتخابية كبيرة ضد الليكود، وضد بنيامين نتنياهو ذاته، خاصة أن جايدماك يمتلك الوسائل الهائلة لحشد قوة بشرية (يقصد ناخبين)، ولاسيما بين المهاجرين الروس.

ومن ثم، فمن الأفضل لنتنياهو التعاون مع جايدماك، خاصة أن الهدف مشترك، ألا وهو إقامة حكومة وطنية تقوم على أغلبية قومية فى دولة إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أنه قبل أشهر معدودة تم وضع حجر الأساس للوحدة السياسية بين الليكود وقائمة جايدماك فى لقاء جرى بين الاثنين فى مؤتمر صحفى عقده جايدماك. وقد تحدث مع قيادات الليكود عن المشاركة فى انتخابات الكنيست بقائمتين. وخلال هذا اللقاء تم الاتفاق على استمرار المحادثات.. وهذا الأسبوع، صرح جايدماك فى مؤتمر صحفى أن الحلم تحول إلى حقيقة.

ترجمات عبرية



علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

في درب التعتيم

هاآرتس ١١/٢/٢٠٠٧
بقلم: أفنير كوهين (❖)

في ٣٠ مايو ١٩٦١، عُقد لقاء مصيري بين رئيس وزراء إسرائيل، دافيد بن جوريون، والرئيس الأمريكي الجديد جون كيندي، في فندق "ولدورف استوريا" بنيويورك. وقد كان مستقبل برنامج ديمونا مطروحاً على طاولة النقاش، وهو المفاعل النووي الإسرائيلي الذي عارضه كيندي بشدة. أكد بن جوريون مجدداً - علانية وبشكل شخصي - على أن مفاعل ديمونا للأغراض السلمية فقط، ولكن كيندي لم يكن مقتنعاً.

كانت بروتوكولات اللقاء سرية على مدار ٣٠ سنة، وقد تم السماح بنشرها على جانبي المحيط في منتصف التسعينيات، في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً، ثم في إسرائيل. كانت الربع ساعة الأولى من اللقاء فقط مخصصة للشأن النووي - مفاعل ديمونا - ولكنها كانت جوهر الحديث كله.

أكد كيندي على أهمية التعهد الإسرائيلي بأن البرنامج النووي لأغراض سلمية فقط، وعلى ضرورة ألا يكون التعهد مجرد كلام، وإنما فعل أيضاً. وقد أوضح بن جوريون مشكلات الطاقة التي تنتظر إسرائيل مستقبلاً، مشدداً على تعهده بأن مفاعل ديمونا لأغراض سلمية، ولكنه اختتم كلامه بأسلوب غامض إلى حد ما، قائلاً: "يسألوننا هل هذا المشروع لأغراض سلمية. صحيح أن الأهداف الوحيدة حالياً هي أهداف سلمية، ولكننا لا نعلم ماذا سيحدث في المستقبل..؟ هذا ليس أمراً يخصنا وحدنا.. ربما لا تعطى روسيا قنابل لمصر، ولكن ربما أيضاً تستطيع مصر تطويرها وحدها".. لا شك أنه أراد بذلك أن يترك لنفسه ولإسرائيل طريقة للهروب من تعهداته.

لقد تذكرت هذا الحديث عقب تصريحات على لاريجاني، رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني ورئيس فريق المفاوضات النووي الإيراني، الذي أعلن مؤخراً أن البرنامج النووي الإيراني حالياً هو برنامج سلمي فقط، ولكن فيما يتعلق بالمستقبل، قال: "لا أحد يدري ماذا سيحدث.. وإذا كانت إيران واقعة تحت تهديد، فكل شيء وارد".

من الصعب ألا نرى تشابهاً تاريخياً معيناً بين وضع إيران النووي حالياً ووضع إسرائيل النووي في مطلع الستينيات. فالدول التي في ذروة برنامج نووي قومي طموح يرمي إلى إنتاج قدرة نووية، ولكنها ليست لديها فكرة واضحة بعد بشأن نوعيتها في المستقبل، من الواضح أنها سيكون لديها شيئاً من القدرة النووية، أياً كانت صورتها، ولكنها، رغم إصرارها، لا يستطيع أحد التكهن إلى أين يمكن أن تصل..؟ هل ستصل إلى قدرة تكنولوجية على إنتاج مادة انشطارية..؟ أم إلى قنبلة في السر..؟ أم إلى قنبلة معلنة كما في الحالة الإيرانية..؟ كل شيء مرهون بمدى الجدية التي سيبديها العالم في معارضة ومواجهة تطلعاتها النووية.

ولكن هناك أيضاً اختلافات تاريخية في حالة الدولتين: على المستوى التكنولوجي، من السهل الآن بكل المقاييس امتلاك سلاح نووي مقارنة بالماضي، عندما كانت أربع دول فقط تمتلك هذا السلاح. وعلى المستوى السياسي، هناك نظام نووي اليوم، جوهره القانوني والمعياري هو معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، التي

لم تكن موجودة آنذاك. فكانت إسرائيل آنذاك حرة - من الناحية القانونية وبموجب القواعد الدولية - فى نشاطها النووي، أما إيران اليوم فليست كذلك، فهى موقعة على المعاهدة، أى أنها ملزمة قانوناً بعدم تطوير سلاح نووي.

كل الدلائل تشير إلى أن إيران تريد امتلاك قدرة نووية بشكل مماثل جداً للطريقة التى اتبعتها إسرائيل فى هذا الشأن، أى بطريقة التعتيم والعمل الهادئ. وسوف تحاول على ما يبدو الوصول إلى وضع "قنبلة فى السر"، ولكن إذا أزعجها العالم وصعّب عليها الأمر، قد تكتفى فى تلك الفترة بالقليل. على سبيل المثال، بناء قدرة نووية تقوم على إنتاج صناعى لمواد إنشطارية.

والواقع أن طريقة التعتيم أسهل بكثير لإيران، وتحديداً لأنها موقعة على المعاهدة، حيث أنها تحظى بمزايا سياسية لامتلاك الخيار النووى - الردع والمكانة المرموقة - وستحاول تقليل الاحتكاك مع العالم الخارجي. وسوف تواصل إيران الزعم بأن برنامجها هو برنامج لأغراض سلمية فقط، ومن حقها وفقاً للمعاهدة امتلاك كل عناصر إنتاج الوقود النووي، ولكنها فى المقابل ستشجع ترويج الشائعات بأنها على وشك امتلاك السلاح (أو حتى لديها قنبلة سرية)، ولذلك يجب اعتبارها دولة نووية بكل معنى الكلمة.

إن سير إيران فى درب التعتيم يمثل تحدياً سياسياً للنظام النووى العالمي، ولكنه تحدى مضاعف بالنسبة لإسرائيل، التى أعطت شرعية للتعتيم النووي. هناك فرق كبير بين إسرائيل وإيران: التعتيم النووي الإسرائيلى نجح كظاهرة دولية، لأن العالم، وتحديداً الولايات المتحدة، قرر قبولها كدولة إسرائيلية نووية غير معلنة. وقد حصلت إسرائيل على إعفاء يتمثل فى تجاهل المجتمع الدولى للموضوع النووى لأسباب خاصة - سياسية وقانونية وأخلاقية أيضاً. لقد نجح التعتيم الإسرائيلى لأن العالم فضّله عن كل الخيارات الأخرى.

أما قوة التحدى الإيرانى فكامنة هنا: هل من الأفضل إزالة القناع عن التعتيم الإيرانى وتسمية الأمور بمسمياتها الحقيقية..؟ أم أن تكون هناك إيران نووية غير معلنة بدلاً من إيران النووية المعلنة..؟ فى أى فترة زمنية سيتعين علينا إزالة الأقنعة والحرص على الشفافية النووية الدولية..؟ ماذا سيكون مستقبل التعتيم النووى الإسرائيلى فى عالم كهذا..؟ كل هذه أسئلة لم تتم صياغتها تقريباً حتى الآن، ولكنها تستلزم اهتمام بالغ، سواء من العالم أو من إسرائيل.

(*) كاتب المقال باحث كبير فى جامعة ميريلاند ومؤلف كتاب "إسرائيل والقنبلة".

حرية أكاديمية فى مواجهة اضطهاد اليهود

هاتسوفيه ٢٠٠٧/٢/١٢
بقلم: موشيه إيشون

أصدرت جامعة "بار إيلان" بياناً، رداً على العاصفة التى أثارها كتاب البروفيسور "آريئيل طوآف" "فصح الدم" (*)، جاء فيه، بين أمور أخرى، أن الجامعة، مثل سائر الجامعات، قد آلت على نفسها مبدأ الحرية الأكاديمية والعلمية كأساس لنشاطها البحثي.. لكن ربما يكون السؤال الذى يطرح نفسه بقوة فى هذا الإطار هو: إلى أى مدى مقدسة هى الحرية الأكاديمية عندما يتعلق الأمر بسكب زيت على شعلة العداء للسامية التى تتقد الآن فى العالمين الغربى والعربي..؟ ومن أجل التدليل فقط على ذلك، فإن السيرة الذاتية لـ "هتلر"، كتاب "كفاحي"، تتصدر جدول أكثر الكتب مبيعاً فى تركيا، حيث بيعت ٥٠ ألف نسخة (!) منذ يناير الماضى فقط. وكان مردود ذلك أن رفعت السيرة الذاتية سقف العداء للسامية فى تركيا.

إن كتاب "طوآف" هو مثل السمعة الطيبة للأوغاد الذين يقفون وراء النشر فى تركيا، وتعالوا ندعو ألا يكون هناك من يرفق، باسم "الحرية الأكاديمية"، ملاحظات "طوآف" بالطبعات القادمة لـ "كفاحي"، من أجل تأكيد خسة اليهود.

أما جارة تركيا، سوريا، فقد أصدرت فى الآونة الأخيرة، بمصادقة من وزير العلوم السوري، الطبعة المطورة لـ "بروتوكولات حكماء صهيون"، التى ورد فيها أن "الإسرائيليين يريدون قتل الأطفال العرب" وبأن "اليهود يستخدمون دم الجوئيم (الأغيار - غير اليهود) فى خبز فطائر الفصح". تستطيع رابطة "بينيه بريت" المناهضة لتشويه السمعة، أن تصدر ألف احتجاج. فلدى السوريين الآن تأكيد باسم "الحرية الأكاديمية"، بأن يهوداً استخدموا دم طفل مسيحى لأغراض العلاج. مدرس سابق فى مدرسة "الملك فهد"، فى "أكتون" بغرب لندن، قدم دعوى قضائية بسبب فصله، الذى لم يكن قانونياً حسب زعمه، وأرفق المدرس بالدعوى مادة تثير الهول تدل على ما يتعلمه التلاميذ هناك: "تستخدم المدرسة السعودية كتباً دراسية تصف اليهود بأنهم قردة والنصارى بأنهم خنازير". كما جاء فى الكتب الدراسية

أيضاً أن اليهود "يشتغلون بالسحر وبالأعمال الشيطانية". لن تكون مفاجأة إذا أرفق محامى المدرسة فى صحيفة الدفاع كتاب البروفيسور "طوآف"، الذى كتب ما كتب باسم "الحرية الأكاديمية"، خصوصاً أنه من كبار الباحثين فى البلاد وفى العالم فى مجال يهود العصور الوسطى ويهود إيطاليا.

سيكون من المهم أن نعرف لماذا يرفض والده، الحاخام الأكبر لإيطاليا سابقاً، وأحد المتنورين والعقلاء، مقابلته، طبقاً لشهادته هو نفسه فى مقابلة مع إحدى الصحف الإيطالية..؟ سيحظى كتاب البروفيسور "طوآف" بتوزيع هائل، حيث توافر للجماعات المسيحية المتطرفة برهان كثيراً ما بحثت عنه ولم تجده. مما لاشك فيه أن كلام "طوآف" محض هراء، وأن زملاءه هنا ينتظرون براهينه القائلة بأن إنساناً عاقلاً كان وراء فعل خسيس ومخز تم فيه استخدام دم طفل مسيحي.

فى عام ١٣٣٤، صادق "كاسيمير الثالث"، ملك بولندا، على تعميم الامتيازات الممنوحة للأمير "بولسلاف" المتصوف اليهودى من بلدة "كاليش"، على جميع يهود بولندا. وهكذا، جاء فى البند ٣٢ الذى يُعنى بتحريم فرية الدم: "بناءً على أمر البابا، وباسم أبينا المقدس، فإننا نحرم تحريماً تاماً، من الآن فصاعداً، اتهام اليهود فى دولتنا بالزعم القائل بأنهم يستخدمون دماً آدمياً، نظراً لأن كل اليهود محرم عليهم طبقاً لدينهم استخدام أى دم. وإذا اتهم أى يهودى بقتل أى طفل مسيحي، فيجب إثبات ذلك عن طريق ثلاثة شهود من المسيحيين واليهود حتى يثبت ذلك الأمر".

شذ "طوآف" عن القواعد التى سنها "كاسيمير الثالث" وآخرون صادقوا على الامتيازات، ولكن باسم "الحرية الأكاديمية"، فإن كل شيء ممكن ومسموح. يقول تفسير "رباه" (للأسفار الخمسة الأولى من العهد القديم) فى معرض حديثه عن الآية: "وتأوه بنو إسرائيل": "طبقاً لما قاله سحرة مصر لفرعون 'ليس لك علاج إلا إذا ذبحنا من صغار بنى إسرائيل ١٥٠ فى المساء و١٥٠ فى الصباح، فتغتسل بدمهم مرتين فى اليوم'".. خسارة أن "طوآف" لم يستعن أيضاً بهذا التفسير فى كتابه، حتى يشعر المعادون للسامية، الذين سيفاقمون الآن من اضطهاد اليهود، بعدم الراحة قليلاً عندما يضربون بطريق الخطأ فى لندن محاضراً يهودياً جاء إلى هناك فى سنة تفرغ للبحث العلمي.

(♦) أثبت البروفيسور "طوآف" فى هذا الكتاب أن يهود وسط أوروبا فى العصور الوسطى استخدموا دم أطفال مسيحيين فى صنع فطير عيد الفصح، وأن قضية ذبح الطفل المسيحى "سيمونينو مترينتو" الشهيرة التى وقعت عام ١٤٧٥ لم تكن فرية كما يدعى البعض.

للجولان ثمن

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/١٧
بقلم: أمير أورين

لم يكن لدى جابى أشكنازى لحظة فراغ واحدة فى الشهر الأخير، ولكن منذ نحو أسبوعين قضى يومين بجوار فراش رافائيل جرشتاين فى مستشفى تل هاشومير، ليجرى حديث يسوده الاشتياق والحب مع إنسان حقيقي. رافائيل وشولا، هما أصدقاء من كيبوتس رشافيم، وهما والدا إيريز جرشتاين قائد كتيبة لبنان ("وحدة الاتصال") الذى قتل فى عملية إرهابية قام بها حزب الله فى ٢٨ فبراير ١٩٩٩ .

قتل فى تاريخ الجيش الإسرائيلي كثير من القادة الواعدين أثناء أدائهم واجبهم، ولكن فى حالات قليلة فقط أثر موتهم على تركيبة قيادات الجيش. جرشتاين، بلا شك، كان سيصبح على أقل تقدير لواء، وربما قائداً للمنطقة الشمالية، ولو كان تولى مهام هذا المنصب فى الصيف الماضي، لأديرت حرب لبنان بطريقة مختلفة تماماً.

ثمانية أعوام من الحزن لأشكنازى على فقدان إيريز جرشتاين. صورته تصاحبه من أيام القيادة الشمالية حتى وصل إلى منصب نائب رئيس الأركان، ولازالت تصاحبه الآن - بالتأكيد - وهو فى مكتب رئيس الأركان.

عندما طلب رافائيل جرشتاين رؤية أشكنازي، قام الأخير بتفريغ وقته من جدول الأعمال الممتلئ، كمدير عام لوزارة الدفاع وكرئيس أركان مكلف. لقد تحدث الإثنان بالطبع عن افتقادهما لإيريز.. ونوه أشكنازى قائلاً: "من يدري، ربما كان ينافسنى الآن على رئاسة الأركان".

عندما حذر جرشتاين فى عام ١٩٩٨ من رد الفعل الشديد على الدعوة للانسحاب أحادى الجانب من لبنان - وضعف "جيش لبنان الجنوبي"، وتعاظم قوة حزب الله، وتكبد الجيش الإسرائيلى مزيداً من الضحايا - لم يكن يتوقع أنه سرعان ما سيصبح هو نفسه أحد هؤلاء الضحايا. أشكنازى أيضاً، من جانبه،

كان يعارض الانسحاب دون تسوية، وكان يؤيد الوصول إلى اتفاق مع سوريا، تكون الجولان ثمنه البسيط المعلن، لأن المساومة، التى لازالت قائمة، تتمحور على القطاع الذى يوجد بين سفوح الجولان وبحيرة طبرية.

أثناء مراسم تعيينه كرئيس أركان، أمس الأول، أشار أشكنازى إلى أن أمه فريدة هاجرت إلى إسرائيل من سوريا. وهكذا، يمتزج فكره السياسى الأمنى مع الخلفية الأسرية: فإذا اضطلع أشكنازى بدور رئيسى فى الوصول إلى سلام مع سوريا، ستستطيع أمه معاودة زيارة الأماكن التى شهدت فترة طفولتها.

وباعتباره قائداً للمنطقة الشمالية، اعتنق أشكنازى نظرية مَنْ سبقه فى المنصب فى لواء جولاني، اللواء (احتياط) أورى ساجي. فقد ساعد ساجى رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وإيهود باراك، فى الاتصالات مع حافظ الأسد، وكذلك ساعده بشكل مباشر فى الاتصالات مع وزير الخارجية فاروق الشرع، حتى شعر باراك بالخوف وتراجع عن الانسحاب.

تطوع ساجى وأشكنازي، وكبار المسئولين فى الجيش النظامى والاحتياط، لمساعدة باراك فى ترويج الاتفاق للجمهور من أجل إبرامه. وقد بكوا فى حينه، فى عام ٢٠٠٠، على إهدار الفرصة، وتوجسوا خيفة من أن يؤثر الانسحاب أحادى الجانب بالسلب على الساحة الفلسطينية. ورغم تحفظاته على انسحاب كهذا، أدار أشكنازى بنجاح (دون قتلى ورغم ترك المعدات فى الميدان والانسحاب بشكل فزع) فى عملية "طول البال"، وهى الانسحاب إلى الخط الأزرق.

والمعروف أنه منذ ذلك الحين، لم يغير أشكنازى موقفه. وباعتباره اليوم رئيس أركان يستطيع ممارسة كل تأثيره فى هذا الاتجاه، ويستطيع كذلك تقليل مخاطر الحرب على الجبهة الشمالية. وفى كل ألعاب الحرب، والتدريبات وعمليات المحاكاة التى يجريها الجيش الإسرائيلي، والتى تفترض سقوط آلاف الضحايا الإسرائيليين فى المجابهات مع سوريا، تم تحديد هدف الحرب بصيغة مماثلة: الوصول إلى مفاوضات مع دمشق انطلاقاً من "موقف قوي". ولكن ما الذى سيُعتبر موقفاً قوياً بالضبط بعد كل هذا القتل والدمار، بينما يمكن الوصول إلى نتيجة مماثلة أو أفضل دون شهيد واحد..؟.

◆ نعرف ماذا سنفعل:

فى فبراير ٢٠٠٠ خلال لقاء فى قاعدة سلاح الطيران مع مئات ضباط القيادة العامة للجيش الإسرائيلي، تباهى باراك بقوله: "إننا نخرج من لبنان باختيارنا لنمنع عملية انسحاب قد تصوّر على أنها هزيمة". وأضاف باراك أن هناك أفضلية للانسحاب فى إطار تسوية "نظراً لأن الوضع الأمنى على امتداد الحدود الدولية سيكون مختلفاً إذا توصلنا إلى تسوية، حيث سيكون هناك من يُسأل عنها على الجانب الآخر.. إذا تم التوصل إلى تسوية مع سوريا، فسوف تقترن بتسوية أخرى مع لبنان، وليس لأننا نضع ذلك كشرط (...) ولكن لأن ذلك سينبع من ديناميكية المفاوضات".. هذا تحليل ثاقب، ولكن كان ينقصه فقط الرغبة السياسية فى تنفيذه. واستطرد باراك: "إذا لم نتوصل إلى تسوية، فإننا نعرف ماذا سنفعل بدون تسوية".

وبين عودة باراك للحكومة كوزير للدفاع بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات الداخلية فى حزب العمل ليصبح المدير المباشر لأشكنازي، وبين أن يكون مجرد خبير سياسي، من الأهمية بمكان الإشارة إلى تصريحاته بشأن بنية الاتفاق مع سوريا. فقد تردد صدى هذه التصريحات هذا الأسبوع فى مناقشة حادة بين إيهود أولمرت وبنيامين نتنياهو فى لجنة الخارجية والأمن بالكنيست.

قال باراك: "إننا ندور فى فلك محدود من المرونة تحددت ملامحه خلال عقد كامل من محاولات التفاوض. لقد ترك رابين وديعة لدى الأمريكيين وليس لدى السوريين، وهذه الوديعة تحدد من سيكون لديه استعداد لتقبله إذا تحققت مطالبه. بينما أجرى شمعون بيريس مباحثات حقيقية مع السوريين على أساس تلك الفرضيات الواردة فى وديعة رابين، أى إذا تحققت كل المطالب يمكن الموافقة على الحدود التى يطلق عليها حدود ١٩٦٧، والتى تحددت استناداً إلى الوضع الذى كان سائداً حتى ٤ يونيو ١٩٦٧".

وأشار إلى أنه فى مؤتمر شبردستاون، قال فاروق الشرع، فى حضوره وحضور الرئيس الأمريكى فى حينه كلينتون، أنه يحمل خطاباً يفيد بأن نتنياهو، مثل سابقيه الثلاثة، كان لديه استعداد أيضاً للتفاوض انطلاقاً من تلك القاعدة. وقال باراك: "إننى بالطبع لم أسأل الشرع أسئلة توضيحية، لأن أى سؤال آخر من شأنه الإضرار بموقفنا فحسب، ولكننى نظرت إلى كلينتون لأرى ما إذا كان مندهشاً، أو يبدو عليه أنه يسمع كذباً مدحوضاً، ولكن لم يبد على تعبيرات وجهه أى شيء على أقل تقدير".

وأضاف باراك: "يجب علينا أن نكون يقظين جداً، فنحن لسنا بصدد تسويات نحددها وفقاً لأمانينا، وإنما الأمر يتعلق بقرارات مصيرية جداً، وإذا كان فى تلك القرارات ثغرات، مهما تكن صغيرة، فهذا لا يعنى أنه يمكن اجتيازها، لأن ما يبدو بالنسبة لهم أقصى شيء، قد يبدو لنا أقل شيء".

◆ غزة مقابل الجولان:

إلى هنا، ينتهى الحديث عن باراك فى عهد بيل كلينتون.. لقد تم تعيين أشكنازى فى هذا المنصب لأربع

سنوات، وخلال سنتين سيجلس رئيس جديد فى البيت الأبيض.. ولكن الحاكم هناك الآن هو جورج بوش، والأخير يعارض الحوار الإسرائيلى مع سوريا التى تساعد قتلة الأمريكان فى العراق، والمتهمة باغتيال رفيق الحريري، وتتعاون مع إيران وتهرِّب أسلحة لحزب الله، الذى يستخدمها ضد إسرائيل وضد فؤاد السنيورة. على ما يبدو، طالما أن بوش هو صاحب القرار، فليس هناك ما يدعو للتفكير فى الحوار مع سوريا.

ولكن هناك على الأقل دليل قاطع يشير إلى أن الوضع قابل للتغيير، فقد دفع بوش بالفعل عجلة الاتصالات بين إسرائيل وسوريا، وإذا تغيرت الظروف واستجاب بشار الأسد إلى المطالب الأمريكية فى القضايا غير الإسرائيلية، فلا مانع من عودة سياسة بوش إلى المسار الذى تم إهماله منذ نحو ثلاث سنوات. وهذا الدليل موجود فى كتاب أورى دان "كاتم أسرار شارون".

فى حديث جرى فى شهر سبتمبر ٢٠٠٤، ونُشر فى الكتاب، قال شارون إنه بادر بطرح فكرة الانسحاب من غزة على مسامع مبعوث البيت الأبيض أليوت إبرامز، فى لقائهما السرى فى روما فى نوفمبر ٢٠٠٣، من أجل إجهاض المفاوضات الإسرائيلية – السورية: "إبرامز جاء للحديث معى بشأن الوضع فى الشرق الأوسط. وتحدث عما يخاول السوريون فعله، وأنه إلى حد ما لديهم استعداد للتفاوض مع إسرائيل... لقد قلت للأمريكيين: تعالوا نركز قبل أى شيء على قضية واحدة، ألا وهى القضية الفلسطينية. فلا يمكن تحميل إسرائيل مشكلة أخرى الآن. وعقب هذا الحديث، لم تعاود الإدارة الأمريكية الحديث معى بشأن مسألة المفاوضات السرية إطلاقاً".

المعادلة إذاً هى "غزة مقابل الجولان". خذوا أنتم – الأمريكيون – غزة (يقصد نقدم لكم خطة الانسحاب الأحادى من غزة)، فى مقابل أن تخففوا الضغط عنا فى مسألة الجولان. المشكلة هى أن هذه المعادلة تتكون من طرفين. إذا كانت الساحة الفلسطينية متعثرة، سينبرى شخص ما فى واشنطن أو دمشق لإذابة الجليد من تحت جبل الشيخ، سواء بالجهود الدبلوماسية أو بالنيران.

والاختبار المهنى الذى سيواجهه أشكنازى هو إعداد الجيش الإسرائيلى للمواجهة المحتملة التى ستسبق استئناف المساومة. أما اختباره على الصعيد القومى فسيتمثل فى القضاء على ضرورة نشوب هذه المواجهة. وسيكون معه اثنان من أصدقاء جرشتاين، وهما قائد المنطقة الشمالية جادى آيزنكوت، وهو المستشار العسكرى لباراك سنة ٢٠٠٠ المصيرية، وكذلك من خَلف جرشتاين فى قيادة اللواء، نائب رئيس الأركان موشيه كبلينسكي.

التحالف الألمانى الإسرائيلي

معاريف ٢٠٠٧/٢/٢٢
بقلم: لارس هنزل (١)

كشف استطلاع للرأي، أُجرى مؤخراً بين مواطنى إسرائيل، أن الغالبية العظمى تؤيد ألمانيا وتريدها أن تصبح قوة عظمى ورائدة فى الاتحاد الأوروبي. كما كشف الاستطلاع أن أغلبية مطلقة من الجمهور الإسرائيلى ترغب فى انضمام إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي، الذى عُيِّنت ألمانيا مؤخراً رئيساً مناوباً له.

عندما أعلن دافيد بن جوريون عن إقامة دولة إسرائيل، بعد ثلاثة أعوام فقط من انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدا حينها أن إقامة علاقات بين ألمانيا وإسرائيل، بل وبين إسرائيل وأوروبا بصفة عامة، ستكون مهمة مستحيلة، ولكن بن جوريون كان على يقين بأن هذه المهمة ممكنة. لقد أيقن وأدرك أن إقامة علاقات قوية بين إسرائيل وألمانيا والتقارب بين أوروبا وإسرائيل سيقوى الدولة ويثبت أن مئات السنين التى تعرّض خلالها اليهود للاضطهاد فى أوروبا قد باءت بالفشل.

فى غضون ذلك – فى ألمانيا – كان المستشار الألمانى حينذاك، كونراد أديناور (٢)، يمهد لإقامة علاقات أولية مع إسرائيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لأنه أدرك أن وجود إسرائيل قوية ومتقدمة سيكون من مصلحة ألمانيا. إن وجود إسرائيل قوية سيكون بمثابة رد وانتصار ساحقين على هؤلاء الذين أرادوا إبادة الشعب اليهودي، وتماشياً مع ذلك، يتعين على ألمانيا أن تضطلع بدور حاسم من أجل أمن إسرائيل.

لقد نشأت بمرور السنوات علاقة قوية وحميمة بين زعماء الدولتين، وتحولت تلك العلاقة بمرور الزمن إلى تحالف قوى بين الدولتين، ذلك التحالف الذى يستمد قوته أيضاً من الأعمال التى يقوم بها مواطنين "عاديين" أمثال "الألمان" المقيمين فى إسرائيل.

تعد ألمانيا اليوم بمثابة واجهة مشرفة لأوروبا فى إسرائيل وقاعدة قوية للمصالح الإسرائيلية فى أوروبا.

علاوة على ذلك، تعتبر المستشارة الألمانية أنجيلا ميريكل واحدة من الزعماء الأجانب الأكثر شعبية بين الإسرائيليين.

وعلى هذا، وبمقتضى التحالف القوى بين الدولتين، قامت ألمانيا، عندما هدد صدام حسين بإطلاق صواريخ على تل أبيب فى عام ١٩٩١، رداً على ذلك، بإرسال بطريات صواريخ باتريوت من أجل ضمان سلامة سكان إسرائيل. ضِف إلى ذلك، قيام ألمانيا بتمويل بناء ثلاثة غواصات إسرائيلية من أكثر الغواصات تقدماً فى العالم.

◆ لبنة قوية:

والآن، لاسيما على ضوء المخاطر الجديدة التى تهدد إسرائيل، يجرى فى ألمانيا مناقشة مسألة بيع غواصتين أخريين لإسرائيل. وبانضمامهما إلى الغواصات الثلاثة من طراز دولفين الموجودة فى الخدمة الآن، ستشكل لبنة قوية فى منظومة الدفاع الإستراتيجية للجيش الإسرائيلي. واليوم أيضاً، بعد أن حطت حرب لبنان الثانية أوزراها، تقوم البوارج الألمانية بدوريات على طول الشواطئ اللبنانية بهدف المساعدة فى حماية أمن إسرائيل.

كل هذا أدى إلى ظهور التحالف الإسرائيلى الألمانى وكأنه قوى وأبدي، حيث تولى ألمانيا أهمية قصوى لعلاقاتها الخاصة بإسرائيل.. فقد أظهر استطلاع الرأى الذى أجرى مؤخراً أن الإسرائيليين يشعرون بنفس الشيء. فألمانيا تؤيد إسرائيل التى تعيش فى أمن وسلام، كما أن الإسرائيليين يريدون أن تصبح ألمانيا قوة عظمى رائدة فى الاتحاد الأوروبي.

والواقع أن التحالف الألمانى الإسرائيلى من شأنه أن يساعد على التقارب بين الاتحاد الأوروبى وإسرائيل، ناهيك عن كون الاتحاد الأوروبى يعد الشريك التجارى الأكبر لإسرائيل ومقصد مفضل للسائحين الإسرائيليين، كما أن بمقدور الاتحاد الأوروبى - وهو يريد ذلك - المساهمة فى دفع مسيرة السلام فى الشرق الأوسط.

لقد صرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفني، خلال الندوة التى عقدتها مؤخراً مؤسسة أديناور فى إسرائيل، أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبى وإسرائيل لا يجب أن تعرف لها حدود. وأن التأييد الدولى والأوروبى لأمن دولة إسرائيل والوساطة من أجل إقرار السلام فى المنطقة من الممكن أن يقود الشرق الأوسط بأكمله نحو مستقبل مزدهر وآمن. لقد أثبتت كل من إسرائيل وألمانيا للعالم أنه على أطلال الماضى المرير يمكن بناء واقع جديد وقوي. وكل هذا بفضل زعماء يتمتعون برؤية ومواطنين شجعان من كلا الجانبين.

١- كاتب المقال د. هنزل هو مدير عام فرع مؤسسة كونراد أديناور فى إسرائيل.

٢- مؤسسة كونراد أديناور: هى مؤسسة ذات طابع سياسى ولا تهدف للربح مقرها ألمانيا. تسهم برامج هذه المؤسسة فى دعم الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة بداخل ألمانيا وخارجها على حد سواء.

سباق تسلح سوري بدعم إيراني

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/٢٢
بقلم: زئيف شيف

تتعاظم القوة العسكرية للجيش السوري بشكل غير مسبوق في الفترة الأخيرة، بدعم مالي إيراني. وهذا التعاظم يجري في جميع المجالات، باستثناء سلاح الطيران السوري الذي يعتبر سلاحاً ضعيفاً منذ وقت طويل. أما التجديد الأساسي فيتمثل في الصواريخ طويلة المدى. كما يتزود سلاح البحرية السوري، الذي تم إهماله طوال سنوات طويلة، في الآونة الأخيرة بأحد الصواريخ، صناعة إيرانية - صينية مشتركة، تمكن حزب الله عن طريقه من إصابة بارجة الصواريخ الإسرائيلية "آحي حانيت" في حرب لبنان الثانية.

وفي مقابل تعاظم القوة العسكرية، يُسجّل لدى السوريين تغير في انتشار القوات على خطوط الجبهة.. يبدو أن السوريين قاموا هذه الأيام بتحريك القوات بالقرب من الحدود مع إسرائيل عند هضبة الجولان، وذلك في خطوة هي الأولى من نوعها منذ حرب يوم الغفران (أكتوبر ١٩٧٣)، حيث كانت قوات الكوماندو السورية قد بدأت في الهجوم على موقع جبل الشيخ وتمكنت من احتلاله، إلا أن قوات لواء جولاني والمظليين تمكنوا من طردها بعد أن تكبدت خسائر فادحة مع نهاية الحرب.

كما يشمل تعاظم القوة العسكرية السورية تجربة إطلاق صواريخ. ففي الفترة الأخيرة، قام السوريون بتجربة إطلاق أحدث الصواريخ من طراز "سكود D" الذي يصل مداه حوالي ٤٠٠ كيلومتر ويغطي أغلبية مناطق إسرائيل. فقد قام السوريون، منذ ما يزيد على عام، بإجراء تجربة مماثلة، وأخفقوا في ذلك عندما حاد الصاروخ عن مساره وسقط في إحدى المناطق التركية. وقد انتشرت شظايا الصاروخ في منطقة مأهولة بالسكان، إلا أنها لم تتسبب في وقوع خسائر بشرية. ولكن رغم ذلك، تقدم الأتراك بشكوى، واعتذرت دمشق عن وقوع الحادث.

شملت التجربة السورية الأخيرة إطلاق صاروخين من طراز "سكود D"، وتعتبر تجربة ناجحة. إلا أنه لم يُعرّف نوعية الرأس الحربي لهذا الصاروخ. من جهة أخرى، يمتلك السوريون صاروخين صغيرين، تم تزويد حزب الله بهما: صاروخ عيار ٢٢٠ ملليمتر، يمتلك رأس حربي من النوع العنقودي، والآخر عيار ٣٠٥ ملليمتر. ويبلغ مدى هذين الصاروخين عدة كيلومترات.

وقد جاءت الصواريخ لتعوض الضعف البارز الذي يعاني منه سلاح الطيران السوري. وبدلا من أن يصيبوا إسرائيل من الجو، يقومون ببناء قوة قصف قوية بمساعدة الصواريخ. ومن هنا، يمكن أن يصيبوا، بشكل بالغ الدقة ومن مسافة بعيدة، مدناً إسرائيلية، وأن تكون إصابتهم دقيقة لأهداف عسكرية مختلفة في الأراضي الإسرائيلية.

أما الخطوة الجديدة والمفاجئة فكانت تدعيم القوة العسكرية في المجال البحري. لقد غرق سلاح البحرية السوري في السنوات الأخيرة. وقبل ذلك بفترة أخرج سلاح البحرية السوري الغواصات التي كانت بحوزته من الخدمة. بعد ذلك، أخفقت أغلبية البوارج الحربية التي يمتلكها في أداء مهامها وصارت غير قادرة على أداء مهامها. لقد اكتفى سلاح البحرية السوري بحماية السواحل بمساعدة صواريخ الشواطئ، بعضها طويل المدى، سورية الصنع، تم نشرها في منطقة ميناء طرطوس البحري.

يبدو أن الدروس المستقاة من حرب لبنان الثانية قد حثت دمشق على إعادة دعم سلاحها البحري بمساعدة الإيرانيين. كما تحقق نجاح حزب الله في ضرب البارجة الحربية "آحي حانيت" بفضل الصاروخ الصيني "C802" الذي قام الإيرانيون بإدخال تعديلات عليه، حيث أصاب الصاروخ البارجة، وقتل أربعة من أفراد الطاقم وتسبب في وقوع خسائر فادحة. ويبدو أن الإيرانيين زوَّدوا سوريا بالصاروخ نفسه، وهو ما يعني أن التهديد السوري سيزداد مقارنة بما سبق، وأن سلاح البحرية السوري يمتلك القدرة على شن الهجوم.

٦

المجتمع الإسرائيلي

لحظات ما قبل الطرد

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/٨
بقلم: نوريت فرجفت

دخل الفتى (د)، البالغ من العمر ١٧ عاماً، الحجرة وجلس.. جلس أمامه ثلاثة أشخاص يرتدون الملابس الرسمية. سألهم: "كيف لى أن أعرف أنكم من غينيا..؟" فأخرج شخص منهم جواز السفر فى إحجام ولوّح به فى وجه الفتى. رفض الاثنان الآخران الإفصاح عن هويتهما، كما رفضا الرد على أسئلته. وقد قال الفتى: "أخبرونى أنهم هم من يطرحون الأسئلة، وشرعوا فى الصراخ فى وجهى والقول بأننى شخص وقح، وأننى إذا لم أعتمد عليهم، فسوف يقومون بطردي".

وهكذا، حسب وصفه، دارت إحدى المقابلات التى أجراها أعضاء الوفد الخاص الذى أتى من غينيا لكى يصدر وثائق سفر لعشرات الغينيين الذين لم يكن فى الإمكان طردهم من إسرائيل حتى هذه اللحظة. وقد أجريت هذه المقابلة هنا، يوم الأحد من هذا الأسبوع، فى مكاتب إدارة الهجرة فى ميناء بن جوريون الجوي.

لم يحضر "يوناتان برمان" المحامى الذى يمثل الفتى (د) من قبل "مركز مساعدة العمال الأجانب" المقابلة، كما لم يحضر بقية المقابلات التى أجريت مع الفتية القصر الذين تم جلبهم من سجن إدارة الهجرة فى الخضيرة، والذين يشبهون ذلك الفتى (د). قوبلت طلبات الفتية القصر بالحصول على معلومات بالرفض الشديد، كما تهربوا من الإجابة عن أسئلتهم بشأن مصيرهم عند عودتهم إلى بلادهم. قرر أعضاء الوفد استناداً إلى الأسئلة التى تم توجيهها للفتية القصر - تمثلت فى السؤال عن مكان ولادتهم، وهوية والديهم وما هى اللغات الأفريقية التى يتحدثونها - من منهم يعتبر بالفعل مواطناً غينياً، وأعدوا لهم وثائق السفر.

قال أحد الفتيان يبلغ من العمر ١٦ عاماً: "عندما سألت عن المكان الذى سأتوجه إليه فى غينيا، قالوا لى إنهم لن يهتموا بذلك الأمر، لأن هذا الأمر تتحمل إسرائيل مسئوليته". كما قال أن أعضاء الوفد قالوا له أنهم جاءوا لكى يقدموا له يد المساعدة بعد أن سمعوا أن الغينيين يعانون فى السجون الإسرائيلية من منطلق أنهم لا يملكون إمكانية العودة، وأن هناك أطفال غينيين يرقدون فى المستشفيات الإسرائيلية. لا يوجد علاقات دبلوماسية بين غينيا وإسرائيل.

◆ "عبودية الديون":

يوجد فى سجن إدارة الهجرة فى الخضيرة ٧ من الفتية القصر من غينيا ينتظرون فى الوقت الحالى الطرد السريع، أصغرهم يبلغ من العمر ١٥ عاماً والآخرين تتراوح أعمارهم بين ١٦ - ١٧ عاماً. فقد جميع الفتية القصر أسرهم ومنازلهم فى ظروف مختلفة، وليس لديهم مكان يعودون إليه فى واقع الأمر. اضطروا جميعاً للخروج للعمل فى سن صغيرة فى أعمال مختلفة، كحمالين وماسحى أحذية، فى مقابل الطعام والمأوى.

قدموا جميعاً إلى إسرائيل عبر سيناء، ودفعوا جميعاً مئات الدولارات فى مقابل السفر، وتم إحضار بعضهم اعتمادا على الالتزام بدفع هذه الأموال عن طريق العمل. وهو ما يسمى فى القانون الدولى "عبودية العمل". جاء الفتيان إلى هنا بسبب وعود كاذبة بالحصول على عمل قانونى يدر عليهم الأموال، وهى الوعود التى أغدقها عليهم أعضاء شبكة تهريب منظمة للغاية فى العاصمة "كوناكري".

عمل الفتى (م) البالغ من العمر ١٥ عاماً، والذى تم عرض قصته بالتفصيل على صفحات جريدة "هاآرتس" الأسبوع الماضي، طوال ثلاث سنوات لصالح سيدة فرضت سطوتها عليه بعد أن قتل والداه، فى مقابل الطعام والمأوى. لم يكن يحصل على نقود، بالرغم من أنه لم يكن يدرس وكان يعمل بشكل كامل بالفعل. بعد مرور ثلاث سنوات، سلمته السيدة إلى شبكة المهربين. أحضره المهربون إلى إسرائيل وسلموه إلى أحد الغينيين الذى أرسله للعمل، وفيما يبدو كان من المقرر أن يتلقى المال فى مقابل عمل الفتى.

تم القبض على ذلك الغينى وشخص آخر من مواطنى بلاده كانت تربطهما علاقة بعملية تهريب الغينيين إلى إسرائيل، وتمت محاكمتهما وهما يقضيان الآن عقوبة السجن فى إسرائيل. تم إلقاء القبض على هؤلاء الفتية القصر الذين يعتبروا أنهم ضحايا هذين الشخصين، لأنهم لا يحملون تأشيرة إقامة، كما أنهم محتجزون فى السجن، وبعضهم موجود فى السجن منذ شهور طويلة. إلا أنه بالرغم من فقدان الأمل فى تحسن وضعهم فى إسرائيل، يشعرون بالهلع من العودة إلى بلادهم. يقول الفتى (د): "بالنسبة لفتية مثلنا من الصعب العيش هناك، لأنه لا يوجد من يدافع عنا. إذا رأوا فتى يعمل ويجنى نقوداً، فى مقدورهم بكل سهولة سلبه هذه النقود".

تجرى الاتصالات الخاصة بإحضار هذا الوفد الغينى منذ شهور، بوساطة ومساعدة من منظمة الهجرة العالمية. كان من المقرر أن يحضر هذا الوفد فى فصل الصيف، إلا أن الوفد قام بتأجيل موعد قدومه بسبب حرب لبنان. وعندما تحدد موعد جديد لقدوم الوفد، اندلعت أحداث شغب فى غينيا لأسباب سياسية، وتم تبادل إطلاق الرصاص فى الشوارع وسقط الكثير من الأشخاص قتلى.

ومن منطلق هذه الأسباب السياسية، يمكن أن تتفهم مخاوف الكثير من الغينيين، وبخاصة الفتية القصر منهم، مما ينتظرهم عند عودتهم إلى بلادهم، وخاصة فى ضوء عدم وضوح ماهية الضمانات التى يمنحها الوفد لهم، إذا كان فى الحقيقة سيضمن سلامتهم فى بلادهم. لم يشعر رجال الشرطة فى سجن الخضيرة بالضيق من أن يُطلعوا الفتية على وثائق السفر التى صدرت من أجلهم، وإبلاغهم بأنهم سيتم ترحيلهم جميعاً يوم الأحد على طائرة تعود بهم إلى غينيا. وقد قال (م) أنهم أخبروه أنه أول شخص سيتم طرده.

سعت السلطات الإسرائيلية، لسبب غير واضح، إلى إخفاء خبر مجيء الوفد. كما لم يتم الرد على طلبات استيضاح هوية الجهة التى ستضمن سلامة هؤلاء القصر وما هى الضمانات التى تم منحها بهذا الشأن. قالت سابين حداد، المتحدثة باسم وزارة الداخلية: "إن هدف الوفد أن يقوم بالتنسيق الجيد لخروج الغينيين من إسرائيل". قال أعضاء الوفد للعاملين فى "مركز مساعدة العمال الأجانب" أن وزارة الرفاه الاجتماعى فى بلادهم هى الجهة المسئولة عن الاهتمام بالفتية، وليس هم. كما وعد فردريك سينا، مندوب منظمة الهجرة العالمية، أن السلطات فقط هى التى ستتولى الاهتمام بالفتية.

◆ "١٥ عاماً دون محاكمة":

من المقرر أن يصدر الوفد وثائق سفر لعشرات الغينيين الذين يُحتجز أغلبهم فى السجن، بالإضافة إلى الفتية الموجودين بالفعل فى السجن، وبذلك يمكن طردهم. يحتمل أن السبب فى التعتيم الإعلامى على هذا الأمر هو أن السلطات الإسرائيلية تفضل تنفيذ عملية الطرد على نطاق واسع بعيداً عن الرقابة الجماهيرية. تبين من الأحاديث مع الأشخاص المزمع طردهم من القصر والبالغين أن مخاوفهم الأساسية تتمثل فى أن يتم الزج بهم فى السجن فور عودتهم إلى بلادهم. وتستند هذه المخاوف إلى التجربة التى مر بها بعض الغينيين الذين نجحوا فى الحصول على جواز سفر لأنفسهم، وعادوا إلى بلادهم، فتم إلقاء القبض عليهم فى الميناء الجوي.

يبلغ (س) التاسعة عشرة من عمره، فر من السجن فى غينيا، ولذلك يصر على عدم العودة. فقد تم إلقاء القبض عليه فى يناير عام ٢٠٠٥ بتهمة المشاركة فى مظاهرة نظمها تلاميذ إحدى المدارس الثانوية. وقد بدأت المظاهرة، التى جاءت احتجاجاً على حالات الإضراب الكثيرة التى قام بها المعلمون فى المدرسة الحكومية التى كان يدرس فيها، فى فناء المدرسة، إلا أنها سرعان ما خرجت عن السيطرة، عندما قام التلاميذ بقذف الحجارة وأغلقوا الطريق. تم استدعاء إحدى الوحدات الخاصة إلى المكان من أجل تفريق المظاهرة. ألقى أفراد هذه الوحدة القبض على (س)، فقيدوه من يديه وقدميه وسحبوه على ظهره عدة عشرات من الأمتار على طريق يمتلئ بالحصى غير ممهد حتى سيارة الشرطة. فقد وصل إلى السجن مصاباً ولا يزال يعانى من الندوب حتى يومنا هذا.

تم سجن (س) فى جناح السجناء السياسيين، دون محاكمة ودون أن يتمكن من الحديث مع محام. وعندما حاول أن يستوضح من رفاقه فى الزنزانة عن موعد تقديمه للمحاكمة، سخروا منه. كما قال: "أشاروا لى على شخص كبير فى السن اشتعل رأسه شيباً وقالوا: هل تراه..؟ إنه موجود هنا منذ ١٥ عاماً ولم يتم تقديمه للمحاكمة". ترددت والدته على قسم الشرطة يومياً، وسألت عن مكان احتجاز ابنها، ولم يعترف أى شخص بأنه مسجون، وفى نهاية الأمر أصابها اليأس.

يقول (س) أن جناح السجناء السياسيين كان من أسوأ الأجنحة الموجودة فى السجن. كانوا يتناولون وجبة واحدة يومياً هناك، وكان يوجد الكثير من الصراصير فى الطعام. كانت الصراصير تتنزه فى المكان، كما كانت تتصاعد من المكان رائحة نتنة. لم يغالب النوم جفونه ليلا طوال خمسة شهور تقريباً، وكانت تسيطر عليه أفكار الانتحار ليلا ونهاراً.

لكنه لم يُقدِّم على الانتحار. وفى مرحلة معينة سعى إلى تقديم خدماته للعمل فى النظافة، من ناحية لأن العمل سيقضى على الشعور بالملل، ومن ناحية أخرى لأن النظافة كانت تشمل ساحة السجن أيضاً.

وذات يوم، كان يعمل فى الساحة، عندما اقتحم جنود مسلحون السجن فى محاولة لإطلاق سراح أحد رفاقهم كان مسجوناً بتهمة المشاركة فى محاولة انقلاب. أطلقوا الرصاص واقتحموا البوابات، ففر (س) فى ظل فوضى هذه الاضطرابات. ركض فى البداية، وبعد ذلك سار حافياً لمسافة ٨ كيلومترات حتى وصل إلى السوق الرئيسى فى كوناكري، حيث يمتلك عمه متجراً صغيراً هناك. أحضره العم إلى مخزن المتجر وحزم له بنفسه بعض الملابس، وأحضر له جواز سفره، وفى اليوم نفسه قام بتهريبه إلى السنغال. ومن هناك توجه إلى إسرائيل بمساعدة أحد أقارب العائلة الذى وعده باصطحابه إلى أستراليا. ذهب (س) لمقابلة الوفد، لكنه لا ينوى العودة إلى بلاده. وقال: "إننى أفضل الموت على العودة".

أعربوا فى مركز مساعدة العمال الأجانب عن قلقهم حيال عدم وجود ضمانات لتأمين سلامة الغينيين والقصر منهم على وجه الخصوص. وقد قال روم لفكوفيتش، المتحدث باسم مركز مساعدة العمال الأجانب: "إن قدرة السلطات على الاهتمام بالقصر محل شك، وخاصة فى ضوء التقرير الأخير الذى أصدرته الإدارة الأمريكية حول تجارة الرقيق، والذى يرد فيه ذكر غينيا بوصفها دولة يتم بيع الأطفال فيها من أجل العمل".

فساد منظومة التعليم

هاآرتس ١٤/٢/٢٠٠٧

بقلم: نمرود ألوني

الغطرسة والفظاظة والجهل أمور امتزجت معاً فى إطار الإصلاحات الجديدة التى تشهدها منظومة التعليم، لاسيما منظومة التعليم العالي. وكما أورد تقرير Marker، فى الحادى عشر من فبراير، فإن الإصلاح المقترح لمنظومة التعليم يربط زيادة الموارد التعليمية باستعداد المدرسين لقبول منظومة الثواب والعقاب الماديين وفقاً لكم وكيف المنتج التعليمي، بينما يهدف الإصلاح الذى تقترحه الحكومة للتعليم العالى إلى ربط الثواب المادى للمحاضرين فى الجامعات بقيمة السوق، فيما يتعلق بمجال التخصص، أو من حيث عدد المنشورات البحثية التى ينتجها المحاضرون.

وكأنه لا يكفى ذلك الثمن الباهظ الذى يدفعه المجتمع الإسرائيلى من جراء فساد المنظومة السياسية، فإنهم الآن يرغبون أيضاً فى تغليب المنطق الاقتصادى على الأهداف السامية للتعليم والثقافة وتحويلها إلى تجارة يسوقون لها، مع عدم الإبقاء على أى من الأهداف الأصلية المرجوة منها.

من المهم القول بصراحة ووضوح: إن منطق الإصلاحات مرفوض، ليس لأنه يشجع على التنافسية والتميز، بل لأن التنافسية والتميز اللذين يرغبون فى تطويرهما غير موجودين تقريباً فى مجال التعليم. وفى الغالب، فإن الضرر الناتج عنهما يفوق بكثير الفوائد المرجوة منهما.

فيما يتعلق بالتنافسية فهل ذلك يعنى بالضرورة تحسين الخدمة المقدمة أم تحسين المنتج..؟ لو نأخذ كمثال مجال الاتصال بالجماهير، أو أجهزة الإعلام، فيخيل لى أن قليلين فقط سيظنون أن المنافسة بين "يديعوت أحرونوت" و"معاريف"، أو بين القناة الثانية والقناة العاشرة، هى التى أسهمت فى تحسين جودة الصحافة فى إسرائيل.

ويستطيع عدد لا حصر له من المدرسين والأكاديميين أن يشهدوا على وجود أضرار من جراء هذه التنافسية: فعندما يسود المنظومة منطق القوة القائم على العصا والجزرة، فإن الغاية الأصلية للتعليم الجيد والثقافة الواسعة وخصوبة التفكير والسلوك السوى تكون هامشية، ليحل محلها سباق غث بين حالة من الأنانية الاجتماعية.

تكون المشكلة أكثر خطورة عندما نتطرق إلى مفهوم التميز.. هل يوجد لدينا فى إسرائيل مرض ثقافى أخطر من الركوع للنموذج الذى يحقق النجاح بأى ثمن، والذى ينظر إلى الأمور طوال الوقت نظرة اقتصادية..؟ نظرة المكسب والخسارة..؟.

لنفترض فى الوقت الحالى أن الإصلاحات الجديدة سيتم قبولها، وأنه سوف يتم منح المكافآت المادية حسب المنتج والعائد بلغة السوق. فى ظل هذا الوضع الجديد، فإن تعبيرات مثل "الحقيقة والعدل والسلام" سيتم النظر إليها على أنها غير مكتملة على الإطلاق، كما سيتم النظر إلى التعليم القائم على الحوار، والذى يرغب فى الوصول لكل تلميذ ومساعدته فى غرس الثقة فى نفسه وما يقوم به فى حياته، بأنه لا يعنى شيئاً. بينما سيُنظر لمجالات الشعر والفلسفة والطب على أنها تمثل انحرافات رومانسية، ثمة شك فى أن تسهم فى إحداث تقدم مهنى للأكاديميين.

بعبارة أخرى، فإن فساد منظومة التعليم، لاسيما التعليم العالي، بجعلها تخضع لمنطق الاقتصاد، سيؤدى إلى إحداث فساد قيمى من الدرجة الأولى وسيؤدى إلى تدمير

التعليم والثقافة. إن الرسالة الرئيسية لمثل هذه المنظومة تتمثل فى أن كل شيء فى الواقع أشبه بالعزف الأوركسترالي، بمعنى أنه لا يمكن لأمر من الأمور أن يسير أو يستقيم بمعزل عن الآخر.

امنحوا القائمين على شئون التعليم أجوراً مناسبة، كما هو متبع فى الدول المتقدمة، وبادروهم بالاحترام والثقة والتقدير للثروة الفكرية والأخلاقية والإبداعية التى يقدمونها لنا.

احتكار العنف

هاتسوفيه ٢٠/٢/٢٠٠٧
بقلم: يهوديت ديسبرج

يوم الأحد، فى أمسية روحانية وممطرة، توجهنا فى نزهة قصيرة لشاطئ ميناء يافا الهائج. وصلنا إلى سيارتنا وكانت ملابسنا مبتلة.. وخلال ثانية تحولت السعادة إلى خوف شديد، فقد حطموا زجاج سيارتي..! وسرقوا حقيبتي..! السيارة كلها مليئة بحطام الزجاج..!! ماذا كان فى الحقيبة..؟ كل ما يشتهيه اللصوص وكل ما فيه ضرر لي: أموال، بطاقة ائتمان، شيكات، بطاقة هوية، رخصة قيادة وعناوين كثيرة. هذه النزهة القصيرة ستكلفنى الكثير، حيث سيتعين على إلغاء واستخراج بدائل للمستندات وبطاقات الهوية التى فقدت.

وقد حاول رجل الشرطة الودود فى قسم الشرطة طمأنتى قائلاً أنه بالتأكيد إنسان مدمن ولا يهمه بطاقة الائتمان ولا الشيكات، وأنه سوف يأخذ النقود وسيلقى بالحقيبة. سألته: هل هناك احتمال أن يجد رجال شرطة دوريتكم هذه الحقيبة..؟ "لو أحضرها مواطن ما إلى القسم، وتعرفنا عليها، سوف نبلغكم. أنتم لستم من هنا، أليس كذلك..؟" سألنا رجل الشرطة بأسلوب مهذب، وكأن لسان حاله يقول "أنتم لستم من هذا العالم".. فهنا، فى العالم الحقيقي، يدرك الناس من يسيطر على الشارع وكيف يمكن حماية نفسك منه، ومن ثم لا يتركون شيئاً فى السيارة.

كان هناك جراج بجوار قسم الشرطة، دخلت وبكيت: سطوا على سيارتى وحطموا زجاجها. كان يقف بجوارى شخص آخر، أشار إلى سيارته وقال: بالأمس سرقوا منى هذه السيارة..!! لحظة، وكيف حصلت عليها..؟ دفعت أموال لهؤلاء الأوغاد.. لقد اتصلوا بي، ولم أجد شيئاً سوى السداد. كنت مصدوماً..!! فقد دفع الرجل للصوص مقابل استعادة سيارته.

ذات مرة، عندما قامت الشرطة بواجبها، كانت هناك عقوبة تنتظر اللصوص. واليوم، بعدما نفضت الشرطة يدها من هذه المسألة، يطلبون ويحصلون على أجر..!! منا..!! نحن الضحايا..!!.

عندما عُدت للسيارة (وفى غضون ذلك وجد أحدهم نايلون كبير لحمايتنا من الرياح) وأخبرته عن الرجل الذى دفع للصوص الذين سرقوا سيارته، فأبلغنى بأروع قصة سمعتها خلال الأسبوع الماضي: كان هناك سائق سيارة أجرة، لديه شقيقة معاقة ومتسولة، اعتاد إحضارها إلى المركز التجارى يوم الجمعة.. وعندما جاء لاصطحابها ترك سيارته مفتوحة حتى يحضرها بمقعدها المتحرك. جاء بعض العرب ودخلوا السيارة وهو موجود بالمكان، وهربوا بها. واتصل بالهاتف المحمول الذى كان بالسيارة، فقالوا له لو كان يريد استعادة السيارة، عليه إحضار ٢٥ ألف شيكل ويحضر إلى مدخل حلحول، والاتجاه يميناً لأحد الأزقة، وأنهم سيحضرون. ولو تجرأ على إشراك الشرطة فى المسألة أو الجيش، فهم يعرفون كيف سيصلون إليه. وقد حضر وبحوزته النقود، وكانوا فى انتظاره بالفعل..! وقاموا بتجريده من ملابسه، وضربه حتى فقد الوعي، وأخذوا النقود، وتركوه ينزف وهربوا. وقام أحد العرب بالإشفاق عليه واتصل بالشرطة.

اعترف بحرج أن رد فعلى العفوى عندما سمعت هذه القصة للمرة الأولى كان: "يستحق ذلك..!"، ربما لأن هذه النهاية السيئة كانت متوقعة، وربما لأن الاستجابة للإرهاب والابتزاز تهدم مستقبلنا هنا. لكن بعدما تعرضت وجها لوجه مع تعامل الشرطة مع الجريمة، التى بدلاً من مكافحتها والقضاء عليها، تتقبلها على أنها واقع يجب التأقلم معه، ومع عجز المواطن فى مواجهة المجرمين، أدركت مدى خيانة الشرطة.

إن دور الشرطة هو مكافحة الجريمة والإرهاب وتوفير الأمن للمواطنين، وما يبعث على الحزن هو التذرع بغياب القوى البشرية أو الموارد، ولاسيما عندما نتذكر رجال الشرطة الكثيرين الذين يشاركون فى تفريق المظاهرات.

من المسموح للدولة فقط ممارسة العنف إزاء مخالفى القوانين بهدف حماية المواطنين. ولكن عندما تعلن الدولة أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب أو الجريمة، فهى تعفى نفسها بذلك من تعهدها بحماية المواطن. وعلى الفور، نشأ فراغ حوَّل الدولة إلى مكان فوضوى وحياة المواطنين إلى حياة لا تطاق.. لقد انتقل احتكار العنف بمبادرة من الشرطة، وبسبب عجزها، من أيدى مطبقى القانون إلى من يخالفونه.

حوارات

حوار مع رئيس اللجنة الاقتصادية بالكنيست "موشيه كحلون":

"يا لها من حكومة منافقة"



أجرى الحوار:
جدعون ألون
هاآرتس ٢٠٠٧/٢/٥

منذ نحو سنة، أثار عضو الكنيست موشيه كحلون دهشة الجميع عندما حصل على المركز الأول فى الانتخابات التمهيدية بالليكود، بعد أن حظى بتأييد عدد كبير جداً من الأصوات أمام راؤوفين ريفلين، وداني نافيه، ويسرائيل كاتس، وميخائيل إيتان، وجدعون ساعر. وقد تساءل الكثيرون بدهشة كبيرة كيف نجح هذا النشيط المغمور القادم من حيفا فى القفز إلى قيادة الليكود..؟ ومن أين جاء بهذا التأييد الواسع..؟.

عندما سُئل كحلون (٤٦ سنة) ما إذا كان نجاحه فى الانتخابات التمهيدية يرجع إلى أنه لم يُثر غضب معسكرى بينامين نتنياهو وسيلفان شالوم وكان مرشحاً محايداً، اختفت من وجهه الابتسامة المرتسمة دائماً على شفتيه: "أعتقد أن هذه حجة من لم ينجحوا فى الانتخابات التمهيدية. ليس صحيحاً أننى لم أثر غضب أحد. فقد كنت أعرب عن مواقفى بشكل واضح ومباشر جداً دون أى خوف أو خشية، حتى عندما كان يجب على دفع ثمن ذلك.. إننى دائماً كنت أفعل ذلك كما ينبغي: بهدوء ودون تخبط".

الإنجاز الكبير الذى حققه فى الانتخابات جعل كحلون – من مواليد جفعات أولجا لأبوين من مهاجرى ليبيا وكان الطفل الثالث فى أسرة تتكون من سبعة أطفال – يحظى بالمركز الثالث (بعد نتنياهو وشالوم) فى قائمة الليكود للكنيست، وكذلك حظى بالمنصب المنشود وهو رئيس اللجنة الاقتصادية. ومنذ أسبوعين، تم تعيين كحلون، الذى كان يمتطى فى صباه حماراً، ويتجول فى شوارع الخضيرة ليبيع الحلوى، رئيساً للجنة التحقيق البرلمانية فى مسألة عمولة البنوك.

◆◆ ٣٥٠ نوعاً من العمولة:

◆ هل تعتقد أن الليكود أصلح مكانته فى المعارضة وأصبح ناضجاً بالشكل الذى يؤهله للعودة إلى الحكم..؟

– "بالتأكيد. الليكود الآن فى ذروة مسيرة الإصلاح. وإننى لا أستطيع أن أقول إن الجميع صفحوا عن بيبى، وأنه أصبح محبوباً لدى الطبقات الفقيرة. المسافة لازالت كبيرة، ولكننا فى الطريق. عدنا وأصبحنا ملاذاً للكثيرين الذين أصبحوا يعتبروننا الآن جهة ستقود الدولة فى المستقبل. لقد أدرك الجمهور أن كاديما ظاهرة عابرة، والكثير ممن انتقلوا إلى كاديما يريدون العودة إلى الليكود الآن".

◆ هل استخلص نتنياهو درساً من إخفاقاته فى الماضي..؟

– "أنا واثق من ذلك. فأنا أعرف بيبى منذ سنوات طويلة. بيبى اليوم ليس هو بيبى منذ خمس سنوات. فاليوم أصبح يشرك أعضاء الكتلة فى كل موضوع، كما

أنه يعمل ويصغى للأصدقاء ويعمل بروح الفريق".

◆ **كيف تصف أداء الحكومة..؟**

- "أداء الحكومة فضيحة.. دواوين الحكومة لا تعمل، والقوانين لا تطبق. سأعطيك بضعة أمثلة، الحكومة لا تطبق قانون التغذية الذى ينص على أنه من حق كل طفل الحصول على وجبة مدرسية. والحكومة لا تنفذ قانون حرية انتقال أرقام الهاتف الذى يتيح للجميع الانتقال من شركة محمول إلى غيرها مع الاحتفاظ برقم الهاتف القديم".

◆ **لماذا يحدث ذلك فى رأيك..؟**

- "لأنه لا يوجد إلا هدف واحد أمام الجميع فى الحكومة، ألا وهو البقاء. هذا كل ما يهمهم. أنا أتابع القرارات عن كثب، واتضح لى أنه لا يتم تنفيذها. على سبيل المثال، فى يناير، كان يجب البدء فى تنفيذ الإصلاح فى هيئة الإذاعة والتليفزيون، ولكن لم يتم عمل شيء حتى يومنا هذا. كما أن الإصلاح الذى تقرر تنفيذه فى شركة الكهرباء لم ينفذ بعد. وصدر قرار بإقامة وزارة حكومية لشئون المتقاعدين، ولكن ذلك القرار لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن".

◆ **هل مارس رؤساء البنوك ضغطاً عليك لمنع تشكيل لجنة تحقيق برلمانية فى موضوع الرقابة على عمولة البنوك..؟**

- "لم أتعرض لأى ضغط. لقد قابلتهم جميعاً. والتقيت وزعماء الاقتصاد الذين يقدر رأس مالهم بسبعة وثمانية أرقام (أى ملايين ومليارات)، وكذلك التقيت مع أناس طردوا من منازلهم لأنهم لم يدفعوا الأقساط العقارية، ومع مدراء البنوك، وأصحاب الأعمال الصغيرة الذين أوضحوا لى كيف يتضررون من العمولة.. إننى أحترمهم جميعاً، وأعرف دائماً مصلحة كل واحد منهم.. ما أريد أن أوضحه أن هناك فوضى عارمة الآن فيما يتعلق بالبنوك. فمنذ إقامة الدولة، ثمة أحد لم يعالج هذه المسألة بالجدية اللازمة. يوجد الآن أكثر من ٣٥٠ نوعاً من العمولات تحصلها البنوك من الجمهور تحت أسماء مختلفة وغريبة. أنت تستيقظ فى الصباح وتفحص حسابك بالبنك، وتكتشف فجأة أنهم أخذوا منك عمولة جديدة. ولا تعرف مَنْ الذى صدق عليها ومَنْ خوّله لفعل ذلك".

◆ **هل من حق البنوك فرض عمولات دون الحصول على تصديق من بنك إسرائيل..؟**

- "بالتأكيد.. فبنك إسرائيل لا يمتلك الآن صلاحية الرقابة على هذا الموضوع. إننا نريد منحه صلاحية قانونية للرقابة. والآن، عندما يرى مدير عام بنك تأرجح كفة الميزان، ويرى أن تكاليف التشغيل والرواتب ارتفعت، بينما الأرباح لم تزد، فإنه يقرر بكل بساطة فرض عمولات جديدة لضرورة إكمال سقف الإيرادات، وهو ليس فى حاجة لموافقة من أحد على ذلك".

◆ **هل تتطلعون إلى تحديد العمولات..؟**

- "هدفنا هو تقليل المبلغ لرقمين فقط شهرياً، وتوحيد أسماء العمولات. أحياناً تتسبب البنوك فى بلبلة الجمهور بأن تصف نفس العمولة فى بنكين بأسماء مختلفة".

◆ **هل تعتقد فعلاً أن أعضاء الكنيست لديهم القدرة على الوقوف بهامة عالية أمام رؤساء البنوك..؟** ليس سراً أن الأحزاب أيضاً تحتاج البنوك، وتحتاج البطاقات الائتمانية تحديداً.

- "الجمهور هو الذى أرسلنى إلى الكنيست وليس هذا البنك أو ذاك. وإننى متأكد أن البنوك لن تواتيها الجرأة على الربط بين العمولات وموضوعات أخرى. وإذا فعلوا ذلك، نستطيع أن نقول لهم، كمشرعين، إن تمويل الأحزاب سيأتى من بنك البريد أو بنك آخر من الخارج".

◆ **تعمل اللجنة الاقتصادية بالكنيست حالياً، على قدم وساق، من أجل سن قانون حقوق المبدعين. فهل حقوق المبدعين مهضومة حالياً..؟**

- "إن قانون حقوق المبدعين الحالى هو قانون عثمانى أضيفت إليه على مر السنين تعديلات مختلفة. وقد بلورت وزارة العدل صيغة جديدة تتألف من كل هذه التعديلات. بشكل طبيعي، هناك صراع بين المصالح المتضاربة فى هذا الموضوع. وإننى أميل أكثر لتأييد الضعفاء، لأننى لم أنس من أين أتيت. المبدعون ليسوا رجال أعمال.. إنهم أناس اصطفاهم الرب ومنحهم موهبة الكتابة أو التلحين أو.. أو.. ويجب على الدولة أن تساعدهم بإرساء حقوقهم فى القانون...

"... من ناحية أخرى، هناك هيئات تمول وتحرك السوق، ولا يمكن أن نطلب منها تمويل المبدعين، بينما لن تعود عليها أى فائدة. ولذلك، فإن هدفى هو العمل بشيء من العقل والحساسية اللازمين، من خلال الحرص على التوازنات".

◆ **باعتبارك شخصاً تربى فى أسرة كثيرة الأطفال، ألا تشعر بالفزع إزاء البيانات التى تفيد بأن هناك الآن نحو ١,٥ مليون فقير فى إسرائيل..؟**

- "التعليم هو مفتاح حل هذه المشكلة على المدى البعيد.. فإذا ذهب طفل إلى المدرسة وحصل هناك على وجبة ساخنة، ووجد من يساعده فى تحضير الدروس، سيخرج هذا الطفل من دائرة الفقر، وسيصل إلى الثانوية العامة ويلتحق بالجامعة".

◆ **وما الذى يجب فعله حالياً..؟**

- "لا يوجد دواء سحري. لقد توقعت من الحكومة أن تطرح أهدافاً اجتماعية مثلما لديها القدرة على تحديد هدف التضخم. وكان يجب على الحكومة

تحديد هدف للفقر وهدف للتشغيل، وتحديد أن هدفها هو خفض معدل البطالة فى الاقتصاد إلى ٦٪، ولكنها لم تفعل ذلك. كل التصريحات تفيد بأن هذه الحكومة اجتماعية، ولكن هذا نفاق كبير. كل وزير يبحث لنفسه عن منصب أكبر، وبذلك ينتهى نشاطه فى المجال الاجتماعي".

◆ لماذا تطرح مشروع قانون إقامة مركز لتراث اليهود فى ليبيا على اللجنة الاقتصادية..؟ هل هذا لمجرد أن والديك هاجروا إلى إسرائيل من ليبيا..؟

– "هذا قانون بدأنا فى سنّه منذ الكنيست السابقة، عندما كان عضو الكنيست أمنون كوهين رئيساً للجنة الاقتصادية، والآن يطبقون نظام التوالى على مشروع القانون هذا".

◆ ما هى العلاقة بين إقامة مركز لتراث اليهود فى ليبيا، واللجنة الاقتصادية..؟

– "لا أعرف كيف أقول لك ذلك، فهناك لبس فى هذا الموضوع. لست أنا من طرح هذا المشروع على اللجنة".

◆ فى عام ٢٠٠٥ عرض عليك رئيس الوزراء آرييل شارون حقيبة وزارية بالحكومة. لماذا رفضت هذا العرض..؟

– "قابلنى شارون فى ٢٠٠٥ ثلاث مرات خلال أسبوع واحد لإقناعى بالانضمام إلى الحكومة. وقد حاول بهذه الطريقة إقناعى بالعدول عن موقفي، وأن أؤيد خطة فك الارتباط، إلا أننى رفضت العرض لأننى كنت أعارض فك الارتباط. طوال مشوارى كانت لى مواقف ثابتة. حتى فى القضايا الاقتصادية، قمت بالتصويت فى كل اقتراع تم إجراؤه ضد خطة نتنياهو الاقتصادية".

◆ هل تعتقد أن محكمة الصلح ظلمت عضو الكنيست حاييم رامون عندما أدانته بارتكاب أعمال فاضحة..؟

– "على الصعيد الشخصي، يؤلمنى جداً ما حدث لرامون، ولكن لا يجب علينا نحن أعضاء الكنيست التشكيك فى قرارات المحكمة. يجب علينا تأييد هذا القرار مثل أى قرار آخر".

◆ هل تؤيد اقتراح عضو الكنيست آرييه إلداد بوقف عضو الكنيست رامون حتى انتهاء الإجراءات القانونية ضده..؟

– "لا.. لا أعتقد أنه يجب علينا التدخل فى ذلك. توجد الآن أجهزة تتعامل مع هذا الموضوع، ولا أعتقد أن دور الكنيست هو التدخل. يجب السماح للمحكمة بالقيام بعملها، ويجب علينا تركيز جهودنا على القضايا التشريعية".

◆ هل يجب على رئيس الدولة موشيه كتساف تقديم استقالته..؟

– "لا.. أعتقد أنه لازال بريئاً حتى الآن. ولذلك، طالما لم تقدم ضده لائحة اتهام، فإنه يستطيع التمتع بإعفاء مؤقت من مهام منصبه. وقد أعلن أنه فى حال تقديم عريضة اتهام ضده، سيستقيل من منصبه. تجتاح إسرائيل فى هذه الفترة موجة هجوم شرسة على الرئيس، وإننى لا أريد المشاركة فى هذه الموجة".

◆ هل هناك مجال لإلغاء المؤسسة الرئاسية فى ضوء الضرر الذى تسبب فيه عيزرا فايتسمان وكتساف لهذه المؤسسة..؟

– "لا، فالمؤسسة الرئاسية هى أحد الرموز الهامة فى الدولة. ويؤسفنى أن هناك أوجه قصور فى كل مكان.. ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإنه يجب تسريح الجيش، لأن هناك أوجه قصور فى أداء رئيس الأركان، ويجب إلغاء الشرطة أيضاً لأن بها قصور. لا أعتقد أنه يجب التشبث بذلك. يجب اختيار رئيس جيد ومناسب، وعلينا أن ندعو ألا تتكرر مثل هذه الحوادث".

حوار مع "شولا زاكين" مديرة مكتب رئيس الوزراء "إيهود أولمرت" الموقوفة عن العمل وأصدقائها:

"إننى لا أسعى وراء الشهرة، فأنا لا شيء"

أجرى الحوار:
إيتاى أفراموف
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٢/٥

كما هو الحال فى نهاية كل أسبوع، جلست شولا زاكين فى منزلها بالقدس، بجانب أفراد عائلتها والأصدقاء مساء السبت الماضي. كان هناك أفراد عائلتها: رجل الأعمال ميثير بنجل، صاحب المطاعم إيلى ليفى والمصور الصحفى شلومى كوهين. بعد أن أنهوا تناول الطعام توجهوا جميعاً إلى الصالون وجلسوا لمشاهدة برنامج "إيرتس نهديرت" (أرض رائعة) الساخر. وها هى المديرة الموقوفة عن العمل لمكتب رئيس الحكومة بدأت التعود على ذلك. بدلاً من السير بجوار أولمرت والاحتكاك بخبايا السياسة الإسرائيلية، اضطرت فى الشهر الأخير للاكتفاء بالمشاهدة السلبية من مقعدها للشخصية التى تقوم بتقليدها - فتاة شارع ذات أنف طويلة وأيديها مقيدة بالأصفاد. ولم تكن زاكين راضية عن أسلوب عرضها. وقالت لمقربيها: "عندما يعرضوننى وأنا مقيدة بالأصفاد فى برنامج 'إيرتس نهديرت'، وعندما يقولون إننى حصلت على رشوة، يتعرض ابنى للإهانات فى المدرسة بسبب ذلك. إننى لا أرغب فى الظهور على الشاشة، وأسعى جاهدة لأكون بعيدة عن الأضواء".

نعم، صحيح أن شولا زاكين لم يُفرَض عليها الإقامة الجبرية فى المنزل منذ ما يزيد على أسبوعين، غير أنه منذ مطلع يناير، عند احتجازها بتهمة التورط فى تعيين شخصيات مسئولة فى مصلحة الضرائب بهدف منح تسهيلات ضريبية لأقاربها، لازمت زاكين المنزل. ومَنْ كانت الذراع اليمنى لإيهود أولمرت - دائماً كانت تسير بجواره، وترشده، وتصد معارضيه - وجدت نفسها فجأة خارج اللعبة، معزولة داخل جدران منزلها، بعيدة كل البعد عن العمل الذى كانت تؤديه خلال يوم عملها، بعيدة كل البعد عن الرجل الذى كرّست حياتها لخدمته.

ويقول أحد المقربين منها: "معظم الوقت تجلس فى المنزل. بين الحين والآخر تذهب إلى أحد المطاعم.. وما يضايقها هو التوقف عن العمل، وصعوبة مواجهة الوقت الذى يمضى بصعوبة.. وفى باقى الوقت تكون محاطة بالود والحب. ففى الأسبوع الماضي، كنا فى سوق "محانيه يهودا"، والجميع توجه إليها، كل الناس البسطاء وقالوا لها: اصمدي، كل شيء سيكون على ما يرام".

ويقول إيلى ليفي، أحد الأصدقاء المقربين لأسرة زاكين: "إنها فى حالة مزاجية سيئة.. شأنها شأن أى إنسان يعزلونه فى مكان ما.. يجب التفكير فى حالة المرء الذى لم يعتاد الجلوس فى المنزل قط، وفجأة يضعونه هناك ويقولون له: لا تغادر".

◆ **كيف تسوى أمورها بلا عمل..؟**

- "إنها مثل السمكة التى أخرجوها من البحر.. فالعمل هو حياتها.. لا يوجد شيء تبذل فيه مجهود كما تفعل فى العمل، ومن يعرفها يفهم قصدي. ليس من السهل عليها الجلوس فى المنزل، وهى تتعامل مع أناس لم تتعامل معهم قط. أخيراً، أصبح لديها وقت لعائلتها، ويراها ابنها كثيراً وهو يشعر بسعادة كبيرة لذلك. وبعد إلغاء إقامتها الجبرية فى المنزل أصبحت حرة، ولكن السؤال المطروح الآن يتمحور حول استمرار هذه الحرية. فالعمل هو الشيء المحبب بالنسبة لها، وإذا حرموك من هذا الشيء، ألن تصاب بالجنون..؟ لديها عمل خاص بها، لكنها ترغب فى استعادة عملها.. شولا فى حاجة إلى استعادة مكتبها، واستعادة أولمرت".

◆◆ **أنباء مفزعة:**

هناك أمور لم يتم الإفصاح عنها بشأن العلاقات بين زاكين (٤٩ عاماً) ورئيسها. لقد قيل أنها أقرب إنسان لأولمرت، حتى أكثر من زوجته.. وقيل أنها هى التى تحدد من سيقابله، ومتى والشروط المطلوبة. وقيل أنها كاتمة أسراره الشخصية. ولسنوات وهى تسير بجواره، منذ أن كانت سكرتيره فى مكتب محاماة، وهو مدعى شاب وواعد. وطوال حياته العامة ارتقت معه السلم، ولم تفارقه قط، حتى الشهر الأخير.

وخلال شهرين استمعت الشرطة لمكالمتها الهاتفية، وجمعت كل المعلومات التى تدينها، قبل أن تجمع الأدلة الكافية لوضع زاكين فى المنزل وإغلاقه وإلقاء المفتاح. لقد تم اعتقال مديرة المكتب هى وشقيقها، يورام كارشي، وعشرة من كبار الموظفين فى مصلحة الضرائب، بتهمة السيطرة على التعيينات فى المصلحة والاهتمام بأقاربهم. وتم الحكم على زاكين بالإقامة الجبرية، واضطرت لترك عملها.

وبدأ أصدقاؤه المقربون فى قيادة المكتب فور

اعتقالها. ويقول ليفي: "الكثيرون يزورونها فى المنزل. إنها لم تشعر بدفء الأحضان الأخيرة منذ سنوات طويلة. وإن كان من المؤسف أن ذلك يحدث فى مثل هذه الظروف. ذات مرة كان من الصعب لقاءها، فأنا مثلاً لم أكن أحضر للقائها إلا فى يومى الجمعة والسبت، لأنها مشغولة طوال الأسبوع على مدار الأربع والعشرين الساعة. فلو كنت ترغب فى رؤية شولا، فهى دائماً فى العمل، وليس فى أى مكان آخر. ورغم ذلك، يسير المنزل بصورة جيدة.. فى البداية، أصابتنا الأنباء بالفزع، لكننا تعلمنا أنه بعد العسر يأتى اليسر. إننا نصدقها وهى تطلب منا طوال الوقت: "لا تقلقوا.. كل إنسان سيقول الحقيقة، وسيكون كل شيء على ما يرام".

ويقول الأصدقاء أن زوج زاكين "موشيه" يقف إلى جانبها ولا يشك للحظة فى براءتها. ويقول أحد أصدقاء الزوجين: "إنه يرى أن زوجته هى أشرف سيدة فى العالم. وهذا ليس سهلاً عليه. فالكثير يسألونه عما حدث".

◆ **هل أخرجها من المنزل..؟ هل اصطحبها إلى مكان للاستجمام..؟**

- "حتى الآن لم يفعل ذلك. لم يصطحبها إلى أى مكان.. فالخروج يتطلب حالة معنوية جيدة، وهى لا يمكنها الخروج وهى منكسرة. يجب أن تستعيد حالتها المعنوية. وعندما ستعود إلى عملها، ستدرك أنها عادت إلى طبيعتها".

◆ **هل تحدثت معكم عن اللحظات العصيبة التى اجتازتها خلال التحقيقات..؟**

- "هناك أسئلة من الأفضل عدم طرحها. لا يهم ما مرت به. لماذا أتحدث معها فى منزلها، فى هذا المكان الآمن، عن مثل هذه الأمور..؟ يكفى أنه تم التحقيق معها خلال عشرة ساعات يومياً.. أعتقد أن هذه المسألة انتهت".

ورغم ذلك، رويداً رويداً، تحاول زاكين بخطوات محسوبة استعادة حياتها. إذا لم يسمحوا لها بالعودة إلى مكتبها، فلن يتمكن أحد بإزاحتها من مكانها فى مدرجات استاد فريق بيتار القدس. فى الأسبوع الماضى، جلست فى استاد تيدى تشجع الفريق حتى نهاية المباراة. ويقول أحد أصدقائها: "يجب رؤيتها فى الملعب حتى ندرك أن الجميع حضروا لدعمها، ومن يعرفونها ويعرفون أنها لن تفعل شيئاً غير قانونياً، قالوا إنها ستخرج بريئة من كل هذه القصة".

ويقول صديق آخر: "لقد استيقظت صباحاً وقامت برعاية الأبناء.. وأرسلت ابنها للجيش والابن الآخر للمدرسة، ثم توجهت إلى المطبخ والسوق أو المركز التجارى.. لكى تمضى الوقت. والداها مريضان، وبخاصة والدها الذى تعرض لإصابة طفيفة فى المخ قبل عدة أشهر. وهما يقيمان بالقرب من منزلها وهى تكثر من رعايتهما. وهى تمضى وقتاً طويلاً مع والدها.. وفترة أطول فى منزلها للاهتمام بشئون المنزل". وعندما كانت رهن الإقامة الجبرية بالمنزل كانت فى حالة سيئة للغاية. كانت تعمل بصورة مكثفة للغاية، والآن أصبحت فجأة مضطرة للاهتمام بأعمال أخرى. لكنها تثق فى نفسها، ومتأكدة من عودتها إلى عملها فى نهاية المطاف ومن أن كل الأمور ستصير على ما يرام".

لكن هناك أشياء من الصعب أن تعود إلى سابق عهدها بالنسبة لزاكين.. على الأقل طالما أن هذه السحابة لازالت تخيم على اسمها. فهى لم تقابل أولمرت، الذى كانت تمضى معه أطول الأوقات مقارنة بأى إنسان آخر، فى الشهر الأخير قط. فى البداية، أرسل لها دعمه علانية، عندما صرح أنه يصدقها ويقف ورائها، ولكن وبطبيعة الحال، فإن قضايا الساعة الساخنة تشغله الآن بصورة تفوق مصير مساعدته المقربة.

ويوضح مصدر خبير بشئون مكتب أولمرت: "بدءً من بضعة أيام، بعد بدء التحقيق، توقفوا عن العمل معها. لا نعمل معها الآن، ليس بسبب شيء سيئ، ولكن لأن هذا هو العرف السائد. نحن ننتظر قرار عودتها من عدمه. وفيما عدا الحوارات الودية معها، لا تدور أى حوارات مع موظفين بالمكتب".

ويقول أحد أصدقاء الأسرة: "لم يحضر أولمرت لزيارتها، لكنه يتصل بها كثيراً. بعد ٣٠ عاماً من الصداقة والعمل المشترك، لن يؤدى هذا الشهر لقطع العلاقة بينهما".

هناك إنسان آخر فى المقابل لا تستطيع زاكين الحفاظ على علاقاتها به، وهو شقيقها يورام كارشي. صحيح أنه ليس رهن الإقامة الجبرية بالمنزل هو الآخر، إلا أن شروط الإفراج تحظر الحديث بين الاثنين. ويقول ليفي: "هذا أمر صعب للغاية عليها.. إنها تمر بموقف صعب جداً، شأنها شأن أى إنسان يطلبون منه عدم الحديث مع شقيقه. فهى تحبه ومن الطبيعى أن ترغب فى رؤيته والاهتمام بحاله. لكن لا توجد الآن أى صلة بينهما، لأن شولا تتهرب من هذه الأمور كما لو كانت تهرب من النار".

◆◆ **"أمر مثير للاشمئزاز":**

تجدر الإشارة إلى أن زاكين لم تنفصل أبداً عن العالم المحيط بها. حتى عندما كانت رهن الإقامة الجبرية فى المنزل، كانت تواصل الرد على المكالمات الهاتفية، على النقيض من شقيقها الذى حرص على التهرب من كل المزعجين. قبل عدة أيام، قررت إرسال خطاب لكل الوزراء، أعضاء الكنيست والشخصيات

العامة الذين خاطبوها في الشهر الأخير وشدوا من أزرها. وكتبت تقول في هذا الخطاب: "أشكركم على المساندة والتشجيع، المساندة الكبيرة، والتعاطف والتشجيع من جانب أصدقائي الحقيقيين، ومن عائلتي وأصدقائي العارفين بنهجي، ومن يدعمونني في مواجهة الإهانات والسباب والاتهامات اللاذعة التي لا أساس لها من الصحة". كما كتبت زاكين تقول أنها تأمل في أن تعود الأمور إلى سابق عهدها و"أن تزول السحابة التي تظلل علي وعلى نشاطي العام".

يوم الخميس الماضي، واصلت زاكين مؤشر العودة إلى حياتها الطبيعية وسمحت لنفسها بالظهور العلني النادر نسبياً في حدث يعج بالحضور، وهو عيد ميلاد أمير ترجمان، الزوج السابق لعضو الكنيست السيدة جيلا جمليئيل. وقد حضرت هذا الحدث أيضاً شخصيات أمثال روبرتو بن شوشان وآسي فاكنين. ولم تمكث زاكين كثير في الحفل، حيث أصيبت بالفزع من الصحفيين وأضواء آلات التصوير. وقال أحد أصدقائها المقربين أنها كانت في حالة مزاجية سيئة بعد ذلك. ويوضح قائلا: "لقد قالت شولا: لم أفعل شيئاً سيئاً حتى تركز على وسائل الإعلام.. كما قالت إن ما يكتبونه عنها في الصحف يصيبها بالاشمئزاز". وبعد هذه الزيارة القصيرة، شكت زاكين لإحدى صديقاتها المقربين من المصورين الذين كانوا ينتظرونها في المكان. وقالت لصديقتها: "إنني ألبي أي دعوة، وهذه هي عادتي دائماً. لقد طلب مني أمير الحضور، وأبلغني بأنني سأشعر بالسعادة. ولأنه صديق لي، فوافقت. وأنا أحضر لفترة قصيرة أبلغه بتهنئتي ثم أغادر.. لقد قضيت هناك ربع ساعة بالضبط. وكل مكان كنت أتوجه إليه أجد أحد المصورين. لقد سئمت التصوير، لم أعد أقوى على ذلك. لا أرغب في التصوير، وهذا حقي.. أليس كذلك..؟! لا أرغب في رؤية صوري في الصحف، فهذا يضر بأبنائي.. كل ما كنت أرغبه هو الاستيقاظ صباحاً لأداء عملي على أكمل وجه والعودة إلى المنزل بسلام. إنني لا أسعى وراء الشهرة.. فأنا لا شيء.. أنا لست مهمة".

على أي حال، فقد تأثر تُرجمان من هذه اللفتة الكريمة. وهو يقول: "لا تسود أجواء كئيبة منزلها. لكن يبدو أن هناك شيئاً غير جيد يحدث. فهي تشعر بأن الصحف نشرت أنباء كثيرة على حسابها، ولاسيما أننا نعتقد أنها مجرد بالون منتفخ.. فهي قوية، ولديها وقت كثير لعائلتها وأصدقائها".

على أي حال، سواء عادت زاكين إلى مكتبها سريعاً أو انفصلت عن أولمرت نهائياً، فإنها تمر بفترة تكيف عصيبة للغاية. وقد قالت لأصدقائها المقربين: "لقد نصحني ذات مرة رجل حكيم بعدم قراءة الصحف، لكي أعيش بصورة أفضل عما أنا عليه حالياً.. أنا لدي أطفال، وأنا لست إنسانة وحيدة.. لدي عائلة ووالدين. لا أحد منهم يرغب في إجراء لقاءات صحفية، فهم متواضعون. وأنا لا أرغب في أن أكون في بؤرة الأحداث".

◆ ترجمات عبرية ◆



استطلاعات

مقياس السلام لشهر يناير ٢٠٠٧ (*)

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/٩
بقلم: إفرايم ياعر وتمار هيرمان

يتفق الجمهور الإسرائيلي - اليهودي بصورة كبيرة على ضرورة عدم تدخل إسرائيل في الصراع الداخلي الدائر حالياً بين الفلسطينيين. في المقابل، تنقسم الآراء أكثر بشأن مغزى هذا الصراع بالنسبة لإسرائيل، مع أغلبية صغيرة لمن يعتقدون أنه في صالحها. كما أن هناك اختلافاً في الآراء حول مستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين في العام القادم، حيث يوجد تفوق طفيف للرأي القائل بأن الوضع سيتردى مقارنة بالاعتقاد بأن الاتصالات السياسية بين الطرفين سيتم استئنافها. وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات بين إسرائيل وسوريا، فرغم أنه لا يوجد اعتقاد سائد، إلا أن وجهة النظر المتفائلة في هذه الحالة، والتي تفيد بأن المفاوضات السياسية سيتم استئنافها، كانت سائدة بنسبة تزيد قليلاً على الاعتقاد بأن الوضع لن يتغير، حيث تعتقد أقلية صغيرة فقط أنه من المحتمل نشوب حرب.

كما يتضح أن الموضوع السياسي قد تراجع ليحتل مكانة أدنى بين الشئون التي ينبغي - من وجهة نظر الجمهور - أن تتصدر أولويات المجتمع الإسرائيلي، حيث يتصدر جدول الأولويات تطهير النظام الحاكم من الفساد، ويليه إصلاح الجيش الإسرائيلي، وتحسين قوة الردع الإسرائيلية، وسد الفجوات الاقتصادية، ومكافحة العنف والجريمة. وقد جاء استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بعد كل هذه القضايا.

ففيما يتعلق بالفساد، تعتقد الأغلبية العظمى أن جهود كشفها ضرورية من أجل إنقاذ الدولة، ويرفضون القول بأن الجهود المبذولة من أجل كشف الجرائم في هذا المجال مُبالغ فيها. وبنظرة مقارنة، سنجد أن الرأي السائد هو أن الفساد في إسرائيل أكثر شيوعاً مما عليه في الدول الغربية، رغم أنه يقل، في نظرهم، بالطبع عما هو موجود في السلطة الفلسطينية.

تعتقد الأغلبية أن وسائل الإعلام، كإحدى الجهتين الرئيسيتين اللتين تكافحان الفساد - إلى جانب الشرطة - تؤدي دورها جيداً، بينما تنقسم الآراء بشأن الشرطة، مع وجود أغلبية ضئيلة لمن يعتقدون أنها تؤدي دورها بشكل غير مرض. وفيما يتعلق بهاتين الجهتين، ترفض أغلبية كبيرة ادعاء الرئيس كتساف بأن النخبة التي لم ترغب في وجوده رئيساً تعاونوا من أجل تجريمه.

ومن أبرز نتائج الاستطلاع الحالي ذلك الرأي السائد القائل بأن قيادة الدولة الحالية غير قادرة على النجاح في مواجهة التحديات والمخاطر الماثلة أمامها.

وفيما يلي أهم نتائج مقياس السلام الذي أجري من ٢٩ حتى ٣١ يناير ٢٠٠٧:

على السؤال عن ضرورة تدخل إسرائيل بأي شكل في الصراع الدائر بين حماس وأنصار أبو مازن، أجاب ٨٤٪ من المشاركين اليهود في الاستطلاع أنه لا ينبغي عليها أن تتدخل، ١١٪ يؤيدون تدخلها، و٥٪ لا رأي لهم.

وفيما يتعلق بتداعيات الصراع الداخلي الفلسطيني على إسرائيل، يعتقد ٤٨٪ أنه لصالحها، بينما يعتقد ٣٨٪ أنه في غير صالحها. وجديرٌ بالذكر أن شكل الانقسام في الآراء بين الجمهور الإسرائيلي "العربي" لا يختلف عنه بين الجمهور الإسرائيلي "اليهودي"، حيث تعتقد أقلية ضئيلة فقط (١٣٪) أنه ينبغي عليها التدخل فيما يجري على الجانب الفلسطيني، بينما يعتقد السواد الأعظم (نحو ٨٠٪) أنه لا ينبغي عليها أن تتدخل. في مقابل ذلك، هناك أغلبية واضحة (٦٠٪) لمن يعتقدون أن الصراع الفلسطيني سيخدم إسرائيل،

ويعتقد ٣٦٪ فقط أنه سيضرها (لا رأى واضح للباقين).

وفيما يتعلق بتقدير تطور العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، لا يوجد رأى سائد بين الجمهور اليهودي: حيث يعتقد ٣٥٪ فقط أن الاتصالات السياسية بين الجانبين ستستأنف، بينما كان الرأى التشاؤمى الأكثر شيوعاً (٤٢٪) هو أن العلاقات ستتدهور، مع تزايد إطلاق صواريخ القسام ومحاولات القيام بعمليات إرهابية، ويعتقد ١٢٪ أن الوضع لن يتغير و١١٪ لا يعرفون.

من ناحية أخرى، يبدى الجمهور اليهودى نظرة مختلفة لما يتعلق بمستقبل العلاقات مع سوريا، حيث كان الرأى السائد (٣٧٪) - وهو الرأى الأكثر تفاؤلاً - هو أن المفاوضات السياسية بين الحكومتين السورية والإسرائيلية سيتم استئنافها، بينما يعتقد ٣٠٪ أن الوضع لن يتغير، ويعتقد ١٦٪ أن الحرب ستندلع، و١٧٪ ليس لهم رأى فى هذا الصدد.

يبدو إذاً أن الأخبار التى تتناقلها وسائل الإعلام حول اتصالات مع سوريا أقنعت بدرجة ما الجمهور العريض بصحة هذه الأخبار. ورغم أن نسبة المعارضة الشديدة لإبرام اتفاقية سلام مع سوريا مقابل انسحاب كامل من هضبة الجولان ظلت كما هي، حيث يعارض ٦٤٪ ذلك - يؤيده (١٩٪)، و١٥٪ مترددون (٣٪ لا رأى لهم) - إلا أنها أقل مما كانت عليه فى الشهر الماضي، حيث وصلت آنذاك إلى ٧٠٪.

كانت تقديرات الجمهور العربى بشأن مستقبل العلاقات مع الفلسطينيين ومع سوريا أكثر تفاؤلاً من آراء الجمهور اليهودي، حيث يعتقد ٤٥٪ أنه سيتم استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، فى حين يتوقع ٣٧٪ أن تتدهور العلاقات. وفيما يتعلق بسوريا، تتوقع نسبة أعلى منها بين اليهود (٥٤٪) استئناف الاتصالات، بينما يتوقع ٢١٪ (مقارنة بـ ١٦٪ فقط بين اليهود) أن تنشب حرب، فى حين يعتقد ١٣٪ أن الوضع سيظل كما هو.

يبدو أن تلك القضايا السياسية أصبحت الآن بعيدة عن أذهان الجمهور الإسرائيلي، وحلت محلها مشاكل إسرائيل الداخلية. ومن الإجابات على السؤال: أى من بين القضايا التالية ينبغى أن يتصدر اليوم جدول أولويات المجتمع الإسرائيلي..؟ وما هى القضية الثانية من حيث الأهمية..؟ يتضح أن تطهير منظومة الحكم من الفساد ومن الإدارة غير النزيهة يتصدر جدول الأولويات، حيث حصل على درجة بلغت ٣١,٥ (من ١٠٠ درجة)، ويليه إصلاح الجيش الإسرائيلى وتحسين قدرة إسرائيل على الردع (٢٢,١)، ثم سد الفجوات الاقتصادية (٢٠,١)، ومكافحة العنف والجريمة (١٥,٤)، والتوصل إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين (١٠,٨).

ورغم بروز قضية الفساد فى هذه الفترة، من اللافت للنظر أن الجمهور لم يتناولها بشكل جماعي، ولكنه يبدى اهتماماً أيضاً بمشاكل أخرى يواجهها المجتمع الإسرائيلي. كما يبدو أن الجمهور يميز جيداً بين ضرورة علاج قضية الفساد، وأهميته كخطر كبير على وجود دولة إسرائيل. وهكذا، عند المقارنة بين القضيتين - التهديد الأمنى والفساد - ذكر ٤٩٪ أن التهديد الأمنى يشكل خطراً أكبر على وجود إسرائيل، بينما أشار ٣١٪ إلى الفساد (ويعتقد ١٦٪ أن القضيتين خطيرتين بنفس الدرجة، و٤٪ لا يعرفون).

أما الجمهور العربى فقد وضع التوصل إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين على رأس جدول الأولويات، بينما جاء فى المركز الثانى - بما لا يثير الدهشة - سد الفجوات الاقتصادية، ثم قضية الفساد.

ورغم الاعتراف بأهمية قضايا أخرى، يبدو أن الجمهور يشعر بالانزعاج من خطورة جرائم الفساد وتأصيلها، وهو ما يمكن التأكد منه من النتائج التالية: يعتقد ٤٩,٥٪ أن كشف جرائم الفساد مؤخراً لا يرجع بشكل خاص إلى كثرة الجهود من أجل كشفها - وهو ما يعتقده ٣٨٪ - وإنما إلى كثرة جرائم الفساد. ويعتقد ٤٤٪ أن معدل الفساد فى إسرائيل أعلى منه فى الدول الغربية (٣٥٪ يعتقدون أنها تشبهها فى انتشار الفساد، و٦٪ فقط أنها أقل منها). وتعتقد الأغلبية (٥٣٪) أن معدل الفساد فى السلطة الفلسطينية أعلى (حيث يعتقد ١٩,٥٪ أنها مشابهة و١٣٪ أنها أقل)، ولكن معيار المقارنة هو الغرب بالنسبة للجمهور الإسرائيلى اليهودي. والاعتقاد الأكثر شيوعاً بين الجمهور العربى (٣١٪) هو أن الفساد فى إسرائيل أعلى منه فى السلطة الفلسطينية، بينما يعتقد ٢٧٪ أنه أقل من الفساد على الجانب الفلسطيني، ويرى ٢٤٪ أنه متشابه فى الجانبين.

فى ظل هذا القلق، لا غرابة فى أن توافق أقلية صغيرة (٢٠,٥٪) من الجمهور اليهودى على الرأى القائل بأن جهود مكافحة الفساد مُبالغ فيها، بينما تؤيد أغلبية ساحقة (٧٢٪) الزعم بأن هذه الجهود ضرورية لإنقاذ الدولة من الفساد الذى استشرى فيها.

وفيما يتعلق بمكافحة الفساد، تعتقد أغلبية الجمهور (٥٩٪) أن وسائل الإعلام تؤدى دورها فى هذا الشأن بشكل جيد إلى حد ما أو جيد جداً، مقارنة بنسبة ٣٢٪ فقط يعتقدون أنها تؤدى دورها بشكل سيئ إلى حد ما أو سيئ جداً. وفى مقابل ذلك، تحظى

الشرطة بتقدير أقل فى هذا الشأن: حيث يعتقد (٤٢٪) فقط أنها تؤدى دورها فى الكشف عن جرائم الفساد بشكل جيد إلى حد ما أو جيد جداً، بينما يعتقد ٤٩٪ أنها تؤدى دورها فى هذا الشأن بشكل سيئ إلى حد ما أو سيئ جداً.

من ناحية ذات صلة، ترفض الأغلبية الساحقة (٦٢٪ مقابل ٢٣٪) ادعاء الرئيس كتساف بأن النخبة التى لم ترغب فيه رئيساً اتحدت معاً فى محاولة لتجريمه. ويكشف انقسام الإجابات، وفقاً للتصويت فى الانتخابات الأخيرة، أن نسبة من يصدقون كتساف أعلى من نسبة من لا يصدقونه بين ناخبى شاس، يهدوت هاتوراه ويسرائيل بيتينو، فى حين أن الأغلبية لا تصدق بين ناخبى باقى الأحزاب. ويكشف انقسام الإجابات، وفقاً لمعايير التعليم والدخل والأصل الطائفي، أن هناك أغلبية كبيرة لمن لا يصدقون كتساف فى هذه المجموعات.

وقد تجلى تأثير الكشف عن جرائم الفساد الأخيرة، وربما أيضا نتائج حرب لبنان التى اندلعت الصيف الماضي، فى إحساس الجمهور بالتشاؤم من قدرة القيادة الحالية للدولة على مواجهة كل التحديات والمخاطر الماثلة أمام دولة إسرائيل: حيث كان أقل من الربع (٢٤٪) واثقين إلى حد ما أو واثقين تماماً فى أنها قادرة على مواجهة هذه التحديات بنجاح، بينما ٧٢٪ لا يثقون إلى حد ما أو لا يثقون على الإطلاق فى قدرتها. وتجدر الإشارة إلى أن عدم الثقة فى قدرة القيادة الحالية يعكس موقف الأغلبية فى كافة قطاعات المجتمع الإسرائيلي، بما فى ذلك ناخبو الأحزاب المشاركة فى الائتلاف الحاكم.

ويتشابه انقسام الآراء فى هذا الشأن بين الجمهور العربي، رغم أنه يميل قليلاً إلى التشاؤم، حيث يعتقد ٣٧٪ أن القيادة قادرة على معالجة المشاكل، بينما يعتقد ٥٧٪ أنها غير قادرة (ولا رأى واضح للباقين).

(◆) فيما يلى مؤشرات السلام لهذا الشهر:

بلغ مؤشر أوسلو بين إجمالى العينة: ٣٧,١ نقطة، وبين اليهود: ٣٣,٢ نقطة.

بلغ مؤشر المفاوضات بين إجمالى العينة: ٥٠,٤ نقطة، وبين اليهود: ٤٨,٢ نقطة.

بلغ مؤشر سوريا بين إجمالى العينة: ٣٧,٣ نقطة، وبين اليهود: ٣٢,٢ نقطة.

يجرى مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لبحوث السلام وبرنامج إيفنس Evens فى جامعة تل أبيب لبحوث الصراعات وتسويتها، برئاسة البروفيسور إفرايم ياعر والبروفيسور تمار هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب. ي. كوهين فى جامعة تل أبيب فى الفترة من ٢٩ إلى ٣١ يناير ٢٠٠٧ وشملت ٦٠٧ مشاركين يمثلون الراشدين من اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وقطاع غزة والمستعمرات التعاونية "الكيبوتس"). وتبلغ نسبة الخطأ فى العينة نحو ٤,٥٪ بالزيادة أو بالنقص.

كاديما فى طريقه للانهيار

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/١/٣٠
بقلم: أطيلا شومفلبي

أظهر استطلاع هاتفى للرأى أجراه معهد سميث، لحساب الموقع الإليكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت، أنه لو أجريت الانتخابات اليوم لانهارت شعبية حزب كاديما بين الجمهور ليحصل على ٩ مقاعد فقط. أما حزب الليكود إذا خاض الانتخابات اليوم سيحقق فوزاً ساحقاً ويحصل على ٣٢ مقعداً. فيما يُنظر إلى بنيامين نتيناهو حالياً باعتباره الشخص الأنسب لشغل منصب رئيس الوزراء، متفوقاً على جميع منافسيه بفارق كبير.

أجرى الاستطلاع أمس وشارك فيه ٥٠٠ شخص، يمثلون فئة الراشدين فى إسرائيل (من سن ١٨ عاماً فأكثر).

وقد سُئِل المشاركون فى الاستطلاع عما إذا كانت نتائج لجنة فينوجراد، التى تباشر التحقيق فى حرب لبنان، يجب أن تكون موجهة ضد أشخاص معينين..؟ فأجاب ٧٧٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنه يجب أن تخلص اللجنة إلى نتائج محددة ضد كل من رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير الدفاع عَمير بيرتس. فيما أفادت نسبة ٣٪ فقط بأنه لا يجب أن تخلص اللجنة إلى نتائج ضد إيهود أولمرت، وذكرت نسبة ٣٪ فقط أنه لا يجب استخلاص نتائج ضد عَمير بيرتس، فى حين أفادت نسبة ١١٪ بأنه لا يجب استخلاص نتائج ضد شخصية بعينها، بينما امتنعت نسبة ٦٪ عن إبداء رأيها.

مَنْ الذى يجب أن تستخلص نتائج بشأنه..؟ يعتقد ٧٧٪ أن هناك ما يدعو لاستخلاص نتائج أيضاً ضد القيادتين العسكرية والسياسية على حد سواء. أفادت نسبة ٤٪ فقط بأن النتائج يجب أن تكون موجهة ضد القيادة العسكرية، بينما أفادت نسبة ١٠٪ فقط بأن النتائج يجب أن تكون موجهة ضد القيادة السياسية، فى حين ذكرت نسبة ٤٪ أن النتائج لا يجب

أن تكون موجهة ضد أى من القيادتين، بينما لم تُبدِ نسبة ٥٪ رأيها.

◆ من هو الشخص الأنسب اليوم، من بين الأشخاص التاليين، فى رأيك، لشغل منصب رئيس وزراء دولة إسرائيل..؟

- بنيامين نتنياهو ٣٤٪
- تسيبى ليفنى ١٦٪
- عامى أيالون ١٦٪
- إيهود باراك ٨٪
- إيهود أولمرت ٣٪
- ٢٣٪ امتنعوا عن إبداء رأيهم.

◆ لو أجريت انتخابات الكنيست اليوم، لصالح أى حزب ستصوت..؟ وكم عدد المقاعد التى سيحصل عليها الحزب الذى ترشحه..؟

- الليكود ٣٢ مقعداً
- كاديما ٩ مقاعد
- العمل ٩ مقاعد
- شاس ٨ مقاعد
- تكتل الاتحاد القومي- المفدال ٦ مقاعد
- يهدوت هاتوراه ٥ مقاعد
- ميريتس ٤ مقاعد
- حزب المتقاعدين ٣ مقاعد
- الأحزاب العربية ١٠ مقاعد
- الأصوات العائمة (التى لم تقرر بعد، الحزب الذى ستصوت إليه) ٣٤ مقعداً.

مقارنة بالانتخابات التى أُجريت منذ نحو عام، يبرز الارتفاع الكبير فى عدد المقاعد التى حصل عليها حزب الليكود، حيث قفز من ١٢ مقعداً ليحصل على ٣٢ مقعداً. فيما تراجع حزب كاديما بشكل كبير، لتنخفض عدد المقاعد التى حصل عليها من ٢٩ مقعداً ليصل اليوم إلى ٩ مقاعد فقط. كما تبرز حقيقة أن نحو ٣٤ مقعداً هى أصوات "عائمة"، وهى أصوات الذين لم يقرروا حتى الآن لأى حزب سيصوتون وهؤلاء يشكلون "الحزب" الثانى من حيث الحجم. ويكاد يكون من الواضح أنه حتى نهاية شهر يناير ٢٠٠٧ لم يعد الناخب الإسرائيلى يثق فى حزبه.

◆ ما الذى ينبغى عمله إذا ما برأت المحكمة ساحة حاييم رامون..؟

- ٥٦٪ بمقدوره العودة إلى منصب وزير العدل.
- ٢٢٪ لن يكون بمقدوره شغل منصب وزير العدل.
- ١٥٪ بمقدوره العودة إلى الحكومة وشغل منصب وزير فى أى وزارة أخرى، أو وزير بلا حقيبة.
- ٧٪ امتنعوا عن إبداء الرأي.

◆◆ الجمهور سئم من أولمرت وبيرتس:

منذ بضعة أشهر، تتزايد شعبية حزب الليكود وتزداد قوته واستقراره، حيث يصل عدد المقاعد التى قد يحصل عليها إلى حوالى ٣٠ مقعداً. واليوم، قرر الجمهور الإسرائيلي، الذى سبق أن زج بالليكود إلى منفى المعارضة، أن الخيار ينتظرهم هناك فى مقر حزب الليكود. فيما يثير تراجع حزبا كاديما والعمل فى الاستطلاع الحالى العديد من علامات الاستفهام، حيث حصل كل منهما على أقل من ١٠ مقاعد.. فهل هذه هى نهاية كاديما الذى لا يملك أجندة أو طريقة عمل، وكذا حزب العمل المنقسم على نفسه..؟ هل هذه هى نهاية الانفجار الكبير (◆)..؟

كما يمكن الوقوف على الإجابات فى صفحتين أخريين من هذا الاستطلاع، توضحان جيداً أن الجمهور مازال يترقب ما ستأتى به الأيام، وأن الوقت لا يزال مبكراً للبكاء، سواء على حزب كاديما أو على حزب العمل. الجمهور ينتظر ما ستتمخض عنه الأحداث، وهو ما تعكسه بوضوح نتائج هذا الاستطلاع.

أولاً، ازداد عدد المتخبطين بشكل كبير، وهو ما يسمى بالأصوات العائمة. فهناك ٣٤ مقعداً لم يُحسَم مصيرها بعد، فيما ينتظر ناخبو حزب العمل رؤية ما إذا كان سيتم الإطاحة بعَمير بيرتس من زعامة حزب العمل، بينما ينتظر ناخبو حزب كاديما حتى يرون ما إذا كان ذلك سيحدث مع أولمرت أيضاً، عقب نشر تقرير لجنة فينوجراد. عندئذ، وبعدما تتضح الصورة، لن يكون من المستبعد أن تتزايد قوة الحزبين بشكل كبير، وهذا يتعلق بالشخصيات التى ستترأس كلا الحزبين.

كما أظهر الاستطلاع بشكل واضح أن الجمهور قد سئم من الثنائى أولمرت وبيرتس، حيث تريد أغلبية ساحقة أن توجه اللجنة استنتاجات شخصية ضد رئيس الوزراء ووزير الدفاع. أو بعبارة أخرى: الإسرائيليون يريدون الإطاحة بالرؤوس، وليت هذه الرؤوس تكون رأسا أولمرت وبيرتس.

كما أن هناك نتيجة أخرى مهمة تظهر فى مسألة الملاءمة لمنصب رئاسة الوزراء، حيث يحتل نتنياهو المركز الأول بفارق كبير عن منافسيه، يليه كل من تسيبى ليفنى وعامى أيالون، حيث حصل كل منهما على نسبة أصوات بلغت ١٦٪. وبقدر ما يحيط بكليهما الغموض، وليس لهما رسالة واضحة، إلا أنهما فى النهاية يتمتعان بسمعة طيبة، ومن ثم الجمهور يعتبرهما البديل الفعلى باعتبارهما زعيمين بمقدورهما تولى زمام الأمور وقيادة الدولة. وربما هذا ما يفسر عدم تمتعهم الآن بنصف الشعبية التى يحظى بها نتنياهو، الذى كان هو الآخر، منذ نحو ثمانية أشهر، بمثابة الجواد الميت فى مضمار السياسة الإسرائيلية.

(◆) الانفجار الكبير: هو توقع حدوث انهيار كبير فى الساحة السياسية الإسرائيلية يعقبه تشكيل أحزاب وتكتلات جديدة على أسس جديدة، وترتب على التحقق الجزئى لهذه النظرية تأسيس حزب كاديما، من المنشقين عن حزبى العمل والليكود، وعلى رأسهما شارون وبيريس.

لم أسمع ولم أعرف

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/٥
بقلم: رونى ليندر - جنتس

أظهر استطلاع جديد للرأي، أجرته جمعية حقوق المريض، أننا بالفعل لا نعرف "ما هى حقوقنا..؟" فيما تزعم صناديق المرضى أنها تبذل كل ما فى وسعها من أجل توعية المنتفعين بالتأمين. وتقول وزارة الصحة أن هذا نابع من العبء الكبير الملقى على كاهل الأطباء، ويوصون فى الجمعية بإنشاء مركز قطرى للمعلومات.

الوضع معروف للجميع، بغض النظر عن صندوق المرضى المشتركين فيه، فستحتاجون فى يوم من الأيام إلى إجراء عملية جراحية، أو الحصول على رعاية طبية خاصة، أو لمجرد التخطيط لإقامة أسرة، وإذ بالتخبط يداهمكم فجأة، وإذا بالتساؤلات: إلى من نتوجه..؟ ما هى الحقوق التى تمنحها سلة الخدمات الصحية..؟ هل زيارة لدى الدكتور كوهين تجعلكم مستحقين للحصول على بدل من التأمين التكميلي، أو أنه كطبيب لا يندرج ضمن قائمة المتخصصين المتعاقدين مع صندوق المرضى..؟ وأين بحق الجحيم وضعتم الكتيب الذى يرسله إليكم صندوق المرضى مرة كل سنة..؟

استطلاع جديد للرأى أجراه معهد جيوكراتوجرافيا للأبحاث لحساب جمعية حقوق المريض يثبت بالأرقام إلى أى مدى لا يعرف الجمهور الإسرائيلي حقوقه.

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على سن قانون حقوق المريض، لا يزال الكثير من المرضى يحصلون على علاج دون أى شرح لأسباب تلقى هذا العلاج. وذلك على الرغم من أن قانون حقوق المريض يُلزم الطبيب بأن يشرح للمريض المشكلة التى يعانى منها، والعلاج الموصوف له، والأدوية البديلة المتاحة، والبدائل المتوافرة خارج سلة الخدمات الصحية، إذا كانت موجودة، وأن يوضح له أيضاً المخاطر الصحية والآثار الجانبية التى قد تترتب على تناول تلك الأدوية.. ورغم ذلك، فقد أفاد ٢٨٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأن الطبيب لم يشركهم بأى شكل من الأشكال فى قرار العلاج.

حتى فى الحالات التى يقوم فيها الطبيب بإشراك المريض وإطلاعه على معلومات بشأن حالته الصحية، لا يحرص الطبيب دائماً على تفصيل الخيارات العلاجية وذكر سبب اختياره لعلاج بعينه، حيث أفادت نسبة ٩٪ فقط من المشاركين فى الاستطلاع بأن الطبيب لم يقل لهم سبب اختياره للدواء الذى كتبه فى روشتة الأدوية، بينما أفاد ٩٪ فقط بحصولهم على شرح بشأن عدم ملاءمة علاجات أخرى لهم.

بل إنه فى حالات أكثر تعقيداً وخطورة من زيارة عادية لدى الطبيب - مثل إجراء عملية جراحية أو الاحتجاز بالمستشفى للعلاج أو إجراء فحص شامل - تكشفت صورة تتمثل فى نقص المعلومات وعدم إشراك المريض فى اتخاذ القرارات، حيث أفاد ٢١٪ ممن احتاجوا إلى تلقى مثل هذا العلاج خلال العام الأخير، بأنهم لم يحصلوا على أى شرح أو حصلوا على شرح موجز فقط، بينما أفادت نسبة ٨٪ بالحصول على "شرح أساسي" فقط فيما يتعلق بالعلاج.

كما تظهر صورة مماثلة فى الحالات التى يتم فيها تغيير أو تبديل الأدوية: ففى كثير من الحالات لا يقوم الطبيب بشرح سبب إعطاء دواء بديل، فقد أفاد ٢٠٪ من المرضى بأنهم لم يحصلوا على شرح لسبب تبديل العلاج. كما أفادت نسبة ١٧٪ بأن الطبيب برر لهم تبديل العلاج بعدما سألوه بشكل صريح عن السبب، بينما طلبت نسبة ٧٥٪ من الطبيب الحصول على شرح ولم تحصل عليه.

◆ لا نعلم الخدمات التى توفرها سلة الصحة:

أشار الاستطلاع أيضاً إلى جهل الجمهور بالخدمات التى تقدمها سلة الصحة، حيث أفاد ٦٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم لا يعرفون تلك الخدمات التى توفرها سلة الصحة، بينما أفاد ٢٧٪ بأنهم يعرفون أن هناك أدوية غير موجودة فى السلة، وذكر ٨٪ أن السلة لا توفر علاج الأسنان، وأفاد ٥٪ بأنهم لا يعرفون أنه لا يستحقون الاحتجاز فى المستشفى لتلقى العلاج. وبالطبع، فإن من يجهل الخدمات غير المتوافرة فى السلة، يجهل أيضاً الخدمات التى توفرها.

كما أظهر الاستطلاع أيضاً جهل الجمهور بالخدمات التى يمنحها التأمين التكميلي، حيث أشار ٣٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع إلى أنه على الرغم من أنهم من المنتفعين بالتأمين التكميلي، فإنهم لا يعرفون الخدمات التى يوفرها لهم. بينما ذكر ١٥٪ فقط من المشاركين فى الاستطلاع، ممن استفادوا فى الماضى من خدمات التأمين التكميلي، أنهم حصلوا على معلومات بشأن حقوقهم من صندوق المرضى. بينما حصل باقى المنتفعين عن هذه المعلومات بأنفسهم، بطرق شتى.

كشف الاستطلاع أيضاً أن هناك جهلاً فيما يتعلق

بحق اختيار المستشفى حال الحاجة إلى الاحتجاز، حيث يعتقد ٣٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع، عن طريق الخطأ، أن من حقهم اختيار أى مستشفى يريدونها إذا ما كانت هناك حاجة للاحتجاز، بينما أفاد ٣٣٪ من المستطلعة آراؤهم بأنهم يعرفون أنه من المسموح لهم اختيار مستشفى من بين المستشفيات التى يتعاقد معها صندوق المرضى فقط.

تقول ماركس: "ثمة أشخاص يضللون أنفسهم بأنه سيكون لهم مطلق الحرية فى الاختيار فيما يتعلق بموضوع الاحتجاز، إلا أن هذا غير صحيح. وبالفعل، فكثيراً ما يتم إرسال الأشخاص إلى مستشفيات نائية لا لشيء، إلا لأن صندوق المرضى غير متعاقد مع المستشفى القريبة من منزلهم".

كما أفاد ٣٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع، ممن أفادوا قبل ذلك بأنهم أرادوا الاحتجاز فى مستشفى بعينه، بأنهم قوبلوا بالرفض من جانب صندوق المرضى. وعلى حد قول ماركس، فإن هناك تداعيات كثيرة مترتبة على هذا الرفض، لاسيما الإقبال على المستشفيات الخاصة، لأن المريض سيفضل، طالما أنهم ينغصون عليه حياته، أن يدفع من ماله الخاص وأن يدخل مستشفى خاص. وبالطبع، فإن المتضررين فى هذه الحالة هم السكان الفقراء.

كما أظهر الاستطلاع أن صناديق المرضى هى مصدر المعلومات الرئيسى للاستفسار عن الحقوق: فنحو نصف المؤمن عليهم (حوالى نسبة ٤٧٪) يتوجهون إلى المسئولين فى صندوق المرضى من أجل الاستفسار عن حقوقهم، حيث أشار ١٥٪ إلى أن طبيبهم الخاص هو مصدر مثل هذه المعلومات، بينما يستقى سائر الجمهور مصادر معلومات بديلة خارجية كشبكة الإنترنت (١٣٪)، أو الأصدقاء (٥٪)، وجمعيات المرضى (٣٪)، بينما أشارت نسبة ٢٪ فقط إلى أن وزارة الصحة هى مصدر المعلومات بشأن حقوق المؤمن عليهم.

◆ هناك ضغط على الأطباء:

استطردت ماركس بقولها: "تشير نتائج الاستطلاع إلى أن إمكانية حصول الجمهور على المعلومات الطبية الملحة ضئيلة. كما أن جهاز الصحة يميل إلى مماطلة المرضى، ويحول دون حصولهم على معلومات ضرورية، كما يفرض قيود على حرية الاختيار الخاصة بهم، ولا يوجد فى هذه الحالة تعمد من جانب صناديق المرضى، لأن المسألة ببساطة لا تعنيها. ويجب على وزارة الصحة أن تحرص على أن يحصل مواطنو الدولة على معلومات سهلة وواضحة".

يقول المسئولون فى وزارة الصحة أن السبب وراء ذلك هو الضغط الشديد الواقع على كاهل الأطباء.. ويقول د. ميكى دور، القائم بأعمال رئيس الإدارة الطبية بوزارة الصحة: "إن أسوء شيء فى جهاز الصحة هو ضغط العمل الواقع على كاهل الأطباء فى المستشفيات. فعندما يكون لدى الطبيب عدد هائل من المرضى، يجب عليه فحصهم ولا يوجد وقت كاف للطبيب والمريض، فإن أول ما يضار هو مسألة إشراك المرضى فى اتخاذ القرارات".

يوضح دور: "عند إجراء أى عملية جراحية، وفى معظم العمليات الجراحية الخطرة، يجب أن يوقع المريض على إقرار بالموافقة على إجراء العملية يتضمن شرح كامل للعملية، ونحن نطالب بأن يكون الشرح مُصاغ بلغة واضحة وسهلة. علاوة على ذلك، فإننا نطالب الأطباء بأن يقدموا للمرضى قبل إجراء العملية الجراحية شرحاً مفصلاً وواضحاً، ويجب أن يكون الطبيب مقتنع بأن المريض قد استوعب ما جاء فى الإقرار الذى وقع عليه". ومع ذلك، فإن دور يلقى بجانب من المسئولية على المرضى أنفسهم قائلاً: "أحياناً المريض لا يقول، لأسباب تتعلق بالإحراج، أنه لم يفهم شيئاً فى الإقرار ولا يسأل أسئلة أخرى. وإن لم يكن هناك طلب واضح من قبل المريض، فإن الطبيب غالباً لا يعرف ما إذا كان المريض قد فهم شيئاً أم لا".

وعلى حد قول شاى ألموج، رئيس شعبة التسويق وخدمات العملاء فى جهاز الصحة العامة، فإن صناديق المرضى تهتم فى الأساس بتزويد المترددين عليها بالمعلومات، ويؤكد ذلك بقوله: "إن المعلومات جزء لا يتجزأ من الخدمات التى تقدمها الصناديق". ورغم هذا - على حد تعبيره - تضطر صناديق المرضى إلى التعاطى مع تحديات صعبة عند نقل هذه المعلومات.. يقول شاى إن: "التحدى هنا صعب، وهذا بسبب طبيعة المعلومات، وتعقيدها، والفئات المختلفة من السكان التى تحتاج إليها. ومن المهم أيضاً أن نتذكر أننا بصدد معلومات يحصل عليها الأشخاص عندما يكونون مرضى فقط. لا يوجد تقريباً أشخاص أصحاء يجلسون ويقرأون كتيب الحقوق للاستفادة منه. لذا، يجب أن تقدم المعلومات للشخص المريض الذى يحتاج إليها".

علاوة على ذلك، يقول ألموج: "الحديث هنا يدور عن معلومات لا نهاية لها وفى غاية التعقيد، حتى إننا عندما نقدمها لشخص ما، فإنه غالباً لا يفهم هذه التفاصيل. لذا، فمن الأهمية بمكان أن تقدم هذه المعلومات بشكل أكثر وضوحاً".

◆ الحل: إنشاء مركز معلومات قطري

ورغم كل هذا، فإن الوضع غير مُرض. هذا ما يثبته هذا الاستطلاع وكمية الشكاوى التى تتلقاها جمعية حقوق المريض. تقول ماركس: "إننا بصدد نقص فى المعلومات، حيث إن ٢٠٠ شكوى من بين ٣٠٠ شكوى نتلقاها فى الشهر تتناول موضوع الحصول على

المعلومات، كما أن معظم الأسئلة التى تصلنا على المنتدى الخاص بنا على شبكة الإنترنت تدور حول الحقوق والمعلومات الأساسية".

والحل - على حد قولها - يكمن فى إنشاء مركز قطرى يتضمن كل المعلومات حول حقوق المؤمن عليهم ويتيحها للجمهور. وبالمناسبة، فإن عضو الكنيست دوف حنين عن حزب (حداش- الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة) يتبنى مؤخراً مبادرة على هذا النحو.

يجب أن ننتبه إلى هذه المسألة، خاصة إذا علمنا أن ٢١٪ من الذين تستدعى حالاتهم الاحتجاز فى المستشفي، أو إجراء عملية جراحية، أو فحص شامل خلال السنة الأخيرة، قد أفادوا بأنهم لم يحصلوا على شرح أو حصلوا على شرح جزئى فقط عن الإجراءات التى ستتبع معهم.

استمرار تراجع ثقة الجمهور فى الشرطة

هاآرتس٢٠/٢/٢٠٠٧
بقلم: فادى عيادات

كشفت نتائج دراسة جديدة، أجراها مركز أبحاث الجريمة والقضاء والمجتمع بجامعة حيفا، عن استمرار تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلى فى الشرطة، حيث تشعر نسبة ١٤٪ فقط من الجمهور فى إسرائيل بالثقة الشديدة فى الشرطة، بينما تشعر نسبة ٤٠٪ بعدم الثقة فى الشرطة على الإطلاق.

يوضح البروفيسور "أرييه رتتر"، رئيس المركز، ذلك بقوله: "إننا بصدد انعدام ثقة مطلق فى جهاز الشرطة، وهذا من شأنه أن يأجج مشاعر عدم الرضاء عن الشرطة، ومن ثم انتهاك القانون".

وأضاف البروفيسور رتتر، أن هذ الدراسة تعد جزءاً من دراسة سنوية، أجريت، خلال الأسابيع الأخيرة، بين عينة شملت ١٦٢٥ مواطناً يهودياً فى إسرائيل، وكشفت عن وجود تراجع مستمر فى ثقة الجمهور فى الشرطة. ففى عام ٢٠٠٢ كانت نسبة ٥٠٪ من الجمهور تشعر بالثقة فى الشرطة. وفى المقابل كانت هناك نسبة ١٣٪ شعرت بعدم الثقة فى الشرطة على الإطلاق. استمر هذا التراجع فى عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ أيضاً، حينما شعرت نسبة ٣٦٪ و٣٠٪، بنفس الترتيب، بالثقة الشديدة فى الشرطة، فى مقابل نسبة ١٣٪ و١٩٪ على التوالى شعرت بعدم الثقة فى الشرطة.

أضاف رتتر: "إن نتائج الدراسة تشير إلى تراجع شديد فى نسبة رضاء الجمهور الإسرائيلى عن الشرطة. ومن الممكن أن يؤدى عدم الرضاء هذا إلى الاستهانة والاستخفاف بمنظومة فرض القانون وعدم احترام سيادة القانون.. من ناحية أخرى، الصورة السلبية للشرطة بين الجمهور مرتبطة بما تقوم به الشرطة من تصرفات وقت الضرورة، بالإضافة إلى أسلوب رد الفعل الشرطى فى بعض المواقف. كما أن هناك معايير شكلية أخرى لها تأثير كبير على صورة الشرطة ونسبة رضاء الجمهور عنها، منها، على سبيل المثال، هيئة رجل الشرطة وسلوكه الشخصي".

قال رتتر أن تورط كبار المسئولين فى الشرطة فى قضايا الفساد من شأنه أن يؤدى إلى تراجع ثقة الجمهور فى جهاز الشرطة بأكمله.. ويختتم رتتر بقوله: "فى اللحظة التى نرى فيها أجهزة فرض القانون لا تتمتع بالنزاهة وفاسدة، فإننا نعلن ذلك على الملأ. إن نظام الحكم يستند إلى رضاء الجمهور، ذلك الجمهور الذى ينظر إلى جهاز الشرطة باعتباره مؤسسة العدل. لذا، فمن المفترض ألا يشوب رموزه شائبة. ففى اللحظة التى يرى فيها الجمهور فساد هؤلاء القادة، تتهاوى ثقته فى القيادة بأكملها، وهو ما يشكل خطراً على أحد مبادئ الديموقراطية الأساسية فى المجتمع الإسرائيلي".

٦٠٪ من أعضاء الكيبوتس يواصلون العمل بعد سن التقاعد

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/١٩
بقلم: عميرام كوهين

تبين من استطلاع أجرته "دفنا كنتور"، مديرة شعبة الموارد البشرية فى الحركة الكيبوتسية، أن نسبة وجود أعضاء الكيبوتسات فى قوة العمل تعتبر مرتفعة أكثر من النسبة السائدة بين إجمالى بقية سكان إسرائيل. وقد تبين من البيانات أن ٩١٪ من أعضاء الكيبوتس فى سن الخامسة والخمسين فأكثر يواصلون العمل، فى مقابل ٥٢٪ من إجمالى بقية السكان فى إسرائيل. وبدءاً من سن ٦٠ عاماً فأكثر، نجد أن ٦٠٪ من أعضاء الكيبوتس يختارون مواصلة العمل، فى مقابل ١٢٪ فقط من إجمالى بقية السكان فى إسرائيل.

وتفسر كنتور هذه الفجوة من خلال القيمة التى يمثلها العمل بالنسبة لأعضاء الكيبوتس. كما تذكر أنه فى الكثير من الحالات تتوافر لدى أعضاء الكيبوتس إمكانية مواصلة العمل فى مكان عملهم السابق، وهو الأمر غير المتاح فى أغلب الأحيان بالنسبة للمتقاعدين من بقية السكان فى إسرائيل.

هناك سبب محتمل آخر تطرحه كنتور يتمثل فى حقيقة أن جزءاً كبيراً من الكيبوتسات لم يقم بإيداع أموال فى الماضى فى صناديق التقاعد، وفى كثير من الحالات، تكون المبالغ التى تجمعت لصالح المتقاعدين فى الكيبوتس ضئيلة للغاية. ومن هذا المنطلق، يختار الكثير من المتقاعدين مواصلة العمل من أجل زيادة دخلهم والحياة فى مستوى معيشى معقول.

كما وجدت كنتور أيضاً أنه من بين السكان الذين يحملون الدرجات الأكاديمية فى الكيبوتس، يوجد ٧٠٪ ممن يحملون درجة البكالوريوس، وهناك ٣٠٪ يحملون درجة الماجستير والدكتوراه، فى حين أن من بين السكان الذين يحملون الدرجات الأكاديمية من خارج الكيبوتس، يوجد ٦٠٪ ممن يحملون درجة البكالوريوس و٤٠٪ يحملون درجة الماجستير والدكتوراه. وتعتقد كنتور أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن الدراسة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه لم تكن سائدة فى الكيبوتسات فى الماضى، لأن الكيبوتس كان الجهة التى كانت تقوم بتمويل الدراسة وتخصصها لأهداف مهنية. كما تقول إنه فى العقد الأخير فقط اتسع نطاق التوجه نحو تشجيع أعضاء الكيبوتس على مواصلة دراستهم فى درجتى الماجستير والدكتوراه.

رقم قياسى فى نسبة التغيب عن العمل فى يناير ٢٠٠٧

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/١٢
بقلم: حاييم بيئور

أظهر استطلاع للرأى أجرته شركة حشافيم (إتش.بي.إس) (*) للاستشارات التجارية، إحدى شركات مجموعة حيلان تيك وكاف منحيه، يستند إلى مجموعة بيانات مستقاة من ٢٠ ألف استمارة راتب خاصة بالعاملين فى القطاع الخاص، وارتفاع معدل التغيب عن أماكن العمل بسبب المرض خلال شهر يناير ٢٠٠٧ ليصل إلى أعلى مستوى له منذ يناير ٢٠٠٠، وهو الشهر الذى تم فيه البدء فى حصر أيام غياب العاملين عن أماكن العمل. فيما صرح "آيابى ميئير"، مدير عام شركة حشافيم (إتش.بي.إس)، بأن معدل تغيب النساء عن العمل بسبب المرض فى شهر يناير الماضى كان أكثر ارتفاعاً منه بين الرجال، حيث بلغ متوسط أيام الغياب بين النساء العاملات ٠,٩١ يوم، بينما بلغت متوسط أيام الغياب بين الرجال ٠,٦٣ يوم.

ويقول ميئير أنه على الرغم من ذلك، فإن البيانات تظهر أن التغيب عن أماكن العمل، حتى وإن كان بسبب المرض الشديد، لا ينبع نتيجة المرض فحسب، وإنما بتأثير من الوضع الاقتصادى للعامل أيضاً: "خلال سنوات الانكماش فى الاقتصاد، عندما تقوم العديد من الشركات بفصل عمال، مما يترتب عليه عدم شعور العمال بالأمان، يكون هناك التزام عام بين العمال يتمثل فى عدم التغيب عن أماكن العمل مهما يكن السبب، وهو ما حدث خلال السنوات من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٣ . فى مقابل هذا، نجد أنه خلال فترات النمو الاقتصادى، عندما تقوم المنظمات الاقتصادية بزيادة الاستثمارات وتوسيع نطاق نشاطها، يزداد الشعور بالأمان بين العمال، ومن ثم يجيزون لأنفسهم التغيب عن العمل، سواء بسبب المرض أو لأسباب أخرى، وهو ما تظهره البيانات عن السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧".

(*) شركة حشافيم HPS : شركة متخصصة فى تقديم الخدمات الاستشارية فى المجالات التجارية.

نصف السائقين لم يجتازوا فحص نظر خلال السنوات الخمس الأخيرة

هاآرتس ٢٠٠٧/٢/١٦
بقلم: تومار هدار

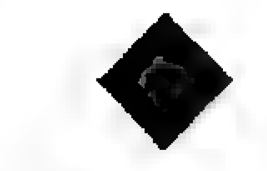
يبذل المسئولون فى وزارة المواصلات جهوداً كبيرة من أجل ضمان سلامة وحداثة المركبات التى تسير على الطرق، بيد أنهم يتجاهلون أن أعمار الكثير من سائقى هذه المركبات فى تقدم مستمر، ومن ثم تقل قدرتهم على الرؤية بشكل جيد . وفى الوقت الذى تعى فيه الكثير من الدول هذه المشكلة وتلزم سائقى المركبات باجتياز فحص نظر دوري، لم تتخذ إسرائيل حتى الآن أى إجراء جاد فى هذا الصدد. ومن المحتمل أن تكون النتيجة هى أن يكون هناك سائق فى الستين من عمره لم يجتز فحص نظر لمدة أربعين عاماً، منذ أن استخرج رخصة القيادة.. ومن هنا، فإنه من الممكن أن يشكل خطراً على نفسه وعلى المحيطين به على الطرقات.

إن العالم يعى جيداً المخاطر الناجمة عن تدهور القدرة على الرؤية.. من هنا، شرعت العديد من الدول فى سن قوانين تلزم السائقين باجتياز فحص نظر بصفة دورية. وفى المقابل، لا يوجد فى إسرائيل أى قانون يلزم السائقين باجتياز فحص نظر دوري، فالقانون الوحيد الموجود فى هذا الشأن يقضى بإلزام كل سائق باجتياز فحص نظر وقت استخراج رخصة القيادة وإجراء فحص آخر عند بلوغه سن الـ٦٥ عاماً. يُستثنى من ذلك السائقون المهنيون، كسائقى الحافلات والشاحنات، فهم مطالبون بإجراء فحص نظر آخر عند بلوغهم سن الخمسين.

كشف استطلاع للرأى نشرت نتائجه على شبكة الإنترنت، أجراه كل من "هلوح همكوفان- كارلوس" (❖) وشركة "أوبتيكا هيلفرين" للبصريات، بين عينة شملت ٦٨٧٥ شخصاً من متصفحى شبكة الإنترنت، عن بيانات مقلقة للغاية، حيث أفاد ٤٧٪ من السائقين الذين شاركوا فى الاستطلاع بأنهم اجتازوا فحص النظر الأخير منذ أكثر من خمس سنوات، فى حين لم يجتز ٤٤٪ منهم هذا الفحص منذ أكثر من عامين، بينما أفاد ٩٪ فقط من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم اجتازوا فحص نظر خلال العامين الأخيرين.

فى الماضي، كانت هناك محاولات لسن قانون يقضى بإلزام سائقى المركبات باجتياز فحص نظر دوري. وقد طرح مشروع قانون بخصوص هذا الشأن للمناقشة فى لجنة الشئون الاقتصادية بالكنيست عدة مرات، ولكن لم يتم التصديق عليه حتى يومنا هذا. وقد ذكر المسئولون فى وزارة المواصلات أنه سيتم عرض مشروع قانون على لجنة الاقتصاد بالكنيست خلال الشهر المقبل، ويقضى القانون الجديد بإلزام السائقين باجتياز فحص نظر عند بلوغهم سن الأربعين.

❖) هلوح همكوفان CARLOSS: موقع على شبكة الإنترنت متخصص فى تجارة السيارات، من بيع وشراء واستبدال جميع أنواع السيارات والدرجات البخارية وما إلى ذلك.



ترجمات عبرية

٩

شخصية العدد



كوليت أفيطال

إعداد: وحدة الترجمة

١	*الحـــزب*	حزب العمل
٢	*تاريخ الميلاد*	١٩٤٠/٥/١
٣	*الحالة الاجتماعية*	غير متزوجة
٤	*محل الإقامـــة*	القـــــدس
٥	*الأصل/ بلد النشأة*	من مواليد رومانيا – هاجرت إلى إسرائيل عام ١٩٥٠
٦	*المهنـــة*	دبلوماسية
٧	*المؤهـــل*	– حاصلة على شهادة البكالوريوس في موضوع العلـوم السياسـية B.A – حاصلة على شهادة الماجستير في موضوع الإدارة العامة M.A
٨	*اللغـــات*	العبرية، الإنجليزية، الفرنسية، الرومانية، الألمانية، البرتغالية، الإيطالية
٩	*الخدمة العسكرية*	خدمت في الجيش الإسرائيلي برتبة جندي
١٠	*النشاط العـــام*	<u>في العالم:</u> – ملحقة الصحافة والتربية في بروكسل. – قنصل وقنصل عام بالوكالة في بوسطن. – مندوبة إسرائيل في باريس. – سفيرة إسرائيل في البرتغال. – قنصل عام، في نيويورك. <u>في وزارة الخارجية:</u> – مديرة دائرة الإعلام بالوكالة. – مديرة دائرة الإرشاد. – نائبة المدير العام – قسم الاتصال والمعلومات. – نائبة المدير العام – قسم أوروبا. <u>نشرات وكتب:</u> مقالات في الصحف التالية: لوموند الفرنسية– نيويورك تايمز– نيويورك بوست
١١	*البريد الإلكتروني*	avitalk@knesset.gov.il

جديرٌ بالذكر أن كوليت أفيطال هي واحدة من المرشحين لرئاسة الدولة خلفاً لموشيه كاتساف.

◆ رؤية عربية ◆



المسجد الأقصى بين انتفاضة ٢٠٠٠ وانتفاضة لم تحدث بعد..!

صبحى عسيلة
باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

على الرغم من أنها لم تكن المرة الأولى، ومن المؤكد أنها لن تكون الأخيرة، أن يتعرض المسجد الأقصى لانتهاكات إسرائيلية صريحة بصرف النظر عن الدوافع الإسرائيلية وتبرير أى من الانتهاكات، فإن الفلسطينيين قد تعاملوا مع تلك الانتهاكات بأشكال مختلفة من ردود الفعل، بما يشير إلى عدم وجود استراتيجية فلسطينية واضحة للتعامل مع الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى بشكل يمنع تلك الانتهاكات أو حتى يمكنه من تحييد آثارها على وضع ومستقبل المسجد. وسوف يتم الاكتفاء هنا بالإشارة إلى موقف الفلسطينيين من الانتهاك الذى حدث فى سبتمبر ٢٠٠٠، والانتهاك الأخير فى فبراير ٢٠٠٧ .

وقبل الخوض فى موقف الفلسطينيين من الاعتداءات على المسجد الأقصى حاليا، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى قد بدأت منذ عام ١٩٦٧، وكانت معظم الانتهاكات تتم بشكل سري، إلا أنه وفى عام ١٩٦٩ حين أقدم أحد اليهود على محاولة إحراق المسجد الأقصى بإشعاله النار فى منبر المسجد، فقد أحدث رد فعل عنيف من جانب الدول العربية والإسلامية تمخض عن اجتماع لقادة تلك الدول واتفقوا على إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وتشكيل لجنة خاصة للقدس تولت المملكة المغربية رئاستها.

وفى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، حين دخل شارون مدعوما بقوات إسرائيلية إلى المسجد الأقصى (فى منطقة باب المغاربة)، اعتبر الفلسطينيون أن ذلك التصرف قصد منه إهانة المسلمين من خلال تدنيس المسجد الأقصى، فوقعت الانتفاضة على الفور وشارك فيها مختلف فئات الشعب الفلسطيني، على الرغم من أن زيارة شارون لم يكن من بين مثالبها أنها يمكن أن تؤدى إلى هدم أو تصدع المسجد الأقصى. بتعبير آخر فإنه لم يكن للزيارة تأثيرا مباشرا على الكيان المادى للمسجد الأقصى، إلا أن ذلك كان كافيا من وجهة نظر الفلسطينيين لقلب الطاولة والبدء فى انتفاضة ساهمت فى تأزم الأوضاع الفلسطينية فإضافة إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف شهيد و آلاف الجرحى و سبعة آلاف معتقل، تم تدمير البنى التحتية الاقتصادية والمدنية والأمنية والثقافية الفلسطينية، كما ساهمت فى توتير الأوضاع من خلال المساهمة فى دفع الفلسطينيين لانتخاب شارون بكل ما جاء من سلبيات على القضية الفلسطينية. وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن رد الفعل هذا لم يكن هو نفسه فى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٦ عندما أمر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بفتح نفق تحت المسجد الأقصى لغرض السياحة ما أثار مشاعر المسلمين فحدثت صدامات دامية راح ضحيتها عشرات القتلى ومئات الجرحى من الفلسطينيين.

◆ باب المغاربة ٢٠٠٧: مرة أخرى

يعتبر باب المغاربة، أكثر بوابات المسجد الأقصى حساسية بين الفلسطينيين وإسرائيل والمستوطنين، رغم وجود بوابات أخرى تصل إلى أحد عشر باب يعمل منها سبعة (باب العامود وباب الساهرة وباب الخليل وباب النبى داوود وباب المغاربة وباب الأسباط والباب الجديد)، وذلك لأنه يشرف على حائط البراق الذى يطلق عليه اليهود اسم حائط المبكى. ومن هذا الباب المغاربة انطلقت انتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠٠، واثر ذلك أقامت إسرائيل الكثير من التحصينات لحماية اليهود الذين يتجمعون فى حائط المبكى، كما كثفت من وجود قواتها الشرطية عند باب المغاربة، ويضمن العشرات من عناصر حرس الحدود الإسرائيلى عدم توجه المصلين المسلمين إلى حائط

المبكى لتفيذ عمليات، حيث أن المدخل المؤدى إلى باب المغاربة لا يفصله عن حائط المبكى سوى بعض عشرات من الأمتار، وبجواره يقع مسجد المغاربة، جنوب حائط البراق، من الجهة الشرقية، أى داخل ساحات المسجد الأقصى المبارك.

تعود قصة الحفريات الحالية التى تقوم بها الحكومة الإسرائيلية إلى عام ٢٠٠٤، ولكن موقف الفلسطينيين المعارض لها والمدعوم من عدد من نشطاء اليسار وحماية الطبيعة، جعلت الحكومة تتراجع آنذاك. ومع ذلك وفى أول يوليو ٢٠٠٦ نقلت الصحافة الإسرائيلية تقرير يفيد بأن شركة استيطانية يهودية مدعومة من الحكومة الإسرائيلية تقوم بمحاولة تنفيذ أعمال حفريات قرب باب المغاربة فى البلدة القديمة من القدس الشرقية المحتلة. وادعى التقرير أن الهدف من تلك الحفريات هو الكشف عن آثار من قبل قرنين من الزمن يعتقد أنها موجودة فى المكان. وأنها تقع بالأساس قرب باب المغاربة، الذى يستخدمه عادة غير المسلمين الفلسطينيين (يهود ومسيحيون ومسلمون من غير الفلسطينيين)، للدخول للزيارة السياحية أو أداء الصلاة. ثم قامت السلطات الإسرائيلية فى ١٠ أغسطس ٢٠٠٦ بالإعلان عن مناقصة جديدة لتنفيذ أعمال هدم وترميم فى منطقة باب المغاربة. وتجدر الإشارة هنا إلى ما ذكره البعض من أن الجهة التى تقف وراء تنفيذ كل هذا المخطط هى الهيئة المسمّاة "صندوق تراث المبكى" المدعوم مباشرة من مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، كما عُلم أنّ الحكومة الإسرائيلية خصصت ميزانية نحو خمسة ملايين شيكل (حوالى ١,١مليون دولار) لتنفيذ هذا المخطط.

وفى السادس من فبراير عام ٢٠٠٧ شرعت الحكومة الإسرائيلية فى هدم طريق باب المغاربة فى الجزء الجنوبى لباحة المسجد الأقصى، بدعوى تدعيم جسر يؤدى من باب المغاربة إلى حائط البراق أو "حائط المبكي" كما يسميه اليهود. وبالطبع فقد أثار هذا الإجراء استياءً وغضبا فى العالمين العربى والإسلامى نظرا لحساسية وضع المسجد ومكانته لدى المسلمين، إلى الحد الذى دفع أكثر المؤسسات الدينية الإسلامية اعتدالاً وهو الأزهر الشريف إلى الدعوة للجهاد للدفاع عن المقدسات الإسلامية، كما طالب قداسة البابا شنودة الثالث بطريرك الكنيسة المرقسية بضرورة وحدة العرب والفلسطينيين لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، مؤكدا أن عمليات الحفر والبحث الإسرائيلية أسفل الأقصى غير لائقة ولا يوجد ما يبررها معبرا عن اعتقاده بأنه لا يوجد هناك بقايا للهيكل اليهودي. وهو الأمر الذى يتوافق مع ما ذكرته منظمة اليونسكو حيث كانت قد حذرت الحكومة الإسرائيلية من أن بناء الجسر سيطمس معالم أثرية وتاريخية ذات قيمة كبيرة، وأنه يضر بكل ما حول باب المغاربة.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا الحفريات؟. والواقع أنه ربما لا يكون ذلك السؤال مبررا فى ظل التأكيد على أن الحفريات تندرج ضمن مخطط إسرائيلى لهدم المسجد الأقصى، وتعمد استفزاز مشاعر المسلمين، ومع ذلك فإن السؤال يكتسب مغزى آخر فى تلك الآونة. فالساحة الفلسطينية تمر بأصعب مراحلها على صعيد العلاقة بين قطبيها الأساسين فتح وحماس، حيث وصل تدهور الأمور إلى حافة الحرب الأهلية، كما أن المفاوضات بين الفلسطينيين متوقفة تماما، وثمة انشغال دولى وإقليمى بقضايا أخرى فى الشرق الأوسط يأتى فى مقدمتها القضية العراقية والمسألة النووية الإيرانية. وهو الأمر الذى يوحى أن الحكومة الإسرائيلية تحاول استثمار حالة الترهل التى تمر بها الساحة الفلسطينية والانشغال الدولى والإقليمى لتمرير جزء من مخططها إزاء المسجد الأقصى. حيث أنه من المؤكد أن تلك الحفريات قد جاءت لخدمة أهداف سياسية وأمنية إسرائيلية بحتة، ولا علاقة لها بالترميم والبناء.

وفى هذا السياق، أكدت أوساط دينية وسياسية فلسطينية على الفكرة السابقة، حيث اعتبرت مشروع الحفريات بمثابة مشروع تهويدى جديد فى القدس يمس بمكانة الحرم القدسى الشريف، بل كان هناك من اعتبره استكمالا لمخططات إسرائيلية مبيتة لهدم الأقصى وبناء الهيكل اليهودى المزعوم مكانه. ولذلك، دعا الشيخ عكرمة صبري، رئيس اللجنة الإسلامية العليا وخطيب المسجد الأقصى إلى هبة إسلامية عالمية ضد المشروع، ودعا قاضى القضاة الفلسطيني، الشيخ تيسير التميمي، إلى الزحف نحو القدس والاعتصام فيها حتى تتراجع إسرائيل عن المشروع، وأصدرت الشخصيات الوطنية والإسلامية فى القدس الشرقية نداء إلى الفلسطينيين فى كل مكان داخل الوطن إلى الزحف نحو القدس لصد الهجوم الإسرائيلى بأى ثمن. بينما صدرت نداءات عن جميع الفصائل الفلسطينية، بما فى ذلك حركتا حماس وفتح لوحدة الصف والتفرغ لمواجهة الجريمة الإسرائيلية فى القدس. فيما يمكن اعتباره الأثر الجانبى الإيجابى للمشروع الإسرائيلى

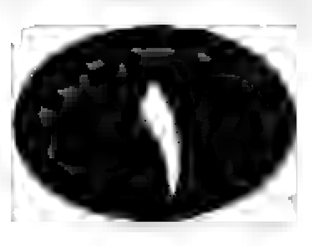
كونه أدى إلى خلق هم مشترك يجتمع حوله الفلسطينيون. أما عرب ٤٨ فقد تصدوا أيضا للمشروع، حيث توجه الأعضاء العرب فى الكنيست الإسرائيلى إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، لكى يعلن عن وقف وإلغاء المشروع، باعتبارة "بمثابة لعب بالنار التى قد تحرق الجميع".

أما على الجانب الإسرائيلى فيبدو أن المشروع لم يتحقق له الإجماع، حيث واجه اعتراضات واسعة فى إسرائيل منذ اليوم الأول لبدء الحفريات، بعد ان رأى بعض الإسرائيليين أن هدم الجسر ليس ضروريا من الناحية الأمنية، وإنه يكفى ترميمه. كما انفجرت الخلافات داخل الحكومة الإسرائيلية حول هدم الجسر الخشبي، الموصل إلى باب المغاربة فى القدس الشرقية المحتلة، وإعادة بنائه بالاسمنت المسلح، ففى حين طلب وزير الدفاع عمير بيرتس، وقف المشروع بسبب تبعاته الأمنية الخطيرة، أصر رئيس الوزراء إيهود أولمرت، على الاستمرار فيه.

وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية قد أقرت فى ١٢ فبراير ٢٠٠٧ بالأغلبية المطلقة استمرار الحفريات فى منطقة باب المغاربة وعبأت أكثر من ألفى شرطى لقمع أية أعمال احتجاج على مواصلة هذه الحفريات، إلا أن عدم الإجماع حول المشروع وفوائده للجانب الإسرائيلى قد أديا إلى عرقلة الأمر بعض الوقت. حيث سحبت الشركة الحكومية لتطوير الحى اليهودى فى القدس الشرقية المحتلة، بعد يوم واحد من قرار الحكومة رسميا مشروعها لبناء الجسر الثابت قرب باب المغاربة. وقالت الشركة أن هذا القرار جاء فى أعقاب اكتشاف خلل فى الإجراءات القانونية. ولكن هذا القرار لا يعنى بالطبع أن الحفريات الأثرية ستتوقف. علاوة على ذلك فأن عدم وجود إجماع حول المشروع ربما كان هو الدافع أيضا للإعلان عن أن سلطة الآثار الإسرائيلية تخفى الآثار التى تكتشفها فى منطقة البلدة القديمة ومحيط مسجد الأقصى، وذلك لمنع التدليل على الربط بين المسلمين والمنطقة. ففى التاسع عشر من فبراير ٢٠٠٧ قال أشهر علماء الآثار الإسرائيليين "يوفال باروخ" أنه عثر فى عام ٢٠٠٤ على بقايا غرفة صلاة إسلامية عتيقة، تحت التلة الرملية المحاذية لباب المغاربة. وأكد باروخ أن الجهات الرسمية الإسرائيلية هى التى قررت إخفاء هذه الحقيقة" حتى لا يستفيد منها المسلمون.

وأخيرا فثمة سؤالا لابد أن يبقى مطروحا وهو، هل ينتفض الفلسطينيون دفاعا عن المسجد الأقصى من الحفريات الإسرائيلية كما انتفضوا قبل ستة أعوام بسبب زيارة شارون لهذا المسجد، أم أن ثمة عوامل دفعت فى اتجاه انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ لا يوجد أى منها الآن، ومن ثم فلا مبرر للانتفاضة. وفى كل الأحوال فإن رد الفعل سواء الفلسطينى أو العربى والإسلامى يطرح كثيرا من المخاوف إزاء مستقبل المسجد الأقصى فى ظل السياسة الإسرائيلية العدائية تجاه هذا المسجد.

 رؤية عربية



الفساد السياسى فى إسرائيل

علاء سالم
باحث فى الشئون الإسرائيلية - جريدة الأهرام

ثمة مقاربة تبدو غاية بالتناقض حال رؤية المشهد الإسرائيلى فى طوره الراهن. إذ لم تتوفر مقومات دافعة لتطوير الأداء الحكومى والارتقاء به نحو معالجة أبرز التحديات التى تواجه السياسية والمجتمع الإسرائيليين، وتحديداً فى قضيتي: التسوية والاقتصاد، كما هو الحال مع حكومة إيهود أولمرت بعد انتخابات ٢٨ مارس ٢٠٠٦ . إذ يستحوذ الائتلاف الحكومى على أغلبية برلمانية مريحة لتمرير أية قرارات إستراتيجية، فى مواجهة معارضة يمينية مفككة، بعد التحولات التى أحدثتها الانتخابات الأخيرة على المنظومة الحزبية الإسرائيلية، أضف لذلك دعم خارجى غير مسبوق. غير أن المؤشرات الواقعية تشير إلى أنها حكومة باتت مكبلة بفعل الكم الهائل من الأخطاء وسوء الإدارة والفساد، والتى باتت تشكل تهديداً ولو منخفض الحّدة لوجودها بالسلطة خلال الولاية الحالية للكنيست السابع عشر. غير أن الأخطر هنا هو سقوط الرهان الداخلى على تيار الوسط الجديد التى مثله حزب كاديما داخل الوسط الحزبى - السياسي.

فقد طال الفساد بأبعاده المتعددة كافة المناحى الحاكمة للممارسة السياسية والمجتمعية بدون استثناء، بحيث بات الفساد ظاهرة وليس مجرد تجاوزات محدودة، وهو ما يعكس فى طياته انهيار لمنظومة القيم داخل الثقافة السياسية داخل إسرائيل. فالافتراض العام أن تكون الأخلاق والثقافة السائدة هما وسيلة للحفاظ على وضبط سلوك النخبة بالمجتمع وليس القانون، ولكن مع انهيارهما بات القانون هو المرجعية الوحيدة لوقف هذا التراجع بالقيم والأخلاق. إذ شهدت إسرائيل مع بداية عام ٢٠٠٧ ثلاث حوادث لها صلة وثيقة بتلك الظاهرة:

◆ **أولها**: إدانة محكمة تل أبيب فى ٣١ يناير وزير القضاء السابق حاييم رامون من حزب كاديما بارتكاب عمل شائن بحق مجندة شابة قبل ساعة من اجتماع الحكومة فى ١٢ يوليه ٢٠٠٦ للرد على عملية حزب الله بخطف جنديين إسرائيليين بجنوب لبنان، وهو الاجتماع الذى أعلن الحرب على لبنان.

◆ **ثانيها**: تعليق الرئيس الإسرائيلى موشيه كاتساف من الليكود لمهامه كرئيس للدولة فى ٢٦ يناير، بعد الاتهامات التى وجهها له المستشار القضائى للحكومة مينى مزوز بالاغتصاب، الاعتداءات الجنسية، محاولة التأثير على شهود، عرقلة سير العدالة، خرق القانون، واستغلال النفوذ.

◆ **ثالثها**: استقالة رئيس الأركان دان حالوتس، التى قدمها لأولمرت فى ١٤ يناير ٢٠٠٧ وأعلنت رسمياً بعد ثلاثة أيام، بعد تزايد الضغوط الشعبية والسياسية عليه للاستقالة بسبب تقصيره وسوء إدارته للحرب الإسرائيلية - اللبنانية.

وباستثناء استقال رامون، ثم إدانته التى ستمنعه حال فشل الاستئناف فى تولى أية مناصب سياسية قادمة، فإن الآخرين أقدما على القرار حتى لا يجبرا على الإقالة رسمياً فى ضوء التحقيقات سواء التى تجريها الشرطة مع كاتساف، أو لجنة فينوجراد التى تدرس إخفاق الجيش الإسرائيلى بالحرب على لبنان. وكل منهم تداعت صورته النمطية التى حاول - شأن كل أفراد النخبة الحاكمة بشقيها المدنى والعسكرى - رسمها لنفسه. فالرئيس كتساف اعتبر منذ زمن أميراً قفز من الضواحى بصورة شبه سرية للأعلى ليصل لأكبر منصب بالدولة، الكثيرون اعتبره نموذجاً لنماذج المهاجر اليهودي، شخصاً مجتهداً ومواطناً ورمزاً للدولة التى تقوم بصهر الطوائف، وانتصاره على شمعون بيريس الأسطورى وانتخابه رئيساً للدولة، أثار التقدير والاحترام بين الجميع. والآن بعد مسودة لائحة الاتهامات الموجهة له نرى أمامنا كتساف مغاير تماماً(١). غير أن السؤال الذى يطرح نفسه ضمن هذا السياق: هل إسرائيل مقدمة على أزمة حكم بعد تزايد حالات الكشف عن ظواهر فساد عديدة طالت رموز وكافة مؤسسات الجميع..؟ أما أننا أمام أحد تجليات الديموقراطية الليبرالية فى أبرز أشكالها وهى المحاسبة

السياسية Political Accountability .

إذا كان من الصعب القول بأن إسرائيل مقدمة على أزمة حكم بسبب فساد نخبتها السياسية، فإنه وبنفس الكيفية يصعب الإقرار بأننا أمام إحدى تجليات الديموقراطية. فالديموقراطية الإسرائيلية قادرة بما فيها من ديناميات داخلية على إنتاج نخب جديدة تنفى عن إسرائيل أزمة حكم، غير أن تلك الديموقراطية هى استبعادية فى جوهرها العام. فالقانون والمحاسبة هما حكراً على اليهود دون أبناء الوسط العربى الذين يمثلون قرابة ٢٠ ٪ من سكان الدولة (٢).

وظاهرة الفساد السياسى لم تكن بالمحدد الآنى كما برز بالأونة الأخيرة، وإنما امتداداً موضوعياً لظاهرة متوغلة داخل المجتمع والسياسية الإسرائيليتين منذ زمن بعيد ، وتحديداً بعد العام ١٩٦٧ الذى يُعد عام التحول فى تاريخ محاكمات الفساد داخل النخبة الحاكمة. وفيه تكشفت فضيحة آشر يدلين مدير صندوق المرضى التابع للهستدروت والمرشح لشغل منصب محافظ بنك إسرائيل آنذاك، إذ اعتقل قبل ثلاثة أيام من تعيينه محافظاً للبنك وحكم عليه بالسجن مدة خمس سنوات ودفع غرامة ٣٠ ألف دولار بسبب منحه أعمال محاماة وسمسرة لمقربيه وأقاربه بالمخالفة للقانون. وفى نفس العام أقدم إبراهام عوفر وزير الإسكان من حزب العمل أيضاً على الانتحار بعد التحقيق معه واتهامه بتهم فساد واستغلال النفوذ (٣).

كما لم يكن أولمرت، هو أول رئيس وزراء يتم التحقيق معه فى قضايا فساد مالي، إذ سبقه رؤساء حكومات أمثال: أريئيل شارون، بنيامين نتنياهو، وإسحاق رابين. ولصقت اتهامات مماثلة بشخصيات قيادية داخل النظام السياسي، حيث خضع رئيس الدولة السابق عزرا وايزمان لتحقيقات قضائية حول قضايا مماثلة. أما على مستوى الحكومة وأعضاء الكنيست فإن الظاهرة تبدو عامة بعدما طالت العديد من شخوصهما. إذ خضعت من قبل شخصيات مؤثرة مثل: موشيه دايان وإسحاق موردخاى لتحقيقات قضائية، ولعل تهم الفساد المالى والسياسى التى وجهت لرئيس شاس السابق آريه درعى ومنعته من تولى أية مناصب سياسية، والوزير يائير ليفى أبرز الأمثلة على شيوع هذه الظاهرة وامتدادها للقوى الدينية التقليدية. واليوم يواجه العديد من الشخصيات الإسرائيلية بالكنيست الحالى تهم مماثلة أبرزهم: رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست تساحى هنجبى من حزب كاديما، والوزير أفيجدورر ليبرمان زعيم حزب إسرائيلى بيتنا(تهم بالفساد المالى والسياسى يمكن أن تصل للسجن أو حجب مناصب حكومية عنهما إذا تمت إدانتهما).

ويكفى أن نشير إلى أن ٢٨ عضواً فى الكنيست السادس عشر ويمثلون ٣٣,٣٪ من مجموع أعضائه حققت معهم الشرطة الإسرائيلية فى تهم تتعلق بالفساد المالى واستغلال النفوذ، بعضهم سيحال للقضاء حال انتهاء التحقيقات (٤). ولذا كانت القضية برمتها كما وصفها مراقب عام الدولة ميخالندن شتراوس". أن الأحزاب السياسية لا تشكل المثل الأعلى للمواطنين فهم لا يحاربون الفساد، بل يواصلون التعامل مع هذا الموضوع باعتباره قضية ثانوية ليست ذات شأن" (٥).

ولذا بات الفساد السياسى ظاهرة عامة طالت بأبعادها ليس المؤسستين المدنية والعسكرية فحسب، بل وأيضاً البنية المجتمعية ككل. وهى الظاهرة التى عبر عنها ديف نحمياس بقوله.. " نحن نمر بأزمة سلطة، وهى أزمة من الدرجة الأولى للجهاز السياسى والمؤسسات المركزية. وهى المؤسسات التى فقدت شرعيتها فى وسط الجمهور، وهبطت ثقة الجمهور بها إلى أدنى مستوى، لدرجة أنها لم تعد تعمل بشكل ناجح. وهى أزمة تعد الأخطر والأكثر جدية منذ العام ١٩٤٨ . إذ أننا يمكن أن نرى الفساد على اليمين واليسار، من رئيس الدولة مروراً بأعضاء الحكومة والكنيست، والجيش ومن يقف على رأسه، انتهاءً بالسلطات المحلية، ونحن عالقون طوال الوقت بهذه المسألة. والمصيبة أنه يتم التعامل مع الفساد بمصطلحات رسمية، فالثقافة السياسية والعامة على استعداد لتقبل وجود الفساد، إلا أن الأساس هو عدم الوقوع تحت طائلة القانون، فقد فقدنا الأخلاق" (٦). وأن شغلت إسرائيل فى تقرير الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٦ المرتبة ٢٨ فأن نظرة الإسرائيليين لبلدهم كان أقسى كما أن مؤشر الديموقراطية فى إسرائيل أدرج إسرائيل بالمرتبة ٢٠ بين ٣٦ دولة ديموقراطية تنتشر فيها ظاهرة الفساد عام ٢٠٠٥, كما أتت الأحزاب الإسرائيلية بين أقل المؤسسات التى تحظى بثقة الجمهور فى إسرائيل، بينما حصل الجيش على ٧٩٪ ليكون بذلك أكثر المؤسسات ثقة يليه بالمركز الثانى الشرطة

بمعدل ٤٤ ٪، ونفس المعدل للإعلام. مما أثر تالياً على مفهوم جودة السلطة Quality of Authority التى تراجعت لمعدلات متدنية جداً خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥(٧) وثمة عدة مؤشرات حول تلك الظاهرة:

◆ **أولهما**، شيوع الظاهرة داخل بنية المجتمع الإسرائيلى بكافة أطيافه السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية. فالفساد تجاوز الحدود، تحولت معه الحياة فى إسرائيل إلى ملتقى نفايات متراكمة نتنة الرائحة من الأكاذيب والتضليل والفساد والخوف(٨). بل وصل الأمر لتحذير إليعيزر جولدبيرج مراقب الدولة السابق.." الفساد فى إسرائيل أكثر خطورة من التهديدات الأمنية والسياسية التى تتعرض لها إسرائيل، وإذا لم نستيقظ ستسقط الدولة فى هوة سحيقة وستتحول قريباً لجمهورية موز"

(٩).

◆ **ثانيهما**، عدم وجود ارتباط قوى بين أبعاد تلك الظاهرة والحضور الجماهيرى والتأثيرى للشخصيات التى أحاطت بها شبهات فساد. ولعل ما يمكن تسميته بالظاهرة الشارونية أوضح النماذج على عدم الارتباط السابق. فالرجل الذى أحاطت به العديد من الشبهات والتجاوزات المالية ورصد منها أربع ملفات أغلقها كلها مراقب عام الدولة بسبب عدم كفاية الأدلة ، ومحاكمة نجله "عمرى" بتهم مماثلة، تمتع قبل دخوله حالة الغيبوبة التامة بمعدلات تأييد داخل وسط الناخبين لم يحظ بها سوى مؤسس الدولة بن جوريون. كما أن أفيجدور ليبرمان لم تتأثر حظوظه الانتخابية أو دخوله الحكومة بتهم الفساد المالى وعلاقته بعالم الجريمة المنظمة التى علقت به. وهو ما يُعد حقاً ظاهرة فريدة من نوعها داخل المجتمعات الديموقراطية.

× ثالثهما، تباين مشهد الفساد المالى والسياسى بالآونة الأخيرة عما سبقه من مشاهد مماثلة. إذ يكفى المقارنة مابين قضية الفساد المالى التى أطاحت بإسحاق رابين فى سبعينات القرن الماضى وكانت تتعلق بقيام زوجته لينا بالإبقاء على خساب مصرفى فى أحد البنوك الأمريكية بقيمة ١٠آلاف دولار بعد ترك زوجها عمله كسفير لإسرائيل بواشنطن، مما يشكل مخالفة للقوانين الإسرائيلية، فى حين أن التهم التى وجهت لشارون ومن بعده أولمرت تتجاوز ملايين الدولارات.

بل الأخطر أن العديد من رموز حكومة أولمرت متورطين بشكل أو بآخر بقضايا فساد مالى وسياسي. غير أن المسألة بالتحليل النهائى كما وصفها يورى أفنيرى بقوله.." أن الجمهور الإسرائيلى بات غير مبال بمظاهر الفساد التى تعم الدولة ومؤسساتها المختلفة. فالفساد أضحى معطى اجتماعى وسياسي، فيما لا يكترث الجمهور لحقيقة أساسية وهى أن ممثليه فاسدون" (١٠).

ومن المثير ضمن هذا السياق أن تمرير قانون بالكنيست السادس عشر يوليه ٢٠٠٥ سمح بتشكيل لجنة برلمانية لمحاربة الفساد لم يأت على خليفة محاربة تلك الظاهرة، وإنما لمواجهة إجراءات شارون لفك الارتباط مع الفلسطينيين التى تمت فى أغسطس التالي. إذ أن صاحب القانون آريه إيلداد من حزب "الاتحاد الوطني" الذى يقف على أقصى اليمين السياسى قد وصف شارون بعد مقالات الفساد السياسى التى طالت سمعته بالصحف الإسرائيلية بأنه " أكثر رؤساء الحكومات فساداً فى تاريخ إسرائيل" (١١).

وتتعدد أشكال الفساد السياسي، والذى أخذت قضاياه تتراكم بشكل بات يبلور ظاهرة عامة لها أبعادها وسماتها المميزة، والتى طالت كافة مؤسسات الدولة والمجتمع بكافة أطيافهما العرقية والعقائدية. ويمكن بلورة هذه الأشكال فى ثلاثة أشكال رئيسة:

◆ **الأول**: تجاوز الاشتراطات التى يضعها قانون تمويل الأحزاب السياسية خلال الانتخابات العامة. إذ نص القانون على بندين أساسيين (١٢):

١- لا يجوز تلقى تبرعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أى شخص أو ممن يعولهم العضو المرشح للكنيست عن المبلغ الذى حدده القانون والمربوط بجدول أسعار الاستهلاك المحلي.

٢- لا يجوز للمرشحين تلقى تبرعات مالية من أشخاص لا يحق لهم الاقتراع فى انتخابات الكنيست.

كل قضايا الفساد التى اتهم بها شارون من قبل وحالياً أولمرت، بيريس ونتنياهو تتعلق بتجاوز هذين البندين من القانون. إذ اتهم شارون بالقضية الأولى بتلقى ٣ ملايين دولار من ممولين نمساويين هما الأخوان مارتن وجيمس شلاف لتسديد الديون التى تراكمت عليه خلال منافسته على زعامة الليكود بالانتخابات التمهيدية عامى ١٩٩٩ أمام منافسة نتنياهو (١٣). وقد استخدم شارون هذه الأموال التى حولت لحساب شركة إسرائيلية وهمية فى جزر الكاريبى لتسديد ديون بنكية تراكمت عليه خلال انتخابات عام ١٩٩٩ بالإضافة لديون أخرى جمعها نجله عمرى بشكل غير قانونى لتمويل حملة أبيه الانتخابية فى نفس العام. وبعدها كانت هناك قضية رجل الأعمال الجنوب أفريقى سيريل كيرن، الذى حول ما قيمته ١,٥ مليون دولار فى مطلع عام ٢٠٠٣ لحساب بنكى يتبع عمرى بالولايات المتحدة، كان عبارة عن شركة وهمية هدفها جمع الأموال والتبرعات لحملة والده الانتخابية فى عام ٢٠٠٣ .

وقد حمل عمرى مسئولية الاتهامات عن أبيه فى هاتين القضيتين بعدما أفاد بعدم علمه بتلقى تلك الأموال، مما أضطره للاستقالة من الكنيست السادس عشر لإتاحة المجال للتحقيق معه من قبل الشرطة الإسرائيلية بتلك القضايا (١٤). وثالث تلك القضايا تتعلق بقيام رجل أعمال أسترالى بالتبرع بمبلغ ٣ ملايين دولار، حولت لشركة أجنبية بالولايات المتحدة أقيمت بشكل صورى لتلقى هذا الدعم قبل أن تدخل فى الحساب البنكى لأسرة شارون. وقد استخدمت لتسديد مديونية شارون للبنوك الإسرائيلى (١٥). كما اتهم شارون فى قضايا استغلال النفوذ ومنح المقربين منه امتيازات غير قانونية تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، من قبيل التدخل لدى حكومة اليونان لمنح أحد أصدقائه وممول حملاته الانتخابية دافيد آبل جزيرة يونانية بسعر منخفض. والتدخل أيضاً لدى دائرة أراضى إسرائيل لمنح ممول آخر لحملاته الانتخابية قطعة أرض كبيرة فى موقع هام بثمن بخس(١٦). وقد أفلح شارون فى الإفلات من التحقيقات فى كل تلك القضايا التى تم إغلاق ملفاتها بسبب عدم كفاية الأدلة. كما يتهم حالياً نائب رئيس الوزراء والمرشح

لمنصب رئيس الدولة من قبل حزب كاديما شمعون بيريس بجمع تبرعات انتخابية بشكل غير مشروع.

◆ **الثاني:** الاحتيال واستغلال النفوذ السياسي والإداري، وهى الظاهرة الأوسع نطاقاً لكونها طالت أعضاء سواء داخل الحكومة، الكنيست، أو داخل الجهاز الإدارى للدولة. وقد كان حزب الليكود وأعضائه الأكثر ارتباطاً بهذه الظاهرة. وقد أشارت لذلك صراحة الأكاديمية يولى تامير.." أن فساد الحكم فى إسرائيل بدأ فى زمن الليكود برئاسة نتنياهو وقد نجحت حكومة باراك فى لجمه، إلا أنه عاد وازدهر خلال حقبة شارون – أولمرت. فقبل خمس سنوات وصف الأخير قيادة شارون للدولة بكونها قيادة تشبه أساليب المافيا، ولكنه عندما تحالف معه نسى هذا التوصيف وبات أولمرت جزءً من شبكة الفساد. ولذا فقد دعت تامير للفصل ما بين المال والسلطة، وإلى وضع حد للتدهور الحادث فى المعايير الأخلاقية للقيم والحكم فى إسرائيل" (١٧).

إذ أدين خمسة من أعضاء الليكود رسمياً بتهم الرشوة واستغلال النفوذ بالاحتيال على القانون والإساءة للأمانة بالحكم فى مقدمتهم: نعومى بلومنطال، ووزير الزراعة السابق إسرائيل كاتس، يعقوف حزان . فقد اتهمت بلومنتال من قبل محكمة تل أبيب بدفع رشاوى انتخابية لنشطاء من الحزب خلال الانتخابات التمهيدية التى سبقت انتخابات الكنيست السادس عشر ٢٠٠٣ (١٨). كما تبين أن أثرياء الحزب وأصدقائهم يدفعون أموال طائلة لأعضاء اللجنة المركزية بالحزب حتى يغيروا مواقفهم لصالح هذا المرشح أو ذلك عشية الانتخابات التمهيدية التى تعنى بتشكيل قائمة الحزب لدخول الانتخابات العامة، وهو الأمر الذى يعتبره القانون الإسرائيلى رشاوى يعاقب عليها طرفيها (١٩). وهناك تهم تلاحق نتنياهو، بعدما بدأت الوحدة القطرية فى نوفمبر ٢٠٠٦ التحقيق معه فى تهم الاحتيال، حول قضية تمويل استطلاعات للرأى أجريت بناءً على طلبه ولمصلحته الشخصية بالسنوات الأخيرة من قبل البروفيسور يعقوف كاتس، وجرى تمويلها من موازنة وزارة المعارف، حيث كان يعمل كاتس. وهذا الأخير خضع للتحقيق فى إبريل ٢٠٠٦ بشبهة الخداع وخيانة الأمانة، حيث وجهت له اتهامات بتحويل ميزانيات من وزارة المعارف لمعهده الخاص لتمويل تلك الاستطلاعات (٢٠).

أما داخل حزب كاديما، فبعد شارون دارت الشبهات حول أولمرت، حيث فاجأ مراقب عام الدولة ميخا ليند شتراوس الرأى العام فى فبراير ٢٠٠٦وقبل شهر من انتخابات الكنيست السابع عشر، بفتح تحقيق سرى مع أولمرت بتهم فساد مالي. وحسب ملف التحقيق فإن أولمرت باع منزل له بالقدس الغربية قبل عام ونصف لأحد أصدقائه والذى تعتبر فى نفس الوقت من المتبرعين الرئيسيين للساسة فى إسرائيل دانئيل إبرامز (٢١). بمبلغ ٢,٧ مليون دولار، ولكنه ظل يعيش فى المنزل ويدفع أجرة شهرية بقيمة ٢٦٠٠ دولار شهرياً (فى حين أن الأجرة الحقيقية كانت ٥٠٠٠ دولار) (٢٢). وكان أنصار حزب العمل قد نشروا ضمن حملتهم الدعائية ضد أولمرت صورة تجمعه مع شينى جبرائيلى الذى اعتقلته الشرطة الإسرائيلية فى ٥ فبراير ٢٠٠٦، مع عدد من رجال المافيا بتهمة تبيض أموال والاتجار بالممنوعات، وقدرة قيمته بما يعادل ٢٢ مليار دولار، وكتب تحت الصورة..." مكان أولمرت السجن إلى جانب هؤلاء المجرمين " (٢٣). والتحقيقات التى تمت مع أولمرت فى قضايا الفساد المالى والسياسى لم يعقبها تقديم لائحة اتهام مباشرة بسبب عدم وجود أدلة كافية تدينه . وتعود علاقة أولمرت بعالم الجريمة المنظمة لعام ١٩٨٨ عندما طلب من المحكمة المركزية بتل أبيب مستغلاً صفته كعضو كنيست تخفيف الحكم الصادر ضد شلومى عوز والذى أدين بتهمة تزيف دولارات (٢٤). وقد رد أولمرت على تلك الحملة "أن حزب العمل أكبر أحزاب الفساد فى العالم الغربي، وأنه لولا حكم الليكود لما بقى فى إسرائيل شيء يسرق بسبب حزب العمل وفساده" (٢٥).

ويقوم حالياً مراقب الدولة بجمع معلوما لفتح تحقيق جنائى فى شبهات حول تورط أولمرت فى صفقة بيع بنك ليئومى حينما كان وزيراً للمالية عام ٢٠٠٥ . والشاهد الرئيسى بتلك القضية هو المحاسب العام بوزارة المالية يارون زليجا الذى أدلى بشهادة حول عملية خصخصة البنك أمام طاقم مراقب الدولة، تربط بين أولمرت بالشبهات المنسوبة إليه. وهى شبهات التى تشير إلى أن اثنين من رجال الأعمال اللذين تقدما لشراء البنك هما صديقان شخصيان لأولمرت(٢٦) وقد زاد من تعقيد الموقف تعرض زليجا لمحاولة اغتيال فى ٢٥ يناير ٢٠٠٧ . وهناك محاولات مماثلة لفتح تحقيق بعد توصية تشتراوس للمستشار القضائى للحكومة مزوز بفتح تحقيق آخر مع أولمرت ومدير مكتبه رعنان دينور فى قضية التعيينات السياسية التى قام بها أثناء شغله منصب وزير الصناعة والتجارة والأشغال، حيث أتى بالتقرير.. " أن الفترة التى شغل فيها أولمرت منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة شارون ووزيراً للتجارة والصناعية والأشغال، وشغل فى حينها دينور المدير العام لمكتبه، جرى استخدام سلطة المصالح الصغيرة كوسيلة لتعيينات سياسية، وذلك من قبل كبار المسئولين فى الوزارة، من أجل تقديم امتيازات للمقربين السياسيين لحزب الليكود " (٢٧).

وهناك ملف آخر مفتوح بخصوص عائلة أولمرت التى قامت بشراء مبنى غير سكنى بالقدس عام ٢٠٠٤ بقيمة ١,٢ مليون دولار، حسب تقديرات مكتب مراقب الدولة فإن القيمة الشرائية للمبنى ما بين ١,٦ – ١,٨ مليون

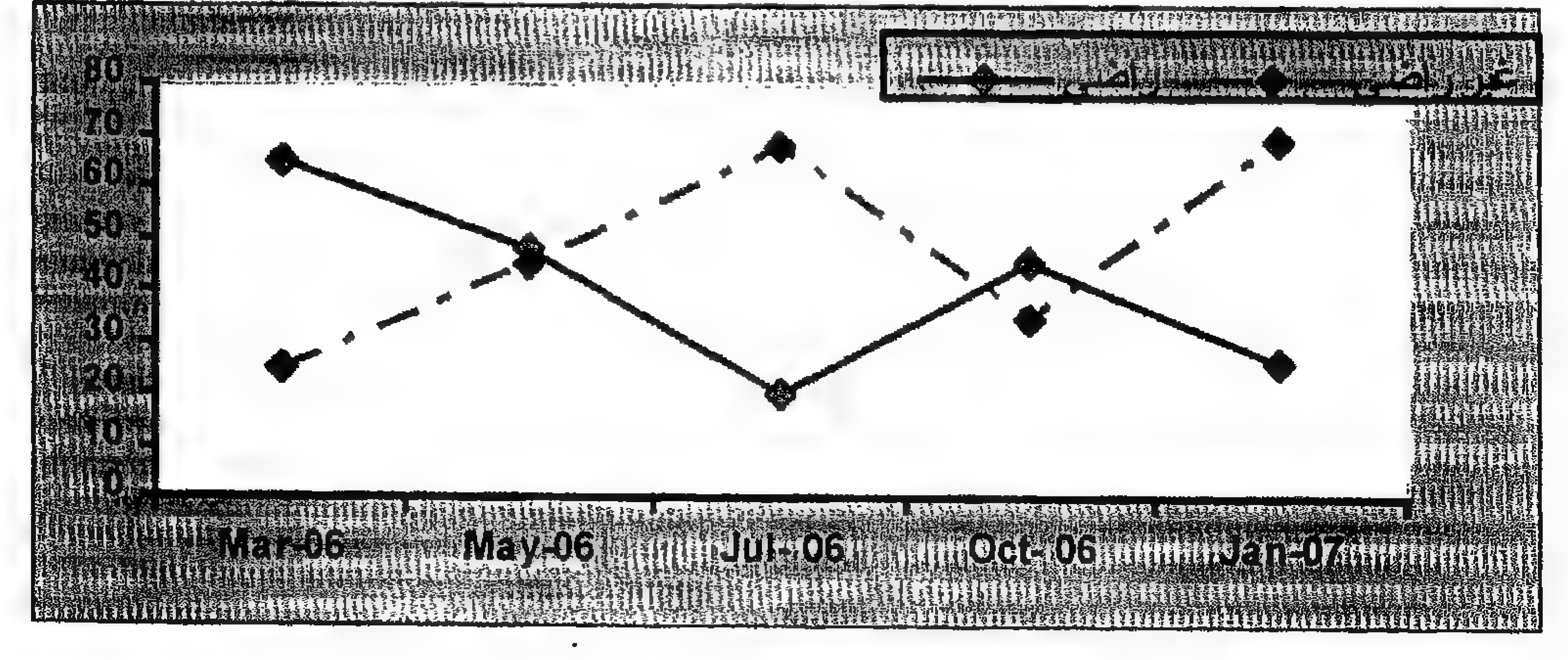
دولار هذا التخفيض يُعد رشوة، كما أن تغيير وضعه القانونى لبيت سكنى وترميمه بالحصول على تصاريح من بلدية القدس يُعد حالة استغلال للنفوذ(٢٨).. وأن لم توجه اتهامات رسمية لأولمرت بخصوص تلك التهم، إلا أن سلسلة الفضائح وما بدا خلالها من فساد هبط بشعبيته لمستويات غير مسبوقة (أنظر الشكل رقم ١) إذ خلت قائمة استطلاع للرأى حول أفضل رئيس حكومة فى تاريخ إسرائيل أجرى فى أكتوبر ٢٠٠٦، من اسم أولمرت. إذ شغل المرتبة الأولى مناحيم بيجين بمعدل ٣١٪ تلاه دافيد بن جوريون ١٩٪ إسحاق رابين ١٨٪ وشارون ١٤٪. إذ أضيف إليها تداعيات حرب وسوء إدارة حكومته لحرب لبنان، فإن المعضلات التى تواجهه شخصياً وحكومته تبدو جدية.

شارون وورثه فى زعامة كاديما لم يكونا هما الشخصيتين الوحيدين اللذين ثارت من حولهما شبهات فساد، بل أنضم إليهما تساحى هنجبى الذى كان قد أبلغ رسمياً من قبل المستشار القانونى للحكومة مزوز عام ٢٠٠٥ أنه لن يستطيع أن يعين وزيراً فى أية حكومة قادمة بسبب تقديم لائحة اتهام ضده حول توزيع الوظائف الحكومية على أعضاء من حزب الليكود الذى كان ينتمى إليه فى حينها داخل وزارة البيئة التى كان يترأسها خلال عامى ٢٠٠١- ٢٠٠٢، وهو ما أعتبر نوعاً من الفساد والرشوة السياسية(٢٩). كما خضع وزير الزراعة شالوم سمحون للتحقيق معه فى مايو ٢٠٠٦ بشبهة تلقى رشوة من شركة كال - " التى قامت بتمويل عدة رحلات للوزير وعائلته من عامى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ لخارج إسرائيل، حينما كان يشغل منصب وزير جودة البيئة بحكومة شارون (٣٠). ضمن سلسلة فضائح الحكومة قدمت ريفكا بالوخ مستشارة رئيس الحكومة لشئون المتدينين الحريديم استقالتها فى أكتوبر ٢٠٠٦ فى أعقاب فضيحة الرشوة التى حاولت تقديمها لمراسل جريدة يديعوت أحرونوت، لمنع نشر تقرير إعلامى (٣١) كما أن شولا زامن مديرة مكتب أولمرت أوقفتها الشرطة فى بداية عام ٢٠٠٧ للاشتباه فى استغلال موقعها لتعيين موظفين كبار فى مصلحة الضرائب، لمساعدة أخيها يورام كاشى (عضو فى اللجنة المركزية فى حزب الليكود ورجل الأعمال) الحصول على تخفيض فى الضرائب التى يدفعها سنوياً.

المثير أن رئيس لجنة الكنيست روحاما أفراهام (كاديما) والتى قادت حملة من اجل إقالة كتساف، خضعت بدورها للتحقيق حول شبهات بتلقى رشوة وخيانة الأمانة. حيث سافرت مع أحد أعضاء الليكود آنذاك خلال صيف ٢٠٠٤ لبلجيكا والولايات المتحدة بتمويل من شركة أجرسكو ومديرها العام شلومو تيروش الذى كان يأمل فى الحصول على تسهيلات للإفراج الجمركى عن السلع والبضائع التى تقوم شركاته بتصديرها للخارج، رغم إصدار لجنة السلوك بالكنيست قراراً عام ٢٠٠٣ بمنعهما من السفر بتمويل من تلك الشركة تحديداً (٣٢).

شكل رقم ١

تطور مستوى رضا الجمهور الإسرائيلي تجاه رئيس الوزراء أولمرت



أما داخل حزب العمل فقد كانت فضائحه أقل بكثير، فقد أدين شمولئك كوهين مدير الحملة الدعائية لزعيم الحزب خلال انتخابات الكنيست السابع عشر عمير بيرتس بتهم نصب واحتيال قدرت بـ ٣ ملايين دولار، وذلك خلال إدارته للحملة الانتخابية قبل الاعتزال وإعلان الإفلاس فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٥, والقضايا التى أدين فيها تتعلق بعدم نظافة اليد وخداع الناخبين فى الحملات الدعائية وتشويه سمعة أحد الشخصيات السياسية (٣٣). وهناك تحقيقات حالية مع أفيجدورا ليبرمان العضو الأحدث بحكومة أولمرت حول علاقات تجارية غير قانونية مع رجال أعمال روس خلال وجوده بوزارة المالية فى حكومة نتنياهو. كما يحاكم حالياً عضو الكنيست عن حركة شاس الدينية شلومو بن إيزارى بتهمة الحصول على رشاوى من مقاول عندما كان نائباً لوزير العمل والرفاه الاجتماعى بحكومة شارون الأولى.

وقد اعتبر الجنرال عوزى ديان رئيس مجلس الأمن القومى السابق وزعيم حزب تفنيت "انعطاف" أن قضايا الفساد تتحكم بإسرائيل وتقضى على مكانتها كدولة متحضرة فى العالم، وتقوض حصانتها القومية و تحد من قدرتها على مواجهة مشاكلها الداخلية والخارجية، إذ قال: "يجرى التعامل مع الفساد فى إسرائيل كجريمة بدون ضحايا.. لقد نشأ وضع يظهر فيه رئيس الأركان للرد على إستجواب أمام لجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست فى الوقت أعلن فيه رئيس اللجنة تساحى هنجبى بأنه سيحقق فى مجرياتها، فى حين أن هنجبى نفسه فى الطريق للمحاكمة، بينما رئيس الأركان مشغول بملف استثماراته المالية. فلمن سنتوجه إذا كانت المسألة تثير أسئلة قضائية..؟ هل نتوجه إلى وزير القضاء الذى ينتظر هو الآخر لائحة اتهام " (٣٤).

أما على المستوى الجهاز البيروقراطي، فقد كشفت الشرطة الإسرائيلية عن قضايا فساد واسعة حينما قبضت على ١٤ شخصاً من سلطة الضرائب ومؤسسة التأمين الوطني. إذ اتهمتهم الشرطة بتسريب معلومات سرية عن مواطنين إسرائيليين لعدة مكاتب تحقيق خاصة فى مقابل أموال. من خلال التحقيقات تبين وجود تسرب معلومات بنفس الطريقة من مؤسسات حكومية أخرى (٣٥). وقد قادت تلك التحقيقات لاعتقال رئيس سلطة الضرائب جاكى ماتسا فى ديسمبر ٢٠٠٦ والرئيس السابق إيتان روف بشبهة التورط فى قضايا الاحتيال والخداع. والتهم التى وجهت لهما تتعلق بتلقى رشوة من رجال أعمال معرفين ساعدت هؤلاء فى التدخل بالتعيينات التى تمت فى سلطة الضرائب، مما قاد لانخفاض قيمة الضرائب التى يدفعها هؤلاء للدولة. وحسب وصف وزارة العدل الإسرائيلية فإن.." تلك القضية تشكل الحالة الأبرز للعلاقة الفاسدة بين الثروة والسلطة، ولكون القضية ذات أهمية إستراتيجية بكل ما يتعلق بسلطة القانون" (٣٦).

يبدو أن فضائح شارون بدأت تنال من جهاز الشرطة نفسه، فقد بدأ رئيس قسم التحقيقات بالشرطة يوحنان دنينو جمع معلومات حول إمكانية فتح تحقيق مع المفتش السابق يعقوف بروفسكي، والذى يعمل حالياً مستشاراً لمراقبة الحرب على الفساد داخل الجهاز. إذ تدور حوله شبهات كان خيطها الأول الرسالة التى بعث بها لعمرى شارون بواسطة عضو مركز الليكود سلومون كروبى يقول له فيها أنه إذا تم تعيينه مفتشاً عاماً للشرطة سيهتم بتغيير طاقم التحقيق الذى يحقق بقضايا عائلة شارون إلى طاقم أكثر سلاسة (٣٧).

◆ **الثالث:** الفساد الأخلاقى والتحرش بالنساء.

فقد بلغت الفضائح الأخلاقية المتعلقة باستغلال السلطة إجبار الآخرين للانصياع للرغبات الشخصية والجنسية لرموز النخبة السياسية أوجها بالاتهامات التى لصقت برئيس الدولة كتساف مداها. بموجب القانون الإسرائيلى فإن ممارسة العلاقات الجنسية مع من لا تستطيع إبداء موافقتها التامة، توصف كاغتصاب، أما إذا كانت موافقة الاثنين فهناك شبة مخالفة القانون الذى يمنع ممارسة العلاقات الجنسية من خلال استغلال السلطة أثناء علاقات العمل.

وحالة كتساف لم تكن الحالة الوحيد التى يصفها القانون سواء باغتصاب أو مخالفة القانون بدءً من عمله وزيراً للسياحة وانتهاءً بمنصبه الحالى كرئيس للدولة، أنما سبقه العديد من المسئولين من أمثال إسحاق موردخاى قديماً، وحاييم رامون حالياً. غير أن خصوصية حالة كتساف تكمن ليس فى انهيار الصورة النمطية التى حاول بلورتها لنفسه فحسب، وإنما أيضاً تداعى صورة مؤسسة الرئاسة ذاتها. فهو لم يتهم فقط بتهم اغتصاب وتحرش جنسى على موظفاته، وسجل منها قرابة ١٠ حالات، قد تصل العقوبة فى حالة الإدانة إلى ١٦ عاماً، إنما تزامن معها أيضاً تهم بالاحتيال والرشوة واستغلال النفوذ. وهى الإشكالية التى صورتها يولى تامير وزير التربية والتعليم بقولها.. " لا يمكن تربية الجيل الناشئ على احترام مؤسسة الرئاسة وتعليق صور رئيس متهم بمخالفات أخلاقية خطيرة فى المدارس " (٣٨).

فقد قاوم كتساف منذ أغسطس ٢٠٠٦ بعد تحقيقات الشرطة معه، كافة الضغوط التى مُورست عليه للاستقالة، والتى بدأت تأخذ منحى تصاعدى بدءً

من امتناعه عن حضور حفل تعيين رئيس جديد للمحكمة العليا الإسرائيلية فى سبتمبر التالي، فى سابقة هى الأولى بتاريخ مؤسسة الرئاسة. إذ يحدد القانون الأساسى للدولة أن أداء القسم لتعيين أو ترقية القضاة يتم أمام رئيس الدولة، وإذا طلب الرئيس الغياب عن المراسم فيجب تعيين قائم بأعمال مكانه لفترة مؤقتة، وهذا الاستثناء لم يستخدم إلا فى حالة كتساف. تزايدت الضغوط التى قادها المحور النسائى الذى ضم: رئيس الكنيست داليا إتيسيك، رئيس لجنة الكنيست روحاما أفراهام، وعضو حزب العمل شيلى يحيموفيتش لدفعه للاستقالة. غير أن المحدد هنا هو قرار المستشار القضائى للحكومة توجيه اتهامات رسمية ضده بمخالفات جنائية منها الاغتصاب والتحرش الجنسي. وتحوم شكوك أيضاً بشأن منحه العفو العام لمن لا يستحقون. فهذا العفو من اختصاص رئيس الدولة فقط، ولذا فهناك نية من قبل محكمة الشئون الإدارية بإلزام كتساف بالكشف عن جميع حالات العفو العام التى منحها منذ تسلمه منصبه.

وعلى خلفية نفس النوعية من الفضائح استقال وزير القضاء حاييم رامون فى ٢٠ أغسطس الماضى بعد أيام فقط من ملاحقة المستشار القضائى للحكومة له بتهمة التحرش الجنسى ومحاولة تقبيل مراهقة مجندة رغماً عنها وباستخدام القوة والإكراه ، وذلك قبل اجتماع فى مبنى وزارة الدفاع لدراسة الرد الإسرائيلى على عملية حزب الله. ولم تكن هذه الحالة الأولى وإنما سبقتها حالة سابقة، قبل ثلاث سنوات حينما حاول تقبيل فتاة أخرى كانت تعمل بالكنيست داخل مكتبه بالإكراه (٣٩) . ومثل هذا السلوك اللامبالى من جانب النخبة السياسية، تكرر من جانب النخبة العسكرية حينما ترك الجنرال حالوتس مقر قيادة الأركان العامة قبل قرار الحرب فى يوليه ٢٠٠٦على لبنان بساعتين، لكى يتفرغ لبيع ما لديه من أسهم فى البورصة الإسرائيلية، حتى لا تنخفض قيمتها بعد قرار الحرب.

وفى النهاية نحن أمام ظاهرة للفساد تعدت أبعادها وتضخمت للحد الذى أفقد الجمهور الإسرائيلى الثقة ليس فى حكومته فحسب بل وأيضاً فى نخبته بشقيها: المدنى والعسكري. وإن كانت حالات الفساد التى احتوتها تلك الظاهرة قد أبرزت سلطة القانون فى إسرائيل، فإنها من ناحية أخرى قد أبرزت شيوع حالات هذه الفساد ومدى تغلغلها داخل كافة المؤسسات وشخوصها بمرجعيتهم الوظيفية والعرقية. فأزمة القيادة فى إسرائيل كما لخصها أورى دان.. " عميقة جداً إلى الحد أن الناس يتلفتون حيارى هنا وهناك آملين أن يجدوا زعيماً طاهر اليدين ذا تجربة أمينة ليعيد بناء الدولة " (٤٠).

هوامش:

١ - إيتان هابر، قادة الدولة من شارون مروراً بنتانياهو وباراك وانتهاءً بكتساف يقوم بخداع الجمهور والظهور على خلاف صورتهم الحقيقية.. ولكن حبل الكذب قصير وليس ممكن خداع العالم كله كل الوقت، جريدة يديعوت أحرونوت ٢٩ يناير ٢٠٠٧، أنظر الترجمة على موقع www.arabinfocenter.net

٢ - من أبرز من عبر عن هذه الإشكالية، عزمى بشارة عضو الكنيست وزعيم التجمع الوطنى الديموقراطى بالكنيست الإسرائيلى أنظر: عزمى بشارة: يجرى فى إسرائيل الآن ١٨ يناير ٢٠٠٧، www.arabs48.comأيضاً عزمى بشارة: سيادة القانون فى إسرائيل لا تشمل العرب، جريدة الحياة اللندنية ١٩ أكتوبر ٢٠٠٦ .

٣ - عزمى بشارة: سيادة القانون فى إسرائيل لا تشمل العرب، جريدة الحياة اللندنية ١٩ أكتوبر ٢٠٠٦

٤ - جريدة الشرق الأوسط ٢٥ فبراير ٢٠٠٦ .

٥ - نفس المصدر.

٦ - يعمل نحمياس خبيراً فى شئون السلطة والحكم فى مركز " بين المجالات " فى هرتسليا، أنظر: خبير فى شئون السلطة: إسرائيل تمر بأكثر الأزمات جدية منذ العام ١٩٤٨ فى ١٨ أغسطس ٢٠٠٦ www.arabs48.com.

٧ - جريدة يديعوت أحرونوت " إسرائيل من أكثر دول العالم تقدماً فى الفساد" ٣ أغسطس ٢٠٠٥ نقلا عن جريدة القدس العربى ٥ أغسطس ٢٠٠٥ . أما عن مؤشر الديموقراطية فيمكن الرجوع لنص التقرير على موقع الجمعية الإسرائيلية للديموقراطية على شبكة الإنترنت. www.idi.gov.il/english/articls.

٨ - ورد هذا التوصيف بمقال مشترك كتبه دان مرجليت وأمنون دنكنر فى معاريف بعنوان " حكومة ومسئولين " أنظر: أسعد عبد الرحمن، إسرائيل دولة ينخرها الفساد، على موقع www.aman-palestine.org/Arabic/interNews/Israel .

٩ - نفس المصدر.

١٠ - Ynetnews-News January 3, 2006 . In www.ynetnews.com/articles

١١ - Ibid

١٢ - أنظر موقع وزارة الخارجية تواصل www.altawasul.net/mfin/ArabWeb'main/document.asp.

١٣ - فقد قام الأخوان شلاف وهم من شركاء فى

ملكية كازينو القمار الشهير فى آريحا بنقل أموال إلى إحدى الشركات الوهمية التى يملكها نجل شارون جلعاد فى جزر الكاريبي. وقد استخدام شارون هذا المبلغ فيما بعد لإعادة جزء من التبرعات غير القانونية التى حصل عليها خلال حملة انتخابات ٢٠٠١ .

١٤ - Ynetnews-News January 3, 2006 . In www.ynetnews.com.

١٥ - جريدة الشرق الأوسط ٥ يناير ٢٠٠٦ .

١٦ - نفس المصدر.

١٧ - جريدة الشرق الأوسط ٦ فبراير ٢٠٠٦ .

١٨ - جريدة القدس العربى ٥ يناير ٢٠٠٦ .

١٩ - نفس المصدر.

٢٠ - التحقيق مع نتنياهو بشبهة تمويل استطلاعاته من ميزانية وزارة المعارف ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، . www.arabs48.com

٢١ - يعتبر إبرامز من المتبرعين الرئيسيين وصديق شخصى لشخصيات مثل شمعون بيريس ، شارون، ونتيناهو وكان قد تبرع لحملة أولمرت فى انتخابات الليكود التمهيدية عام ٢٠٠٣ بمبلغ ٤٠ ألف دولار.. أنظر: جريدة الشرق الأوسط ٢٥ فبراير ٢٠٠٦ .

٢٢ - نفس المصدر.

٢٣ - جريدة القدس العربى ٦ فبراير ٢٠٠٦ .

٢٤ - جريدة القدس العربى ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ نقلاً عن جريدة هاآرتس.

٢٥ - جريدة القدس العربى ٦ فبراير ٢٠٠٦ .

٢٦ - رغم أن البنك بيع فيما بعد لمجموعة استثمارية أمريكية " سربيروس جابرييل " مقابل ٥٤٠ مليون دولار، إلا أن الشبهات أحيطت حول التسهيلات التى قدمها أولمرت لكلاً من دانييل أبرامز وفرانك لوى فى تقديم عرض الشراء من خلال تغيير شروط المناقصة لكى تناسبهما، تتصل المساعدة التى قدمها لهما فى تلقى رشوة والاحتيال وخرق الأمانة. انظر: الشرطة الإسرائيلية تبدأ بفحص أولى للشبهات ضد أولمرت فى قضية خصخصة بنك ليئومى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ على موقع www.arabs48.com. مراقب الدولة: يوجد أدلة كافية لفتح تحقيق جنائى ضد أولمرت، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦ www.arabs48.com

٢٧ - مراقب الدولة يقدم توصية للمستشار القضائى للحكومة بفتح تحقيق جنائى ضد أولمرت، ٤ سبتمبر ٢٠٠٦ www.arabs48.com

٢٨ - مكتب مراقب الدولة يستدعى أولمرت وعقيلته للتحقيق بشبهة تلقى رشوة، ١٧ أغسطس ٢٠٠٦، www.arabs48.com

٢٩- جريدة الشرق الأوسط ٢٥ فبراير ٢٠٠٦ .

٣٠ - مراقب الدولة يحقق فى شبهات رشاوى تلقاها وزير الزراعة، ٣٠ مايو ٢٠٠٦ www.arabs48.com

٣١ - مستشارة مكتب رئيس الحكومة تنتهى عملها بعد محاولة شراء تقرير إعلامى ١٧ أكتوبر ٢٠٠٦ www.arabs48.com

32 - The Marker, November 2006.

٣٣ - جريدة الشرق الأوسط ٥ يناير ٢٠٠٦ .

٣٤ - داخل هذا الحزب انتخابات مارس ٢٠٠٦، ولم ينال نسبة الحسم لدخول الكنيست، جريدة الشرق الأوسط ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥، وأيضاً، خبير فى شئون السلطة مرجع سابق.

٣٥ - اعتقال موظفى دولة بتهمة بيع معلومات عن مواطنين لمحققين خصوصيين، ٦ سبتمبر ٢٠٠٦ www.arabs48.com

٣٦ - تمديد اعتقال رئيس سلطة الضرائب والرئيس السابق واثنين من رجال الأعمال، ٣ يناير ٢٠٠٧، www.arabs48.com

٣٧ - قضية بروفسكي: منصب المفتش العام للشرطة مقابل تحقيق أكثر راحة لعائلة شارون، ١ نوفمبر ٢٠٠٦ www.arabs48.com

٣٨ - جريدة الحياة ٢٥ يناير ٢٠٠٧ .

٣٩ - رامون سيقدم استقالته الأحد القادم فى أعقاب توصية مزوز بتقديم لائحة اتهام ضده، ١٨ أغسطس ٢٠٠٦ .www.arabs48.com

٤٠ - أورى دان، لن يأتى المخلص معاريف ٧ سبتمبر ٢٠٠٦، فى القدس العربى ٩ سبتمبر ٢٠٠٦ .

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١- باتريا:

اسم سفينة المهاجرين غير الشرعيين التى أراد الإنجليز طرد ركابها إلى جزيرة موريشيوس. ومن أجل تأخير طرد المهاجرين، نفذ فى السفينة، فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٠، عمل تخريبى كان أخطر مما خطط له. ونتيجة للانفجار قتل ٢١٦ من بين ١٨٠٠ راكب كانوا على متن السفينة. وبعد هذا الحادث، نقل المهاجرون إلى معسكر الاعتقال فى عتليت، وأفرج عنهم بعد مضى حوالى عام. ولكن الحكومة البريطانية خفضت تصاريح هجرتهم من العدد العام المسموح بهجرته إلى فلسطين.

٢- باترسون: جون هنري

عسكرى بريطاني.. كان ممن وقفوا وراء الحركة الصهيونية وأيدوها. ولد فى دابلن عام ١٨٦٧ . وفى الحرب العالمية الأولى، عُين قائدا لـ"كتيبة قادة البغال" التى نظمها وشكلها زئيف جابوتنسكى ويوسف ترومبلدور عام ١٩٥١ . كذلك عمل باترسون قائدا للكتيبة العبرية (رماة الملك ٣٨).

وفى نهاية الحرب، واصل باترسون اهتمامه وتأييده للصهيونية ولصناديقها. وقد خطب فى مهرجانات عامة وانتقد سياسة الانتداب البريطانى فى فلسطين.. وقد توفى فى كاليفورنيا عام ١٩٤٧ .

٣- باريآند:

منظمة عمالية صهيونية أقيمت وعملت فى الولايات المتحدة. تأسست رسميا عام ١٩١٢ بعد أربع سنوات من وضع أسسها على أيدى دافيد بنيسكي، وشموئيل بونتشيك، وميئير باراوِن.

وقد اهتمت هذه المنظمة برفع مستوى معيشة أعضائها. وفى مجال نشاطاتها الثقافية، طوَّرت منظمة باريآند العديد من الكتب الثقافية لأبناء أعضائها، وأقامت نوادى ثقافية ودورات للكبار.

وفى المجال الاقتصادي، اهتمت المنظمة بالتأمين على الأعضاء استعدادا لشيخوختهم، كما اهتمت بتوفير خدمات إسكان وصحة وخدمات اجتماعية مختلفة.

٤- بوغروم

لقب روسى أُطلِق على أعمال السرقة والعنف والقتل التى كانت تنفذ ضد اليهود فى روسيا، وكانت هذه "البوغرومات"، أو المذابح، تنفذ بعلم السلطات الروسية وبتشجيع منها، وخاصة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر.

وقد اشتهرت المذابح فى جنوب روسيا بين عامى ١٨٨١/١٨٨٢، وكذلك "عواصف فى النقب" التى أطلقت على مذابح كيشينوف عام ١٩٠٣، ومذابح ١٩٠٥ و١٩٠٦ فى مدينة بياليستوك، ومذابح عامى ١٩١٨/١٩١٩ فى أوكرانيا فى عهد الحرب الأهلية التى وقعت على إثر ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ .

٥- بوم / اختصار - بعولوت ميوحدوت: أى أعمال خاصة

وحدة خاصة تابعة لمنظمة الهاجاناه أقيمت أثناء الأحداث الدامية عام ١٩٣٩ للقيام بأعمال انتقامية ضد العرب. وقد تلقى أفراد الوحدة تدريبا خاصا وتسلحوا بأسلحة متفوقة.

وقد استغرق عمل هذه الوحدة أقل من عام، وتم حلها فى سبتمبر ١٩٣٩ .

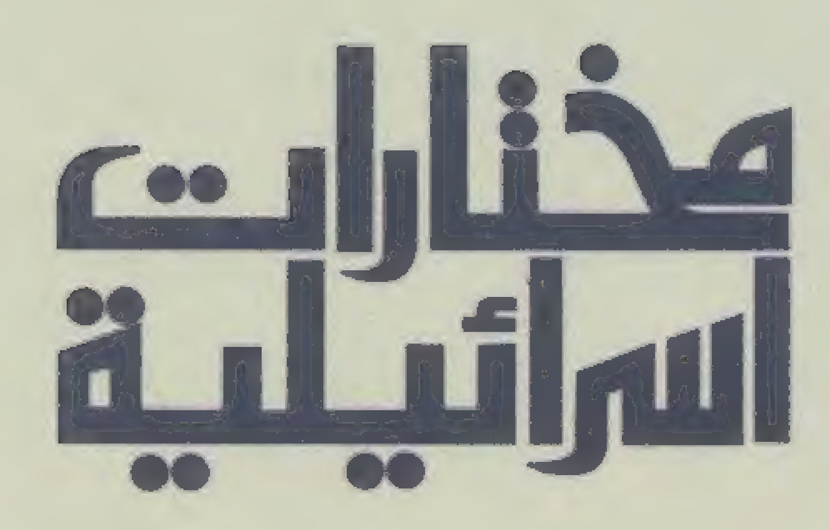
الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	–	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودبع (يومية)	المخبر–	–	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٦ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 -229- 6





النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للافراد).



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر